دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش . م . م

ربيع
2023م-1444هـ

75

دراسات وبحوث

- الحرب في أوكرانيا: إصرار روسي على هزيمة "الناتو" والفاشية..واتفاقية "ستارت3" إلى تطبيق مؤجّل — د. فؤاد خشيش
- منظومة الرقابة في "إسرائيل": عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام — أ. حسين حمية
- التقارب التركي-السوري ... مصالح وعوائق — د. عباس إسماعيل
- الصراع الهويّاتي لدى اليهود العرب — د. رولا حطيط

ندوات المركز الدورية

- محاضرة: استخدام العقوبات كسلاح — أ. حسام أبو النصر
- اللقاء السياسي السنوي في ذكرى استشهاد الحاج قاسم سليماني
- حلقة نقاش: مسار التحوّل التركي باتجاه دمشق: الخلفيات والدوافع، الأهداف، التوقعات — د. علي فضل الله
- حلقة نقاش حول الانقسام المجتمعي الإسرائيلي
- حلقة نقاش حول الاتفاق الإيراني-السعودي

قراءة في كتاب

- قضية فلسطين - السيد علي الخامنئي — أ. حسن صعب

دراسات باحث

السنة الحادية والعشرون . ربيع 2023م / 1444هـ

75

السنة الحادية والعشرون/ ربيع 2023م / 1444هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية
بناية يونس- ط 1
Lebanon/Beirut/Beer Hassan
near Morocco Embassy
Younis bldg. 1st floor
Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800
FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408
e-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد 25$ مؤسّسات 40$
الدول العربية: أفراد 30$ مؤسّسات 50$
دول أخرى: أفراد 50$ مؤسّسات 75$

سعر العدد

- لبنان: 5000ل.ل • سوريا 100ل.س
- الأردن: 2دينار • مصر 15جنيه
- العراق: 75دينار • الكويت: 2دينار
- الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
- البحرين: 2دينار • إيران: 50000ريال
- قطر 20ريال • السعودية: 15ريال
- عُمان: 3ريال • السودان: 75دينار
- اليمن: 150ريال • الصومال: 150شلن
- ليبيا: 5دينار • الجزائر: 25دينار
- تونس: 2دينار • المغرب: 25درهم
- الدول الأوروبية: 7يورو
- أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

75

دراسات باحث

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة الحادية والعشرون/ ربيع 2023 م – 1444 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (75)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- الحرب في أوكرانيا: إصرار روسي على هزيمة «الناتو» والفاشية..واتفاقية «ستارت3» إلى تطبيق مؤجّل (د. فؤاد خشيش)..... 9
- منظومة الرقابة في «إسرائيل»: عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام(أ. حسين تيسير حميّة - د.عباس إسماعيل) 41
- التقارب التركي-السوري ... مصالح وعوائق (د. رولا حطيط)..... 121
- الصراع الهويّاتي لدى اليهود العرب(أ. حسام أبو النصر)..... 153

ندوات المركز الدورية

- محاضرة: استخدام العقوبات كسلاح (الدكتور علي فضل الله) 169
- اللقاء السياسي السنوي في ذكرى استشهاد الحاج قاسم سليماني 177
- حلقة نقاش: مسار التحوّل التركي باتجاه دمشق: الخلفيات والدوافع، الأهداف، التوقعات 201
- حلقة نقاش حول الانقسام المجتمعي الإسرائيلي 215
- حلقة نقاش حول الاتفاق الإيراني-السعودي 225

مراجعة كتاب

- قضية فلسطين - السيد علي الخامنئي (أ. حسن صعب)..... 239

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

Baheth for studies
باحث للدراسات

الافتتاحية

بعد مضي عام ونيّف على الحرب الروسية – الأوكرانية، والتي تركت – ولا تزال – تداعيات هائلة على العالم، في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية تحديداً، يتساءل المحلّلون والمراقبون عن أهداف هذه الحرب الحقيقية، وهي باتت حرباً بين روسيا والغرب في الواقع، وصراعاً على النفوذ داخل أوروبا وفي العالم ربما؛ مع الإشارة إلى تأثّر منطقة الشرق الأوسط، بكل أزماتها وملفاتها، بشكل مباشر من هذه الحرب، حيث يحاول كل طرف الاستفادة قدر الإمكان من التطورات من أجل تحسين مواقعه السياسية وقدراته المختلفة مقابل الأطراف الأخرى قبل أن تضع الحرب أوزارها في وقت غير معلوم لأحد!

في هذا العدد الجديد من فصلية (دراسات باحث)، عدة أبحاث ودراسات حول الحرب في أوكرانيا، وسيطرة السلطة في كيان الاحتلال على الإعلام من خلال منظومة رقابة محكمة، وخلفيات التقارب السوري – التركي الأخير وانعكاساته على الأزمة السورية والأوضاع الإقليمية، إلى بحث خاص حول الصراع الهوياتي لدى اليهود العرب.

وفي العدد أيضاً وقائع الندوات أو حلقات النقاش التي تمّ عقدها خلال الأشهر الأخيرة في مركز باحث للدراسات لمتابعة انعكاسات الاتفاق السعودي – الإيراني الأخير، وأبعاد الانقسام المجتمعي المتفاقم في كيان

العدو، ووقائع اللقاء السنوي الذي عقِد برعاية مركز باحث ولجان العمل في المخيمات، في الذكرى السنوية الثالثة لاستشهاد الفريق قاسم سليماني، وغيرها.

وفي نهاية العدد قراءة في كتاب (قضية فلسطين - السيد علي الخامنئي)، وهو من الإصدارات الحديثة لمؤسسة الثورة الإسلامية للثقافة والأبحاث في إيران.

دراسات وبحوث

الحرب في أوكرانيا

إصرار روسي على هزيمة «الناتو» والفاشية..واتفاقية «ستارت3» إلى تطبيق مؤجّل

د. فؤاد خشيش*

عام على الحرب.. المتواصلة

تمثّل الخطأ الأكبر للغرب في اعتبار روسيا دولة مارقة، حيث بات عليها الخضوع لإملاءات هذا الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية.

كانت فترة حكم الرئيس الروسي الراحل بوريس يلتسين مريرة بالنسبة للشعب الروسي والجمهوريات التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي السابق. ومن ثمّ جاءت حقبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي استطاع النهوض بروسيا الاتحادية، مع إبرامه تحالفات سياسية جديدة في مواجهة الهيمنة الأميركية، من أجل إنهاء الأحاديّة القطبيّة، حيث اتخذ الصراع الدولي مسارات مختلفة، وصولاً إلى المرحلة الحالية.

ومع دخول الحرب الروسية – الأوكرانية عامها الثاني، تتعقّد علاقة روسيا بأوروبا أكثر فأكثر، في أجواء يخشى البعض انزلاقها إلى ما هو أبعد من أوكرانيا.

لقد بات من الواضح أن الأمور ذاهبة نحو التصعيد في علاقة الطرفين (الأوروبي والروسي)، بعدما بدأت أوروبا، وبتشجيع من واشنطن، بفتح مخازن أسلحتها التي لم

* باحث في الشأن الروسي.

يكن وارداً تسليمها لأوكرانيا، مثل دبابات «ليوبارد» الألمانية، وغيرها من الأسلحة الثقيلة المتطورة، في محاولة غربية لتكريس معادلة منع روسيا من تحقيق أهدافها في الحرب، ومنع هزيمة أوكرانيا، أو تقسيمها، أو إسقاط النظام الذي يحكمها.

ويزيد من تعقيد الأوضاع ارتفاع الأصوات الأوروبية المؤيّدة لمنح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وعوداً –أثناء جولته الأخيرة في أوروبا– بإرسال المزيد من الأسلحة؛ بل إن بعضهم يُبدي حماسة لتزويده بطائرات حربية. لكن تنقسم مواقف دول الاتحاد الأوروبي الـ27 في هذه المرحلة بالنسبة لزيادة تسليح أوكرانيا، بين معسكر متردّد، يخشى من أن هذه الزيادة سترفع منسوب «الحرب الباردة» مع روسيا، ومعسكر آخر متحمس، يرى أن «السلام لا يتحقّق إلاّ بالقوة»، كما هو حال الموقف البريطاني وبعض دول اسكندنافيا وهولندا وبولندا ودول أخرى.

ويرى المعسكر الثاني أن تحضير موسكو لهجوم واسع النطاق في الفترة القادمة يتطلب سريعاً تعزيز قدرات «كييف» العسكرية.

لقد جاءت الحرب الروسية – الأوكرانية لتغيّر التصوّر الذي كان سائدًا حول أبعاد الأمن الشامل بمفهومه الواسع، والقضايا التي شغلت اهتمام أوروبا، لتعود مرّة أخرى إلى قضايا الأمن الأوروبي في حقبة الحرب الباردة.

وحتى اللحظة، لا يزال العالم يعيش على وقع الحرب الروسية–الأوكرانية التي بدأت في الثالث عشر من شباط/ فبراير2022. حربٌ بدأتها روسيا بعد تحذيرات كثيرة مما يحصل من تطورات سياسية، وخاصة في أوكرانيا، على أن تكون عملية عسكرية محدودة المدّة ومحدّدة الأهداف، على حد تعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي قال عند إعلان بدء العمليات العسكرية –بعد شرح طال حول أسباب اتخاذ روسيا هذا القرار– «قرّرت إطلاق عملية عسكرية خاصة»[1].

1- https://www.kommersant.ru/doc/5229797
Путин объявил о начале военной операции в Донбассе 24.02.2022

يزداد التوتر الحاصل بين روسيا والغرب يوماً بعد يوم ، إذ لم يعد سرّاً أن الحرب في الحقيقة تدور بين الطرفين الروسي والغربي، وتحديداً أميركا، وفقاً لما يتم من دعم علني سياسي وعسكري مباشر؛ لكن الأطراف العظمى تحاول الابتعاد عن المواجهة العسكرية المباشرة قدر الإمكان لتفادي حصول حرب عالمية ثالثة، كما صرّح بذلك الرئيس الأميركي جو بايدن، عندما قال إن الأمر سيكون بمثابة حرب عالمية إذا بدأ الأميركيون والروس بتبادل إطلاق النار.

وبعد مرور عام على حربٍ حصدت أرواح عشرات الآلاف وقوّضت أمن أوروبا، حذّر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، من أن على حلف شمال الأطلسي (ناتو) أن يكون مستعداً لحقبة جديدة من المواجهة مع روسيا قد يطول أمدها. وقال ستولتنبرغ: «يريد الرئيس بوتين أوروبا مختلفة. يريد أوروبا يسيطر فيها على جيرانه ويقرّر فيها ما يمكن للدول القيام به». وأضاف: «يجب أن نستعد للأمد الطويل؛ قد يستمر ذلك لسنوات عديدة جداً جداً.»

وأشار إلى أن بلدان الحلف الثلاثين ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بضمان انتصار أوكرانيا في نهاية المطاف. وأكد: «إذا انتصر الرئيس بوتين في أوكرانيا، فسيشكّل ذلك مأساة بالنسبة للأوكرانيين. لكن الأمر سيكون خطيراً بالنسبة لنا جميعاً، لأن الرسالة ستكون حينذاك له ولغيره من القادة «الاستبداديين» أن استخدام القوّة العسكرية سيمكّنهم من تحقيق أهدافهم».[2]

بالمقابل، أدان سكرتير مجلس الأمن الروسي، نيكولاي باتروشيف، محاولات الغرب تدمير روسيا، والذي كان يكذب طوال عشرات السنين باعتبار روسيا شريكة له. وهذا ما تؤكده الطريقة التي رفضت بها الحكومات الغربية الشركات التي أرادت التعاون مع روسيا.

2-https://www.rfi.fr/en/international-news/20230216-we-knew-nato-chief-looks-back-at-russia-s-ukraine-invasion

على مرّ السنين، قدّم القادة الغربيون وعودًا شفهية، أو وقّعوا وثائق مختلفة لتطوير الشراكة مع روسيا. مع ذلك، وكما أظهرت التصريحات الأخيرة للقادة الغربيين، فقد تمّ خداعنا عمداً، سعياً وراء أهدافهم الأنانية فقط. لم يفوا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها[3].

لقد أدخلت الحرب أوروبا في أخطر أزمة تشهدها منذ الحرب العالمية الثانية، ودفعت الدول المنضوية في حلف شمال الأطلسي لإدخال أكبر تغييرات على أنظمتها ومعدّاتها الدفاعية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

المواجهة الروسية مع الغرب

في حقيقة الأمر، إن الحرب الروسية– الأوكرانية الحالية هي مواجهة مباشرة بين الغرب وروسيا، بكلّ ما تحمله المواجهة العسكرية من معنى. ولا يمكن تصوّر أن استراتيجية الأمن الروسي لم تضع نصب أعينها أنه بعد التدخل العسكري في أوكرانيا سيظل الغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، مكتوف الأيدي؛ كما أن أوكرانيا أيضاً وضعت في اعتبارها أن الغرب سوف يقدّم المساعدة اللازمة، وخاصة حلف الناتو والقوى الكبرى.

تخلّت «كييف» عن نهج التفاوض مع روسيا، سواء بفعل الضغوط الغربية، أو لإدراك القيادة الأوكرانية أنها لا تستطيع القبول بالحد الأدنى من المطالب الروسية، وقرّرت المضي في مقاومة الهجوم الروسي. وما إن تيقّنت القوى الغربية من أن الأوكرانيين عازمون على مواصلة الحرب، حتى بدأت الولايات المتحدة، وحلفاؤها الأوروبيون في الناتو، بتنظيم إمدادات دعم استراتيجي عسكري لأوكرانيا.

وقد بلغت قيمة المساعدات الغربية العسكرية لأوكرانيا عشرات مليارات الدولارات؛ وليس ثمّة مؤشر على أن العواصم الغربية وضعت سقفًا لهذه المساعدات. أي بمعنى أن الغرب بات ينظر إلى الحرب الأوكرانية باعتبارها ساحة إنهاك وإضعاف لروسيا.

3- Патрушев: Запад десятки лет мечтает развалить Россию
https://ura.news/news/1052626876

وبالأرقام، فقد حصلت أوكرانيا، منذ انطلاق العملية العسكرية الروسية، على مساعدات عسكرية ومالية من أكثر من 20 دولة و4 منظمات دولية، إضافة إلى مؤتمرات المانحين. وبلغ الحجم الإجمالي للمساعدات نحو 150.8 مليار دولار، أي ما يزيد على حجم الميزانية الأوكرانية (55.5 مليار دولار في عام 2022) بمقدار 2.7 مرّة؛ ووصلت قيمة المساعدات العسكرية إلى 48.5 مليار دولار، فيما تقدّر المساعدات المالية والإنسانية بـ 102.2 مليار دولار.

أكبر مانحي المساعدات لأوكرانيا وقيمة مساعداتهم:

–الاتحاد الأوروبي: 43.2 مليار دولار.

–الولايات المتحدة الأميركية:40.4 مليار دولار(أكثر من نصفها عبارة عن مساعدات عسكرية، ما يجعل واشنطن أكبر مزوّد الأسلحة للجيش الأوكراني).

–البنك الدولي:18 مليار دولار.

–مؤتمرات المانحين في مختلف الدول الأوروبية:11.2 مليار دولار إجمالاً.

–ألمانيا:5.7 مليار دولار.

–بريطانيا:5.4 مليار دولار.

–الأمم المتحدة:4.3 مليار دولار.

–كندا: 3.4 مليار دولار.

–بولندا: 3 مليارات دولار.

–صندوق النقد الدولي 2.7 مليار دولار.

–جمهورية التشيك:2.1 مليار دولار.

–فرنسا: 1.5 مليار دولار.

–النرويج واليابان: 1.4 مليار دولار من كل واحدة منهما.

–السويد: 1.2 مليار دولار.

وقد بلغ إجمالي حجم المساعدات من الدول الأخرى: 5.8 مليار دولار[4].

من جهة أخرى، يلفت الكاتب في موقع «سبايكد»، تيم بلاك، النظر إلى وجود تناقضات وعدم تجانس في سياسات حلف الناتو. وهو كتب أوّلاً عن «توسيع هجومي» لحلف أطلسيّ طبيعته «دفاعيّة». ومن جهة ثانية، كرّر الحلف رغبته بمنح أوكرانيا عضويته، لكنّه امتنع عن تقديم «خطة عمل العضوية». لقد أبقى الناتو أبوابه مغلقة ومفتوحة في آن، كما شرح «بلاك». وبكلمات معبّرة ومكثّفة المعاني، تابع: «المفارقة قائمة. كلّما توسّع حلف الناتو، وكلّما زاد تهديد روسيا، أصبح الأمن (الذي يوفّره) الناتو أكثر جاذبية لأوكرانيا؛ وفي الوقت نفسه، كلّما زاد توسّع الناتو، وكلّما زاد تهديد روسيا، بدت عضوية أوكرانيا أقلّ جاذبيّة للناتو».

تستبعد واشنطن حتى الآن تزويد أوكرانيا بطائرات أف–16، من تصنيع شركة لوكهيد مارتن، وهي واحدة من أكثر المقاتلات انتشاراً في العالم، وتمتلكها العديد من الدول الأوروبية؛ لكن هولندا لا تستبعد منح «كييف» بعض طائراتها من طراز أف–16، على أن تعوّضها بمقاتلات أف–35.

ويبدو أن شركاء آخرين بصدد تغيير موقفهم. فبعد استبعاد تسليم طائرات يوروفايتر تايفون وأف–35 في كانون الثاني/يناير، وعد رئيس الحكومة البريطانية بتدريب طيّارين أوكرانيين «وفقاً لمعايير الناتو»؛ وطلب ريشي سوناك من الجيش دراسة إمكانية تسليم طائرات، لكنّه نبّه إلى أن ذلك لا يمكن أن يحصل إلاّ «على المدى الطويل».

وبحسب مجلة «بوليتيكو» الأميركية، فإن البنتاغون يدرس أيضاً إمكان تزويد «كييف» بصواريخ يصل مداها إلى 300 كيلومتر، من منظومة «إم جي إم– أتاكمز».

وقد دخل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الخط، عندما لم يستبعد إرسال منظومة «القبّة الحديدية» إلى «كييف»، لمواجهة البعد الإيراني في هذه الحرب. وقال أستاذ

4- https://tass.ru/infographics/9719

العلوم السياسية في جامعة بنسلفانيا، ستيف سيمبالا، ومساعد وزير الدفاع الأميركي السابق، لورنس كورب، في مقال مشترك لهما بمجلة «ذا ناشيونال إنترست» الأميركية، إن أوكرانيا ذاهبة إلى التصعيد، سواء بحصولها على دبابات أو من دونها.

ولفتت وكالة « تاس» الروسية إلى أن حجم المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا تخطّى أكثر من 150 مليار دولار أميركي، الثلث منها ذهب كمساعدات إنسانية وغيرها(48.5 مليار دولار)؛ وقد ارتفع بما يقارب مرّتين منذ بدء الحرب، بعد أن كانت المساعدات تعادل في العام 55.5 2022 مليار دولار؛ مشيرة إلى أن حجم المساعدات العسكرية لكييف بلغ بالفعل 94.9٪ من الإنفاق الدفاعي لروسيا في العام الماضي (51.1 مليار دولار)[5].

ومن جهتها، زوّدت الولايات المتحدة القوات المسلّحة الأوكرانية بصواريخ ستينغر FIM–92، وبطاريات مدفعية متطورة (هيرماس)؛ وكذلك فعلت هولندا وألمانيا وليتوانيا، بينما زوّدت بولندا أوكرانيا بصواريخ بيورون، وزوّدت المملكة المتحدة «كييف» بصواريخ ستارستريك للدفاع الجوي المحمولة على الكتف. كما أرسلت الولايات المتحدة إلى «كييف» أكثر من 2000 صاروخ مضاد للدبابات من طراز Javelin FGM–148. وقدّمت إستونيا أيضاً هذا النظام للجيش الأوكراني؛ بينما أرسلت المملكة المتحدة إلى جبهة القتال أكثر من 4000 من الجيل التالي من الأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات. بينما قدّمت فرنسا والسويد سلاح AT–4 المضاد للدبابات [6].

بدورها، كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن الحزمة الجديدة من المساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا تتضمن «القنابل الذكية» بعيدة المدى لأوّل مرّة؛ وأشارت الصحيفة إلى أن هذه القنابل الصغيرة القطر تُثبّت على الصواريخ ويجري توجيهها بدقّة

5- https://tass.ru/ekonomika/16772611

6- PM announces major new military support package for Ukraine: 24 March 2022, retrieved from: https://www.gov.uk/government/news/pm-announces-major-new-military-support-package-for-ukraine-24-march-2022

فائقة، ويمكن إطلاقها براجمات الصواريخ من قبيل نظام هيمارس.

القنبلة الذكيّة لأوكرانيا

ذخائر الهجوم المباشر المشترك، والمعروفة اختصاراً باسم جدام (JDAM)، هي حزمة منخفضة التكلفة، صنعتها شركة بوينغ. وتتكوّن هذه الحزمة من عدة أجهزة توجيه، تثبّت على القنابل غير الموجّهة أو «القنابل الغبيّة»، وتحوّلها إلى ذخائر موجّهة «ذكيّة» تعمل في جميع الأحوال الجوية.

وتسترشد القنابل المجهّزة بجدام (JDAM) بواسطة نظم متكاملة للتوجيه، مثل نظام التوجيه بالقصور الذاتي، إلى جانب مستقبِل لنظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، ما يمنحها مدى يصل إلى 15 ميلاً بحرياً (28 كلم)؛ وتتراوح زنة القنابل المجهّزة بجدام (JDAM)، من 500 رطل (227 كلغ) إلى 2،000 رطل (907 كلغ).

عندما تركّب حزمة جدام على قنبلة، فهذا يعطي القنبلة مسمّى جي بي يو (GBU)، والذي يعني وحدة قنابل موجّهة، ليحلّ محلّ تسمية القنبلة.

وقد أعلن البنتاغون أنه كجزء من حزمة المساعدات العسكرية، سيتم تزويد «كييف» بـ «ذخائر مضادة جويّة دقيقة التوجيه»؛ لكنه لم يحدّد أياً منها. وقالت المتحدثة باسم البنتاغون، كيلي فلين، إن الولايات المتحدة لن تكشف عن تفاصيل حول الذخائر التي يتم إرسالها لأسباب أمنية[7].

اعتراف أميركي بخلفية دعم أوكرانيا

كشف وزير الدفاع الأميركي الأسبق، مارك إسبر، أن الشعب الأوكراني في النزاع مع روسيا «ينفّذ الأعمال القذرة» التي لا تريد الولايات المتحدة القيام بها. ولهذا السبب،

7- https://www.kommersant.ru/doc/5841101/03/02/2023
US to Send Ukraine Boeing's Ground-Launched, GPS-Guided Bombs*
https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-02-03/us-to-send-ukraine-boeing-s-ground-launched-gps-guided-bombs?srnd=premium-europe

يجب علينا أن نستمر في دعمهم بكل طريقة ممكنة، سواء كانت ذخيرة أو أسلحة أو معلومات استخباراتية وإلى آخره».

كما عبّر عن قلقه من احتمال وقوع التكنولوجيات الأميركية، بسبب إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا، في أيدي الدول الأخرى. وأوضح: «الشيء الوحيد الذي يثير قلقاً لديّ هو عمّا إذا كنّا نقدّم التكنولوجيات التي يمكن للروس السيطرة عليها ونقلها إلى الصين وإيران. يجب أن نكون حذرين لمنع وقوع التكنولوجيات في أيدي الغير»[8].

يقول جينس ألترمان، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي، إن الاعتقاد السائد بأنه «من السابق لأوانه» القول كيف ستبدو نهاية هذه الحرب التي شهدت العديد من التطورات غير المتوقعة.

وأضاف: «أستطيع أن أتخيّل روسيا ترهق بقية العالم وتعزّز تقدّمها»، أو تشكيل حكومة انتقالية في موسكو تنهي الحرب، أو حتى إقامة «نوع من أنواع الهدنة».

ومع ذلك، بالنسبة إلى ليانا فيكس، من مجلس العلاقات الخارجية، وهي مؤسسة فكرية أميركية، فإن «السيناريو الأكثر ترجيحًا» هو استمرار المعارك المركّزة. وقد تصبح أوكرانيا بعد ذلك «إسرائيل جديدة، ولكن بدون أسلحة نووية»[9].

ويقول الباحث جون ألترمان، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي، إن الحرب «لا تُظهر بالتأكيد أي علامة على أنها على وشك الانتهاء». ويضيف: «لدى كل جانب شعور بأن الفترة مؤاتية له، وأن إلقاء السلاح الآن سيكون خطأ».

دور الاستخبارات الغربية في الحرب

تؤدّي أجهزة الاستخبارات الغربية دوراً أساسياً في الديناميات السياسية والعسكرية للحرب الروسية – الأوكرانية. لكن هذا الدور برز أيضاً على نحوٍ وقائيٍ مبكرٍ على

8- https://arabic.rt.com/world/1434650-%D9%88

9– وكالة الأنباء الفرنسية/ 14–02–2023

صعيد التنبّؤ بتلك الحرب، وتهيئة الرأي العام العالمي لها قبل نشوبها في فبراير 2022. فقد استطاعت أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية تصدير أفكار لوسائل الإعلام حول الحرب المحتملة في أوكرانيا منذ نوفمبر 2021، من خلال رصد الحشد العسكري الروسي على حدود أوكرانيا والتقييمات المختلفة لتحركات موسكو في زعزعة الاستقرار داخل «كييف».

لقد عززّت واشنطن وحلفاؤها في حلف الناتو من نشر التقارير الاستخباراتية، سواء قبل أو بعد نشوب الحرب الروسية – الأوكرانية، حول قدرات الجيش الروسي وروحه المعنوية، مع التركيز على اتهام موسكو بارتكاب جرائم الحرب في أوكرانيا[10].

وتحقيقاً للتأثير الإيجابي لأجهزة الاستخبارات والمعلومات، هناك ثلاث آليات برزت بصورة كبيرة في خضم المشهد الروسي – الأوكراني، وفي عدّة أزمات وصراعات أخرى عرفها العالم. وفي أثناء الحرب، أصبح جمع معلومات متوافرة عبر الإنترنت والاستخبارات من مصدر مفتوح، أمراً حيوياً.

يمكن للجميع أن يراقب مجموعات تلغرام، وصور الأقمار الاصطناعية، والخرائط والمسوحات، ومجموعات المناقشة عبر الإنترنت، ومقاطع «تيك توك»، للحصول على معلومات، تُراوح بين تحديد الموقع الجغرافي لأهداف محتملة وبين كواليس القرارات السياسية.

لقد وظّفت أجهزة الاستخبارات الغربية عملية نشر المعلومات الاستخباراتية قبيل نشوب الحرب الأوكرانية في فبراير 2022، لتسليط الضوء على التحركات الروسية على الحدود الأوكرانية، واستهدافها نشر الفوضى وتغيير الحكومة في «كييف». تزامن ذلك مع الدبلوماسية المكّوكية والتلويح بفرض عقوبات اقتصادية، والمساعدة الأمنية الغربية لأوكرانيا، وذلك لردع التحركات الروسية إزاء أوكرانيا.

10- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7907/%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%8A

كذلك، تم توظيف المعلومات الاستخباراتية، خاصة من لندن وواشنطن، حول الأنشطة الروسية المتوقعة في أوكرانيا، لتهيئة الرأي العام، وردع موسكو، عبر كشف مخطّطها قبل الحرب. وبرغم أن هذه الجهود لم تنجح في إثناء روسيا عن التدخل العسكري، لكنها دفعت الغرب لدعم أوكرانيا والضغط على روسيا، وتأهّب حلف الناتو، وتعزيز موقف دولي داعم للتحركات الغربية لدعم أوكرانيا.

كما ركّزت الجهود الاستخباراتية الغربية خلال الحرب على كلٍ من روسيا والصين، إذ انتشرت التقارير بصورة مبكرة، والتي تزعم تجنيد روسيا لمرتزقة أجانب، وتراجع الروح المعنوية العسكرية، ومشكلات التماسك والقيادة والسيطرة في الجيش الروسي. وفيما يتعلق ببكين، قامت إدارة بايدن والشركاء الأوروبيين بإحاطة سرية للاتصالات الإعلامية الموثوقة بمعلومات استخباراتية، حول المشاركة الصينية في التخطيط الروسي قبل التدخل العسكري، وتمّت مشاركتها مع تقييمات حلفاء واشنطن.

بالمثل، قدَّمت أوكرانيا، بدعم بريطاني– أميركي، تقييمات استخباراتية لوسائل الإعلام البريطانية، تزعم أن الصين دعمت روسيا بهجمات إلكترونية واسعة النطاق على الجيش الأوكراني قبل التدخل العسكري. وأحرج هذا الكشف كلاً من روسيا والصين؛ بينما ساعد في تجنّب الانتقادات المحلية والدولية لدعمٍ أكثر حزماً لأوكرانيا والعقوبات ضد روسيا، باعتبارها «عدواناً غربياً».

وللحيلولة دون تكرار ما حدث في شبه جزيرة القرم، بعد انضمامها الى روسيا عبر إجراء استفتاء عام 2014، بادرت واشنطن، عبر المخابرات الأميركية، لتبادل المعلومات الاستخباراتية عن الإجراءات والقدرات والنوايا الروسية في نوفمبر 2021 مع الشركاء الأوروبيين، مما ساهم في مزيد من الضغط على الحلفاء الذين كانوا متردّدين في اتخاذ إجراءات صارمة ضد روسيا، كما حال ألمانيا وفرنسا، اللتين تتّخذان موقفا استراتيجياً مرناً وأقل عدائية تجاه روسيا[11].

11- Huw Dylan & Thomas J. Maguire, Secret Intelligence and Public* Diplomacy in the

نقص في الطاقة الأوكرانية

روّجت الحكومة الأوكرانية في الآونة الأخيرة معلومات حول نقص في الغاز الطبيعي في البلاد بمقدار 4 مليارات متر مكعب، وذلك لتمرير الحاجة المزعومة إلى شراء موارد الطاقة من الأسواق الخارجية بمبلغ 188 مليار هريفنا، أي ما يعادل 6 مليارات دولار أميركي.

ومن خلال ترويج هذه المعلومات، تهدف السلطات الأوكرانية للحصول على مساعدة مالية مجّانية، أو قروض من الدول الغربية، لغرض شراء الغاز الطبيعي.

ويرى الخبراء أن استهلاك الغاز الطبيعي في أوكرانيا في فترة الشتاء يقدّر عادة بـ 13–12 مليار مترًا مكعباً؛ وهذه التقديرات واردة في بيان رسمي لنائب رئيس البرلمان الأوكراني، ورئيس اللجنة البرلمانية للطاقة والإسكان والخدمات المجتمعية، ألكسي كوشيرينكو، بشأن تحليل الوضع في مجال الإمداد الوطني للغاز.

وتتّضح حقيقة الوضع في قطاع إمدادات الغاز في أوكرانيا، من خلال مشروعي القانون رقم 7732 ورقم 1–7732، اللذين اعتمدهما البرلمان في 20 سبتمبر/ أيلول الماضي، إذ لم يتم تغطيتهما على نطاق واسع في وسائل الإعلام الأوكرانية. ويسمح هذان القانونان بتصدير الغاز الطبيعي الأوكراني بسعر 1010 دولارات أميركية لكل 1000 متر مكعب، مع العلم أن أسعار السوق للطاقة في الأسواق أكثر من ذلك بكثير.

وتتعارض هذه المبادرات التشريعية بشكل مباشر مع بيان رئيس الوزراء دينيس شميهال، بشأن نقص «الوقود الأزرق» في البلاد بمقدار 4 مليارات متر مكعب. وفي الوقت نفسه، تخطّط NJSC Naftagaz في أوكرانيا لتوفير الكميّات المفترضة «المفقودة» من موارد الطاقة، على حساب القدرات الإنتاجية لشركتها الفرعية، PJSC Ukrgaz.

ووفقًا للتوقعات، يجب أن يكون إنتاج الشركة هذا العام 19–16 مليار متر مكعب.

Ukraine War, Survival Global Politics and Strategy, vol. 64 no. 4, August–September 2022, pp. 33–74.

ومع ذلك، تعكس الوثائق الرسمية للمؤسسة الحكومية أن الكميّات المشار إليها من موارد الطاقة تم شراؤها في أوروبا بسعر السوق.

بالإضافة إلى ذلك، في 14سبتمبر/أيلول 2022، أعلن رئيس الوزراء، شميهال، عن اتفاقية مع شركات أميركية حول نيّة تزويد أوكرانيا بملياري متر مكعب من الغاز خلال الربع الأول من عام 2023، وهو أمر غير مرجّح، نظرًا للمستوى المرتفع لاستهلاك الغاز خلال فصل الشتاء في دول الاتحاد الأوروبي، وعلى خلفية انخفاض إمدادات الطاقة من روسيا؛ فضلاً عن القدرة الإنتاجية المحدودة لمحطات الغاز الطبيعي المسال (البولندية والليتوانية).

في 21 سبتمبر/أيلول 2022، وعقب المفاوضات بين رئيس مجلس الوزراء الأوكراني ورئيس وزراء بريطانيا، اتّفق الطرفان على تخصيص لندن 500 مليون دولار أميركي للغاز كمشتريات من قِبل «كييف».

ووفقًا للخبراء، فإن العمولات قد تصل إلى 30٪ من المبالغ المالية المخصّصة لأوكرانيا من خلال الشراكات الأجنبية، بالإضافة إلى قطاع الطاقة، والتي تستخدمها «كييف» بموجب اتفاقية خلف الكواليس مع الدول الأجنبية والمنظمات المانحة في مجالات أخرى، بما في ذلك تقديم المساعدات العسكرية والإنسانية.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن نلاحظ أن قرار الرئيس والكونغرس الأميركي بتحمّل نفقات غير مسبوقة (في أبريل 2022، وافق الكونغرس الأميركي على «قانون 2022 بشأن حماية الديمقراطية الأوكرانية من خلال Lend–Lease» ، الذي يسمح لأوكرانيا بتلقّي المعدّات العسكرية والأموال بموجب إجراء متسارع. وفي مايو/ أيار 2022، وافق الكونغرس الأميركي على تخصيص 39.8 مليار دولار أميركي لصالح دولة أجنبية (أوكرانيا)، والذي تم اعتماده في ظل مستوى قياسي للدين العام الأميركي، وعدد كبير من المشاكل الداخلية الحادة (التضخم المرتفع والضرائب المفرطة..)، ونقص تمويل البرامج الاجتماعية الفيدرالية Medic) aid Home و grands»)، وغيرها)، ما يشير إلى أن

الإدارة الأميركية تتجاهل مصالح القطاعات الواسعة غير المحمية اجتماعيًا من المواطنين الأميركيين.

فوضى تكتلات

زادت الحرب الروسية – الأوكرانية من حدّة النزاعات والمواجهات، فضلاً عن الاتجاه السياسي للدول لتشكيل كتل تتمحور حول واشنطن وبيجينغ.

يقول جوزيب بوريل، منسّق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي: «لقد تحوّلنا إلى عالم غير منظّم ومتعدّد الأقطاب، وكل شيء فيه سلاح: الطاقة والبيانات والبنية التحتية والهجرة... الجغرافيا السياسية هي المصطلح الأساسي؛ كل شيء جيوسياسي».

وفي السياق، فقد تحوّلت آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وأفريقيا والمحيط الهندي والمحيط الهادئ إلى ساحات معركة على النفوذ بين قوى كبرى، مثل الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا، سواء من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، أو إبرام صفقات في التجارة، أو التعاون العسكري والديبلوماسي.

ومن ثمّ جاءت الحرب في أوكرانيا لتُمعن في زعزعة الأوضاع. يقول بيار رازو، رئيس مركز أبحاث FMES في فرنسا، إن «إعادة التنظيم الجارية في حالة من الفوضى حقيقية، لكنها مؤقتة على الأرجح»؛ ويضيف: «حتماً، ستؤدّي الحرب في النهاية إلى إضعاف روسيا وأوروبا وإرهاقهما، في حين أن المنتصرَين الرئيسيين من هذا الوضع هما الولايات المتحدة والصين».

روسيا والصين.. وتغيير النظام الدولي

تسعى روسيا والصين إلى تغيير النظام العالمي الحالي برمّته؛ أي النظام الذي تقوده الكتلة الأطلسية، سواء بإضعاف الهيمنة الأميركية على الشأن الدولي، أو بتأمين موقع آمن لهما في القرار الدولي؛ في أوكرانيا بصورة خاصة، وفي تايوان بعد ذلك.

لقد وجدت روسيا والصين أن ليس بإمكان أي منهما تأمين مصالح إستراتيجية حيوية، أو تحقيق هدف قومي إستراتيجي، إن صادف هذا التحرك معارضة أميركية. ولكنَّ إحداث تغيير ملموس في بُنية النظام العالمي لا يبدو حتى الآن سهل المنال.

صاغت الصين موقفها من الحرب الروسية – الأوكرانية بما يتماشى مع نهج سياستها الخارجية العامة، وإدراكها القيمة والهدف من التحالفات الدولية. واقتصرت التصريحات العلنية لبكين بشأن الحرب على بضع رسائل رئيسية، تكرّرت ولا تزال منذ اليوم الأول للحرب.

وقد منحت الحرب بعض الفرص الرئيسية للصين، إذ أدّت لإبعاد موسكو عن الغرب، مع تعزيز الأخيرة لعلاقاتها مع بكين، على اعتبار أن روسيا هي الشريك الأصغر للسلطات الصينية. وقد نمت التجارة بين البلدين بنسبة 29.5% في عام 2022، مع تفوّق الميزان التجاري لصالح الصين.

ويرى الباحث في الشؤون الدولية، تشو يوان شي، في مقال له، أن الحرب الروسية– الأوكرانية التي كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي، كان لها جانب إيجابي بالنسبة للصين، إذ تساعد على تعزيز خفض التكلفة النسبية للإنتاج الصناعي، وتعزيز الطلب على السلع الصينية في البلدان الأوروبية والأميركية، وزيادة صادرات بكين إلى السوق العالمية[12].

في المقابل، تأثّرت الواردات الصينية من المنتجات الزراعية الأوكرانية، حيث كانت «كييف» أكبر مصدّر للذرة إلى بكين منذ 2015، وكانت 75% من الذرة المستوردة من قِبل الصين تأتي من أوكرانيا.

تقول أليس إيكمان، محلّلة شؤون آسيا في معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية،

12-https://www.aljazeera.net/politics/2023/2/20/%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%AF%D8%A1%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8

إن «الصين لا تنأى بنفسها، ولكنها عزّزت علاقتها الوثيقة» مع روسيا. والصين لا تقدّم لروسيا مساعدات بحجم تلك التي توفّرها واشنطن لأوكرانيا، لكن «علينا أن ننظر إلى الوقائع: لقد تعزّزت العلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا».

من جهته، كتب فلاديمير سكوسيريف، في صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، مقالاً عن محاولة بكين حل مسألة مستعصية: الحفاظ على صداقتها مع روسيا والتقارب مع الولايات المتحدة وأوروبا.

وأضاف: «لا أعتقد بأن موسكو وبكين ستتوصلان إلى اتفاقات مفتوحة. ستكون (الاتفاقات)، إن وجِدت، غير رسمية. من غير المربح للصينيين تدهور علاقاتهم مع الولايات المتحدة بطريقة استعراضية. كان الموقف الصيني دائمًا يقول بعدم جواز نشوب حرب نووية»[13].

الورقة الصينية لحلّ الأزمة

بعد عام على اندلاع الحرب، دعت الحكومة الصينية، في وثيقة من 12 نقطة نشِرت بتاريخ (24 شباط 2023)، موسكو وكييف إلى استئناف الحوار، وعبّرت عن رفضها للجوء إلى السلاح النووي بأي حال. وقالت وزارة الخارجية الصينية في وثيقة بعنوان «موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية»، إنّه «ينبغي على جميع الأطراف دعم روسيا وأوكرانيا للتحرّك في الاتّجاه نفسه واستئناف الحوار المباشر بينهما في أسرع وقت ممكن».

ومن أبرز نقاط المبادرة الصينية: احترام سيادة جميع الدول؛ لا يمكن ضمان الأمن الإقليمي من خلال تعزيز أو توسيع الكتل العسكرية؛ لا بدّ من وقف القتال ومنع أزمة أوكرانيا من الخروج عن السيطرة؛ تعزيز خفض التصعيد بشكل تدريجي والوصول إلى وقف شامل ونهائي لإطلاق النار؛ الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد القابل للتطبيق

13- https://www.ng.ru/world/2023-02-22/100_world22022023_1.html

لحلّ أزمة أوكرانيا؛ يجب منع الانتشار النووي وتجنّب أي أزمة نووية؛ لا بدّ من الحفاظ على سلامة محطات الطاقة النووية ومعارضة أي هجمات مسلّحة على منشآت نووية؛ معارضة تطوير واستخدام أسلحة بيولوجية وكيميائية من قِبل أي دولة في ظل أي ظروف؛ ورفض أي عقوبات أحاديّة غير مصرّح بها من قِبل مجلس الأمن.

وقد رفض وانغ ون بين، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، ادعاءات المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس، التي قال فيها إن الولايات المتحدة قلقة لأن الصين وروسيا تتشاركان الرؤية نفسها، وقال إن العلاقة الصينية–الروسية مبنيّة على أساس عدم الانحياز وعدم المواجهة وعدم استهداف أي طرف ثالث؛ كما أنها تمثّل عاملاً يُفضي إلى السلام والاستقرار العالميين، ولا يوجد داعٍ للقلق حيالها.

وتابع وانغ: «إن ما يثير القلق حقاً هو الدور المدمّر الذي تلعبه الولايات المتحدة تجاه السلام والاستقرار في العالم».

وحول تقارير بأن إدارة بايدن قد تكشف عن معلومات استخباراتية تُظهر أن الصين تدرس ما إذا كانت ستزوّد روسيا بالأسلحة، أوضح وانغ أن «المعلومات الاستخباراتية» التي تشير إليها الولايات المتحدة هي على الأرجح مطاردة للظلال وتشويه للصين[14].

بدورها، رحّبت الخارجية الروسية بالرغبة الصينية الصادقة للإسهام في التسوية في أوكرانيا بالطرق السلمية، وأعربت عن مشاطرة موسكو بكين رؤيتها للتسوية، والالتزام باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإنساني والأمن الشامل، بما لا يعزّز أمن دولة على حساب دولة أخرى، أو فريق من الدول على حساب آخر». وأضافت: «نرى إلى جانب الصين أن أي قيود تُفرض خارج نطاق مجلس الأمن الدولي غير شرعية، وأداة في المنافسة غير المتكافئة والحرب الاقتصادية». وأكدت الخارجية أن «موسكو منفتحة على تحقيق أهداف العملية العسكرية بالوسائل السياسية والدبلوماسية»[15].

14- https://arabic.news.cn/20230224/02b4cda11a0841838e4bc52a3adb9925/c.html
https://tvzvezda.ru/news/20232241544-4Rqyp.html
15- https://mid.ru/ru/foreign_policy/news/1855483/24.02.2023

في معرض تعليقه على الوثيقة التي نشرتها الخارجية الصينية بشأن التسوية السياسية في أوكرانيا، قال الأمين العام للناتو، ينس ستولتنبرغ. "فيما يخص مقترحات الصين: ليس هناك الكثير من الثقة في الصين، لأنها لم تُدن "الغزو" الروسي غير الشرعي لأوكرانيا، ووقّعت اتفاقية شراكة لا محدودة مع روسيا قبل أيام قليلة من "الغزو". وأضاف ستولتنبرغ أن "الناتو يرى مؤشرات على أن الصين تدرس تقديم مساعدة عسكرية لروسيا؛ وقال: "نتابع الصين عن كثب ورصدنا دلائل على أنها تدرس توريد أسلحة لروسيا. سيكون هذا خطأ كبيراً"[16].

بدوره، علّق الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي على الخطة الصينية، بالقول إن هناك نقاطاً مثل «وحدة الأراضي» و»الأمن النووي»، تتوافق مع «مصالح أوكرانيا والعالم»؛ لكن في نفس الوقت هناك أفكار في الاقتراح الصيني لا يوافق عليها، و»يبدو أن العالم بأسره يختلف معها».

ونقلت وسائل إعلام أوكرانية عن وزير الخارجية الأوكراني، دميتري كوليبا: « هناك عناصر معيّنة نوافق عليها. هناك عنصر واحد على الأقل نختلف عليه، وهو «العقوبات الأحادية»، إذ نعتقد أن العقوبات أداة مهمة»؛ وإن أي حديث عن السلام يحب أن يتضمن العودة إلى حدود عام 1991 [17].

دور أوروبي في الحرب الأوكرانية.. والتسوية

بعد مرور عام على الحرب، وعلى بعد أسابيع قليلة من انقضاء فصل الشتاء، تُطرح تساؤلات عمّن انتصر في معركة الطاقة بين روسيا وأوروبا.

16-https://uk.news.yahoo.com/china-urges-russia-ukraine-resume-040547710.html?guccounte/
24 February 2023
17- https://arabic.rt.com/world/1437885-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%A7

كانت أكبر مخاوف الدول الأوروبية، حين قرّرت حظر الغاز الروسي، أن تقع في سيناريو الحاجة للطاقة خلال فصل الشتاء. وبالفعل، فقد وضعت كل الحكومات الأوروبية خطة طوارئ لقطع التيار الكهربائي لبعض الساعات خلال الليل، وإيقاف تدفئة بعض المرافق العمومية، وإطفاء أنوار واجهات المحلات التجارية.

في تقرير للوكالة الدولية للطاقة حول قدرة أوروبا على التخلص نهائياً من الغاز الروسي عام 2023، يظهر أن هناك عاملاً مهماً لبلوغ هذا الهدف، وهو احتمال عودة الطلب الصيني على الغاز الطبيعي المسال لمستوى عام 2021؛ حينها ستعاني القارّة العجوز نقصاً حاداً في الغاز خلال شتاء 2024–2023 [18].

بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، تمثّل الحرب في الوقت نفسه فرصة لأن يُظهر قدرته على التحرك كجهة فاعلة رئيسية، فضلاً عن خطر أن يؤدّي دور تابع لواشنطن من جديد، وتقوم ما تسمّى «مؤسسة السلام» التابعة للاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات على أنواعها.

تقول الخبيرة الاقتصادية دوماريه: «من الواضح أن هناك كتلتين، واحدة أميركية وأخرى صينية مع وحلفائها وروسيا؛ فهل ستصبح أوروبا كتلة ثالثة أم لا، أم ستتحالف مع الأميركيين؟».

هناك المزيد من دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي ترى أن لا مستقبل خارج المظلّة الأمنية للولايات المتحدة والناتو؛ ومن ثم يبحث الاتحاد عن مزيد من المجالات لتقليل التبعيات الاستراتيجية، أبعد من الوقود الأحفوري الروسي الذي استغنى عنه إلى حد كبير.

ومع ذلك، سيتطلع الاتحاد الأوروبي إلى شق طريقه لشغل مقعد في أي مفاوضات تُنهي الحرب. وكما يقول المثل: «عليك أن تتغدّاهم قبل أن يتعشّوك».

18- /www.rferl.org/a/russia-europe-energy-showdown-gas-cold-ukraine-war/32204068.html
A Test Of Endurance: Europe Faces A Chilling Couple Of Years, But Russia Stands To Lose The Energy Showdown

وفي هذا الصدد، قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، لصحيفة «لوموند»، في كانون الأول الماضي: «لا أريد أن يكون الصينيون أو الأتراك فقط هم الذين يتفاوضون بشأن ما سيحدث لاحقاً».

من جهته، قال باتريك بويان، الرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجي، إن عقوبات مثل فرض مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي سقفًا على سعر برميل النفط الروسي المصدّر «أنهت السوق العالمية» في ما يتعلق بالوقود الأحفوري.

وسأل: «ما الذي ستعنيه فكرة سعر عالمي للنفط بمجرّد أن نقرّر فرض سقوف، بمجرّد أن يتمكن المشتريان الرئيسيان: الصين والهند (اللذان لا يطبّقان العقوبات) من الشراء من الروس بسعر مختلف؟ هذا شيء جديد حقًا، وسنختبره في عام 2023».

وأوردت الأنباء إلى أن الرئيس الأمريكي جو بايدن وقّع على ميزانية الدفاع لعام 2023 ، وهي بلغت رقماً قياسياً تجاوز 858 مليار دولار. فيما أشارت المملكة المتحدة إلى أن المساعدة الأمريكية لأوكرانيا تستنزف أوروبا ، وتُفقد فرصة توريد النفط من الاتحاد الروسي[19].

تهديدات روسية نووية

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمام قادة الدفاع في موسكو، أن بلاده سترفع الاستعداد القتالي لـ«ثالوثها النووي»، بعد أن حذّر قبل ذلك من الخطر المتزايد لنشوب حرب نووية في سياق التوتّر بين روسيا والغرب، على خلفية الحرب في أوكرانيا.

وتعهّد بوتين بتطوير أسلحة فرط صوتية «لا مثيل لها على مستوى العالم»، ضمن خطة لتعزيز الأسلحة الإستراتيجية، مشيراً في هذا الإطار إلى أن طرازين من الصواريخ «سارمات» (الذي يطلق عليه الشيطان 2) و«تسيركون»، سيدخلان الخدمة قريباً.

وقبل ذلك، أكد الرئيس الروسي أن موسكو قد تضيف لعقيدتها العسكرية إمكانية

19- https://ura.news/news/1052617240

توجيه الضربة النووية الوقائية الأولى لنزع سلاح خصم لها[20].

والثالوث النووي هو مصطلح يُقصد به 3 وسائل إطلاق تملكها معظم القوى النووية، ويمكن من خلالها شن ضربات نووية، استباقية كانت أم رداً على هجوم، من البر والبحر والجو، وتحديداً بواسطة الصواريخ الباليستية والغوّاصات والقاذفات.

ووفق تقارير غربية، فإن روسيا، التي ورثت ترسانتها النووية من الاتحاد السوفياتي، تمتلك 5 آلاف و977 سلاحاً نووياً، بعضها إستراتيجي وبعضها تكتيكي، وبينها نحو ألفي سلاح نووي تكتيكي، حسب الاستخبارات الأميركية.

ووفقاً للمركز الأميركي للحد من انتشار الأسلحة النووية (Center for Arms Control and Non–Proliferation)، فإن 1588 سلاحاً نووياً روسياً في وضعية انتشار حالياً.

ويضم الرأس النووي الإستراتيجي حمولة تفجيرية تتراوح بين 500 و800 كيلوطن، ومداه أطول من التكتيكي الذي تتراوح حمولته التفجيرية بين 10 و100 كيلوطن، وكل كيلوطن يساوي ألف طن من مادة «تي إن تي» المتفجرة.

وتتفوّق روسيا على الولايات المتحدة بنحو 500 رأس نووي؛ ويملك البَلَدان 90% من مجمل الأسلحة النووية في العالم.

وفي عام 2019، توقّعت دراسة لجامعة «برينستون» (Princeton University) الأميركية وتناولتها منظمة «آي كان» (ICAN) المناهضة للأسلحة النووية، أنه في حال نشوب حرب نووية بين روسيا وأميركا، سيُقتل 34 مليوناً ويُصاب 57 مليوناً في الساعات الأولى من المواجهة[21]

20- Послание Президента Федеральному Собранию
http://www.kremlin.ru/events/president/news/70565/ 2023/2/21
21- https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/29/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB

إتفاقية «ستارت» مع وقف التنفيذ

أخيراً، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن تعليق العمل بمعاهدة «نيو ستارت» للحدّ من الأسلحة والإستراتيجية، الموقّعة مع الولايات المتحدة؛ واتّهم بوتين الغرب، في خطابه السنوي للأمّة، باستخدام النزاع في أوكرانيا لـ«القضاء» على روسيا، قائلاً إن روسيا تواجه اليوم خطراً وجودياً؛ ومن المستحيل هزيمتها في أرض المعركة، وستتعامل «بشكل مناسب» تجاه تحويل الصراع إلى مواجهة عالمية.

ولفت بوتين إلى أن الغرب هو من بدأ الحرب، وأن الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، تسعى «لسلطة غير محدودة» في الشؤون الدولية، في حين أن روسيا حاولت وتحاول إيقافها، وأن وعود وكلمات القادة الغربيين كانت مجرّد ذرائع لكسب الوقت لإعداد أوكرانيا للمواجهة؛ في حين كانت روسيا منفتحة ومستعدة للحوار وتسعى لضمانات أمنية للجميع، بمساواة وعدل[22].

كذلك، قالت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها: «لوحظ بشكل خاص أنه لتهدئة الوضع يتعيّن على واشنطن اتخاذ خطوات نحو سحب قواتها وعتادها التابع لحلف شمال الأطلسي، ووقف نشاطاتها المعادية لروسيا».

كما أشارت الخارجية الروسية إلى أن شحنات الأسلحة الأميركية إلى أوكرانيا «تُثبت بوضوح زيف تأكيدات الجانب الأميركي بأن الولايات المتحدة ليست طرفاً في النزاع».

ودعت موسكو واشنطن إلى «تقديم توضيحات بشأن انفجارات خطّيَ الغاز نورد ستريم 1 و2، وعدم التدخل في التحقيق الموضوعي لتحديد المسؤولين» عنها.

وفي السياق، نشر الصحفي الأمريكي الشهير، سيمور هيرش، في الـ 8 من فبراير ، تحقيقاً صحفياً في حادثة تفجير خطوط أنابيب «السيل الشمالي»، التي وقعت في الـ 26 من سبتمر 2022، يستند إلى معلومات استخبارية، قال إنه حصل عليها من أحد المتورّطين

22- http://www.kremlin.ru/events/president/news/70565/ 2023/2/21

بشكل مباشر في الإعداد لعملية التفجير.

وأشار هيرش في تحقيقه، إلى أنه تم زرع عبوات ناسفة تحت خطوط أنابيب «السيل الشمالي»، من قِبل الولايات المتحدة، تحت غطاء تدريبات BALTOPS العسكرية، بدعم من المتخصصين النرويجيين، الذين قاموا بتفجيرها بعد 3 أشهر.

بدوره، صادق البرلمان الروسي على تعليق مشاركة روسيا في معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية «ستارت–3»، وذلك بعد يوم فقط على إعلان الرئيس الروسي في رسالته السنوية إلى الجمعية الفدرالية بمجلسيها: الدوما (النواب) والاتحاد (الشيوخ)، عن تعليق مشاركة البلاد في المعاهدة، من دون الانسحاب منها[23].

من جهته، قلّل العقيد المتقاعد، يوري كنوتوف، من أهمية تعليق روسيا مشاركتها في «ستارت–3»، متوقعاً أن تلتزم موسكو بالقيود الخاصة بالحدّ الأقصى لعدد الرؤوس الحربية ووسائل حملها.

وقال كنوتوف في حديث لإذاعة «راديو 1» الروسية: «لا يلعب هذا التصريح دوراً، نظراً لقيام الغرب بكلّ ما بوسعه لدفع روسيا لاستخدام السلاح النووي التكتيكي، ويتعمد إثارة الوضع ويدفعنا إلى ذلك. نحن من جانبنا نتعامل مع ذلك باتزان وعقل سليم إلى حد كبير».

وأوضح أن تعليق مشاركة روسيا في معاهدة «ستارت» يعني أن الولايات المتحدة وروسيا ستكفّان عن تبادل المعلومات حول مواقع مرابطة القوات النووية، ولن يسمح الجانب الروسي بدخول وفود التفتيش الأميركية إلى أراضي الدولة.

ويعود تاريخ معاهدة «ستارت–3» إلى إبريل/ نيسان 2010، حين وقّعها الرئيسان السابقان، الروسي دميتري مدفيديف، والأميركي باراك أوباما، وسط تحسنٍ ملحوظ لم يدم طويلاً في العلاقات بين بلديهما. ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ بمدى زمني يمتد 10

23-https://www.kommersant.ru/doc/5841019?utm_campaign=push&utm_source=kommersant

أعوام وينتهي في 5 شباط 2021؛ لكن تم تمديد الاتفاقية إلى الخامس من شباط في العام 2026.

بدوره، وصف الرئيس الأميركي، جو بايدن، قرار موسكو تعليق العمل بمعاهدة «ستارت –3»، بـ «الخطأ الكبير»، مشدّداً في الوقت نفسه على عدم وجود أيّ مؤشر إلى أنّ موسكو تعتزم استخدام السلاح الذرّي[24].

بايدن في «كييف»

في سيناريو مشابه لما يجري في أفلام الإثارة الأميركية، وصل الرئيس الأميركي جو بايدن إلى العاصمة الأوكرانية كييف. وتنقّل بايدن عدة مرات، ما بين قطارات وسيارات دفع رباعي طائرات، حتى وصل كييف.. لكن كل ذلك جرى بعلم الروس!

ثمّة مَنْ ينظر إلى زيارة بايدن على أنها محض «شكليّة»، وكذلك الوعود التي أغدقت للرئيس الأوكراني زيلينسكي خلالها، من قَبيل أن الولايات المتحدة «ستقف إلى جانبكم مهما طال الأمر»، باعتبارها هي الأخرى غير واقعية. ويعزّز هذا الاستنتاج ما سُرِّب عبر وسائل الإعلام الأميركية من حالة تململ في صفوف الإدارة نفسها، وفي أوساط خصومها الجمهوريين، فضلاً عن المعسكر الغربي برمّته، إزاء الدعم اللامحدود لأوكرانيا، وإمكانية استمراره إلى ما لا نهاية، واحتمال استفادة روسيا من حرب الاستنزاف، في مقابل «تعظيم» بعض وسائل الإعلام الغربية زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، الخاطفة والبالغة السريّة، لكييف، ووصْفها بـ«غير المسبوقة»، و«الصفعة الموجّهة إلى روسيا»، والتي تلتْها زيارته للعاصمة البولندية وارسو. إلّا أن بعض «التسريبات» التي سبقت الزيارتَين ناقضت هذه التوصيات، ومعها تصريحات بايدن، من أن «كييف أقوى من أيّ وقت مضى»، أو أن «الناتو لن ينقسم ولن يتعب»، أو أن "الدعم الأميركي للحليفة الأوكرانية سيستمرّ مهما تطلّب الأمر".

24- /www.reuters.com/world/biden-says-russia-will-never-defeat-ukraine-after-kremlin-suspends-nuclear- February 22, 2023

وإذا كان بايدن كرّر، من كييف، ما سبق أن ردّده في غير مناسبة، من أن بلاده «ستقف إلى جانب أوكرانيا مهما طال الأمر»، إلّا أن «مسؤولاً كبيراً» في إدراته، قال لصحيفة «واشنطن بوست»، متوجّهاً إلى القادة الأوكرانيين: «سنستمرّ في محاولة إقناعهم بأنّنا لا نستطيع فعل أيّ شيء وكلّ شيء إلى الأبد»، لأنه «من وجهة نظر الإدارة، سيكون من الصعب الاستمرار في الحصول على نفس المستوى من الدعم الأمني والمساعدة الاقتصادية من الكونغرس ذي الغالبية الجمهورية مقارنة بالكونغرس السابق». حتى إن أحد مستشاري بايدن، أعرب، لـ«بوليتيكو»، عن قلقه من أن «بعض المسؤولين في الإدارة سيكونون سعداء باستخدام الكونغرس كذريعة لوقف المساعدت العسكرية، وإجبار كييف على تقليص أهدافها العسكرية»، أو «إجبارها على إبرام اتفاق ما».

لقد دفعت خطوة بايدن بالكثير من الأسئلة إلى الواجهة، ولا سيما تلك المتعلّقة بـ«الهدف النهائي» للحرب؛ وإن كان تفسير التقاعس في تحديد أهداف نهائية والإعلان عنها بوضوح، هو أن «حرب الاستنزاف» هي الاستراتيجية الوحيدة التي تنتهجها واشنطن في الوقت الحالي»، وب«سبب عدم وجود رؤية موحّدة وواضحة حول كيفية إنهائها».

وحول زيارة الرئيس الأميركي بايدن إلى كييف، أشار الصحافي في العلاقات الدولية والشأن الأميركي في مدوّنة Moon of Alabama، سيرغي دوخانوف، إلى أن الرئيس الأميركي جاء إلى العاصمة الأوكرانية من أجل استكمال مشروعه في تدمير روسيا عبر الحرب بالوكالة، وأنه بحسب وسائل الإعلام الأميركية، فإن قرار الخروج من الصراع قد اتخذ، وأن الحل البديل إما باستعمال السلاح النووي، أو التخلّي عن الأحلام الغربية بالهيمنة والسيطرة على العالم[25].

العقيدة النووية الروسية

كان من الواضح، منذ تصاعد التوتر بين روسيا والغرب في عام 2014، أن لدى موسكو عقيدة نووية جديدة تسمح باستخدام السلاح النووي، حتى في مواجهة الحرب

25- https://www.pravda.ru/world/1804140-voina_proigrana/

التقليدية؛ وهو ما يمكن تفصيله على النحو الآتي:

تنص الاستراتيجية العسكرية الروسية الصادرة في عامي 2014 و2020، أن الاتحاد الروسي يحتفظ بالحق في استخدام الأسلحة النووية رداً على استخدامها أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ضدّه أو ضدّ حلفائه، وكذلك في حالة حدوث عدوان على الاتحاد الروسي باستخدام أسلحة تقليدية، وذلك عندما يكون وجود الدولة ذاته موضع التهديد .

وفي يونيو 2015، رأى نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، روبرت وورك، ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة حينها، الأدميرال جيمس وينيفيلد، أن العقيدة العسكرية الروسية هذه تتضمن ما أطلق عليه البعض استراتيجية «التصعيد لوقف التصعيد» (Escalate to Deescalate)، وهي استراتيجية تسعى إلى وقف صراع عسكري تقليدي من خلال التهديد بالاستخدام المحدود للسلاح النووي التكتيكي .

ورداً على سؤال عمّا إذا كانت روسيا ستستبعد توجيه ضربة نووية تكتيكية استباقية لأوكرانيا، أكد ألكسندر غروشكو، نائب وزير الخارجية الروسي، في مطلع مايو 2022، أن القرار بشأن الاستخدام المُحتمل للأسلحة النووية منصوص عليه بوضوح في العقيدة العسكرية الروسية ، وهو ما يعني أن موسكو جادّة في استخدام أسلحتها، إذا ما تم تجاوز أحد خطوطها الحمراء المعلنة سابقاً.

من جهته، أكد دميتري مدفيديف، نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي، في 22 سبتمبر 2022، بعد يوم واحد من خطاب بوتين، أن الأقاليم الجديدة المنضمّة إلى روسيا سوف يتم الدفاع عنها باستخدام أي سلاح روسي، بما في ذلك الأسلحة الاستراتيجية، والأسلحة التي تستخدم مبادئ جديدة، في إشارة إلى الصواريخ الفرط صوتية، القادرة على حمل رؤوس نووية. وأضاف أن روسيا اختارت طريقها، وليس هناك طريق للعودة، أي التراجع عن الخيار النووي.

التلويح الروسي بالنووي

تتمثل أهداف روسيا في التلويح باستخدام السلاح النووي في هذا التوقيت، في تحقيق عدد من الأهداف، والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

– الرد على التصعيد الأميركي: جاءت تصريحات بوتين عقب تمكّن الجيش الأوكراني من شن هجوم مضاد على طول الجبهة ضد مناطق سيطرة الجيش الروسي في أوكرانيا، منذ أواخر شهر أغسطس وحتى مطلع سبتمبر 2022.

– كان هناك إصرار روسي، بعد انتكاسة خاركيف، على التأكيد أن الكرملين لن يتراجع عن تحقيق أهدافه في أوكرانيا؛ وهو ما أكده بوتين للمستشار الألماني، أولاف شولتس، في المكالمة التي جمعت بينهما يوم 13 سبتمبر 2022، والذي طالبه الأخير فيها بإنهاء العملية العسكرية والانسحاب من أوكرانيا.

–هدف الكرملين من التهديد الصريح باستخدام السلاح النووي إلى التأكيد لأوكرانيا والغرب على ضعف الموقف الأميركي، وأنه في حالة تصعيد موسكو للصراع عسكرياً في أوكرانيا، سواء تقليدياً أو نووياً، فإن خيارات واشنطن ستتراجع؛ نظراً لأنها لن تكون على استعداد للدخول في حرب نووية ضد موسكو من أجل الدفاع عن أوكرانيا.

تورّط أميركي متزايد في الحرب

مع اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، أمام الانتقادات التي وجّهت لها بعدم التدخل لدعم أوكرانيا عسكرياً، أن واشنطن لن تتورط في هذه الحرب بشكل مباشر، حتى لا تقع حرب نووية. ومع استمرار الحرب، لم يحدث ما يكشف عن تغيّر في موقف الإدارة الأميركية، وهو ما يمكن تفصيله ضمن ما يأتي:

– أكد الرئيس بايدن، في بداية الحرب الروسية – الأوكرانية، أن الولايات المتحدة لن تنشر قوات في أوكرانيا بعد الهجوم الروسي عليها، وذلك بهدف منع تصعيد المواجهة مع روسيا إلى حرب نووية.

– حذّر الرئيس بايدن، في 17 أغسطس 2022، روسيا من استخدام أسلحة نووية تكتيكية أو كيمياوية في الحرب الأوكرانية، قائلاً، خلال مقابلة مع شبكة «سي بي إس نيوز» الأمريكية، إن مثل هذا الإجراء «سيغيّر وجه الحرب بصورة لم تحدث منذ الحرب العالمية الثانية». وأكد بايدن أنه سينصح بوتين بألاّ يستخدم أسلحة الدمار الشامل في أوكرانيا، وإنْ أحجم عن بيان العواقب التي ستترتّب على تجاوز هذا الخط، مُكتفياً بالتأكيد أنهم «سيصبحون منبوذين في العالم أكثر من أي وقت مضى. وبالاستناد إلى مدى ما يفعلونه سيُحدّد الرد» .

والأمر الثاني يتعلق بالتحذيرات الغامضة التي أطلقها بايدن لردع بوتين عن الخيار النووي، والتي من الواضح أنها لم تكن ذات فاعلية تُذكر، حيث إن التهديد بعواقب غير محدّدة لا يخيف روسيا، نظراً لامتلاكها عدداً من الأسلحة النووية الاستراتيجية موازٍ لما تمتلكه الولايات المتحدة. أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية التكتيكية، فإن موسكو تتفوّق على واشنطن بنحو عشرة أضعاف؛ أي أن حسابات التصعيد العسكري لن تكون حتماً في صالح واشنطن. ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة تدرك جيداً أنه لا يمكن التصعيد مع روسيا بأسلحة نووية تكتيكية من دون أن يتطور هذا الأمر إلى حرب نووية شاملة، باستخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية، وهو خيار أعلنت واشنطن منذ بداية الحرب استبعاده وتفاديه.

–لا يجب إغفال أن روسيا، وكذلك الصين، تتفوّق على الولايات المتحدة في إنتاج الأسلحة الفرط صوتية. وفي حين أن موسكو استخدمت هذه النوعية من الأسلحة في الحرب الأوكرانية، فإن واشنطن لا تزال تُجري تجارب عليها. وإذا أخذنا في الاعتبار أن واشنطن لا تمتلك أي منظومة دفاعية للتعامل مع هذه النوعية من الصواريخ، بل إن راداراتها تعجز عن رصدها أو رؤيتها، يتضح أن الولايات المتحدة لا تمتلك فعلياً خياراً عسكرياً على الطاولة لتهديد روسيا.

– على الرغم من تحاشي واشنطن الإعلان عن أي موقف واضح، فإن صحيفة

«واشنطن بوست» الأمريكية نقلت، في 22 سبتمبر/أيلول 2022، عن مسؤول رفيع في الإدارة الأمريكية، أن الولايات المتحدة كانت تُرسل تحذيرات إلى القيادة الروسية عبر قنوات خاصة، عن التداعيات الخطيرة التي ستترتب على استخدام الأسلحة النووية، وأن تهديدات واشنطن كانت غامضة حول «تداعيات الضربة النووية الروسية»، في إطار اتّباعها استراتيجية «الغموض الاستراتيجي»، وأن هذه الرسالة لم تأت بعد تهديدات بوتين الأخيرة، بل عبر الاتصالات التي كانت مستمرة على مدار الأشهر الأخيرة .

وقد يكون الهدف من مثل هذه التصريحات، استيعاب إحجام واشنطن عن التهديد بأي إجراء ضد موسكو بشكل علني، خاصةً أن تهديدات الغرب العملية اقتصرت على تحريك المجتمع الدولي ضد روسيا؛ وهي السياسة التي أخفق الغرب فيها، حتى الآن، إذ بات من الواضح أن الدول غير الغربية لا تشاطره رؤيته للصراع ضد روسيا[26].

من جهته، اعتبر المحلّل السياسي الأكاديمي، لوي سي يان، في حوار مع مجلة «كلوبال تايمز»، أن روسيا تمكنت من تحقيق أهدافها في العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، وأنها تثبّت خطوط دفاعاتها في المناطق التي سيطرت عليها في المناطق الشرقية؛ وأضاف: لولا الدعم الغربي لأوكرانيا، لكانت القوات الأوكرانية انهارت في فترة زمنية قصيرة. وأشار إلى أنه في حال تدهورت الأمور العسكرية نحو الأسوأ، فسيكون أول من يدفع الثمن بولندا رومانيا، الأعضاء في حلف الناتو؛ وفي مثل هذه الحالة، ستواجه الولايات المتحدة «معضلة حقيقية» في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما أوضح الخبير أنه إذا تصاعد الصراع، فإن التأثير السلبي للأزمة في أوكرانيا على العالم بأسره «سيكون أكثر خطورة بمئة مرّة من الأعمال العسكرية التي بدأت في 24 فبراير من العام الماضي».

أيضاً، بدون توريد الأسلحة الغربية، وبشكل مكثّف وسريع ، لن تستمر القوات الأوكرانية لأكثر من شهر في خوض المعارك العسكرية. لكن من السابق لأوانه الحديث

26- /https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7652/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AF%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D

عن تحقيق أهداف نزع السلاح، بعد تطوّر المعارك على هذا النحو؛ وهذا ما أشار إليه البروفيسور في أكاديمية العلوم العسكرية، فاديم كوزولين[27].

الكاتب السياسي ألكسندر سافيلييف، أشار بدوره إلى أنه مع دخول الصراع مع الغرب مرحلة حادّة، فإنه يجب على روسيا الاعتماد على نفسها فقط، حيث يعزّز اعتقاده معلّقاً: «لم تُعرب أي من الدول أو القوى أو المنظمات الكبرى عن دعم لا غبار عليه للعملية العسكرية في أوكرانيا؛ ناهيك عن تقديم المساعدة العسكرية أو الإنسانية للجانب الروسي».؛ ويفسّر ذلك بـ«الخوف» من الولايات المتحدة وحالة عدم اليقين تجاه سيناريوهات تطور الصراع بين روسيا والغرب، والتي لا تُلقي بظلالها على وسائل الإعلام فقط، بل على الدوائر الحاكمة في معظم تلك البلدان، بحسب تعبيره.

على أي حال، يمكن أن يكون عام 2023 نقطة تحوّل في هذا الصراع، مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في أوكرانيا، والمقرّر إجراؤها في تشرين الأول المقبل، والانتخابات الرئاسية الأميركية في العام 2024.

إن الدعم الأميركي الضروري في هذه الحرب مضمون هذا العام؛ لكن التصويت في الكونغرس على برنامج مساعدات جديد هو أمر غير مؤكد أكثر فأكثر، كما ترى ليانا فيكس.

ومن الدروس الرئيسية المستخلصة من حرب أوكرانيا، الدور الأساسي لمخزونات الأسلحة والذخائر. فالنزاع استهلك كميات هائلة منها، ما يتطلب تشكيل مخزونات كبيرة جداً وضمان تجديدها المستمر.

يؤكد الخبير في الشؤون الروسية، رولاند بيجاموف، أن «ميزان الربح والخسارة» للحرب في أوكرانيا دائم الحركة في كلا الاتجاهين. ومن المبكر الحديث عن شكل نهائي له طالما بقيت الحرب مستمرة.

لكنه يوضح أن نتائج العام الأول من الحرب أفرزت توسعاً جيوسياسياً، بما تملكه

27-https://aif.ru/politics/world/kitayskiy_ekspert_zayavil_chto_rf_dostigla_strategicheskih_celey_na_ukraine?utm_sourc

المناطق التي أصبحت تحت السيطرة الروسية من ثروات هائلة، ستلعب دوراً مهماً في إنعاش الاقتصاد الروسي، وزيادة حجم ثروات روسيا الطبيعية والمعدنية.

ويلفت بيجاموف إلى أن السيطرة على محطة زاباروجيا النووية تُعتبر ورقة إستراتيجية، من شأنها أن تعزّز في المستقبل موقف موسكو التفاوضي، حتى في حال قدوم قيادة سياسية جديدة في أوكرانيا تكون مختلفة في توجهاتها السياسية نحو روسيا ومستقبل العلاقة معها[28].

خاتمة

تراهن روسيا على إيقاع خسائر فادحة ومطّردة بالأوكرانيين، إلى الحد الذي يصبح من الصعب عليهم تحقيق أي مكاسب جزئية، والاستمرار في المقاومة. ولكن روسيا تراهن أيضًا على أن تُفضي الضغوط الاقتصادية إلى انهيار وحدة حلف الناتو، وانقسام الأوروبيين على أنفسهم، وتراجع كبارهم، سيما ألمانيا وفرنسا، عمَّا تصفه موسكو بالانصياع للسياسة الأميركية. وفي المقابل، يراهن الغرب على أن الخسائر المتزايدة في ساحة الحرب، والعقوبات المالية والاقتصادية، ستُضعف نظام بوتين، وتقوّض قدرات روسيا على مواصلة الحرب في المدى المتوسط.

كما تفرض القوى الغربية ضغوطًا مستمرة لمنع الصين من توفير دعم ملموس لروسيا، اقتصاديًّا وتقنيًّا وعسكريًّا؛ وتسعى إلى إغلاق أبواب دول الصف الثاني ودول العالم الثالث أمام روسيا. كما تبذل الولايات المتحدة جهدًا مستمرًّا من أجل الحفاظ على وحدة الناتو، وإقناع دول أوبك بضخ مزيد من النفط إلى السوق، ومساعدة أوروبا على تعويض مصادر الطاقة الروسية، وإقناع الحكومات الأوروبية بأن روسيا باتت تمثّل خطرًا إستراتيجيًّا على مستقبل القارّة واستقرارها. وفي الوقت نفسه، تحاول الولايات المتحدة بناء خطوط اتصال وعلاقات متنامية مع دول القوقاز ووسط آسيا السوفياتية السابقة.

28- فهيم الصوراني/https://www.aljazeera.net/politics/2023/2/22/%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A

منظومة الرقابة في "إسرائيل":
عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام

حسين تيسير حميّة*

د. عباس إسماعيل**

مقدّمة

تكاد تكون «إسرائيل» الـ «دولة» الوحيدة في العالم المعاصر التي تدّعي الديمقراطيّة، والتي تعمل فيها اليوم بحكم القانون رقابة عسكريّة مُسبَقة على المنشورات المطبوعة والمذاعة من أيّ مصدر كان. كما تنطبق الرقابة أيضاً على نقل معلومات إلى الخارج (بما فيها تقارير لمراسلين أجانب)؛ وتنطبق أيضاً على استيراد منشورات من الخارج.

نظريًّا، يوجد في الوضع القائم في «إسرائيل» تناقض داخلي عميق، حيث تحرص «إسرائيل» على ادعائها بحرّيّة التعبير، وحريّة الصحافة ونشر المعلومات وحقّ المعرفة، وتعدّها من قِيمها الأساسيّة؛ وفي الوقت عينه فيها استخدام متواصل وثابت لنظام إشراف رسميّ متعدّد الجهات، مهمّته منع النشر الحرّ للمعلومات، وإن كان ذلك يتم لاعتبارات الأمن القومي.

تُعرِّف الدراسة الحاليّة الرقابة العسكريّة على أنّها مجموعة القوانين والإجراءات التي يتمّ فرضها لحظر نشر بعض المواد الصحفيّة والإعلاميّة على وسائل الإعلام، والتي ترى السلطات أنّ نشرها قد يتسبّب بضرر على الـ«دولة» التي تفرض هذه الرقابة أو على

* باحث في الشؤون الإسرائيليّة.

** أستاذ في الجامعة اللبنانية وباحث في الشؤون الإسرائيلية.

مواطنيها. وتُعدّ (إسرائيل) من أكثر الدول حول العالم التي تطبّق ذلك النوع من الرقابة على وسائل الإعلام، جرّاء حالة الحرب المستمرّة التي تعيشها.

وتعمل الرقابة الإسرائيليّة وفق قوانين الطوارئ التي أصدرها الانتداب البريطاني عام (1945). وتزيد الرقابة من استخدامها لتلك القوانين في أثناء الحروب التي خاضتها «إسرائيل». وتحظر القوانين الإسرائيليّة نشر أي مواد سرّيّة من الأرشيف القومي الإسرائيلي إلاّ بعد ربع قرن على الأقل؛ وقد تطول الفترة وفقاً للتقديرات. ولم يطرأ على تلك القوانين أي تغيير جذري يُذكر منذ ذلك الحين، وهو الأساس القانوني الذي تعمل بموجبه الرقابة العسكريّة اليوم، حيث تجبر هذه التشريعات فرض رقابة أمنيّة على أي محتوى قبل نشره.

يُرسل المراقب العسكري من وقتٍ لآخر لوسائل الإعلام قوائم بالمواضيع التي يجب عرضها مسبقاً قبل النشر، حيث تشملُ القائمة المواضيع التي أعلنت عنها الحكومة بموافقة لجنة الخارجيّة والأمن في الكنيست، مثل «معلومات سريّة» ومواضيع أخرى يحدّدها الرقيب العسكري. وقد اعترفت هيئة الرقابة العسكريّة، في تقريرٍ صادرٍ عنها شهر تموز (2018)، أنها تقوم بتعديل خبر من أصل (5) أخبار يوميّاً يتم نشرها على وسائل الإعلام الإسرائيليّة. كما وأظهر التقرير أن ثُلثي الكتب التي تقدّم لدور النشر في «إسرائيل» لا يُتاح لها إبصار النور. فقد سمحت الرقابة خلال العام (2017) بنشر (31) كتاباً من أصل (83) كتاباً (أديرت، 2018).

ولم تقتصر الرقابة العسكريّة الإسرائيليّة على الوسائل الإعلاميّة المرئيّة والمسموعة والمقروءة، بل امتدّت لتطال المواقع الإلكترونيّة ووسائل التواصل الاجتماعي، وتمكّنت مؤخّراً من عقد اتفاقيّات مع كبريات شركات التواصل الاجتماعي في العالم، كفيسبوك وتويتر، بهدف حذف أو حظر أي محتوى ترى فيه ضرراً قد يلحق بـ «إسرائيل». لا شكّ أنّ تلك الرقابة، وعلى الرّغم من حظرها لمعلومات مهمّة عن الخصوم في أوقات السلم أو الحرب، إلاّ أنّها صعّدت من حالة النقد الداخلي والخارجي لحالة قمع الحريّات في «إسرائيل».

لكنّها في الوقت عينه، تُعلن عجزها أمام عصر الحداثة وسرعة الدفق المعلوماتي وخدمات

البثّ المباشرة من مختلف التطبيقات ومواقع التواصل الإجتماعي، المجّانيّة والمتاحة لأي فردٍ في العالم ومن أي مكان؛ وهذا ما تؤكّده العديد من التقارير التي تشير إلى حصول خرقٍ هنا وتجاوزٍ هناك، وإلى تفلّت نشرٍ حصل عبر الشبكة؛ فضلاً عن كون ما يصلنا من خلالٍ منصّات الرصد والمتابعة لمختلف المصادر العلنيّة من مواد يشير بشكلٍ واضح إلى حجم التحدّيّات التي تواجه جهات الرقابة في الكيان على اختلافها، وذلك على خلاف المراحل والحقبات الزمنيّة التي كانت عليها مرحلة التأسيس الأولى لـ«إسرائيل».

من هنا جاء هذا البحث كمحاولة لتسليط الضّوء على أهمّيّة دراسة منظومة الرقابة على المعلومات في إسرائيل، بما قد يُسهم في معرفة هذه الجهات وآليّات عملها وتبعيّاتها وأهدافها؛ بالإضافة إلى معرفة خلفيّات إنشائها وما لديها من صلاحيّات وأثرها على واقع التسلّط الإستخباري على مصادر المعلومات العلنيّة من مختلف مصادرها في إسرائيل؛ الأمر الذي قد يُسهم أيضاً في إثارة ولفت نظر الباحثين والمهتمّين في الشؤون الإسرائيليّة إلى خلفيّات كل ما يُنشر وما لا يُنشر عبر الإعلام الرسمي وغير الرسمي، كجزء من الدعاية والحرب النفسيّة، أو ما يسمّى حديثاً بالمعركة على الوعي.

- تمهيد

ستتناول هذه الدراسة جهات الرقابة في «إسرائيل» وتفصيل عملها وتبعيّاتها وخلفيّات إنشائها وما لديها من أهداف وإنجازاتٍ وأثر، مع ذكر لنُظم العلاقة وتنسيق الأدوار والتعاون فيما بين الجهات كافّة، حيث سيتم التطرّق إلى الرقابة العسكريّة، فتشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش، وتشكيل أمن المعلومات؛ ومن ثمّ سيتمّ الحديث عن دور المحاكم القضائيّة في الضبط والسيطرة على نشر المعلومات، فمكتب الصحافة الحكومي، ومجلس مراقبة الأفلام، ومجلس البث عبر الكوابل والقنوات الفضائية.

ترتكز الدراسة على ما نُشر من تقارير ودراسات تمّ استقاؤها من المصادر العلنيّة المتاحة عبر شبكة الإنترنت، كمواقع حكوميّة رسميّة إسرائيليّة ومواقع إخباريّة وإلكترونيّة، والتي تطرّقت بالبحث المباشر أو غير المباشر لأحد جوانب البحث، ويمكن القول إنّ الدراسة استندت إلى ما يزيد عن (450) تقريراً ومرجعاً ومصدراً علنيّاً.

12 - تعريف الرقابة

يعود مفهوم الرقابة، أو كما يُطلَق عليها باللغة العبريّة التسنزورا (הצנזורה)، إلى المصطلح اللاتيني (censor)، ومفاده المراقب أو الفاحص الذي عُرف عبر التاريخ القديم كمن يقوم بمهام فحص كلّ ما يُراد نشره، ويمنع نشر كل ما يضرّ أو يتعارض مع الحكم القائم. وقد كانت هذه المهمّة جزءًا من الأنظمة القديمة التي كانت تحظر وتمنع نشر أي محتوى من شأنه تهديد كيانها أو تضرّ بها (دبلوماسية، 1999).

3. جهات الرقابة في «إسرائيل»

للرقابة في «إسرائيل» عدّة وجهات عاملة تختلف في تبعيّاتها التنظيميّة، وتتّفق من حيث المبدأ الأساس على ضمان عدم المسّ بكلّ ما يتعلّق بسيادة الكيان الإسرائيلي. وحتى الآن، لم يتم

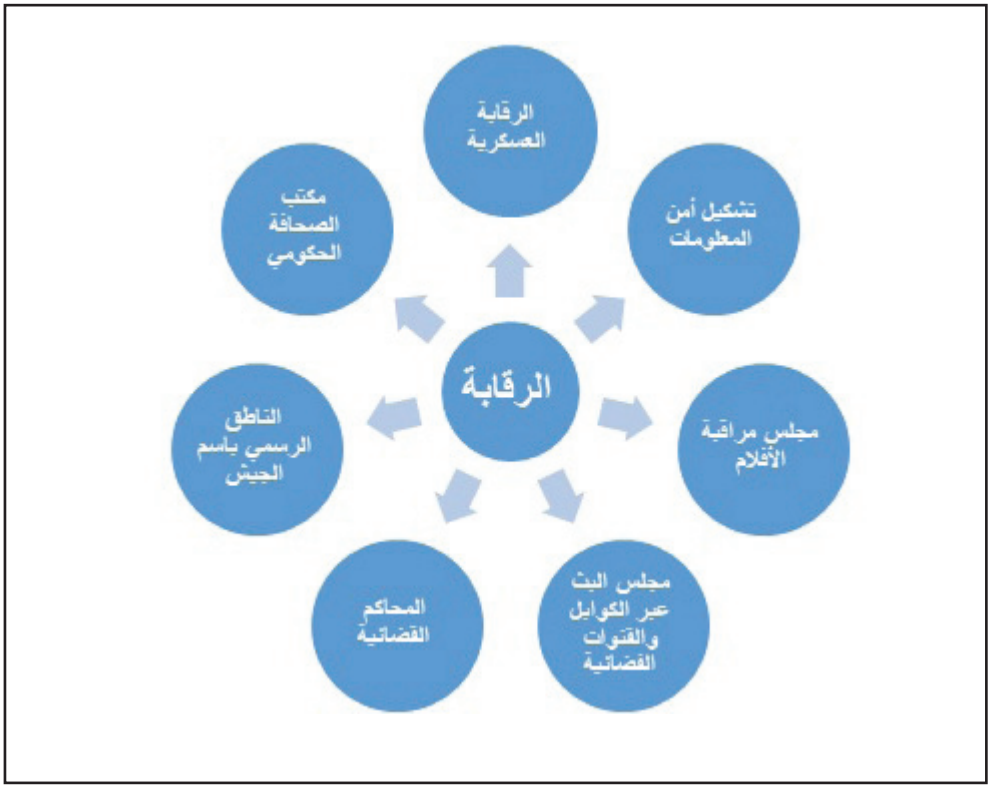

توحيد الرقابة في إطار موحّد له كيان واضح ومستقلّ تمامًا؛ لذلك نجدها في عدد من الجهات ذات الصلة بالإشراف على كلّ ما ينبغي بثّه وعرضه ونشره لمختلف أنواع الجمهور، ومن مختلف أنواع الأدوات، وهذه الجهات يُمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

1.3 الأمن والرقابة وما بينهما!

في «إسرائيل» أمنان رقابيّان، أمن الرقابة العسكريّة التي تعمل على تحديد ما يضرّ بالـ«دولة» وأمنها؛ وهناك أمن ثاني تقوده بعض الجهات التي تقدّم ادّعاءً بوجود ما يجب منعه ويتمّ تقديمه إلى المحكمة لإصدار أمر منع نشر، وذلك من خلال استخدام كلمة السرّ السحريّة أنّ الأمر يتعلق بأمن الـ«دولة». وتسري مفاعيل هذا القرار على الرقابة العسكرية (بروتوكول جلسة كنيست، 2004) بُغية الأخذ بها وتطبيقها مقابل الإعلام (شوارتس، 2014).

وقد أصبح الإعلام الإسرائيلي عبارة عن مجموعة من الأنظمة المتسرّبة التي توفّر تغطية قصصيّة تعاني من اضطراب نقص الانتباه الدائم، والذي يمنع تغطية معظم ما يتعدّى الأحداث الجارية (باز، أوامر منع النشر: الوصمة العمياء لوسائل الإعلام الإسرائيلية، 2022).

على الرغم من الانتقاد الواضح لتقرير فينوغراد (2006) حول عدم وجود وثيقة رسميّة تُنظّم التعاون ما بين الناطق الرسمي وتشكيل أمن المعلومات ووحدة الرقابة العسكريّة، إلاّ أنّ المتحدثة باسم الجيش حينها، ميري ريغف، أكّدت أنّ الجهات الثلاث تعمل على نفس هدف الحفاظ على أمن الـ«دولة»، وأنّ قوّتها تنبع من تعدّد تبعيّاتها؛ وتأخذ كلّ جهة منها جانباً في مسار منع الكشف عن المعلومات والحفاظ عليها.

ومن جملة الأمور التي وردت في تقرير فينوغراد حول أمن المعلومات والرقابة، والتي خُصّص لها نسبة (12%) من مجمل تقرير الحرب (غودمان، 2008)، ورد الآتي:

– عندما ترغب أيّ جهة إعلاميّة بنشر محتوى عن وحدات الجيش أو موضوع مرتبط به، عليها أن تقدّم تعهّداً للجيش يقضي بإلزاميّة رفع كلّ المحتوى والصور لفحصها من قِبل الناطق الرسمي باسم الجيش، وإلى وحدة الرقابة العسكريّة، والالتزام بعدم النشر إلاّ بعد تحصيل المصادقة عليها؛ مع الإشارة إلى أنّه للناطق الرسمي باسم الجيش، ولتشكيل أمن المعلومات،

صلاحيّة حذف أجزاء من المحتوى النهائي المُراد عرضه متى رأوا أنّه قد يمسّ بأمن الـ«دولة»، أو لأسباب ثانية.

– المعلومات التي يُصنّفها الجيش كأهداف للكتمان، تستوجب التنسيق ما بين تشكيل أمن المعلومات وتشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش ووحدة الرقابة العسكرية، وعلى وجه الخصوص خلال الحرب، بغية عدم حصول خلل، كمصادقة الرقابة العسكريّة على موضوع مقابل رفض الناطق الرسمي عليه أو العكس، كما حصل خلال حرب تموز (2006)، والذي أفرد له تقرير فينوغراد مساحة خاصّة للحديث عمّا أطلق عليه «نقطة الضعف المركزيّة في أمن المعلومات»، والذي خرج بتوصية تقضي بضرورة إنشاء تشكيل في شعبة العمليّات يرأسه لواء في الإحتياط وظيفته التنسيق ما بين الناطق الرسمي وأمن المعلومات والرقابة العسكريّة خلال حالة الطوارئ.

– خلال العام (2000)، حصل عمل أركاني بين تشكيل أمن المعلومات والرقابة العسكريّة حول «الأهداف المطلوب كتمانها»، والتي أُطلِق عليها لاحقاً لائحة الموضوعات المصنّفة، والتي يُمنَع كشفها. وفي نهاية العمل الأركاني، رفع تشكيل أمن المعلومات لائحة بالأهداف الجوهريّة، والتي تشير إلى أكثر الموضوعات حساسيّة، والتي ينبغي فحصها وتحديثها بشكل دوري وحسب الحاجة.

– الناطق العسكري هو الطرف الذي يجمع كلّ المعلومات ذات الصلة من الجيش، وينقلها إلى الجمهور بواسطة وسائل الإعلام بشكل عام. الوقائع موجودة إذاً في يد الجيش وليس في أيدي الصحفيّين؛ ولذا، فالناطق العسكري هو بشكل كبير (مُحتكِر للمعلومات العسكرية/الأمنية). كما ويُعدّ المراقب الثاني لضمان عدم نشر معلومات قد تضرّ بأمن الـ«دولة» (ألوفيتش، 2015) وبعلاقاتها الخارجية، أو قد تضرّ بالأمن العام، أو بأمن وسلامة الأفراد (التعاليم الأركانية، حريّة المعلومات في الجيش، 2000)، وذلك من خلال أربع آليّات رقابة للسيطرة على عمليّة تدفّق المعلومات من الجيش إلى وسائل الإعلام: اتفاق مع المراسل العسكري، إنتاج علاقات (خذ وهات)، إحالة النبأ للتدقيق، والإعلان عن منطقة عسكريّة مغلقة خلال الأزمات؛ أمّا الوظيفة الأساس لتشكيل أمن المعلومات، فهي عدم السماح بتسرّب المعلومات إلى الجمهور والجهات

المعادية؛ بينما تتركّز وظيفة تشكيل الرقابة العسكريّة على ضمان عدم حصول نشر أخبار إلاّ بعد فحص المواد والموافقة عليها (غودمان، 2008، صفحة 26).

– يشير الأمر الأركاني المتعلق بضوابط نقل المعلومات العسكريّة، والصادر تحت الرقم (21.0106)، إلى أنّه يجب عرض كلّ الأخبار المُعَدَّة للنشر خارج الجيش الإسرائيلي على تشكيل أمن المعلومات؛ وبعدها فقط يتم نقلها إلى الرقابة العسكريّة (التعاليم الأركانية، الأمر الأركاني 21.0106: نقل معلومات عسكرية، 2016).

وقد ورد في الأمر الأركاني نفسه مجموعة ملاحظات حول مسار نقل المعلومات العسكريّة، يمكن ذكرها على الشكل الآتي:

– وفقاً للبند (4) و(11)، فإنّه يمكن السماح بنشر معلومة عسكريّة فقط بعد التقدّم بطلب النشر إلى الناطق الرسمي باسم الجيش، والذي بدوره لا يسمح بنشرها إلاّ بعد مصادقة تشكيل أمن المعلومات عليها.

– للتوضيح، فإنّ الناطق الرسمي مُخوّل بمنع نشر أيّ معلومة، حتّى لو كان مصادقاً عليها من قِبل أمن المعلومات.

– على كلّ جندي يريد التوجه إلى وسائل الإعلام، على اختلافها، أخذ الموافقة المسبقة من الناطق الرسمي باسم الجيش، والذي بدوره لا يعطي الإذن إلاّ بعد موافقة تشكيل أمن المعلومات، ووفق الظروف التي تحدّدها.

– في الأمور القضائية، لا يمكن لأيّ جندي الإدلاء بإفادة في المحكمة قبل الحصول على موافقة أمن المعلومات، والتي بدورها تدرس الشكوى ومحتوى الإفادة المزمع تقديمها، وتحدّد إمكانية مشاركته وحدودها أو عدمها.

– حين تقوم أي جهة مدنيّة، محلّيّة أو أجنبيّة، بنشر استبيان أو استطلاع رأي لأغراض بحثيّة حول الجيش، فإنّه يجب رفع كلّ التفاصيل إلى الناطق الرسمي، والذي بدوره يقوم بتوجيهها إلى الجهات المناسبة في الجيش، ومنهما إلى مصادقة أمن المعلومات عليها.

– لا يحقّ لأيّ جندي نشر أيّ بحث مرتبط بالجيش أعدّه خلال دراسته المدنيّة إلاّ بعد أخذ موافقة أمن المعلومات عليه.

2.3 الإعلام ما بين الرقابة والقضاء!

يُعطي القانون الإسرائيلي المحكمة صلاحيّة إصدار أوامر منع نشر حول قضايا معيّنة مرتبطة بالحفاظ على أمن الـ«دولة» ومنع الإضرار بعلاقاتها الخارجيّة، حماية الأطفال وفاقدي الأهليّة، حماية المدّعي والمتّهم (غلعاد، 2013)، ويُعدّ مجلس الصحافة الجهة التي تمثّل الإعلام في المحكمة بكلّ ما يتعلّق بأوامر منع النشر (طسلر، 2010)، من خلال مكتب محامين يشارك في جلسات النقاش القضائيّة المتعلّقة بحدود حرّيّة الصحافة (قريسطل، 2007).

وقد أفادت شرطة «إسرائيل» أنّه تمّ خلال النصف الأوّل من العام (2020)، إصدار ما يزيد عن (650) أمر منع نشر، تُسهم كلّ واحدة منها في الحدّ من حرّيّة إطلاع الإعلام، وتمنع من الجمهور معرفة حقيقة ما يحصل حوله، فكلّ أمر يحدّ من القدرة على معرفة كيف تدير الـ«دولة» شؤونها وكيف تُعالِج قضاياها الأمنيّة (باز، أوامر منع النشر: الوصمة العمياء لوسائل الإعلام الإسرائيلية، 2022).

وقد وثّق الإعلام الإسرائيلي حصول عدة مواقف أصدرت خلالها المحكمة قراراً يقضي بمنع نشر بعض القضايا الأمنيّة، وكان للرقابة العسكريّة موقف معاكس، حيث سمحت و لم تمنع الإعلام من نشر تفاصيل حول هذه القضايا. وفي هذه المواقف تضارب واضح يُمكن لوسائل الإعلام استغلاله لصالح النشر وتجاوز قرار المحكمة الصادر بحجّة أنّ الرقابة العسكرية قد وافقت وسمحت بالنشر.

وفي محاولة لمعالجة هذه الثغرة، تم الاتفاق عام (2014) على ضرورة أن تقوم كل جهة أمنية، بعد توجّهها إلى المحكمة بطلب منع نشر، أن تحيط الرقابة العسكريّة علماً بالأمر خلال مدّة (7) أيام ومُرفقة بقرار المحكمة، حصل هذا الاتفاق بحضور المستشار القضائي للحكومة ومدّعي عام الـ«دولة»، الرقابة العسكريّة والجهات الأمنيّة. وقد أصدرت وزارة العدل تفاصيل الاتفاق تحت قرار يحمل الرقم (14.14)، وفيه ينبغي على الجهة الأمنيّة التي بادرت إلى إجراء منع النشر من خلال المحكمة، إعلام وسائل الإعلام بهذا الأمر، إمّا بشكل مباشر، أو من خلال الشرطة، كما هو مفصّل على الشكل الآتي (وزارة العدل، 2014):

– عندما يتعلق الأمر بحدث أمني واسع النطاق، أو تحقيق قد تم الإعلان عن أصل

حصوله، على الجهة الأمنية المبادرة بإعلام وسائل الإعلام عن وجود أمر منع نشر حول هذه القضيّة.

– عندما يتعلق الأمر بموضوع أصل الحديث عن وجود أمر منع نشر حوله، سيُسلّط الأضواء الحمر عليه، ويضاعف من خشية تسرّب المعلومات حوله، حينها يمكن للجهة الأمنيّة عدم إطلاع وسائل الإعلام على هذا الأمر، والاكتفاء بإعلام الرقابة العسكرية عنه، والتي تقوم بدورها بإعلام الوسائل الإعلامية فقط حال توجّهت بطلب نشر محتوى قد صدر حوله أمر منع نشر.

– عندما يتم إعلام وسيلة إعلاميّة بوجود قرار منع نشر، بعد تقدّمها بطلب النشر، حينها تتم دراسة مدى قابليّة تعميم الخبر لباقي وسائل الإعلام.

– أمّا فيما يتعلّق بأصل الإخبار عن أوامر منع النشر، فإنّه وحال توجّهت الوسائل الإعلاميّة بطلب الحصول على معلومات عنها، تحصل استشارات مشتركة بين الرقابة والمحكمة والجهات الأمنيّة ذات الصلة ليُصار إلى اتخاذ القرار المناسب بعدها.

– حينما تتلقّى الرقابة العسكريّة مواد يوجد بشأنها أمر منع نشر، فإنّها تقوم باستشارة الجهات الأمنيّة والقضائيّة المعنيّة، وتطلب منهما توضيح حول أي جزء من المقال الصحفي على سبيل المثال هناك أمر منع نشر؛ وبعدها تُرسل الرقابة إلى الوسائل الإعلاميّة قرارها الصادر بالتشاور مع القضاء والجهات الأمنيّة.

– حين يتّخذ القضاء قراراً بتقليص حدود منع النشر حول قضية معيّنة، أو يتم إلغاؤه كلياً، يتم إفادة وسائل الإعلام بذلك إذا عادت مجدّداً لطلب نشر مواد حولها.

– يُشدّد على أنّه وحال حصول شكوك حول مصداقيّة قرار منع النشر، تُجري الرقابة استشارة مع الجهة الأمنية التي وفقاً لطلبها تم إصدار هذا القرار بُغية الاستيضاح عنه. وحال الحاجة تُجرى أيضاً استشارات مع الجهة القانونية التي توجّهت بالطلب إلى المحكمة؛ وتُرسل بعدها الرقابة رأيها المهني حول هذا الأمر إلى الجهة الأمنيّة ذات الصلة، وحال رفضت هذه الجهة القبول برأي الرقيب العسكري الرئيسي، يتم عرض الموضوع للنقاش مقابل طاقم متعدد الجهات يُعنى بدراسة مواضيع أوامر منع النشر وفقاً للمادة

(6 ب) من القانون، والذي يحدّد سُبُل التعامل مع هذه المواقف. وحال الحاجة أيضاً يتم إجراء مشاورات مع المستشار القضائي للحكومة، وزير الدفاع أو رئيس الحكومة.

– من المهمّ التوضيح أنّه نظراً لاقتصار دور الرقابة العسكريّة على الجانب الأمني، فإنّ كلّ أمر منع نشر يرتبط باعتبارات إضافيّة أو مختلفة، لا مكان لرأي الرقابة حولها، وذلك لعدم كون الأمر ضمن صلاحيّاتها.

4. وحدة الرقابة العسكريّة

1.4 تعريف الرقابة العسكريّة:

يُرّف قاموس مصطلحات الجيش الإسرائيلي مفهوم الرقابة العسكريّة أنّها عمليّة الفحص لكلّ المواد المتعلّقة بالجيش والأمن قبل نشرها، بُغية منع نشر تفاصيل فيها احتمال مسّ مؤكّد بأمن الـ«دولة». وتتصدّى لهذه المهمّة وحدة في سلاح الإستخبارات (هوبمان، 1998).

2.4 التأصيل القانوني وتاريخيّة عمل الرقابة العسكريّة:

الرقابة على الصحف والوسائل الإعلاميّة، المعروفة أكثر باسم الرقابة العسكريّة (**הצנזורה הצבאית**)، هي وحدة تابعة لشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، وهدفها تنفيذ رقابة مسبقة على المواضيع المتعلّقة بأمن الكيان الإسرائيلي (طل، 2009)، وشعارها يُجمل مهمّتها: حرّيّة التعبير بمسؤوليّة.

يترأّس الوحدة ما يُعرف باسم المراقب العسكري الرئيسي، المُلقى على عاتقه مهمّة التوازن بين قيمتين تتعارضان أحياناً: الأولى هي «حقّ الجمهور بالمعرفة» كجزء من النظام الديمقراطي لحريّة التعبير (فاكنين غيل، 2015)، والثانية هي القيمة الأمنيّة التي توجب مراقبة الكشف عن معلومات سيؤدّي نشرها لأضرار حقيقيّة بأمن الـ«دولة».

تعود جذور الرقابة على الإعلام في «إسرائيل» إلى القوانين الاستعماريّة الصادرة عن سلطة الانتداب البريطاني لفلسطين، وتحديداً أمر الصحافة لعام (1933)، وأنظمة الدفاع لحالات الطوارئ وتعديلاته لعام (1945) (بمحنه، 2010)، وهي أنظمة شديدة القمعيّة والتشدّد. عمدت «إسرائيل» إلى عدم إلغائها وضمَّتها إلى كُتُب القوانين الإسرائيليّة بصورة غير مباشرة، واستخدمتها لمدّة تناهز الـ59 عاماً؛ بل إنها أضافت إليها أيضاً صلاحيّات أُعطيت لوزارة الداخليّة الإسرائيليّة، تُمكِّنها من إغلاق الصحف بشكل استنسابي. وفيما يلي عرض لمسار وتاريخية بدء عمل الرقابة العسكرية (نغفي، 2005):

– **1933**: بدأ عمل الرقابة العسكرية، وتركّز عملها مقابل الصحافة، حيث أُعطيت صلاحية لوزير داخلية الإنتداب البريطاني بإقفال أي صحيفة حال وجود خشية من أن نشر أي معلومة من قِبل الصحيفة يمكنه الإضرار بالسلام والأمن العام.

- 1943: إنشاء لجنة الردّ، والتي أصبحت لاحقاً لجنة المحرّرين، وذلك عقب حادثة العنف المستخدم من قِبل البريطانيين في مستوطنة رمات هاكوفيش. حينها حصل أوّل اجتماع لمحرّري الصحف العبرية، الذين اتّخذوا قراراً بكسر قرار الرقابة ونشر مجريات ما حصل داخل المستوطنة (سرنا، 1986).

- 1945: قانون حالة الطوارئ – قانون الرقابة – والذي ينص على وجوب أخذ موافقة الرقابة قبل نشر أي مواد مطبوعة بعيداً عن ماهيّة الموضوع.

- 1948: مع الإعلان عن تأسيس الكيان تم تبنّي القانونين، وتم إعطاء الرقابة صلاحية معاقبة من يخالف ضوابط النشر، دون امتلاك امكانية استئناف حكم الرقابة أو الاعتراض عليه.

- 1948: النشر الأوّل لضوابط الرقابة العسكريّة تحت عنوان (اللاءات الستة عشر)، والتي تضمّن لائحة الموضوعات التي يُمنع نشرها، كتحرّكات الجيش ورؤساء المستوطنات وأماكن تواجد المنشآت العسكرية الحساسة وغيرها. حينها حصل الاعتراض على بند واحد، وهو منع نشر الأخبار التي يمكن أن تسبّب الفوضى.

- 1949: عقب قرار أوامر إغلاق بعض الصحف من قبل الرقابة العسكرية، توجّهت لجنة المحرّرين (مجموعة من المتطوّعين لتنظيم التواصل بين الإعلام والجهات الأمنية) للحكومة بطلب تجميد قوانين الرقابة.

- 1949: إنشاء لجنة الثلاثة: عقب الكثير من الأحداث التي واجهت لجنة المحرّرين، تم إنشاء لجنة إستئنافيّة مؤلّفة من مندوب للجنة المحرّرين، مندوب من الجيش، ومندوب من المجتمع (قاض) على رأس هذه اللجنة؛ ومن مهامها اتخاذ قرار حول سُبل تطبيق قانون العقوبات على من يخالف ضوابط الرقابة، مع إضافة إمكانية الإستئناف أمام اللجنة على قرار الرقيب

العسكري.

- 1949: إلغاء العمل بقانون حالة الطوارئ – التوقف عن إلزامية تقديم كل المواد المطبوعة لنيل إذن النشر، وتحديد لائحة موضوعات تستوجب حصراً تقديم الإذن المسبق من قِبل الرقابة. وهذه اللائحة يتم تحديثها كل فترة زمنية، ويتم تعميمها على كل الوسائل الإعلامية؛ بالإضافة إلى التفريق بين التحليلات والمعلومات، حيث يتركز عمل الرقابة على المعلومات فقط.

- 1951: الإتفاق الثاني بين الحكومة والجيش ولجنة المحرّرين كان قوامه موافقة الرقابة على مصادرة الصلاحيات من يدها بشأن إغلاق صحف يوميّة بسبب مخالفات رقابيّة، وتم نقلها إلى أيدي (لجنة الثلاثة).

- 1989: أكدت محكمة العدل العليا سنة (1989) أنّ للرّقابة السلطة لاستبعاد معلومات فقط إذا كانت، بشكل موضوعي، يمكن أن تمسّ بأمن الـ«دولة»، سلامة الجمهور والنظام العام (بمحنه، 2010).

- 1990: لجنة سريد للرقابة العسكرية: هي لجنة شكّلتها الكنيست (الكنيست، 1992)، ترأّسها عضو الكنيست السابق يوسي سريد، وعُرِفت بلجنة سريد. وقد قامت هذه اللجنة بفحص عمل الرقابة العسكرية، وتوصلت إلى ضرورة إحداث تغيير في نظام عمل وتوجّه الرقابة، وأوصت بعدم تغيير قانون الرقابة في «إسرائيل» والإبقاء على التفاهمات بين وسائل الإعلام والرقابة (معاريف، 1990).

- 1996: اتفاق الرقابة بين ممثّلي الوسائل الإعلامية ومندوبي الجيش، حيث تعهدت الوسائل الإعلامية بالالتزام بتعاليم الرقابة مقابل تعهد المؤسسة الأمنية بعدم استغلال الرقابة العسكرية بشكل سيّء. ومن أهم بنود الإتفاق (ليفكين، 1996):

1– تهدف الرقابة إلى منع نشر أي معلومات أمنيّة يمكن للعدو أن يستفيد منها أو تضرّ بأمن الـ«دولة».

2– عدم تطبيق الرقابة على الأمور السياسيّة، أو على التحليلات والتقديرات، إلاّ في حال كانت تحتوي على تلميحات لمعلومات أمنيّة مصنّفة.

3– تختصّ اللجنة باقتراح العقوبات وبالتحكيم المُلزم في الخلافات بين الصحف والرقيب العسكري خلال 24 ساعة.

4– تشمل صلاحيات اللجنة كلّ الصحف والمطبوعات الإعلامية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمراسلين الأجانب في إسرائيل.

5– تعلن وتزوّد الرقابة وسائل الإعلام بالموضوعات التي عليها تقديمها مسبقاً، قبل النشر، للرقيب العسكري الذي له الحقّ بإلغاء أي مادّة إعلاميّة، كليّاً أو جزئيّاً إذا رأى أنّها تضرّ بأمن الـ«دولة»؛ وهي لائحة تتغير من فترة لثانية، ولكن تشتمل بشكل دائم على موضوعات تتعلق بأمن الـ«دولة» وهجرة اليهود من الدول المعادية لإسرائيل.

تتّسع المواد المطلوب عرضها على الرقابة وتضيق باختلاف الظروف والقضايا الأمنيّة والسياسيّة، إضافة إلى ما يتداخل فيها من مصلحة خاصّة للقائمين على المؤسّسة السياسيّة والعسكريّة. فبينما بلغت هذه المواد قبل فترة الاستيطان اليهودي (قبل عام 1948) 16 مادة، وصلت عام 1966 إلى 68 مادة، وفي عام 1993 إلى 10 مواد، تتشعّب بدورها إلى مواد فرعية أخرى.

فمفهوم أمن الـ"دولة" كمادة من مواد الرقابة تستوعب ما لا يُحصى من تفريعات، بحسب ما يرتئيه الرقيب العسكري، الذي يراعي بدوره، وفي أحيان كثيرة، الميول العامة والمصلحة الخاصة للسياسيين والعسكريين، مع القدرة على تعميم الرقابة المسبقة على أي موضوع يراه حيوياً ويصنفه في خانة أمن الـ«دولة».

الأمثلة الأكثر وضوحاً لما يدخل في تصنيف «أمن الـ«دولة»» وتفريعاته هي: الموضوع النووي الإسرائيلي، الصناعة والصفقات العسكرية، الوثائق والمباحثات السريّة التي تتعلق بالسياسة الخارجيّة للدولة، العمليات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية على اختلافها، المواقع

العسكرية ومعلومات ذات قيمة عسكرية، ما يمكنه أن يُعرّض السلامة العامة للخطر، مداولات وقرارات المجلس الأمني السياسي المصغّر، وغيرها.

- 2000: توقّف اجتماعات لجنة المحرّرين بعد أن فقدت مكانتها لصالح لجنة الثلاثة التي تدير اتفاق الرقابة الجديد، وارتفاع دور (خليّة المراسلين العسكريّين) الذين يتم اختيارهم عبر الناطق الرسمي باسم الجيش (ملمان، 2020).

- 2015: توقّف وتجميد عمل نشاط لجنة الثلاثة خلال شهر أيلول (2015) عقب وفاة رئيسها القاضي ميشال حشين (طاوسيغ، 2016).

- 2016: إعادة إحياء لجنة الثلاثة (إيتمار، 2016): عيّن وزير الأمن لجنة لشؤون الرقابة، ومهمّتها مناقشة ملاحظات وسائل الإعلام في «إسرائيل» على قرارات الرقابة، وفقاً للبند (87) المتعلّق بمعيار الدفاع في أوقات الطوارئ، و منع نشر بعض المواد، وكذلك مناقشة شكاوى الرقابة ضدّ وسيلة إعلاميّة، خرقت أوامر الرقابة ونشرت مواداً خلافاً للحظر. خلفيّة إنشاء اللجنة مرتبطة بسلسلة اتفاقيّات بين المؤسسات الإعلاميّة وبين المؤسّسة الأمنيّة، التي انطلقت في العام (1949) وتابعت باتفاقيّات أخرى، التي عُقِد آخرها في العام (1996) (تسافع أدوم، 2017).

– تترأّس هذه اللجنة قاضي محكمة العدل العليا (المتقاعدة)، إيلا فروكتشيا، وبعضويّة اللواء في الاحتياط يوسي بايدتس، كمبعوث للمؤسسة الأمنيّة، والصحفي شلوم كيتل، كمندوب لوسائل الإعلام.

– ستعمل لجنة شؤون الرقابة وفقاً لمبدأين أساسيّين: احترام حق حريّة التعبير كحقّ أساسيّ دستوري، إلى جانب الحرص على منع إلحاق ضرر بمصلحة عامّة حيويّة، المرتبطة بنشر مواد من شأنها أن تضرّ بأمن الـ"دولة"، سلامة الجمهور أو النظام العام (وزارة الدفاع الإسرائيلية، 2016).

1.2.4 النصوص والمواد القانونيّة:

من الناحية القانونيّة السارية المفعول (القرارات البريطانيّة سابقاً)، تنصّ بشكل أساسي على:

– وجوب استصدار تصريح خاص من وزير الداخليّة قبل إصدار أي مطبوعة (صحف، مجلات، كتب..)، وذلك تحت طائلة المصادرة أو الإغلاق أو حتى عقوبات جزائيّة أخرى على أنواعها.

– صلاحيّة وزارة الداخليّة في الإشراف على الإعلام، وللوزارة صلاحيّة إغلاق الصحف إذا ما نُشرت فيها مواد من شأنها أن تُعرِّض السلامة العامّة للخطر؛ ويُشار إلى وجوب تقديم كل مادّة مطبوعة للحصول على موافقة مسبقة من الرقابة قبل النشر، إذ تنص المادة (87) من أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ (1945)، على أنّ «للرقيب أن يمنع بأمر بشكل عام أو خاص، نشر مادة من شأن نشرها أن يضرّ بأمن «إسرائيل» أو السلامة العامّة أو النظام العام».

أما المادّة التي تليها (88)، فتنصّ على أنّ «من حقّ الرقيب أن يُحظِر بأمر، استيراد أو تصدير، للطباعة أو للنشر، أي منشورات من شأن استيرادها أو تصديرها، طبعها أو نشرها، كان أو قد يكون فيه ضرر بأمن «إسرائيل» أو السلامة العامة أو النظام العام».

وفي تفصيل للأسس القانونيّة لعمل الرقابة وصلاحياتها، يمكن ذكر المواد الآتية (قانون الدفاع، 2022):

– **المادة 86**: تحدّد تعريفات، من بينها: «المراقب»، ومعناه كل شخص يعيّنه وزير الأمن لذلك خطياً».

- **المادة 87:** تحدّد أنّ المراقب مخوَّل لمنع النشر إذا كان الأمر، وفقاً لرأيه، سوف يمسّ أمن الـ«دولة»، سلامة الجمهور أو النظام العام.

- **المادة 88:** تعمل على استيراد وتصدير مادة. هذه المادة مشابهة للمادة (87)، وتُكمل الصلاحية المسجّلة بها. المعنى هو أن صلاحية المراقب تسري أيضاً على وسائل إعلام أجنبيّة.

- **المادة 89:** توسّع صلاحيّات المراقب بشأن الملفّات التي تُرسل عبر البريد أو عبر الجمارك؛ وبالطبع بشأن كل مادة مطبوعة تمر عبر الجمارك.

- **المادة 90:** تفوّض موظّفي البريد بالمراقبة، كمندوبين للرقابة، محتوى الملفّات.

- **المادة 91:** توسّع صلاحيّات بشأن الصور، التصوير الفوتوغرافي وتحدّد طرق مراقبتها.

- **المادة 92:** توسّع الصلاحيّات بشأن الأشخاص المغادرين للبلاد وأمتعتهم، بما في ذلك صلاحيّة تفتيش جسدي.

- **المادة 93:** إعطاء حق تفتيش كل ملف يدخل أو يخرج من إسرائيل، بما في ذلك تفتيش في السيّارات، الطائرات، السفن، ومختلف وسائل النقل.

- **المادة 94:** الأساس القانوني لمراقبة الصحف: قبل إصدار صحيفة ما، يجب الحصول على إذن خطيّ من المسؤول عن الإقليم، المخوّل إعطاء أو عدم إعطاء إذن كهذا بحسب رأيه، وكذلك إلغاء، وفقا لوجهة نظره، إذنٍ كان قد مُنح سابقاً.

- **المادة 95:** توسيع المادة السابقة فيما يتعلق بنشر أخبار رسمية.

- **المادة 96:** توسيع المادة (94) حيال الكتب، الإعلانات، تصريحات وبقيّة وسائل النشر.

- **المادة 97:** تحدّد أنّ الرقيب مخوّل طلب كل مادة قبل نشرها بأية وسيلة، وذلك لكي يستطيع المراقب أن يستخدم صلاحيّته في مصادقة أو عدم مصادقة نشر مادّة ما.

- **المادة 98:** تحدّد أنّه في حال خضعت للرّقابة أجزاء محدّدة من خبر أو منشور، فيجب التأكّد من أنّه لن يكون من الممكن الإنتباه إلى أن المنشور قد خضع للرقابة (مثلاً، ممنوع نشر خبر تظهر فيه علامات محو)؛ وكذلك ممنوع إضافة ملاحظة بأن بعض الأجزاء قد تم محوها من قِبل الرقابة.

- **المادة 99:** تفوّض كلّ موظّف بإمكانيّة حظر منشورات غير مصادق عليها.

- **المادة 100:** في حال نفذّت صحيفة ما مخالفة رقابيّة، فإن المراقب مخوّل حظر كلّ أداة طباعة تم استخدامها لطباعة منشور غير مُصادَق عليه، أو إصدار أمر بإغلاق المطبعة، أو حظر تشغيل أداة أخرى استُخدمت لإصدار المنشور الممنوع.

– **المادة 101**: تُعطي المراقب صلاحيّات تفتيش (بواسطة الشرطة)، بما في ذلك تفتيش جسدي، وكذلك صلاحيات مصادرة المعدّات.

- **البند (113)** لقانون العقوبات (تجسّس خطير) – قبل أن يتغير، حدّد القانون أن كلّ من يرسل خبراً سرياً سوف يُتّهم بالتجسس الخطير. هذا البند أُلغي، وحالياً، يجب أن تكون هناك نيّة بالمس بأمن الـ«دولة». تحديد مصطلح «خبر سريّ» تظهر في البند 133 (د) – هذا خبر أعلنت

عنه الحكومة بمرسوم مسألة سريّة. بشكل عام، المرسوم الرسمي لا يصبح صالحاً إلاّ بعد نشره في الجريدة الرسمية. وهناك مرسوم يحدّد أنّ كل خبر مرتبط بجلسات المجلس الوزاري الأمني المصغّر هو خبر سري. إثر ذلك المراقب مُلزم بمنع نشر أخبار تتناول جلسات المجلس الوزاري الأمني المصغّر. وفي حال نشر صحفي خبراً مسرّباً من جلسة المجلس الوزاري المصغّر، قد يكون متّهماً بالتجسس (في حال ظهر وجود نيّة بالمس بأمن الـ«دولة»). وتظهر من ذلك مشكلة – يمكن مناقشة قرارات سياسية بقناع أمني، رغم أنها لا تتعلق بموضوع أمني، وبذلك منع نشرها.

2.2.4 القضاء والرقابة:

ظاهريّاً لدى الرقابة الصلاحيّة بالملاحقة وفرض العقوبات بقوّة القانون؛ ولكن عمليّا تتجنّب الرقابة اختبار قابليّة التطبيق القانوني لهذه المقولة. وحتى منذ وقت طويل لم تُفرض عقوبات ضدّ صحيفة (قينن، 2012)؛ ولكن سجّلت السنوات الأخيرة عدداً من الأحداث، كان من بينها الآتي:

2018: التماس من قِبل الصحفي رفيف دروكر، الذي طلب الموافقة على بث فيلم على القناة العاشرة، وإكمال السيرة الذاتيّة لرئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت. وعلى الرغم من أنّ قضاة المحكمة العليا رفضوا التماس دروكر، لكنّهم طلبوا من الرقيبة حينها العميد أرئيلا بن أبراهام إعادة النظر في موقفها وفقاً للتطورات؛ وبالتالي تمّ ضمان الإشراف القضائي المستمر على سياستها (هيرئل، 2018).

2017: مداهمة دار نشر تابع لصحيفة ليديعوت أحرونوت على خلفيّة إصدار كتاب أولمرت، نظراً لاحتوائه على مواد لم توافق عليها الرقابة العسكريّة. وقد تمّت المداهمة بأمرٍ من النيابة العامّة، وبقرار من النائب العام للـ«دولة» شاي نيتسان (كوهين غ.، 2017).

2015: رئيسة الرقابة العسكريّة، سيما فاكنين– غيل، أرسلت رسالة شديدة اللهجة للمستشار القضائي للحكومة، طالبته فيها بالإيعاز لجهاز الأمن العام «الشاباك» بفتح تحقيق في أعقاب شبهات بأن مسؤولين رفيعي المستوى سرّبوا معلومات سرّيّة وحسّاسة لصحيفة «هآرتس» حول مفاوضات سرّيّة وحسّاسة بين إيران وإسرائيل حول قضيّة تجري منذ (30) عاماً، وتتمحور حول ادّعاء إيران بدين مستحقّ على «إسرائيل» (سيغيل، 2015).

3.2.4 جهات إضافيّة ذات صلاحيّات رقابيّة:

– **رئيس الحكومة**: إنّ إجراء تحرير مواد تتّصل بشؤون الخارجيّة والأمن لدول على مستوى حسّاس مثل علاقات «إسرائيل»، الولايات المتّحدّة، سوريا وكوريا الشماليّة، هو ضمن المسؤوليّة الحصريّة لرئيس الحكومة (صحيفة معاريف: ران أدليست، 2018).

– **لجنة الخارجيّة والأمن**: توجّه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بطلبٍ للمصادقة على أمر يمنع نشر التفاصيل الشخصية لعمّال الموساد وعائلاتهم؛ وكذلك تشخيص منشآت وبنى تحتية تستخدمها المنظمة السريّة. وقد جرى توضيح لأعضاء لجنة الخارجية والأمن أنّه حتى الآن كانت تُعتبر هذه المواضيع سريّة، لكن بقرار من الرقابة. إلاّ أنّه وفق كلام الموساد والرقابة هذا، يصعب فرضه على المدنيين غير المعتادين على العمل إزاء الرقابة. من الآن يطلب الموساد أنّ من ينشر تفاصيل حول منشآت، عمّال أو أبناء عائلاتهم، سيكون قد أقدم على مخالفة جنائية وفق قانون العقوبات تبلغ مدّة عقوبتها 15 سنة سجن. هذا بدل مخالفة رقابة، كما هو سارٍ اليوم، بعد طلب رئيس الحكومة، ستجتمع لجنة الخارجية والأمن بعد الغد للمصادقة على الأمر (معاريف: أريك بندر، 2017).

– **لجنة مراقبة الـ«دولة»**: من صلاحيتها تحديد مدى إمكانيّة نشر بعض التقارير وإتاحتها لعموم الجمهور (يديعوت أحرونوت: عميخاي أتالي، 2016).

– **وزارة الخارجيّة**: بسبب حساسيّة موضوع اعتقال طيّارَيْن في أريتريا، طلبت وزارة الخارجيّة من الرقابة العسكريّة فرض تعتيم على القضيّة ومنع نشر الموضوع. الخشية هي أنّ نشر أمر الاعتقال سيُصعّب جدّاً إطلاق سراحهما (هآرتس: باراك رابيد، 2011).

3.4 رؤساء وحدة الرقابة العسكريّة:

يُعيَّن المراقب العسكري الرئيسي من قبل وزير الأمن. وبموازاة تعيينه من قِبل الوزير مراقباً عسكرياً رئيسياً، يعيّنه رئيس هيئة الأركان قائداً لوحدة الرقابة العسكرية في شعبة الاستخبارات.

المادة (86) تسمح، في الواقع، لوزير الأمن بأن يعيّن كمراقب «أيَّ شخص». لكن المتّبع هو أن يعيَّن لهذه الوظيفة ضابط عسكري رفيع المستوى. والمراقب العسكري الرئيسي لا يخضع

بعد تعيينه لوزير الأمن، لرئيس هيئة الأركان أو لأي مستوى عسكري أو سياسي (ميلمان ي.، 2013).

يستطيع المراقب التشاور مع رؤساء المؤسّسة الأمنية؛ لكن من حقّه وواجبه إجراء دراسة بشكل مستقل. بالإضافة إلى المراقب العسكري الرئيسي، هناك أيضاً ضابطان برتبة مقدّم يخدمان كمراقبين أساسيين ويسكنان في القدس وتل أبيب. يتم التخطيط لقاعدة موحّدة جديدة للرقابة التي ستُقام على ما يبدو في تل أبيب.

تَعاقَب على قيادة وحدة (الرقابة العسكرية) 12 مراقباً رئيسيّا منذ تأسيس الكيان وحتّى العام الحالي (2022)، 8 منهم تعاقبوا على إدارة الوحدة حتى العام (2010)؛ وكان المعدّل الوسطي لفترة تعيين مراقب جديد قد بلغ 6 سنوات، في الوقت الذي بلغت أعلى مدّة للمراقب الثاني أفنر بار أون، حيث تولى إدارة الوحدة قرابة (25) سنة؛ في حين تولّى الرقيب أيال سموألوف قيادة الوحدة فترة أقل من نصف العام. يُلحظ أنه خلال فترة (2000–2015) عملت في هذه الوظيفة نساء فقط – العميد في الاحتياط راحيل دولف، العميد في الإحتياط ميري ريغف والعقيد سيما فاكنين غيل (بمحنه، 2010) ويُظهر الجدول أدناه لائحة بأسماء رؤساء الوحدة على امتداد الفترات الزمنيّة:

الرقم	الاسم	سنوات تولّي المنصب	الرقم	الاسم	سنوات تولّي المنصب
1	غرشون درور (شفالبا)	1948 – 1951	7	ميري ريغف	2004 - 2005
2	إفنر (وولتر) بار–أون	1951 – 1953	8	سيما فاكنين–غيل	2005 - 2015
3	أوري وولش	1953 - 1955	9	أريئلا بن أبراهيم	2015 - 2020
4	إفنر (وولتر) بار–أون	1955 - 1977	10	أيال سموألوف	فبراير 2020 – يوليو 2020
5	إسحاق شني	1977 - 2000	11	دورون بن باراك	تموز 2020 – حزيران 2022
6	راحيل دولف	2000 - 2004	12	كوبي مندلبليط	حزيران 2022 – حتى الآن

4.4 آليّات عمل الرقابة:

تعمل الرقابة انطلاقاً من قوّة صلاحيّة قانون الحماية لساعة الطوارئ (1944)، وفي إطار اتفاقيّة تفاهم مع وسائل إعلام إسرائيليّة وافقت على ذلك. وعلى وسائل الإعلام يُلقى واجب التقدّم للحصول على مصادقة الرقابة بشأن أيّة مادّة تعتزم نشرها تتناول خبراً حول مواضيع أمنيّة. والرقابة تعيد المواد مع ملاحظات حول ما هو مسموح وما هو ممنوع نشره.

وسيلة الإعلام مخوّلة باجراء نقاش مع الرقابة حول قرارها، بما في ذلك إعادة صياغة النشر أو توجيه انتباه الرقابة إلى منشورات سابقة، في «إسرائيل» وفي الخارج. ولكن في نهاية الأمر، الكلمة الفصل هي للرقابة، والوسيلة الإعلاميّة مُلزمة بالطاعة، وممنوع عليها أن تشير لمستهلكيها إلى ما ألغته الرقابة؛ مثلاً إبقاء سطور فارغة أو بُقع سوداء في الأماكن التي قامت الرقابة بمحوها. العقلانيّة هي عدم مساعدة العدوّ في فهم ماهيّة المعلومات التي تهتمّ الرقابة بإخفائها (كينان ع.، 2012).

كما وتعمل الرقابة وفقاً لعدّة معايير: الأثر، وهو مقياس ذاتي جداً. فحين يتم نشر موضوع في مكان سُمح لعدد كبير جدّا من الجمهور بالإطلاع عليه، فهنا سوف تصادق الرقابة على نشره. ولكن فيما لو نُشر خبر في مدوّنة، فإن الرقابة لن تصادق، لأنّ قلّة من القرّاء فقط قد وصلوا إليه، ولا تزال هناك فرصة أكبر من السيطرة على عدم انتشار هذه المعلومة (يديعوت أحرونوت: عيدو كينان، 2012)، كما حصل خلال العام (2015) في قضية تسرّب معلومات عن آلية ضد الدروع (البقرة)، والتي كانت لا تزال حينها آليّة مصنّفة وسرّيّة؛ ولكن بعد تسرّب صورة لها في الجولان وحيازتها على الإنتباه، توجّه منتدى الجيش والأمن في موقع «فرش» إلى الرقابة العسكريّة، التي وافقت في نهاية المطاف على إلغاء تصنيفها. وتمّت الموافقة على الكشف عن آلية صواريخ تموز الموجّهة في سلاح المدفعية (إسرائيل ديفنس، 2015).

تشير الرقيبة العسكريّة الرئيسيّة أنّ هناك توازناً بين قدرة الرقابة على مواجهة الإغراق الكمّي، وبين الأولويّات التي تم تحديدها، والتي تُلحظ معها (من كتب، كيف وأين). على سبيل المثال، إن كانت هناك مدوّنة تابعة لشخص مطّلع، فلنفترض أنه صحفي ذو نفوذ يكتب أيضاً في مدوّنة شخصيّة، فإن الرقابة سوف تتابع وتراقب هذه المدونة، وإذا كانت القناة الثانية على الفايسبوك، فأيضاً ستخضع للمراقبة. أمّا على حسابات الفايسبوك الخاصّة، فلن يكون هناك وجود للرّقابة (كينان، 2012)؛ فهي لا تتوجّه لكلّ الأشخاص الناشطين بطلب تقديم موادهم إلى الرقابة قبل نشرها. ولكن متى أصبح لأيّ شخص مكانة ومستوى من المصداقيّة الإعلاميّة،

فحينها يتم التواصل معه. تجدر الإشارة إلى أنه حتى العام (2016)، كانت تدوينات ومدوّنات وسائل الإعلام غير المؤسساتيّة تخضع للرقابة من خلال برنامج كمبيوتر؛ وفقط في مناسبات قليلة تعرّضت لمقصّ الرقيب بعد نشرها (عومر، 2016).

تعمل الرقابة العسكريّة ضمن إطارين زمنيّين هما (الرقابة المسبقة واللاحقة): الأولى معنيّة بتلقّي كل ما يتطلّب فحصاً مسبقاً وفقاً للائحة الموضوعات المتّفق عليها مع وسائل الإعلام، لضمان عدم نشر ما يخالف ضوابط الرقابة؛ والإطار الثاني، أي الرقابة البعديّة، والتي يرتكز عملها على فحص كلّ ما تم نشره لاتخاذ التدابير اللازمة حال حصول تسرّب لمعلومات مصنّفة، وذلك لضمان عدم نشر مواد من شأنها إلحاق الضرر بأمن الـ«دولة» (بن باراك و ملكا، 2022).

تشير بعض التقارير إلى أهمّيّة عمل الرقابة لجهة محاولة الحفاظ على الأسرار وضمان عدم وصولها إلى العدو، وذلك للعديد من الأسباب، وأهمّها عدم إحراج الخصم وإلزامه بالرد؛ فمحاولة الحفاظ على الغموض حول مسؤوليّة الهجوم على سوريا كانت قائمة على فرضيّة انّه وفي حال لم تقرّ «إسرائيل» بمسؤوليّتها عنه، سيُسهّل الأمر على نظام بشار الأسد المتزعزع باستيعاب الذلّ الذي لحق به جرّاء اختراق سيادته، وألاّ يهدّد بالانتقام أو القيام بردّ عسكري (ملمان ي.، 2013).

وفي معرض الحديث عن آليّات عمل الرقابة، لا بدّ من التطرّق إلى تحديد أنواع وأشكال الرقابة، والتي يمكن استعراضها على الشكل الآتي:

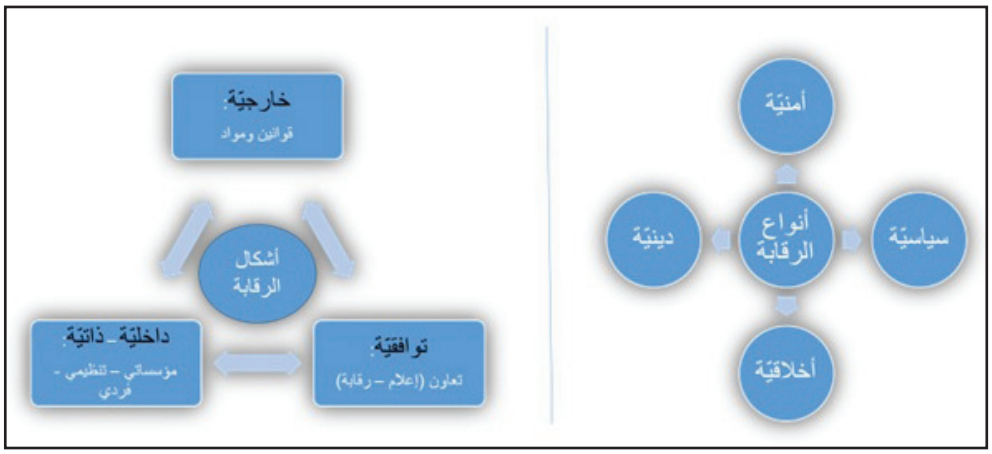

(فاكنين غيل، 2015)

تُصدر الرقابة العسكريّة لائحة بالمواضيع التي تتطلّب تقديماً مسبقاً للرّقابة وقد كانت خلال العام (2005) في عهد الرقيبة الرئيسيّة ميري ريغيف على الشكل الآتي (ريغيف، 2005):

تُشير أحدث نسخة من لائحة المواضيع المحدّثة الصادرة عام (2020) إلى وجود بعض التعديلات في العناوين العريضة وتفرّعاتها (الحكومة الإسرائيلية، 2020)، حيث أصبحت (6) عناوين رئيسيّة (الجيش، مصانع المؤسسة الأمنية، أسرة الإستخبارات، العدو، الأمن العام وأوامر الحكومة)، عوضاً عن (8) كما كانت عليه عام (2005)؛ مع الإشارة إلى أنّ نسخة العام (2020) مطابقة لنسخة العام (2014)، والتي أصدرتها المراقِبة العسكرية الرئيسية فاكنين غيل (غيل، 2014).

وقد شهدت اللائحة الكثير من التعديلات والإضافات الفرعيّة على امتداد السنوات؛ وهو ما يُثبّت كونها قابلة للتعديل بحسب المستجدّات والمتغيّرات التي يلحظها المراقب الرئيسيّ، ويتمّ إقرارها وإعادة تعميمها لكل الوسائل الإعلاميّة في «إسرائيل». ويمكن استعراض نسخة العام (2020) على الشكل الآتي:

1 – الجيش (نظامي،احتياط: دفاع مدني: مدنيّون، عمّال الجيش الإسرائيلي: حرس الحدود وحدة الشرطة الخاصّة)

– مبنى، نظم قوات، أنظمة وإدارة خطط عمل.

– تشخيص وحدات (رموز، شعارات، إلى آخره) وعناصر عسكرية (أسماء، صور، إلى آخره).

– حالات تأهّب، تجنيد احتياط في البلاد والخارج.

– عمليّات عسكريّة وأوسمة تقدير وحكاياتهم، وثائق ومنشورات عسكريّة و/أو أمنية.

– استعداد وحركة قوات ووحدات، مكان قواعد، منشآت ومواقع عسكرية.

– تعيينات، إعفاءات، إقالات واعتزال ضبّاط رفيعي المستوى.

– شائعات، ادّعاءات أو أخبار من شأنها أن تمس بالجيش الإسرائيلي وأو قادته.

– رسائل، لوائح، وإلى آخره، جنود في الخدمة النظامية والاحتياط، في مواضيع عسكرية ومواضيع ترتبط بخدمتهم في الجيش الإسرائيلي.

– مُصابون، موت وإصابة جنود– في نشاطات، في تدريبات، حوادث، وفي حوادث سير.

– وسائل قتال وتجهيزات عسكرية– تخطيط، تطوير، إنتاج، شراء وبيع، احتياطي، تخزين، تجارب وتحسينات.

– نظريات قتالية، تدريبات ومناورات، دورات وتوجيه، دورات استكمال في البلاد وفي الخارج/خدمة وزيارة أجانب للجيش الإسرائيلي.

2 – مصانع المؤسّسة الأمنيّة–منتجات عسكريّة وأمنيّة

– صناعات أمنية– تطوير تجارب وإنتاج. تحديد مكان مصانع، تشخيص عمّال سرّيّين، موازنات، اتصالات مع هيئات ودول أجنبية.

– أخبار حول شراء وبيع تجهيزات أمنية تتضمّن أخباراً حول استخدام طائرات إل عال/أركيع وسفن أساطيل تجارية لأهداف عسكرية وأمنية.

– معاهد بحث ومصانع العمّال ومنتجين لأجل الجيش أو المؤسسة الأمنية وباحثين ذوي أهمية أمنية.

3 – أجهزة الاستخبارات (أمان، موساد، شاباك، ملماف (المسؤول عن الأمن في المؤسسة الأمنية)،

قسم الأبحاث في وزارة الخارجيّة، مكتب الاتصالات العلميّة).

– مبنى، مهام، عمليات، تفاصيل نشاطات في البلاد وفي الخارج. أساليب عمل . تحديد مكان وزارات ووحدات. أسماء وصور عمّال. معلومات استخباراتية وتقييمها من قِبل هذه الهيئات.

4 – العدو– جيوش عربيّة ومنظّمات المخرّبين

– نظم وتشكيل القوات. حركة وحدات/قوات. سلاح وتجهيزات. تخطيط وتنفيذ نشاطات ضد دولة «إسرائيل»، و/أو شخصيات ومواضيع في الخارج، وكل أخبار حول ما يجري في المؤسسة الأمنية التابعة لجيوش عربية وتفاصيل حول مصانع وأبحاث ذات أهمية أمنية.

– نتائج نشاط العدو، أساليب عمل تتضمن حرباً نفسية وإخفاقات في أساليب العمل وفي التنفيذ.

– أسرى، متسلّلو وهاربو العدو، الذين أُمسكوا أو سلّموا أنفسهم. أماكن المتسلّلين وإمساكهم، التحقيق معهم، مكان اعتقالهم/سجنهم أو استشفائهم. طريقة واتجاه إبعادهم.

– عناصر منظمات المخرّبين، مساعدوهم ومحرّضوهم (بما في ذلك موقوفون)، تنظيمهم، عملهم في البلاد خارج «إسرائيل». الاتصالات فيما بينهم ومع منظمات، دول وأفراد عرب أو آخرين، هويتهم، إمساكهم، مكان الاحتفاظ بهم، التحقيق معهم، محاكمتهم، طريقة واتجاه تسريحهم أو إبعادهم.

5 – الأمن العام

– أنظمة حماية، محاولات تنفيذ عمليات ، أماكن ضعف، في منشآت استراتيجية وغيرها. خطوط وقود ومنشآتها(مخازن عليا وتحت الأرض)، بُرك تخزين، محطات استخراج، محطات قوّة، منشآت اتصال، مرافئ، مطارات، جسور أساسية.

– أنظمة حماية قواعد ومنشآت، تسلّل وعملية إرهابية، حوادث وحرائق في الجيش الإسرائيلي، المؤسسة الأمنية وأجهزة الاستخبارات.

– مرفق اقتصادي لحالة الطوارئ (ملاّح)، إعداد ووظيفة الجبهة الداخلية للحرب وفي وقت الحرب.

– اتفاقيات خاصة بالشراء/بيع وقود.

– لجنة الطاقة الذرّيّة، بحث وطاقة نووية –كل ما يرتبط بهذه المواضيع، بما في ذلك تنظيم، موازنات، مكان مصانع.

– أخبار مسبقة حول حركة شخصيات مهمة، ضباط الجيش الإسرائيلي، بعثات الجيش الإسرائيلي، أو عناصر المؤسسة الأمنية في مستوطنات أمامية وعلى طول الحدود في البلاد، وأيضا في الخارج، تتضمن كل المواد المتعلقة بمكان سكنهم في الخارج، أنظمة حمايتهم، موعد عودتهم.

– أخبار حول عقد جلسات للحكومة ولجانها، الكنيست ولجانه التي تناقش فيما بينها شؤون الجيش والأمن، وسائر المواضيع المُدرجة في هذه اللائحة.

– موازنة الأمن وتفصيلها.

– علاقات، اتفاقيّات أو اتصالات مع دول أجنبية في شؤون أمنية وتطوير استراتيجي، وفي كل موضوع آخر ذات انعكاس أمني.

– صور جوّيّة وخرائط.

– مباحثات في المحكمة العسكرية تجري داخل أبواب مغلقة، مباحثات ونتائجها في محاكم مدنية حاكموا فيها أشخاصاً، وشؤون عسكرية من المؤسسة الأمنية ومن أجهزة الاستخبارات و/أو مشبوهون تجاوزوا قوانين أمنية.

– اعتقال جنود–اعتقال مشبوهين تجاوزوا قوانين أمنية، مكان سجن المشبوهين والتحقيق معهم، معتقلون إداريون بسبب مخالفات أمنية.

– أخبار حول أشخاص(مدنيين وجنود)، على وشك اجتياز حدود الـ"دولة"، الذين تخطّوا الحدود، الذين ضلّوا في المناطق الحدودية وأُمسكوا، خُطفوا أو أُسروا من قبل العدو ومفاوضات بخصوص استعادتهم، معالجة الصليب الأحمر للأسرى، بما في ذلك نقل رسائل ومحتواها.

– تقييد الحركة في البلاد على خلفية أمنية عسكرية.

– ارتباطات واتصالات سريّة مع مصادر أجنبية و/أو دول قبل الإعلان عن اعترافهم بإسرائيل، أو أنها لا تقيم اتصالات وعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

– كل معلومة حول موضوع أمني(وفق ما حدّد في بنود هذه اللائحة) التي تتعلق بمناطق يهودا والسامرة ومنطقة قطاع غزة.

– أخبار حول الرقابة العسكرية ونشاطاتها.

6 – مراسيم الحكومة (بموجب بند 113د لقانون العقوبة– أمن الـ«دولة»– 1977)

– نقاشات، قرارات وعقد جلسات للجنة الوزارية لشؤون الأمن (ملف المنشورات رقم 1287 من7– تموز 1966).

– كل الأخبار التي تتعلق بأنبوب نفط إيلات–عسقلان، بما في ذلك استثمارات في الأنبوب نفسه واستثمارات ترتبط بتشغيله، الأعمال في الأنبوب، مصادر الوقود المستخدمة فيه، بما فيه بيع الوقود لمصادر خارجية. (ملف المنشورات رقم 1464 من25– تموز1968).

– أخبار تتعلق بالهجرة من بلدان، التي الخروج منها محدود غالباً، أو ليهود فقط، وتتضمن أخباراً حول الخروج أو استعداد لخروج يهود من البلاد كما ذكرنا سابقاً (ملف المنشورات رقم 1469 من– 22 آب 1968).

– كل معلومة تتعلق بحاويات نفط في مرافئ إسرائيل، تحرّكها إلى المرافئ أو منها، وتفاصيل عن الحاويات، مبناها، أصحابها، عَلَمها، التجهيزات أو طاقمها، مواعيد وصولها أو إبحارها (ملف المنشورات رقم 1611 من آذار 1970).

– كل معلومة تتعلق بإقراض مصادر خارجية لحكومة «إسرائيل» أو لمؤسسات مالية إسرائيلية، وتتضمّن معلومات تتعلق بالمفاوضات، تقدّمها ونتائجها. (ملف المنشورات رقم 1615 من 6 نيسان1670).

التنصّت على المكالمات الدوليّة:

حتى العام 2004، نفّذت الرقابة العسكريّة تنصّتاً على محادثات تلفونيّة دوليّة صدرت من إسرائيل. عمليّات التنصّت هدفت إلى مراقبة المعلومات التي يتم نقلها عبر التقارير الصحفيّة الأجنبيّة التي بُثت من «إسرائيل»؛ لكن فعلياً تم تنفيذ تنصّت على كل المكالمات الهاتفيّة الدوليّة

التي صدرت من «إسرائيل». أكثر من مرّة قام المراقبون العسكريّون المتنصّتون بقطع المحادثات الهاتفيّة بسبب تضمّنها معلومات مُحدّدة من قِبل الرقابة كمعلومات محظور نشرها، أو معلومات تتعلّق بمواضيع أمنيّة لم يتم عرضها على الرقابة مسبقاً كالمطلوب. على سبيل المثال، في الـ 22 من شهر أيار 1967، وخلال فترة الإنتظار التي سبقت حرب الأيام الستة، قام أحد مراقبي الرقابة الذي كان يتنصّت على مكالمة هاتفيّة لمراسل فرنسي مع مؤسّسته الصحفيّة، قام بقطع المكالمة بعد أن تضمنّت خبراً كان قد أُلغي قبل ذلك بخبر عاجل أرسله – والخبر هو عن سفينة عبرت تيران ووصلت إلى إيلات.

وإثر زيادة عدد خطوط الإتصال للمحادثات الهاتفية الدولية من إسرائيل، أُقيمت منشأة جديدة ومتطورة في الطابق السفلي من المبنى الموجود في شارع كرليباخ (7) في وسط تل أبيب، تم استكمال بنائه في شهر آب (1973). ووفقاً لإدعاء الجيش، «طوال سنوات عملها شاركت المنشأة عدة مرات في محادثات هاتفية ومنع المس بأمن الـ«دولة». وبهدف منع استخدام القدرة على التنصّت بشكل سلبي، تم إيجاد إجراء داخلي للتوقف والتخلي عن التنصّت في أية لحظة يتّضح فيها للمتنصّت أن الحديث يدور حول موضوع مدني أو خاص». وقد أُغلقت المنشأة في العام (2004) بعد أن قرّرت المراقبة العسكريّة الرئيسيّة راحيل دوليف، مدعومةً من رجال المؤسسة الأمنية، رجال الإستخبارات وأمن المعلومات، أنّ لا مبرّر لوجودها.

5.4 الرقابة في عصر الحداثة:

فتح ميدان الإنترنت المجال أمام إطار سياسي إجتماعي جديد ومتقدّم، ضاعف من إمكانيّة نشر المعلومات وسهولة الوصول إليها لأي شخص من أي مكان وفي أي وقت (يوسي ع.، 2008). وقد أصبحت وظيفة الرقابة أصعب وأكثر تعقيداً، لأنّ المعلومات عن مواضيع محظورة

تُنشر في المواقع الموجودة في دول أخرى حيث لا يمكن للرقابة السيطرة عليها، لأنها ليست تحت سلطتها؛ وغالباً أيضاً لا يمكنها منع الوصول إليها.

حتّى العام (2012)، اقتصر عمل الرقابة العسكريّة على وسائل الإعلام التقليديّة دون التوجّه إلى تفعيل الرقابة على منصّة التواصل الإجتماعي (كينان، 2012). حتّى حينها، على سبيل المثال، وفي عالم التلفزيون، هناك قناتان – ثلاث قنوات و 20 – 30 مراسل؛ الرقابة تصدر تعليماتها، تبعث بمندوبيها، تجدّد أنظمتها، وقنوات التلفزيون تسير على الخط (درور، 2009). أمّا في عصر عالم الديجيتال والمجال الإفتراضي، فالأمور مختلفة تماماً؛ فالاعتقاد الذي كان سائداً بأنّه من الممكن السيطرة تماماً مع مرور الوقت على كمّيّة المعلومات الواردة، كان خاطئاً منذ البداية ، حيث أصبح وضع الرقابة العسكرية اليوم، بحسب الصحافي يوسي ملمان، كحال من يُغلق أبواب الإسطبل بعد هروب الأحصنة (هرئيل ع.، 2018).

يشير الصحافي يوفال درور أنّ إطارات الاعلام الجديدة قد بدّدت مفهوم التحكم بالمضمون الذي احتفظ به في الماضي عدد قليل من الناس؛ بضعة ناشرين، بضعة محرّري برنامج، بضعة مذيعين. وفجأة، أصبح لكلّ فرد إمكانيّة أنّ يجد نفسه في منصب المحرّر الرئيسي؛ كلّ واحد هو مُقدّم البرنامج ونجمه، وهو نفسه يبثّه؛ طارحاً تساؤلات قوامها: هل يريد الرقيب العسكري أن يصل إلى أولئك الأشخاص؟ هل الرقيب العسكري يمكنه أن يصل إلى اولئك الاشخاص؟، مشيراً إلى أنّه ينبغي أن نفهم بأنه عندما نتحدث عن «أولئك الأشخاص»، فإننا لا نتحدث عن حُفنة، بل عن أكثر من (3 – 4 مليون) اسرائيلي يرتبطون بالانترنت. كلّ واحد منهم يمكنه في كلّ لحظة معيّنة أن يفتح حساباً في تويتر، أو يقيم لنفسه صفحة خاصّة ويكتب فيها كلّ ما يروق له (درور، 2009).

وفي عصر الانترنت والصفحات الإلكترونيّة، فإن جهود السلطات على نمط «لمن له السلطة، له المعلومات» مآلها الفشل. فقدر كبير من المقدّرات تُستثمر في إخفاء المعلومات دون أن يكون ممكناً منع تدّفقها الحرّ (هآرتس، 2010).

من الممكن القول بوضوح إنّ الجيش الإسرائيلي فشل فشلاً قاطعاً بمراقبة الشبكات

الاجتماعيّة بشكل عام وعمليّات تطبيق الرسائل المباشرة بشكل خاص. لكنه واقعاً نجح في التربية وفي العقوبة، لردع بعض الجنود من المشاركة بنشر معلومات حسّاسة في هذه الشبكات. لكن في كلّ ما يتعلّق بالجمهور العام، فإن فشله بشكلٍ قاطع (أفني ح.، 2014).

وأمام هذه المعطيات تتحدّث المراقبة العسكريّة الرئيسيّة سيما فكنين– غيل عن كون قانون الرقابة قاسٍ، ومن الصعب جداً فرضه في «دولة» «إسرائيل» على صحافيّين وعلى شخصيّات عامّة. «إسرائيل هي دولة ديمقراطية، ليبرالية، غربية تدافع عن أسرارها بأساليب قاسية، وأحياناً متناقضة. والمجتمع الإسرائيلي يوجد فيه حديث عام انتقادي، ومن الصعب جداً تشغيل رقابة وقائية ومنع نشر مواد سرّيّة. فاليوم يرى الشخص عمليّة من شرفة منزله، يصوّرها ويرسلها إلى الصحيفة ـ كيف من الممكن السيطرة على ذلك؟؛ وتشير المراقبة إلى أنهم في الرقابة لا يُخفون معلومات، بل يقومون بحماية المعلومات الخطيرة من الأعداء، الذين لا يملكون نفس القدرات الإسرائيلية، كالوحدة (8200)، ويفتقدون للدماغ اليهودي، على حدّ قولها؛ ولكن هناك الكثير من المعلومات المكشوفة، والتي يستفيد منها العدو. ففي إطار الحديث الديمقراطي، فإنّ المجتمع الإسرائيلي يؤمّن معلومات مكشوفة أساسيّة واسعة جداً ـ التجربة نجحت أو فشلت، ميزانيّة، عديد قوّات، وسائل قتاليّة، من يحافظ على ما، تطوّرات تكنولوجيّة ـ وتختم الرقيبة أنّهم في الرقابة لا يستطيعون إيقاف كلّ شيء (أركين، 2015).

يشير الخبير في الإنترنت والشبكات الإجتماعيّة، الدكتور يوفال درور، أنّه قد انتهت لعبة النشر في دولة أجنبية والإقتباس عنها. فإنّ كلّ ما تمّ حظره في الرقابة، ومن خلال أوامر حظر النّشر، من الممكن أن تصل، وهي تصل إلى الشعب بواسطة الشبكات الاجتماعيّة. ومن الصعب فرض القانون على معلومات يتشاركها آلاف الأشخاص على الفايسبوك؛ هناك بالتأكيد نماذج لا تُحصى حتّى قبل عصر الفيسبوك، قضيّة يهودا غيل، فعنونو، ماركوس كلينبرغ، وبالتأكيد عنات كام؛ فالمعلومات دائماً خرجت إلى العلن؛ واليوم قضية الأسير إكس (القناة العاشرة، 2013).

مع انتشار استخدام الإنترنت بشكل عام، ومع دخول الشبكات الاجتماعيّة مثل فايسبوك وتويتر، المسموحة لكلّ شخص بدون أي جهد لنشر ما يحلو له، فَقَدَ كلٌ من الجيش الإسرائيلي

والرقابة السيطرة على ما يُنشر، وفقد معهم الناطق الرسمي باسم الجيش التفرّد في الروايّة؛ وصولاً إلى وضع لا توجد فيه أيّ سيطرة تامّة على تقارير، حتى لو كانت حسّاسة جداً. فالرقابة لا تهتم حتى الآن كما ينبغي بالشبكات الاجتماعيّة، وليس لديها أيّة فكرة حول ما يُنشر فيها. وقد شهدت مواقع التواصل الإجتماعي حالات كثيرة جداً من نشر الجنود لمعلومات حسّاسة جدّاً، و لم يعلم أحد في الجيش الإسرائيلي حول ذلك (أفني، 2014). وقضية المقدّم محمود خير الدين الذي قتِل خلال عمليّة سرّيّة في خان يونس عام (2018) كانت خير دليل على عدم جهوزيّة الرقابة لميدان التواصل الإجتماعي. ففي الوقت الذي أصدرت فيه قرار منع نشر كلّي حول أيّة معطيات تتعلّق بهوية الضابط؛ إلاّ أنّ الكثر، وليس فقط من عموم الجمهور قد نشروا معطيات عن شخص الضابط بل أيضاً أعضاء كنيست نشروا صوراً له مع عائلته وأطفاله، وأشارو بالاسم إليه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، متجاهلين بذلك قرار الرقابة (ألون، 2018).

يعود تراجع مكانة الرقابة العسكرية في العصر الديجيتالي إلى الكثير من الأسباب، يمكن تخليص أهمّها في الآتي (نغفي، 2005):

– زيادة في مكانة الصحافة المستقلة. خلال فترة تأسيس الكيان كانت الصحافة مجنّدة بشكل كامل وفقاً لما يريده الرقيب العسكري؛ ولكن مع الوقت، وتحديداً بعد حرب يوم الغفران (1973)، أصبح الأمر يأخذ اتجاهاً مغايراً؛ فالصحافة بدأت في النقد وطرح الأسئلة ومساءلة الحُكم.

– تراجع التهديد مقارنة بأيام الكيان الأولى، الأمر الذي قلّص من خشية المس بأمن الـ«دولة» كما كان الحال عليه خلال الحقبة الأولى.

– المطالبة الدائمة للصحافيين بضرورة الحصول والإعلان عن المعلومات في الوقت الحقيقي.

– المنافسة بين الصحف الخاصّة (والتي احتدّت في الثمانينات ومطلع التسعينات مع خصخصة التلفزيون والإذاعة ودخول عناصر خاصّة إضافيّة إلى سوق الإعلام التنافسي) تدفعها نحو كسر أطر قائمة في محاولة للوصول إلى جمهور جديد.

– مطالبة دوائر سياسيّة (بمرونة) الرقابة . كلّما ضعفت المركزية السياسية وانتقلت الصراعات

السياسية، لتدور في الحلبة الشعبية (يعني في وسائل الإعلام)، كلّما تزايد الضغط من قِبل الأطراف السياسية (وبخاصة أحزاب اليسار)، لإثارة مواضيع كانت تُعتبر في الماضي بمثابة (طابو) بسبب أوجهها الأمنية القومية للنقاش الشعبي العام.

– التطوّرات التكنولوجيّة، والتي بدّلت معالم الإعلام في إسرائيل، بعد أن كانت في غالبيّتها وسائل حكوميّة (ما يكتبه الصحافيّون هو فقط الذي يعلمه الجمهور)، إلى مضاعفة عدد وسائل الإعلام وتعدّد أنواعها خارج الإطار الحكومي الرسمي، الأمر الذي سبّب تدّفقاً كبيراً ومتنوّعاً من المعلومات خارج الإطار الرسمي.

أمام هذا الواقع، يُسَجَّل للرقابة العسكريّة عدّة محاولات لمواجهة هذا التحدّي من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات، منها يُمكن ذكر الآتي:

– طالبت رئيسة الرقابة العسكريّة، أريئيلا بن أفراهام، حوالي (30) مستخدماً على موقع فيسبوك ومدوّن، يتعامل الكثير منهم مع قضايا أمنية، بتقديم كل المواد ذات الصلة للرقابة. عدم القيام بذلك سيُعتبر انتهاكاً لقانون الطوارئ الذي تعمل به «إسرائيل» منذ تأسيسها، وسيُحاسِب عليه القانون (كوهين، 2016)

– المراقبة العسكرية الرئيسية، العقيد أريالا بن أبراهام: أصحاب المدوّنات ومدراء صفحات في الشبكة الإجتماعية (الذين لديهم آلاف من المتابعين) سيُطلب منهم تقديم منشوراتهم لدراستها من قبل الرقابة العسكرية، قبيل نشرها، على شاكلة الطلبات التي تستوفيها الوسائل الإعلامية من مؤسسات قبل أن تُصدر المنشورات. كما إن المخالفين سيكونون معرّضين للعقوبات المحدّدة في القانون في حال تجاوزوا قوانين الرقابة (نوعام، 2016)

– نائب رئيس هيئة الأركان يُصدر أمرًا بإقفال الصفحات غير الرسميّة لوحدات الجيش على الفايسبوك، وإبقاء الصفحات التي تخضع للرقابة العسكرية (القناة السابعة، 2012).

– الرقابة العسكريّة طلبت مؤخّراً من عدّة جهات أمن وإنقاذ غير عسكريّة، ومن بينها الشرطة، نجمة داوود الحمراء، إتحاد الإنقاذ وزاكا، ضم مندوب باسمها إلى مجموعات الواتسآب التي تنقل عبرها المعلومات إلى الصحافيين (كينن، 2016).

6.4 نماذج من الممارسات الرقابيّة:

بعيداً عن لغة الأرقام، فإنّ عمل الرقابة يتجلّى من خلال الوسائل الإعلاميّة نفسها، وبأكثر من طريقة، إمّا خلال إصدار أمر منع نشر، أو من خلال سماح الرقابة بنشر خبر حول موضوع معيّن. وأمّا حين حصول تجاوز للرّقابة، فيتلقّى الموقع أو الوسيلة الإعلاميّة حينها طلباً مباشراً لإزالة وحذف المنشور. وفيما يأتي عدد من النماذج التي تشير إلى بعض أشكال الممارسات الرقابيّة:

* **1 – 20–05–2021**: الرقابة العسكرية تضطر للمواقفة على الكشف عن المعلومات الإستخبارية المتعلقة بالقدرات العسكرية التي كانت لدى حماس في مبنى الـAP في قطاع غزة، والذي تمّ استهدافه خلال عملية حارس الأسوار بعد أن أصبح قضيّة رأي عام في الداخل وعلى امتداد العالم (هوديا، 2021).

* **2 - 26-08-2019:** بعد نشر وزير الأمن أفيغدور ليبرمان خبراً يبارك فيه الجيش على اعتقاله قاتلي رينا شنرف، عبر حسابه على موقع تويتر، سارعت الرقابة إلى التدخّل وحذفه بعد عدّة دقائق، وذلك بسبب عدم وجود قرار يسمح بنشر الخبر. ولكن، وبعد انتشار الخبر عبر مواقع التواصل، اضطرّت الرقابة للموافقة والسماح بالحديث عن الأمر (زكن، 2019).

* **24-08-2018:** الرقابة العسكريّة تطلب من موقع أخبار (0404) عدم نشر فيديو حول حادثة احتراق بالون اشتعل في الأيام الأخيرة، وأدّى إلى حريق كبير بمكان ملاصق لبطاريّة القبة الحديديّة في منطقة غلاف غزّة.

* **15-05-2018:** في أعقاب التوتّر في غزّة، سمحت الرقابة العسكريّة لموقع (be106) بنشر أنّه تمّ نصب بطاريّة قبّة حديديّة في المنطقة. وبسبب قيود الرقابة العسكريّة التي تمنع الإبلاغ عن مكانها الدقيق، فإنّ الموقع قد منع في هذا الخبر إمكانية التعليقات في لائحة الردود، لكي لا يشير أشخاص تم توصيفهم بعديمي المسؤوليّة إلى المكان الدقيق (be106، 2018).

* **04-04-2018:** الرقابة العسكريّة تسمح بنشر كتاب لإيهود باراك تحت عنوان (بلادي) والذي يتحدّث فيه عن عمليّات أمنيّة كانت مجهولة طوال أكثر من 50 سنة. وقد سمح أعضاء اللجنة الوزاريّة برئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، والتي تفحص الكتب التي يؤلّفها كبار

المسؤولين السابقين، لزميلهم باراك بالوصول إلى أماكن في الأرشيفات السرّيّة لم يُسمح لأيّ كاتب إسرائيلي بالوصول إليها (بندر، 2018).

* **2018-03-22:** اعترف الجيش الإسرائيلي رسمياً بأن «إسرائيل» هي من قامت بتدمير ما يُشتبه بأنّه مفاعل نووي سوري. وجاء هذا الاعتراف بعد أن قرّرت الرقابة العسكريّة الإسرائيليّة إنهاء أمر رقابي استمرّ لأكثر من عشر سنوات، وكان يُحظَر بموجبه على أيّ مسؤول إسرائيلي التحدّث بشأن هذه العمليّة (معريف، 2018).

* **2018-03-21:** تقرّر نشر خبر مهاجمة المفاعل في سوريا في أعقاب التماس إلى المحكمة العليا من قِبل صحافيّين ضد الرقابة العسكريّة. وبعد إجراء مشاورات مع مسؤولين أمنيّين، تقرّر السماح لوسائل الإعلام الإسرائيليّة بالنشر (ملمان، 2018).

* **2018-03-21:** الرقابة العسكريّة منعت «هآرتس» من نشر مقابلة مع (جوز) بولتون حول المعلومات التي بحوزته عن النشاط النووي في سوريا؛ حتّى أنّها حظرت إعادة طباعة مقاله بالعبريّة (أورن، 2018).

* **2018-02-25:** صادقت الرقابة العسكرية على نشر الصور: أُفيد أنه في الأسبوع القادم، بين 04 و 15 آذار، ستُجرى مناورة ضخمة مشتركة بين الجيشين الأميركي والإسرائيلي (غيلات، 2018).

* **2017-06-15:** الرقابة العسكريّة الإسرائيليّة أمرت بمنع نشر وثائق أولمرت المهرّبة من السجن، وبأمرٍ من النيابة العامّة، واقتحمت الشرطة دار نشر يديعوت أحرونوت وأخذت مواد وحواسيب؛ وفي نفس الفرصة، أخذت موادا تعود لكتب أُخرى (مغل، 2017).

* **2017-05-30:** سمحت الرقابة العسكريّة لمراقبي الطائرات الذين يصوّرون طائرات سلاح الجو، بنشر صور يبدو فيها صاروخ الستانر (صاروخ إعتراضي لمنظومة العصا السحريّة) مركّباً على طائرة (F–16) من نوع سوفا (رويترز، 2017).

* **2016–08–01**: الرقابة العسكريّة في «إسرائيل» تسمح بنشر معلومات جديدة حول الطائرة الخاصّة والمجدّدة، التي ستشتريها الـ«دولة» للمرّة الأولى لاستخدامها أثناء رحلات نتنياهو وريفلين (المصدر، 2016).

7.4 الرقابة بالأرقام:

تُظهر الرسوم البيانيّة الصادرة عن الرقابة العسكريّة انخفاضاً واضحاً خلال الفترة الزمنية (2011–2021)، في مدى توجّه وسائل الإعلام لتقديم مواد مسبقة إليها، حيث تم تقديم قرابة (13000) مادّة خلال العام (2011) مقارنةً بـ(7000) خلال العام (2021)، وفي الوقت عينه، حصل انخفاض كبير في مدى تدخّل الرقابة العسكريّة في الحذف الجزئي أو منع النشر خلال الفترة الزمنيّة نفسها، حيث بلغت خلال العام (2011) قرابة (2500) مادة، تمّ التدخّل بها بشكل جزئي، وقرابة (300) مادة تمّ منع نشرها كليّاً، في حين انخفضت بعد عشرة أعوام (2021) بقرابة الـ(40–50%)؛ وتفصيل هذه الرسوم البيانيّة يُمكن عرضه على الشكل الآتي:

في قراءة إحصائيّة متعدّدة السنوات لعمل الرقابة العسكريّة، يمكن إيراد بعض الأرقام التي تعكس واقع الممارسة الرقابيّة على وسائل الإعلام الإسرائيليّة لجهة نِسب التدخّل ومنع النشر، بقراءة سنويّة أو متعدّدة السنوات، يُمكِن تلخيص أهمّها على الشكل الآتي:

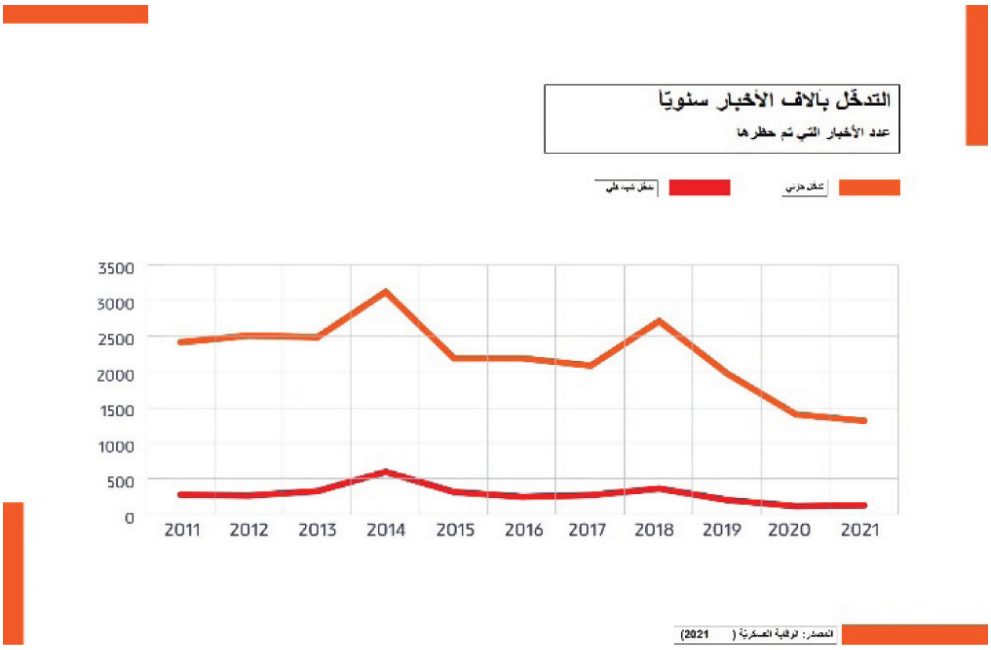

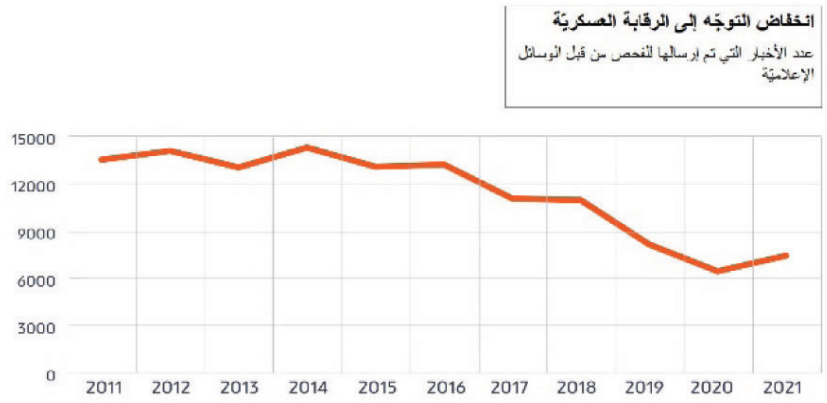

المصدر: الرقابة العسكرية (2021)

2021: منعت الرقابة خلال هذا العام نشر (129) مقالاً عبر وسائل الإعلام، وتدخّلت في محتوى (1313) خبر. كما بلغ عدد المقالات التي تم تقديمها لفحص الرقابة (7413) مقالاً أي بزيادة (16%) مقارنة بالعام السابق (6421) خبر (حغي م.، 2022).

2021: خلال عملية حارس الأسوار، رصدت الرقابة ما يزيد عن (76000) منشور ذو طابع أمني عبر شبكات التواصل الإجتماعي، بعضهما من وسائل إعلام رئيسيّة ومتحدّثين من خليّة المراسلين العسكريّين.

2020: تمّ إرسال قرابة (8000) مادّة إلى الرقابة العسكريّة (إسرائيل اليوم، 2020) حصل تدخّل في (1403) منها، وتمّ منع نشر كلّي لـ(116) مادة (حغي، 2021).

2019: بالمقارنة مع سنوات سابقة منذ عام (2011)، فإنّ العام (2019) هو الأقلّ تورّطاً في عمل الرقابة العسكريّة في العمل الصحافي الإعلامي، خاصّة بالمقارنة مع عام (2018) التي كانت سنة الذروة في تدخّلات الرقابة. وبموجبها، فقد حظرت (363) خبراً صحفياً كاملاً، وتدخّلت في (2712) خبراً. ومنذ العام (2011)، فإن الرقابة منعت وبشكل كلّي نشر (2863) خبر، وتدخّلت في محتوى (21683) (حاغي، 2020).

2019: قدّمت وسائل الإعلام الإسرائيليّة إلى الرقابة خلال هذا العام (8127) خبراً صحفيّاً قبل النشر، وهو انخفاض بنسبة (25%) عن السنة السابقة لها (2018).

2018: خلال السنوات الثماني الماضية (2008–2018) سُمحَ بنشر (2661) خبراً، بصورة كلّيّة.

2018: قدّمت وسائل الإعلام الإسرائيليّة المختلفة إلى الرقابة العسكريّة (10938) مادّة صحافيّة، بينما في (2017) تمّ تقديم (11035) مادّة، ما يشير إلى انخفاض واضح رغم زيادة المواد الإعلاميّة.

2018: تدخّلت الرقابة العسكرية، خلال هذا العام، في (2712) خبراً صحافياً بصورة جزئيّة، بينما شطبت (363) خبراً آخر بصورة كلّيّة، ومنعت نشرها تماماً؛ أي بمعدّل خبر واحد في اليوم. بالمقارنة مع السنة السابقة (2017)، يتبيّن أنّ عدد الأخبار الصحافيّة التي تدخّلت فيها الرقابة العسكريّة جزئيّاً في (2018) كان أعلى من العام (2017) بـ625 خبراً، بينما شطبت كلّيّاً في (2018) عدداً من الأخبار يزيد بـ92 عمّا شطبته كلّيّاً في (2017) (مطر ح.، 2019).

2018: من بين (83) كتاباً قُدّمت إلى الرقابة العسكريّة، قبل نشرها، تدخّلت الرقابة في الجزء الأكبر منها (49 كتاباً)، و لم تسمح سوى بنشر (39) كتاباً دون أي تدخّل من طرفها (شطب أو تعديل).

2018: يخضع أرشيف «إسرائيل» إلى رقابة مزدوجة الأولى من قِبل العاملين في الأرشيف نفسه، والثانية من قبل الرقابة العسكريّة (أدرت، 2017). ومن بين حوالي ثلاثة ملايين ملف محتفظ بها في أرشيف (الـ«دولة»)، تمّ فتح حوالي (550 الف) ملفّ فقط أمام الجمهور. وهناك تأخير يُقدّر بأكثر من (2000) سنة في وتيرة مسح الوثائق وفتحها للجمهور؛ كما توجد فجوة كبيرة في فتح ملفّات أرشيف الجيش أمام الجمهور. فمن بين (1 مليون و145 ألف) ملف، يمكن فتحها للجمهور حسب القانون، تم فتح حوالي (50 ألف) ملفّ فقط. إن وتيرة ازدياد الملفّات أكبر بكثير من وتيرة فتحها (أديرت، 2018)

2018: سُجّل انخفاض ملحوظ في عدد الملفّات التي جرى تحويلها من أرشيف الـ«دولة» لمعاينة الرقابة العسكريّة خلال عام (2018)، مقارنة بالسنتين اللتين سبقتاها: (2908) ملف في (2018)، مقابل (5213) في (2017)، و(7770) ملفّاً في (2016).

2017: الرقابة العسكرية تتدخّل في (2358) خبر تم تقديمها للفحص قبل النشر، من بينها منع كليّ لـ(271) خبر، أي قرابة (21%) من مجمل الأخبار التي تم رفعها إلى الرقابة (11035)؛ أي بمعدّل يومي: منع نشر خبر واحد بشكل كلّي (مطر، 2018).

2017: الرقابة العسكرية تمنع، ولأسباب أمنيّة، نشر (1930) خبر وتقرير قُدّموا إليها قبل النشر، وذلك خلال الفترة الممتدّة بين عام (2011 ولغاية شهر آب2017). كما تدخّلت الرقابة في إزالة جُمل أو كلمات أو أجزاء من خبر في حوالي (14) ألف خبر خلال نفس هذه السنوات الستّة (غيلي، 2016).

2016: منعت الرقابة نشر (247) خبر بشكل كلّي، وتدخّلت في (2437)، والتي تشكّل (18%) من مجمل المواد التي تم رفعها إلى الرقابة (13196) (مطر، 2018).

2015: في إطار الخطّة الجديدة سيتم تخفيض بنسبة (20 إلى 25 %) من التشكيلات غير الجبهوية المختلفة وتحويلها إلى مدنيّة بشكل جزئي، ومن بينها النيابة العسكرية، سلاح التسليح، الحاخاميّة العسكريّة، الرقابة العسكريّة، جهاز مستشار رئيس هيئة الأركان لشؤون الإقتصاد وقسم الأبحاث في الجيش (زيتون، 2015).

2014: قدّمت وسائل الإعلام خلال هذا العام (14274) خبراً. تدخّلت الرقابة العسكريّة خلال الحرب على غزة تحديداً في (3122) خبراً، بالشطب الجزئي والتعديل، ومنعت نشر (597) خبراً، منعاً تامّاً (حغي، 2021).

2011: يتركّز عمل الرقابة العسكريّة على متابعة دقيقة لـ(400–500) موقع إنترنت؛ ومن الصعب متابعة أكثر من ذلك بحسب الرقيبة فاغنين غيل (روتم، 2011).

2010: تتلقّى الرقابة العسكريّة شهريّا آلاف المواد التي تتنوّع بين عنوان في صحيفة، وتصل إلى كتاب كامل تستغرق مراجعته عدّة أشهر. وتتم إعادة من (80 – 85%) من هذه المواد دون أيّ تغيير، في حين تتم إعادة من (10 – 15%) من المواد إلى الناشر، مع الإشارة إلى ملاحظات معيّنة على بعض الأمور لا تزيد عن الجملة الواحدة، في حين لا يتم منع سوى (1%) فقط من النشر (الإخبارية، 2010).

8.4 تسريبات واعتبارات:

يُمكن القول، بعد الدراسة المتأنّية لعدد من التسريبات وتجاوزات الرقابة العسكرية، والتي حصلت على امتداد سنوات، إنّ هناك عدداً من الاعتبارات التي تُسهم بحصولها، وهي قد تصدر عن مصادر رفيعة في إدارات الـ«دولة»، أو عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومنها يمكن ذكر الآتي:

1.8.4 اعتبارات سياسيّة وشخصيّة:

– **نتنياهو**: كشف نتنياهو لوسائل الإعلام أموراً كان من الأفضل السكوت عنها؛ وحتى الآن مُنع نشرها من قبل الرقابة العسكرية، حيث تبجّح بالقول: «تعمل «إسرائيل» مراراً وتكراراً على منع نقل سلاح كاسر للتوازن إلى حزب الله. نفّذنا عشرات الهجمات من وراء الحدود... إنّنا نعمل في جبهات أخرى قريبة وبعيدة؛ لكنّنا نقوم بذلك بشكل منطقي». ويعلّق الصحافي يوني بن مناحم على هذا الأمر قائلاً: يبدو أنّه ليس لدى نتنياهو أية مشكلة للكشف عن معلومات حسّاسة بُغية تحسين صورته الشخصيّة وتقديم نفسه كالمحافِظ الأساسي على أمن «إسرائيل». ليس هناك أي تفسير آخر لهذا التصرّف الأحمق الذي قام به (بن مناحم، 2016).

– نشر بنيامين نتنياهو في العام (1995)، ومن على منبر الكنيست، وثيقة سرّيّة للواء الأبحاث في «أمان». وقبل حوالي الخمس سنوات، تفاخر باستشارته قبل قرار مهاجمة المفاعل النووي في سوريا (ميلمان، 2013)

– اشتبه نتنياهو بأن محافل أجنبية تقتبس عن رجاله. استدعى إليه رئيس «الشاباك» ديسكن، فأوصى هذا بالتنصّت إلى كلّ الهواتف النقّالة والأرضيّة لكبار مسؤولي المكتب. بدلاً من اكتشاف تجسّس دولي، اكتشفت المتابعة ربطاً محظوراً بين مسؤولين كبيرين في المكتب (نير حيفتس، المستشار الإعلامي، وتسفي هاوزر، سكرتير الحكومة)، وبين صحفي معيّن. نتنياهو جُنّ جنونه (اقتباس دقيق من الكويت)، وبعث الجميع إلى آلة الكذب. حسب «الجزيرة»، فإن حيفتس وهاوزر لم يظهرا يقولان الحقيقة؛ فطلب نتنياهو من حيفتس الاستقالة، فطلب هذا البقاء إلى أن يجد مكان عمل جديد. والتقط نتنياهو الفرصة، كي يعفي نفسه من هجوم الصحافة على

مكتبه المتفتّت، وهاوز يبحث لنفسه عن أرباب عمل جدد (بيري، 2011).

– **أولمرت**: هناك ادّعاءات بأنّ الاحتفال الإعلامي المحيط بالهجوم على المفاعل في سوريا مبالغ فيه، وأنّه لا يوجد شيء جديد فيه، وأنّ المنشورات تتسبّب بأضرار أمنيّة كبيرة؛ بل حتّى تمّ الادّعاء أنّها مؤامرة لترويج كتاب لإيهود أولمرت تمّت حياكتها بين الرقابة، وناشر الكتاب، يديعوت أحرونوت، ووسائل الإعلام (وجاءت غالبية هذه الادّعاءات من الجهات المنافسة لصحيفة يديعوت).

أثيرت ادّعاءات بأن الصخب الإعلامي إزاء الكشف عن الهجوم على سوريا مبالغ فيه، لأنه بحدّ ذاته ليس فيه أي جديد، إذ إن ما نُشر يُلحق أضراراً أمنية جسيمة؛ وحتى أن الحديث يدور عن مؤامرة لدفع مبيعات كتاب (إيهود أولمرت) قُدُمًا حيكت سوياً مع الرقابة، دار نشر كتاب أولمرت التي أصدرت «يديعوت سفريم»، ووسائل إعلامية (معظمها، تنافس «يديعوت أحرونوت»). لكن أولمرت زعم أن الكشف عن الموضوع قد تم بسبب مشاركة 2500 عنصر في التحضير للقصف، على الرغم من أنهم وقّعوا في المؤسسة الأمنية والمستوى السياسي على استمارات شريك سرّ، والتزموا بعدم نشر المعلومات (هرئيل، 2018).

– **باراك**: مخالفاً قرار الرقابة في منع النشر، يُلقي إيهود باراك بياناً كوزير للأمن في ميونخ، يقول فيه إنّ الضربة الجويّة لسوريا الأسبوع الماضي تُثبت أنّ «إسرائيل» تقول وتفعل، تُحذّر وتعمل. وطالما أنّ المراقبة الأولى فاكنين غيل لا تتحرّك ضدّ وزير الأمن، بالضبط كما فعلت وبسرعة ضدّ صحافيين، يمكن نعي مؤسسة الرقابة (أورن أ.، 2013).

الصحافيون الذين يغطّون المواضيع الأمنية مُحبطون من المعايير المزدوجة للرقابة العسكريّة. فكلام باراك في مؤتمر في ألمانيا حول الهجوم على سوريا حوّل جهود الرقابة بمنع النشر إلى دعابة، الأمر الذي كان له أثر عملاني عقب هذه التسريبات؛ فقرار نشر بطاريات قبة حديديّة وصواريخ باتريوت في منطقة حيفا والجليل هو نتيجة مباشرة للثرثرة غير المسؤولة لوزير الأمن إيهود باراك، الذي أكّد في أقواله بالذات إنّ «إسرائيل» هي من هاجمت سوريا الأسبوع الفائت (يوسي ميلمان، 2013).

– **الكابينت**: ظاهرة التسريبات من المجلس الوزاري المُصغّر الأمني ليست جديدة؛ هي كانت قائمة في كل الحكومات وتتم أحيانا بطرق ذكية. ليس هذا سرّا. التسريبات تصل في الواقع من الأعلى، من رئيس الحكومة ومن محيطه القريب، وحتى آخر أعضاء المجلس الوزاري المُصغّر ومساعديهم. أحياناً، ضبّاط كبار في الجيش الإسرائيلي يُسرّبون. في حادث مُخجل جدّاً حصل في الكابينت قبل سنوات، أُلزم رئيس «أمان» آنذاك إلى الإعلان أمام كلّ أعضاء الكابينت أنّه سرّب معلومات حسّاسة لصحافي. بعد ذلك ادّعى في منتدى محدود جداً أنّه قام بذلك بمصادقة رئيس هيئة الأركان العامة. قبل أكثر من سنة، قال رئيس الحكومة نتنياهو، في نقاش المجلس الوزاري المُصغّر الأمني، أموراً حسّاسة حول شخصية الرئيس ترامب؛ الكلام تسرّب إلى وسائل الإعلام. وهدّد بالمساس بالعلاقات الحسّاسة مع الرئيس الذي يدعم بطريقة غير مسبوقة «إسرائيل» (مناحم، 2018).

– أحد التسريبات الكبيرة من المجلس الوزاري المُصغّر كان في الحكومة السابقة، في الوقت الذي نشر فيه المراسل السياسي للقناة الثانية آنذاك، أودي سيغل، معلومات عن العرض الذي قدّمه ضبّاط كبار في الجيش الإسرائيلي الذين ادّعوا أن احتلال قطاع غزّة وتنظيفه يُحتمل أن يستمرّ خمس سنوات، الأمر الذي سيُكلّف الجيش الإسرائيلي وإسرائيل ثمناً باهظاً في الساحة العسكريّة وفي الساحة الدوليّة. التقديرات وسط وزراء المجلس الوزاري المُصغر آنذاك، ووسط المراسلين السياسيين، هي أن مصدر التسريب كان رئيس الحكومة نتنياهو شخصيّا. هذا التسريب خُصّص للتغطية على سياسته الخاطئة في عمليّة الجرف الصلب؛ نتنياهو لا يريد احتلال كلّ قطاع غزة وإسقاط سلطة حماس.

2.8.4 اعتبارات للضغط على الجهات الرسميّة والحكوميّة:

– **أيوب القرا**: كشف نائب وزير التعاون الإقليمي، أيوب القرا، اليوم الاثنين، عن اعتقال السلطات في كردستان العراق جندياً إسرائيلياً منذ شهر حزيران/ يونيو من العام الماضي، بتهمة قتل مواطن آخر. وقام القرا بنشر صور وفيديو للقاء جمعه مع والد الجندي، بعدما تكتّمت عليه السلطات الإسرائيلية ومنعت النشر عنه. وعلى الرغم من حظر النشر في تلك القضيّة، إلاّ أنّ القرا

قد صرّح: «أعمل بكلّ قوّتي وسأبذل جهودي من أجل إعادة الجندي»، ليُحرج بذلك الخارجيّة الإسرائيليّة والدوائر الأمنيّة في تل أبيب (أمير، 2017).

3.8.4 اعتبارات عدم صوابيّة قرار الرقابة العسكريّة:

– تمنع الرقابة العسكريّة كشف قصص صحفيّة معيّنة بدعوى خطرها على أمن الـ«دولة» وبعد أن تُنشر في الخارج، يتبيّن أنّه لم يكن لها أي ضرر. على سبيل المثال، قضيّة «حملة شمشون»، خطّة «إسرائيل» في حزيران (1967)، حسب منشورات أجنبيّة لاستخدام سلاح نووي في سيناء، الأمر الذي يعزّز ضرورة مراجعة سياسة الرقابة في «إسرائيل» (برغمان، 2017).

– وزير المالية إسحاق مودعي كشف في مقابلة تلفزيونية أنّ اسم المنظّمة السريّة التي اهتمّت بهجرة يهود الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا هو «نتيف»، اسم منعت الرقابة من تداوله مراراً وتكراراً على مرّ السنوات (يوسي، 2013).

4.8.4 اعتبارات متعلّقة بزلّات ومواقف غير مدروسة:

– الرئيس أفراييم كاتسير، وفي تلميح ضمن كلامه بعد حرب الغفران في (1974)، فُهم من كلامه أنّه يقرّ بأنّ «إسرائيل» تمتلك سلاحاً نووياً (يوسي، 2013).

– وفي العام (1977)، قال وزير الخارجيّة موشيه دايان إنّ «إسرائيل» تؤسّس علاقات عسكريّة مع أثيوبيا. بعد ذلك بيوم واحد، طُرد من أثيوبيا كافّة المستشارين العسكريّين (يوسي، 2013).

– وكان أرييل شارون قد كشف في كتابه «المقاتل»، بأنّه قد التقى سراً بالرئيس السوداني جعفر نميري، الـ«دولة» التي سمحت للموساد بإنشاء فرع له فيها، وليهود أثيوبيا بالهجرة إلى «إسرائيل» (يوسي، 2013).

9.4 أساليب تجاوز الرقابة:

بالنسبة للصحافة والصحفيّين، الرقابة هي حاجز لنشر المعلومات التي اكتشفوها، وأحيانا تكون حاجزا لا يمكنهم تحمّله. ولذلك يقوم الصحفيون بالإلتفاف على الرقابة، بطرق مختلفة، أهمّها كما يظهره الشكل الآتي:

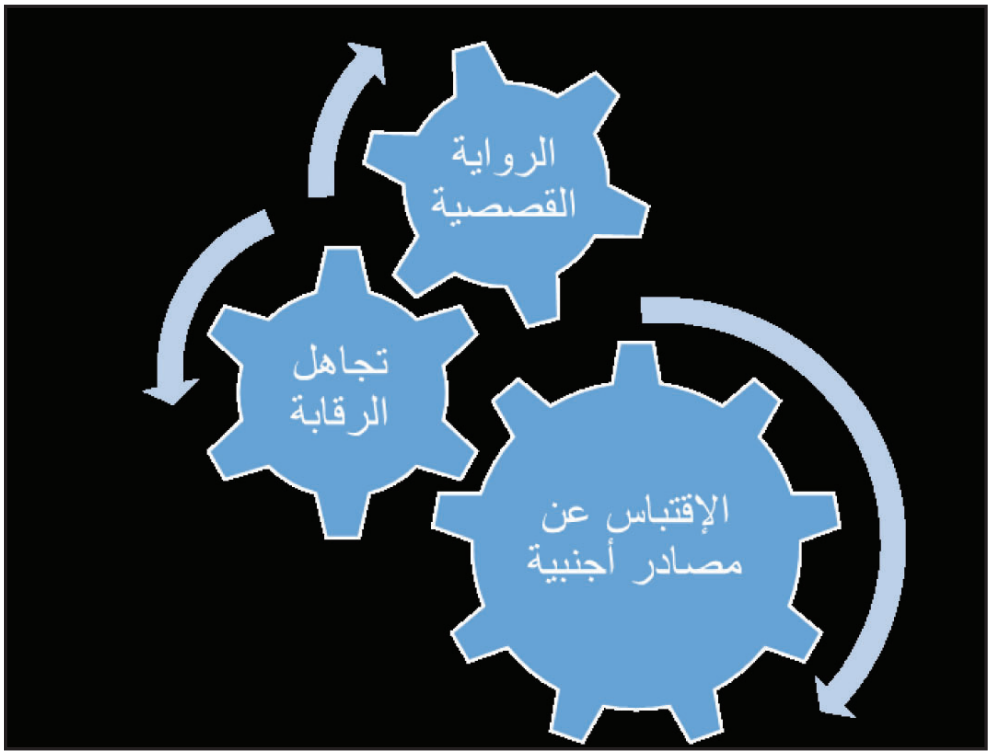

1.9.4 رواية غير واقعيّة ظاهريّا:

إحدى طرق الالتفاف على الرقابة هي نشر رواية وهمية ظاهرياً، أسماء أبطالها وهمية، تُلمّح إلى أعمال وشخصيات واقعية تماماً (أحياناً ضمن تغيير تفاصيل محدّدة).

نماذج:

– **1960**: استغلّ الصحفي زئيف غليلي سلسلة روايات المغامرات للأطفال «دان طرزان» التي كتبها، لكي ينشر للمرة الأولى تفاصيل، كرواية وهميّة بشأن «رودولف آيخمن»، عن أسباب اختطاف أدولف آيخمن وجلبه للمحاكمة في «إسرائيل».

– **1960**: نشر أوري أفنري إشارة أولى عن «قضية اللافون [اكتشاف شبكة تخريب يهودية في مصر، 1960]» و «القضية [هبرشا]». وقد نفّذ ذلك في مجلته الأسبوعية «هعولام هازيه [هذا

العالم]»، عبر رواية تشويق وهمية ظاهريا تحت اسم «قضية ألكسيس»، وتتضمّن وصفاً لصراع استخباري بين اليونان وتركيا، بحيث تشبه صوره ومشاهده حقائق «القضية» والشخصيات التي شاركت فيها.

2.9.4 اقتباس من مصادر أجنبيّة:

تقنيّة (تسريب) قصص وروايات للصحف في الخارج. وبما أن الرقابة لا تمنع بشكل عام، اقتباس معلومات نُشرت في وسائل أعلام أجنبية، فإنّ (زرع) القصة في الخارج يمكّن من اقتباسها في «إسرائيل»، وسط التفاف الحاجز الرقابي الذي كان سيمنع النشر الأصلي هنا (بيريتس، 2013).

وتتحدث الصحافية سمدار بري حول جدوى النشر في الخارج لإرباك الأعداء، قائلةً: لنفترض أنكَ مسؤول كبير في القيادة السياسيّة أو الأمنيّة في «إسرائيل»، وتريد إرباك أحد الأعداء في المحيط. مثلاً، نصرالله، أحمدي نجاد، أو بشّار الأسد – ولكن غير مناسب لك أن يخرج التلوّث في إحدى وسائل الإعلام في البلاد – فصحفي نشط أكثر ممّا ينبغي لا بدّ سينبش ويكتشف بصمات أصابعك. وحتما توجد أيضاً حالات المادة التي تريد أن تنشرها تستدعي رفعها إلى الرقابة العسكرية؛ وهذه، دون معرفة ما الذي يقف خلف القصّة، من شأنها أن تشطب المعلومة «السريّة» أو أن تقصقص من مضمونها اللذيذ. فهنا تكمن أهمية النشر في الصحف الخارجية؛ فعلى سبيل المثال، وقبل سنوات، نجحوا في البلاد في تحويل صحف هامشيّة ومجلاّت في أوروبا (الوطن العربي مثلاً) إلى سلّة قمامة لمحافل مغفلة الاسم. وهذا بالضبط ما حصل قبل عشرة أيام لـ«الجريدة» الكويتية. من سمع عنها قبل أن احتلّت العناوين الرئيسة مع «التحقيق» في محاولتين اسرائيليّتين لتصفية نصرالله، واللتين قطعتا تماماً في اللحظة الاخيرة؛ وهكذا تحصل الأمور: لمّا كانت الصحف الحكوميّة في العالم العربي لا تحلم بالتعاون، فيختارون صحيفة خاصّة هامشيّة، لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن يكون لها مراسلين في القدس. وعندها، بالسرّ والكتمان، يهبط على طاولة المحرّر الرئيس نبأ مُصاغ على نحو رائع، يتضمّن عنواناً رئيسيّاً حصريّاً ترفعه إلى وكالات الأنباء العالميّة. ما الضير؟ ثمّة شرط لازم: عدم لمس المادّة التي

تصل من المصادر المغفّلة – لا يُضاف اليها، لا يُجادل فيها، وبالتأكيد لا يجرى تحقيق ذاتي فيها. الطرفان يعرفان أيضاً بأنّ في كلّ نبأ من هذا النوع توجد نواة من الحقيقة، ويُضاف اليها الخيال الذي يأتي ليخدم مصلحة المرسِل. وها هي تخرج إلى النور الصفقة، لخلق الفضيحة (يديعوت أحرونوت: سمدار بيري، 2011).

نماذج:

– بداية قضية الخط ،300 في اختطاف باص من قِبل مجموعة قدِمت من قطاع غزة، ومقتل اثنين منهم، بعد الإمساك بهم وتقييدهم، من قِبل رجال «الشاباك». وأُفيد للجمهور بأن كلّ عناصر المجموعة قد قُتلوا خلال عمليّة السيطرة؛ لكن بعد مرور أيام، نشرت صحيفة «حدشوت»، خبراً مقتبساً عن جريدة «نيويورك تايمز»، ملتفّةً على الرقابة، يفيد بأن اثنين من المخرّبين قد قُتلا. وبعد مرور أيام معدودة، نشرت الصحيفة على صفحتها الأولى صورة التقطها أليكس ليباك، تُظهر أحد المخرّبين حياً، وبوعي كامل، وهو ينزل من الباص. وقد أُغلقت الصحيفة بسبب ذلك أربعة أيام في 29 نيسان 1984.

– في العام 2007، منعت الرقابة نشر تفاصيل عن الغارة التي نفّذها سلاح الجو الإسرائيلي على سوريا. الصحف الأجنبية نشرت تفاصيل كثيرة عن هذه الغارة، وهذه التفاصيل تم اقتباسها بشكل بارز في الإعلام الإسرائيلي.

– إثر تجربة صاروخ نُفّذت في كانون الثاني من العام 2008، أفادت «هآرتس»:

علمت «هآرتس» أن الحديث يدور عن صاروخ باليستي، وفقاً لمصادر أجنبية، تمتلكه «إسرائيل». ووفقاً لتلك الأخبار، في السنوات الأخيرة تم تطوير نموذج متقدم جداً للصاروخ – يريحو 3 – الذي يُعتبر صاروخاً عابراً للقارّات. ووفقاً لأخبار أجنبية سابقة، فإن هذه الصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية متفجرة. كما تشير تلك الأخبار إلى أنه في قاعدة سلاح الجو غربي بيت شيمش، توجد ثلاثة أسراب من هذه الصواريخ.

– بشكل استثنائي، استخدم التعبير الوزير حاييم رامون، عندما تطرّق إلى عمل سلاح الجو الإسرائيلي في سوريا:

كلّكم سمعتم من مصادر أجنبية عمّا كان في بداية أيلول وفقاً لمصادر أجنبية. ما حصل، وفقاً لمصادر أجنبية، كان نتيجة لمرحلة محدّدة من اتخاذ القرارات؛ وعملية اتخاذ القرارات قبيل الحادث الذي حصل، كانت استثنائيةً وفقاً لرأي كلّ من كان متورّطاً بها، بالفكرة وبالتمهيد، بالتخطيط، بالخيارات، بكلّ شيء. ولذلك، لا أتحدّث عن شيء نظري سُئِلت عنه، أتحدث عن شيء كان عملياً وفقاً لمصادر أجنبية.

3.9.4 تجاهل الرقابة:

في حالات متطرّفة، تُخاطر بعض الصحف بنشر معلومات مع معرفة واضحة بأنّ هذه المعلومات ممنوع نشرها.

نماذج:

– في العام 1966، مرّ مكسيم غيلن وصموئيل مور على قوانين الرقابة بالكشف عن القضية التي عُرفت باسم «قضية بن بركا»، عندما نشرا، في مجلتهما، «بول»، خبر أن أجهزة الأمن الإسرائيلية شاركت في قتل المعارض المغربي مهدي بن بركا. تمّت محاكمة مور وغيلن بالسجن، لكنهما خلال سجنهما واصلا تحرير «بول» وفقاً لطلب أجهزة الأمن، لئلاّ يُكشف أمر السجن؛ وهكذا يُقرّ الخبر المربك. ورغم ذلك، هذا الهجوم الإسرائيلي على حرية التعبير والصحف انتشر في أرجاء العالم، وتم تنظيم عريضة دولية من أجل إطلاق سراح مور وغيلن، وقّع عليها أيضاً برتراند راسل وجان بول سارتر.

5. تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش: (علاقته بالرقابة على مستوى المهام والأداء والصلاحيات)

1.5 هويّة تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي:

تشكيل المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي هو السلطة المهنيّة المخوّلة بتحمّل مسؤوليّة قيادة وإدارة عمل الناطقيّة، الإعلام، التوضيح والعلاقات العامّة للجيش الإسرائيلي في البلاد وفي العالم، من خلال تعزيز ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش، والمساعدة في الجهد الدولي لتعزيز الشرعيّة الدوليّة لنشاط الجيش الإسرائيلي (الناطق الرسمي، 2022).

2.5 هيكليّة لواء الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي:

تشير مختلف التقارير السنوية للجيش الإسرائيلي، من العام (2005) وحتى العام (2020)، فضلاً عمّا نُشِر في المواقع الإخبارية والتقارير العلنية المتاحة في موقع الجيش الإسرائيلي وغيره

من المواقع، على وجود عدة فروع لتشكيل الناطق الرسمي، يمكن توضيحها من خلال الرسم الآتي:

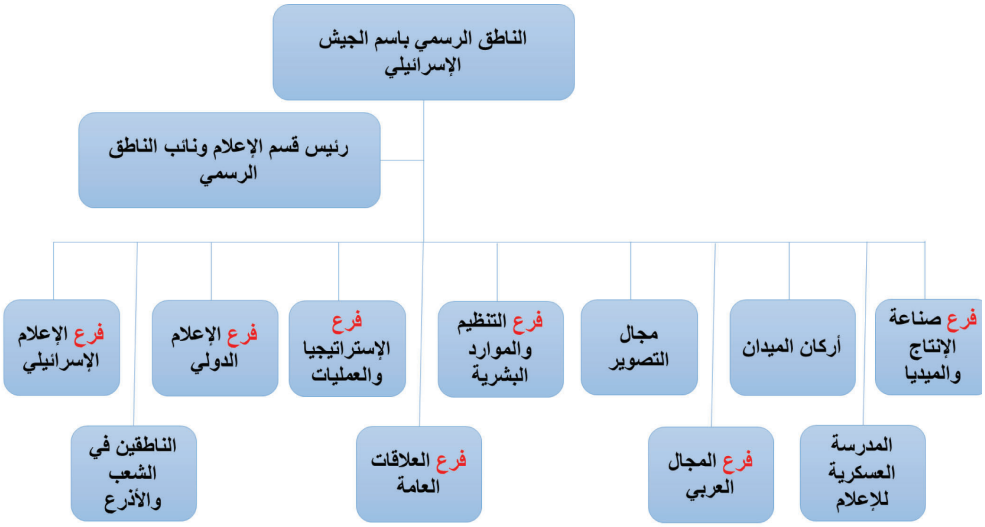

3.5 تأسيس تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي:

تشكيل الناطق الرسمي هو تشكيل يتبع لشعبة العمليّات في الجيش الإسرائيلي، والذي يمثّل الجيش في علاقاته مع الجمهور ومقابل الإعلام. يرأس هذا التشكيل ضابط برتبة عميد يُدعى الناطق الرسمي؛ التشكيل مسؤول عن نشر الإعلانات الرسمية المتعلقة بالجيش، وعن تشغيل منصة ديجيتاليّة وتنظيم لقاءات للشخصيّات العسكريّة مع وسائل الإعلام (صحف، راديو، تلفزيون، إنترنت وغيرها..) .

بدأ التشكيل عمله كـ(وحدة العلاقات مع الصحف)، حيث كانت تتبع لشعبة الإستخبارات حتى ما بعد حرب أيام الغفران (1973). وبعدها تم تغيير اسم الوحدة ليصبح (قسم الأمن والتوضيح)، حيث دُمج معه فرع العلاقات مع الصحف وفرع أمن الميدان. وقد تم تنسيبها بشكل مباشر لرئيس هيئة الأركان، ويشارك في جلسات المنتدى الأركاني (هرجل، 1976).

انتقلت الوحدة عام (1999) إلى شعبة العمليّات، وأصبح الناطق الرسمي يتبع لرئيس الشعبة

بشكل مباشر. وفي عهد العقيد آفي بنياهو (2007–2011) كناطق رسمي، تحوّلت الوحدة من لواء إلى تشكيل أو منظومة (מערך)، لتصبح كل تشكيلات الناطقين في الأذرع والشعب جزءًا من تشكيل الناطق الرسمي وتتبع لها (لبيد، 2019).

4.5 هدف التشكيل:

تعزيز ثقة الشعب بالجيش الإسرائيلي، تعزيز شرعية نشاطاته وردع العدو، عبر التأثير على الشريحة العامة–الإعلامية بشكل رسمي، عملاني، حديث ومبادر.

5.5 مهام تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش:

1 – التمثيل الرسمي للجيش الإسرائيلي مقابل الجمهور ووسائل الإعلام المحلية والخارجية.

2 – العمل على تعزيز والحفاظ على ثقة الشعب بالجيش الإسرائيلي، بقادته وجنوده في الخدمة النظامية وفي الاحتياط.

3 – المشاركة بمسعى الإعلام القومي في محيط دولي وإقليمي وتحقيق شرعية دولية لنشاطات الجيش الإسرائيلي في الروتين والطوارئ.

4 – تقديم مشورة لرئيس هيئة الأركان ولقادة الجيش الإسرائيلي في شؤون الناطقيّة، التوضيح والإعلام.

5 – تشكيل هيئة عملانية وتوجيهية للجيش الإسرائيلي وقادته في مواضيع الناطقية، التثقيف والإعلام.

6 – بلورة، تحديد وتطبيق سياسة الجيش الإسرائيلي في مجالات الناطقية، التثقيف والإعلام.

7 – إدارة مسعى الناطقية، التثقيف والإعلام في إطار أحداث وإجراءات مركزية في الجيش الإسرائيلي، بالتنسيق مع هيئة التثقيف القومي في مكتب رئيس الحكومة، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارات الحكومة وهيئات معنية أخرى، حسب الحاجة.

8 – تحمّل مسؤولية كتابة رسائل تشكّل خطاً توجيهياً لنشاط الناطقية، ونشرها على كافة جهات التثقيف المعنية في الجيش الإسرائيلي وخارجه.

9 – تحمّل مسؤولية تمثيل مواقف الجيش الإسرائيلي في وسائل الإعلام، ونقل معلومات

للناس وللهيئات خارج الجيش في «إسرائيل» والعالم؛ هذا عبر نشر بيانات، ردود، مبادرات، معلومات عامة ومواد نظرية حول الجيش الإسرائيلي، بكافة وسائل الناطقية الموجودة بحوزة أصحاب الوظائف الوحدة.

10 – متابعة ما يُنشر حول الجيش الإسرائيلي في وسائل الإعلام في «إسرائيل» والعالم، الردّ عليها عند الضرورة، وبلورة صورة وضع، وتقدير وضع إعلامي على ضوئها.

11 – وضع سياسة وتنفيذ رقابة لمختلف الهيئات في الجيش الإسرائيلي المعنية بالإعلام والناطقية، في مجالات: الصحافة، الجرائد، مواقع الإنترنت، هيئات البث وشبكات التواصل الاجتماعي.

12 – تولّي الكليّة العسكرية قيادة وسائل الإعلام المؤتمنة على تأهيل تشكيل الناطقية، الإعلام والتوثيق العملاني في الجيش الإسرائيلي والحفاظ على كفاءته وتطوّره المهني، في النظامي والاحتياط. هذا وتحديد، تصنيف، والعناية بالقوّة البشرية المهنية في تشكيل الناطقية.

13 – توجيه وتأهيل قادة الجيش الإسرائيلي، وتوجيه ضبّاط وجنود الجيش في النظامي والاحتياطي للأداء في محيط إعلامي (مقابلات، محاضرات وغيرها).

14 – تولّي مسؤولية النواحي الإعلامية، التثقيفية والناطقية في زيارات جهات رسمية ومدنيين من «إسرائيل» والعالم لوحدات الجيش الإسرائيلي، بالتنسيق مع شعبة التخطيط ووحدة العلاقات الخارجية عند الحاجة.

15 – تولّي مسؤولية وضع سياسة، حدود وإقرار شراكة عناصر الجيش بأحداث مدنية رسمية وأحداث عسكرية، من بينها مشاركين مدنيين.

16 – الإشراف على تطبيق قانون حريّة المعلومات، 1998، في الجيش الإسرائيلي.

17 – معالجة والاستجابة لشكاوى الناس في مواضيع تتعلق بنطاق مسؤوليتها.

18 – دعم المناسبات المدنيّة (مؤتمرات، كتب، أفلام، أحداث عامة أخرى) تخدم مصلحة الناطقية باسم الجيش الإسرائيلي.

19 – العمل أمام وسائل الإعلام في «إسرائيل» والعالم، واستخلاص معلومات فيما يتعلق بأحداث الجيش والأمن.

20 – تعزيز العلاقة بين الجيش والجاليات اليهودية وصنّاع الرأي العام الرائدون في «إسرائيل» والعالم، وتطويعها وفقاً لاعتبارات الناطقية؛ وذلك عبر لقاءات، بعثات التثقيف للخارج، تنسيق زيارات فردية، مدنية، منظمات وهيئات مختلفة من البلاد وخارجها في مختلف قواعد الجيش الإسرائيلي.

21 – التصدّي بمسؤولية لمجال الـ(نيو ميديا) في الجيش ومواقع الجيش الإلكترونية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، بالتنسيق مع الناطقية.

22 – التحلّي بكامل المسوؤلية المهنية في إصدار الأفلام، المواد التثقيفية، المواد البصرية، الحملات والمبادرات الترويجية، حول الجيش وحول مواضيع عسكرية وأمنية.

23 – تشغيل تشكيل الناطقية، الإعلام والتوثيق العملاني على المستوى المنتشر (ممثليات في مختلف القيادات، أذرع، هيئات أركانية).

6.5 أهداف التشكيل على امتداد خططه السنوية (2009-2017):

– تحسين جهوزية وكفاءة الوحدة للطوارئ وتقديم استجابة سريعة ومناسبة للأحداث العملانية.

– حصر عمل اللواء، سواء أمام وسائل الإعلام، أم أمام الشرائح المستهدفة الملائمة.

– تخطيط إقامة مبنى للمتحدّث باسم الجيش في معسكر أفيف.

– إضافة دفعة لدورة ضابطات صف الناطقية.

– نقل دورة استكمال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي إلى الكليّة العسكرية للإعلام.

– تحسين نوعية الاستجابة لوسائل الإعلام التقليدية ومواءمتها.

– تعزيز المجال الرقمي.

– بلورة نظرية تشغيل جديدة لحالة الروتين ونظرية تشغيل خاصة لحالات الطوارئ، المرتكزة على التحليل الإستراتيجي.

– الانخراط في إدارة مسعى في مجال صناعة الوعي، كمسعى عملاني مركزي.

– تعزيز العلاقة مع الجيش والحفاظ عليها، في سياق تولّي مسؤولية التثقيف الداخلي.

– تعزيز مجال الناطقية باللغة العربية.

7.5 نشاطات التشكيل بالأرقام:

– معالجة سنوية لقرابة (3000) طلب يتم تلقّيهم من وسائل الإعلام الإسرائيليّة والدوليّة.

– تنفيذ قرابة (100) ورشة ويوم توجيهي لوسائل الإعلام الإسرائيليّة والدوليّة بشكل سنوي.

– إصدار سنوي لقرابة (200) بيان لصالح وسائل الإعلام الإسرائيليّة والدوليّة.

– تنظيم عشرات البعثات لروّاد الرأي العام من الخارج وزيارات لقواعد الجيش.

– تنظيم عشرات البعثات الإعلامية لضبّاط وجنود في الجيش خارج إسرائيل، بما في ذلك المشاركة في حملات جامعية ومؤتمرات.

– معالجة سنوية لقرابة (660) مراجعة باسم مدنيين في مختلف المواضيع، بما في ذلك طلبات مساعدة في أبحاث، طلبات حصول على معلومات عن كتب وطلبات تطرّق وحدة الناطق باسم الجيش إلى مناسبات.

– معدّل سنوي (4.3) مليون لتصفّح موقع الجيش بمختلف اللغات.

8.5 نماذج من الدور الرقابي:

1 – خلال حرب لبنان الثانية (2006): تدخل الناطق الرسمي بنسبة (43%) من مجمل الأخبار ذات الصلة بالجيش والأمن (ألوفيتش، 2015).

2 – خلال عملية الرصاص المصبوب (2008): لمس زيادة في نسبة تدخّل الناطقية باسم الجيش في المقالات التي نُشرِت خلال أيام القتال، حيث بلغت (67%) من مجمل الأخبار (ألوفيتش، 2015).

9.5 خليّة المراسلين العسكريّين:

تُعدّ خليّة المراسلين العسكريّين جسماً تطوعياً غير منظّم من ناحية قانونيّة، تحتوي على مراسلين عسكريّين يعملون في وسائل إعلاميّة إسرائيليّة مختلفة. حتى العام (1983)، كان هناك وجوب تقديم تعهّد لرئيس أركان الجيش، ويُشترط للانتساب إلى الخليّة موافقته المباشرة؛ جوهر التعهّد هو الالتزام بضوابط أمن المعلومات والحفاظ على سريّة المعلومات.

في سنوات التسعين، وبعد توقّف تقديم المراسلين تعهّدهم المُسبق إلى رئيس الأركان، أصبحت الخليّة تعمل بشكل مستقلّ كليّا بكلّ ما يتعلّق بعلاقاتهم وطرق عملهم.

تعمل خليّة المراسلين العسكريّين منذ سنوات طويلة، وأعضاؤها يغطّون إعلاميّاً كلّ الجهات والمؤسّسات الأمنيّة (وزارة الأمن – الجيش – الموساد – الشاباك – هيئة أركان الأمن القومي – هيئة أركان مكافحة الإرهاب – الصناعات الأمنيّة) لصالح الجمهور، وعبر وسائل الإعلام التي ينتمون إليها. تتألّف خليّة المراسلين اليوم من (26) مراسلاً، ولا يوجد تمثيل عددي موحّد لوسائل الإعلام في الخليّة، وكانوا حتى العام (2019) على الشكل الآتي (العين السابعة، 2019):

الرقم	الاسم	الوسيلة الإعلامية	الأقدمية كمراسل عسكري (بالسنوات)
1	ألون بن دافيد	أخبار القناة 13	25 سنة
2	أور هيلر	أخبار القناة 13	11 سنة
3	أريئل زيغلر	مقور ريشون	10 أشهر
4	روني دانييل (وفاة 2021)	أخبار القناة 12	48 سنة
5	نير دفوري	أخبار القناة 12	14 سنة
6	موشي شطاينيتس	قناة كان	1 سنة
7	كرملا مناشي	قناة كان	31 سنة
8	روعي شارون	قناة كان	2 سنة
9	أيال عليما	قناة كان	28 سنة
10	يوسي ميلمان	معاريف	45 سنة
11	طل لف رام	معاريف	11 سنة
12	ينيف كوبوبيتش	هآرتس	2 سنة
13	عاموس هرئل	هآرتس	22 سنة
14	أمير بوحبوط	واللا walla	16 سنة
15	أمير أورن	واللا walla	42 سنة
16	ليلخ شوفل	إسرائيل اليوم	12 سنة
17	يوأف ليمور	إسرائيل اليوم	33 سنة
18	ألكس فيشمان	يديعوت أحرونوت	43 سنة

19	يوسي يهوشع	يديعوت أحرونوت	16 سنة
20	يسرئل فتسوبر	هاموديع	52 سنة
21	قوبي فينقلر	القناة 7 وراديو قول حي	35 سنة
22	يوأف زيتون	Ynet	8 سنة
23	رون بن يشاي	Ynet	37 سنة
24	آنا أهرونهيم	جيروزاليم بوست	3 سنة
25	نوعم أمير	القناة 20	5 سنة
26	تسحي دبوش	قناة إذاعة الجيش	3 سنة

تتم إدارة الخليّة من خلال مدير يتم انتخابه من قِبل مجموع الأعضاء. و لم تكن هناك أيّة صلاحيّة تدخّل للناطق الرسمي حتى العام (2019) في كيفية إدارة الخليّة وحول قرار إضافة مراسل جديد إليها، بل كانت تحكمه مع الخليّة علاقة تنسيقيّة في إطار التعاون فقط. وحتى العام (2018)، فإن رئيس هذه الخليّة كان الإعلامي قوبي فينقلر.

أحد الأهداف الرئيسيّة لتأسيس الخليّة هو تنظيم العلاقة مع الناطق الرسمي باسم الجيش، والتي تسمح له بنقل رسائل ومواد مختلفة ذات تصنيف أمني مرتفع إلى المراسلين في إطار ضوابط تحكمها ضمانة عدم التسريب. لذلك، وعلى الرغم من الدعاوى القضائيّة التي تقدّمت بها بعض وسائل الإعلام، أو مراسلين منفردين، للانتساب إلى الخليّة، إلاّ أنّها لم تصل لنتيجة حتى الآن بسبب الخشية الحقيقيّة من تسرّب المعلومات التي قد يحصلون عليها داخل الخليّة من قِبل الناطق الرسمي، أو قد يتمّ نشرها على نحوٍ مخالفٍ ممّا تمّ الإتفاق عليه. تم تشكيل لجنة عام (2018)، تهدف إلى تنظيم علاقة الناطق الرسمي مع وسائل الإعلام، مؤلّفة من قاضٍ وضابط من تشكيل الناطق الرسمي، ومندوب عن وسائل الإعلام (الناطق الرسمي باسم الجيش، لجنة فحص موضوع نظم العلاقة بين الناطق الرسمي وبين المراسلين للشؤون العسكرية، 2019).

وتجدر الإشارة إلى أن الجيش قد تبنّى توصيات اللجنة فيما خص تنظيم اختيار المراسلين العسكريين وضمّهم إلى الخلية (باز، اللجنة توصي بتغيير نمط العلاقة بين الجيش والمراسلين العسكريين، 2019)، وذلك وفقاً لعدّة معايير تتعلق بالوسيلة الإعلامية كضرورة، كونها مؤسسة إخبارية على نحوٍ يوميٍ وتتوجّه لكل جمهور الكيان، ومكان عملها في «إسرائيل»، وتعمل في

تغطية الشؤون العسكرية؛ وطبعاً، أن تكون مؤسسة تلقى رواجاً وعدداً كبيراً من المتابعين. أما عن المعيار الآخر، وهو مؤهّلات المراسل، ومن بينها امتلاك أقدمية لا تقلّ عن سنتين كمراسل للشؤون العسكرية، والتعهد بالحفاظ على الأسرار وعلى ضوابط النشر وأمن المعلومات، وامتلاكه لبطاقة صحافية من قِبل مكتب الصحافة الحكومي (الناطق الرسمي باسم الجيش، طلب الانضمام إلى مجموعة المراسلين العسكريين، 2021).

وقد صدر عن الناطق الرسمي تحديث لائحة أعضاء خليّة المراسلين العسكريين، كانت على الشكل الآتي (الناطق الرسمي باسم الجيش، تحديث حول موضوع خليّة المراسلين الذين يغطّون الأمور العسكرية، 2022)

اسم القناة	المراسل	اسم القناة	المراسل
القناة 12	نير دفوري	القناة 13	أور هيلر – ألون بن دافيد
القناة 11	روعي شارون – كرملا مناشيه – إيتي بلومنطل – إييل عليما	قناة الآن 14	هلل بيطون روزن
هآرتس	ينيف كوبوبيتس – عاموس هرئل	هاموديع	إسرائيل كتسوبر
يديعوت أحرونوت	يوسي يهوشع – ألكس فيشمان	إسرائيل هيوم	ليلخ شوفل – يوأف ليمور
معاريف	طل لف رام	مكور ريشون	نوعم أمير
JP	آنا أهرونهيم	TOI	يهودا غروس
إذاعة الجيش	دورون قادوش	واللا	أمير بوحبوط
القناة 7	قوبي فينقلر	YNET	يوأف زيتون – رون بن يشاي

6. تشكيل أمن المعلومات:

– تشكيل أوّل جهاز أمن المعلومات في الجيش الإسرائيلي، يتبع لشعبة الإستخبارات العسكرية. تم إنشاؤه كفرع أمن ميداني عام (1949)، وقد تم تحويله إلى قسم عام (1973) في أعقاب لجنة «أغرنت» وإعادة تنظيم شعبة الإستخبارات. وقد أضيف إليه مجال فحوصات كشف الكذب خلال سنوات التسعين (موقع الجيش الإسرائيلي، 2021)، وعلى خلفية ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وتوسيع استخدام الحواسيب في كل أرجاء الجيش بداية الـ 2000.

تحوّل قسم أمن الميدان إلى اسم «قسم أمن المعلومات»، حيث انتقل للتركيز على حماية المعلومات وضمان منع تسرّبها بشكل عام، وحماية شبكات الحاسوب بشكل خاص (موقع

الجيش الإسرائيلي، 2021). وخلال العام (2021) تم تحويل القسم إلى جهاز يرأسه ضابط برتبة عقيد، يشغله منذ العام (2021) العقيد «ج» (الجيش، 2022).

شعار أمن المعلومات في ميدان الحرب المستحدث اليوم هو : على قدر ما تجيد إخفاء أسرارك العسكرية، سوف تحافظ على عنصر المفاجأة وعلى التفوّق أمام العدو.

1.6 أهداف التشكيل:

– بلورة سياسة أمن معلومات في الجيش ومراقبة تطبيقها.
– تنفيذ عمليات ملاءمة أمنية لعناصر الخدمة والمرشّحين للخدمة في الجيش.
– إدارة تحقيقات أمنيّة وفحوصات كشف الكذب.
– التأثير على مساعي تسطيح القدرات الاستخباراتيّة المعادية.
– الاندماج بمساعي الخداع، الوعي والحماية في مجال السايبر (موقع الجيش الإسرائيلي، 2021).

2.6 مهام التشكيل:

– منع تسريب المواد السريّة والمصنّفة من داخل وحدات الجيش الإسرائيلي فقط، على خلاف الرقابة العسكريّة التي تهتمّ بالمنشورات من خارج السلك العسكري (موقع الناطق الرسمي، 2010).

– إحباط مساعي استخبارات العدو، الخصم وجهات أُخرى لجمع معلوماتٍ مصنَّفة عن الجيش الإسرائيلي (الجيش، 2022)

3.6 آليّات العمل في تشكيل أمن المعلومات:

– ينتشر قادة وجنود قسم أمن المعلومات في كل وحدات الجيش الإسرائيلي (موقع الناطق الرسمي باسم الجيش، 2019).

– منظومة تشخّص حوادث ذات قدرة على تسريب معلومات إلى شبكة الإنترنت. وتتمتع المنظومة بقدرة تفتيش واسعة النطاق في مواقع مختلفة على الإنترنت، وحتّى في الشبكات الإجتماعية– تويتر وفيسبوك– وفي مواقع جديدة. وفي حال الاشتباه بتسرّب معلومات، تتلقّى غرفة العمليّات في قسم أمن المعلومات إنذار في وقت حقيقي (يارون، 2013).

– منظومة رقابة تمكّن كلّ ضبّاط أمن معلومات من ضبط المعلومات التي تتدفّق عبر الشبكة العسكريّة، وفحص التغيّيرات التنفيذيّة في الوثائق، كإمكانيّة رؤية كل ملف ـ من دخل إليه، من مسّ به، أو من طَبَعه، ليكون بالإمكان خلال الوقت الحقيقي تشخيص الظواهر الاستثنائيّة وإيقافها، ولتتمكّن المؤسسة من معرفة ما هي المعلومات التي تُنقل وإلى أين (فينتر، 2010).

– إجراء فحص دوري على الرسائل البريدية في شبكة الجيش، تنظيم فحوص بوليغرافية للتحقّق من أحاديث ورسائل تلفونية عبر أجهزة جوّالة خاصّة بعناصر الخدمة الدائمة، وللتحقّق من أنشطة الحماية تجاه هجمات سايبر. ويفحصون في الجيش أيضاً إمكانية تركيب أجهزة تشويش تمنع التصوير، إرسال الرسائل التلفونية وكل المحادثات الصادرة من أجهزة خلوية في وحدات معيّنة، مصنّفة سرية أو عملانية على وجه الخصوص (بوحبوط، 2012).

– خلال العمليات والحروب، يتم منع إدخال الأجهزة الخلوية إلى غرف الحرب وغرف النقاشات. ويتم منع تصوير النشاطات العسكرية، أو أي عمليات تصوير في الميدان؛ بالإضافة إلى ذلك، يتم منع رفع معلومات لها علاقة بالعمليات الحربية ولأي تشكيل كانت على شبكة الإنترنت بشكل عام، والشبكات الإجتماعية بشكل خاص، بدون تأكيدات مناسبة وصارمة (بسو، 2012).

– زيارات أسبوعيّة دائمة إلى مختلف وحدات وقواعد ذراع البر، وإعداد التقارير بحسب بنود الإخفاق المتنوّعة والواسعة (قنيسبل، 2009).

– التشديد في اتخاذ الإجراءات والتدابير القانونيّة بحقّ المخالفين من الجنود والضبّاط، تصل بحسب الخلل والجرم المرتكب إلى سجن لعدّة سنوات، أو فصل من الجيش (القناة السابعة، 2018).

– تزويد الكمبيوترات العسكرية بجهاز تشخيص بيومتري لبصمة الإصبع، لمنع المستخدمين غير المسموح لهم استخدامها، وتنصيب برنامج لتصنيف البيانات، ما يُسهم بمنع إرسال وثائق مصنّفة لمتلقّين غير مسموح لهم (أوريخ، 2010).

– إنشاء فرع تحقيقات أمنية يُلاحق تسريب المعلومات المصنّفة من الجيش الإسرائيلي، من خلال عمليات المراقبة على شبكة الإنترنت، على الفايسبوك والمنتديات الاجتماعية، مراقبة نقل وثائق بين الشبكات التنفيذية المختلفة؛ وأيضاً القيام بأعمال تنصّت على جهات عسكرية حصراً يشتبه أنها تسرّب المعلومات. وعند الضرورة، ضبّاط الفرع مخوّلون بالقيام بفحص بوليغراف لعناصر الجيش المتهمين بتسريب معلومات. كذلك، فإن كل نشاط في الفرع يتم وفقاً للقانون، ويعتمد على إجراءات عسكرية منظّمة، تحت إشراف النيابة العامة العسكرية الرئيسية (ساميا، 2010).

– مناورة مناعة إجتماعية: أرسل قسم أمن المعلومات في شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» إلى حوالي 350 جندياً مشاركاً في المناورة (وبينها ضبّاط وضبّاط صف) طلبات صداقة وهمية مزيّفة عبر الفايسبوك، بهدف السيطرة على هواتفهم الجوالة عبر غرس فايروس (هيلر، 2017).

– محاضرات توعوية ونشر توجيهات وتحذيرات وتعاميم لكافة قادة وجنود الجيش، حول موضوع أهمية أمن المعلومات وضوابط استخدام وتنزيل محتويات عبر شبكات التواصل الإجتماعي (كراوس، 2015).

– نشر رقم لتلقّي بلاغات الجنود وما لديهم من اشتباهات على الرقم 073–3452117 (موقع الناطق الرسمي ب.، 2022).

4.6 أمن المعلومات كتشكيل رقابي:

لتشكيل أمن المعلومات دور أساسي في الرقابة على المعلومات ومنع تسرّبها إلى حيث لا يجب أن تصل. ولا يقتصر هذا الدور على أنظمة الحماية والأساليب الوقائيّة فحسب، بل أصبح تشكيلاً يُعنى بمكافحة وملاحقة كل ما يتم نشره عبر الشبكة من قِبل جنود الجيش على اختلاف

مستوياتهم وتبعيّاتهم العسكريّة. ولهذا الغرض، تمّ تخصيص الكثير من الجهود والموارد البشريّة والفنيّة للمساعدة في الجهد الرقابي القومي على المعلومات في إسرائيل، ليصبح التشكيل إحدى حلقات تلك الجهات العاملة في سبيل الحفاظ على عدم المس بأمن الـ«دولة»، وضمان عدم الإضرار بصورة الجيش وإسرائيل لدى الجمهور، ومقابل العدو وسائر الجهات الخارجيّة. وفي هذا الإطار، تلخّص الدراسة الحاليّة أهمّ الخطوات ذات الصلة بالدور الرقابي لأمن المعلومات، وهي على الشكل الآتي:

1.4.6 توجيهات أمن المعلومات ولواء العمليّات:

نشر تشكيل أمن المعلومات ولواء العمليّات توجيهات جديدة خاصّة باستخدام الجنود للشبكات الاجتماعيّة ، تحظر على جنود أصحاب وظائف خاصّة استخدام الشبكات بشكل كلّي .

كما تمّ نشر توجيه عمليّاتي يُحدّد مجدّداً مقدار استخدام الشبكات الإجتماعيّة لجنود الجيش الإسرائيلي.

وفي الأمر الأركاني الجديد، يتوزّع الجنود إلى ثلاثة مستويات متميّزة بماهيّة عملهم العسكري وبمدى تصنيفهم الأمني.

وسيكون على عاتق تشكيل أمن المعلومات مسؤوليّة مراقبة كشف المعلومات عبر الشبكات الإجتماعيّة من قبل الجنود.

2.4.6 مستويات حظر استخدام الشبكات الإجتماعيّة في الجيش:

المستوى أ:

- محظور على الجنود أي استخدام للشبكات الإجتماعية.
- يشمل أصحاب وظائف خاصة في وحدات سريّة في الجيش الإسرائيلي.

المستوى ب:

- مسموح استخدام الشبكات الاجتماعية بحدود، على سبيل المثال:

- لا يمكن للجنود أن ينسبوا أنفسهم للجيش الإسرائيلي
- يُمنع عرض صور مع بدلات أو طرق اتصالات علنية معهم (رسائل إيميل وتلفون).
- محظور القيام بـ«تشك إين» وتسجيل أسمائهم في الفندق أثناء وجودهم في الخارج.
- يشمل جنود من وحدات خاصة (طيّار وشلداغ)، عناصر استخبارات وضبّاط برتبة مقدّم وما فوق.

المستوى ج:

- مسموح استخدام الشبكات الإجتماعية بحدود بسيطة من بين جملة أمور :
- محظور زيادة معلومات سريّة وكشف أرقام الوحدات .
- الانتساب للجيش الإسرائيلي واسم الوحدات سيُسمح على الشبكة.
- يوجد فيها غالبية فئات الجنود.

3.4.6 أمن المعلومات والوصايا السبع

- يُمنع نشر معلومات قد تضرّ بأمن الـ«دولة»، وتعرّض للخطر جنود الجيش الإسرائيلي وعناصر المؤسسة الأمنية، أو تسبّب بضرر استخباراتي وأمني.
- يُمنع نشر صور لجنود الوحدات الخاصة من دون تغطية وجوه المقاتلين.
- يُحظر نشر صور تتضمن تفاصيل سريّة ومصنّفة.
- يُحظر نشر أسماء القواعد التي تتمركز أو تتدرب فيها وحدات الجيش الإسرائيلي.
- ينبغي الامتناع عن نشر أرقام الوحدات؛ هناك حظر على ذكر ميادين التدريب، وعدم الإشارة إلى نظم القوات.
- عدم نشر تفاصيل حول العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي، أسماء الذين يخدمون بالجيش و لم تُذكر في الإعلام ، معلومات عن الوسائل القتالية، وسائل خاصة، أسلحة وعتاد مصنّف.
- يُمنع الحديث عن عمليات سرية لوحدات الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن نشر معلومات حول الأنشطة الجارية التي لم تُنشر في الوسائل الإعلامية، كمسارات التدريب، التدريبات والدورات، مع التشديد على الوحدات الخاصة.

4.4.6 قرار منع ضبّاط رفيعي المستوى من مشاركة أرقام هواتفهم واستخدام شبكات التواصل الإجتماعي:

مرسوم جديد في الجيش الإسرائيلي سيمنع الضبّاط من رتبة عميد وما فوق بنشر أرقام هواتفهم؛ والسبب الأساسي وراء المرسوم الجديد هو من واقع أن جهات معادية تنجح بسهولة في جمع معلومات عن طبقة الضبّاط الرفيعة في الجيش الإسرائيلي، من هم وأين يسكنون.

في هذه المرحلة بدأت القيود فقط على ضبّاط وضابطات من رتبة عميد. هذا الأمر يُضاف أيضًا إلى التعليمات الصارمة الجديدة فيما يتعلّق باستخدام الشبكات الإجتماعيّة، خاصةً الفايسبوك.

إضافةً إلى الحظر التام على استخدام الشبكات الاجتماعية حيال الجنود الذين يخدمون في وحدات خاصة جداً، على الضبّاط برتبة رائد وما فوق تجنّب نشر صور بلباس عسكري أو مذكّرات عن خدمتهم العسكريّة؛ هذا من أجل الحفاظ على أمنهم الشخصي.

5.4.6 قرار تأسيس وحدة خاصّة في قسم أمن المعلومات لمنع تسريب المعلومات عبر الشبكات الإجتماعيّة:

تأسّست وحدة خاصة في قسم أمن المعلومات، تهدف إلى تحديد مكان تسريب المعلومات غير المتعمّد عبر الشبكات الإجتماعية.

تمسح جهات في الوحدة سلسلة المواقع المشهورة، من بينها الفايسبوك، تويتر ومايسبيس.

لكن حرب أمن المعلومات هي حرب مستمرة لا نهاية لها. في محاولة لسدّ الثغرة الموجودة حيال التطور المتسارع في قسم أمن المعلومات والاستخدام الواسع للسمارتفون وللشبكات الإجتماعية .

مطلوب من قسم أمن المعلومات تفعيل المزيد من الوسائل في محاولة يائسة لوضع الإصبع في الثقب الذي في الخزّان .

ويشغلون كذلك نوع من الجواسيس (حيث إن العنوان للإفادة عن انتهاك أمن المعلومات هو قسم العمليات في فرع حماية المعلومات).

لكن الحقيقة هي أن جيش الشعب يصعب عليه المرور على بحر المعلومات الحالي والمستحدث بشكل دائم على الإنترنت، وفرض تطبيق الأوامر على الجنود. لذلك يعتمدون في الجيش الإسرائيلي خصوصاً على الإرادة الجيّدة للجنود، الوعي وعلى مسؤوليّتهم الشخصيّة.

6.4.6 محطّات وإجراءات في مجال أمن المعلومات:

- الجيش الإسرائيلي أنشأ وحدة هدفها تحديد ومكافحة مسرّبي المعلومات المصنّفة على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل: الفايسبوك، فليكر، تويتر.
- الشاباك يحذّر: حزب يحاول الاصطياد من خلال الإنترنت.
- أمن المعلومات: أنتم جنود؟ لديكم فايسبوك؟ حزب الله يبحث عنكم.
- محاولات تجنيد لجنود إسرائيليّين من خلال الفايسبوك.
- سجن جندي بسبب تحميل صورة على الفايسبوك.
- سجن جندي بسبب تحديث وضعيّته على الفايسبوك، الأمر الذي أدّى إلى إبطال عمليّة في الضفة الغربيّة.
- جنود في الشييطت (13) تلقّوا أمراً بإقفال حساباتهم على الفايسبوك.
- قائد وحدة المستعربين يُحذّر عناصر الوحدة من الفايسبوك.
- حماس تجمع معلومات شخصيّة عن جنود الجيش الإسرائيلي.
- منع الجنود من الدخول إلى مواقع التواصل الإجتماعي من القواعد.

7.4.6 تحذيرات أمن المعلومات:

ضوابط تحميل صور:

- عدم كشف وجوه الجنود .
- عدم كشف القواعد العسكرية .
- عدم ظهور خرائط انتشار وتقارير مصنّفة .
- عدم تحميل صور من دون إذن ضابط أمن الوحدة أو مراجعة الرقابة.

ضوابط تحديث الوضعيّات:

- عدم الإشارة إلى النشاطات العملياتيّة.
- عدم الإشارة أو التحدّث عن المناورات والتدريبات.

• عدم التحدّث أو الكشف عن كلّ المعلومات المصنّفة.

إجراءات إضافيّة:

• عدم إضافة أي شخص إلى خانة الأصدقاء قبل التأكّد من هويّته.
• عدم فتح كافّة محتويات البطاقة الشخصيّة للجميع.
• الإبلاغ الفوري عن أي تخطّي لضوابط أمن المعلومات.

8.4.6 النتائج العملية لإجراءات أمن المعلومات:

لقد ظهرت أصابع إجراءات أمن المعلومات في الكثير من المواقع، مثل موقع الفايسبوك وبيكاسا وغيرها، وذلك من خلال إزالة وتمويه الصور، إغلاق مجموعات عسكرية على الفايسبوك وتحذيرات متكرّرة للعديد من الجنود.

على الرغم من كلّ هذه الضوابط والتعليمات، إلاّ أن نسبة الالتزام تكاد تلامس الصفر بالمئة، وتحديداً من قِبل جنود الإحتياط والخدمة الإلزاميّة. والدليل على ذلك وجود آلاف الصور والمعلومات المخالفة للضوابط المذكورة؛ وتأكيد هذا الأمر لا يحتاج إلاّ لعمليّة بحث بسيطة.

7. المحاكم القضائية:

يُمكن للمحكمة القضائيّة، وفقًا للمواد (68–75) من قانون المحاكم وكل من المواد (144 ب – 205 أ – 205 ج – 352 – 36 – 13 – 27 – 19) من قانون العقوبات، إصدار ما يُعرف بـ«أمر منع نشر» للتّعتيم حول قضيّة معيّنة ومنع التداول بها، أو منع نشر لأي محتوى ترى المحكمة أنّه يمسّ بأمن الـ«دولة» على سبيل المثال؛ والمحكمة هي السلطة القانونيّة الوحيدة التي يمكنها كسر قرار «الرقابة العسكرية» لجهة السماح أو منع نشر أي محتوى، وهي جهة الفصل بينها وبين المؤسّسات الإعلاميّة والكتّاب والصحافيّين الذين يحقّ لهم الادّعاء على الرقابة أمام المحكمة للبتّ بقضاياهم (نفا، 2013).

1.7 إعتبارات المحكمة في إصدار قرار منع نشر:

لا يمكن دائماً الفصل بين أنواع المصالح والاعتبارات التي تؤثّر على مسار اتخاذ المحكمة لقرار منع النشر، لكونها قد تتداخل فيما بينها. ولكن يمكن تصنيف هذه الاعتبارات وفقًا لعدد من المصالح، وهي على الشكل الآتي:

– **المصلحة العامّة**: يندرج ضمنها اعتبارات مصلحة الـ«دولة» والقيم الاجتماعيّة، وكل ما من شأنه المسّ بأمن الـ«دولة» أو الإضرار في علاقاتها الخارجيّة؛ بالإضافة إلى كلّ المعلومات التي يمكن أن تُلحق ضررًا في النظام العام والآداب العامّة وغيرها.

– **مصالح المتقاضين**: مجموعة المصالح هذه ليست محميّة بسبب مصلحة الـ"دولة" الواسعة أو القيم الإجتماعيّة، ولكن بسبب الضرر الذي قد يلحق بالخصوم أنفسهم من نشر المعلومات. على سبيل المثال، المعلومات المتعلّقة بخصوصيّة وسمعة الفرد، والمعلومات المتعلّقة بالأسرار التجاريّة وغيرها.

– **مصلحة التحقيقات**: تشمل هذه المصلحة منع نشر أي معلومات قد تسبّب ضرراً في إجراءات التحقيق التي تجريها الشرطة، وتؤثّر على صحّة الإجراءات القانونيّة.

8. مكتب الصحافة الحكوميّ:

تأسّس المكتب عام (1921)، أي منذ عهد الانتداب البريطاني، ويتبع حاليّاً لمكتب رئاسة الحكومة؛ وهو المسؤول عن تنسيق التواصل بين المؤسّسات الرسميّة وبين مجتمع الصحافيّين والإعلاميّين الإسرائيليّين والأجانب العاملين في الكيان. ويُعتبر المكتب حلقة الوصل بين الصحافيّين ومؤسّسات الـ«دولة» والجيش، ويهتمّ بتنسيق تغطية الزيارات الرسميّة والأحداث المهمّة؛ وهو الجهة المخوّلة والمكلّفة بإصدار بطاقات الاعتماد الصحافيّة للإعلاميّين الإسرائيليّين والأجانب المقيمين والزائرين، ويعمل على حشد هذه العلاقات في خدمة الدعاية الإسرائيليّة (مكتب الصحافة الحكومي، 2020).

من صلاحيّات المكتب سحب تراخيص وبطاقات الاعتماد من أي صحافي يُخالف سياسات النشر، أو يعمل على نشر مقالات ناقدة لإسرائيل بشكل تمسّ بمكانتها وصورتها الخارجيّة. بلغ عدد الصحافيين الإسرائيليين الحاصلين على بطاقات اعتماد صحافية (4024) صحافيًّا عام (2019)، حيث سُجّل تراجع قدره (25%) عمّا كان عليه العدد عام (2009)، إذ بلغ (5472) صحافيّاً معتمداً (فخرالدين، 2021، صفحة 69). ومن بين الأنشطة التي يقوم بها المكتب، تنظيم جولات في الكيان للصحافيين الأجانب، وهي تعمل على تزويد كلّ ما يحتاجه الصحافيين من مواد في كلٍ من اللغات الآتية: العبرية – العربية – الإنكليزية والروسية، كما إن

المكتب يعمل على جمع كل التقارير المتعلقة بالكيان الإسرائيلي من الصحافة الأجنبية والعربية ويُرسلها على شاكلة خلاصات لوزارات الحكومة المعنية؛ وللمكتب قسم تصوير مسؤول عن تصوير رئيس الكيان ورئيس الوزراء في المناسبات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، في «إسرائيل» وخارجها؛ ويتولّى القسم إدارة أرشيف الصور الوطني، والذي يضمن عشرات الآلاف من الصور من فترة ما قبل الـ«دولة» وحتى هذا اليوم. مدير المكتب الحالي ومنذ آب (2012) هو الصحافي نيتسان حن.

1.8 أهداف المكتب العامّة:

– تعزيز العلاقات مع الصحافة الأجنبية، من أجل تحسين صورة ومكانة «إسرائيل».

– التوسع في خدمة التوثيق المصوّر لرموز الحكومة وأهم الأحداث في تاريخ الكيان.

– تسهيل الوصول إلى أنشطة وخدمات المكتب الصحافي الحكومي.

9. مجلس مراقبة الأفلام:

يتبع المجلس لوزارة الثقافة والرياضة بعد أن كان يتبع لوزارة الداخليّة. يستمد المجلس وجوده وصلاحياته من القوانين الآتية (مجلس مراقبة الأفلام، 2022):

– قانون بيزك 1982.

– قانون الأفلام السينمائية 1927.

– قوانين الأفلام السينمائية 1984.

– قوانين مجلس مراقبة الأفلام والمسرحيات 1979.

1.9 مهام الوحدة:

– المصادقة على كلّ فيلم سيتم عرضه على المسارح وفي كل مكان عام في الكيان.

– الإشراف على ضمان عدم نشر وبثّ أي فيلم لم تتمّ المصادقة عليه، ومراقبة ما يتم عرضه، والتدخّل لاتخاذ التدابير اللازمة حال عدم وجود إذن للنشر.

– المصادقة على أفلام المسارح التي يُراد عرضها عبر التلفاز وفقًا لتصنيفها أو الإذن الذي حازت عليه.

2.9 أعضاء المجلس:

يتألّف المجلس الحالي من منسّقة المجلس ونائبها إضافة إلى (14) عضو مجلس .

10 مجلس البثّ عبر الكوابل والقنوات الفضائيّة:

يتبع مجلس البثّ عبر الكوابل والقنوات الفضائيّة لوزارة الاتصالات، وهو عبارة عن مجلس عمومي والهيئة المسؤولة قانونيّاً عن الإشراف على البثّ متعدّد القنوات عبر الكابل والقنوات الفضائيّة، وكذلك على القنوات المتخصّصة وقناة التسوّق وقناة الكنيست.

يضمّ المجلس (13) عضواً معيّنين بموجب القانون الإسرائيلي، يعملون بالتعاون مع إدارة الاذاعة العامّة التي تقدّم خدمات الاستشارة للمهنيّين المختصّين الذين يعملون على تنفيذ قرارات المجلس.

ويتمثّل دور المجلس في تمثيل المصالح العامّة في مجال التلفزيون متعدّد القنوات للمشتركين في خدمة الكابل والقنوات الفضائيّة وحماية مصالحهم. ومن بين هذه المصالح هناك حماية جمهور المشتركين، بما في ذلك تحسين البث والخدمات المقدّمة لهم، وزيادة تنوّع المحتوى والقنوات التي يتم بثّها وزيادة التعدّديّة، تحسين التقنيّات وتحسين الخدمة، وزيادة العرض ومجال الاختيار للمشتركين.

وتعمل إلى جانب المجلس إدارة الإذاعة العامة، التي تتمثّل مهمتها في تقديم المشورة المهنيّة للمجلس والمساعدة في تنفيذ واجباته وقراراته (مجلس البث عبر الكوابل والقنوات الفضائية، 2020).

من بين وظائف المجلس:

- حماية المحتوى التلفزيوني (منع وإيقاف بث) والإنتاج الأصلي في إسرائيل.
- الإشراف على البثّ للأولاد في مرحلة الطفولة المبكرة والأطفال والشباب.
- الإشراف على البثّ والقنوات الرياضيّة.
- تنظيم المحتوى التسويقي في القنوات المخصّصة والإشراف عليه.
- مراقبة المستهلك وحماية السكّان المشتركين.
- تنظيم المناقصات ومنح التراخيص لقنوات الكابل والقنوات الفضائيّة.

11. خلاصة الدراسة:

تشير **الدراسة الحاليّة** إلى مكانة وفعاليّة دور أجهزة الرقابة في إسرائيل، لا سيّما دور جهاز الرقابة العسكريّة على وجه الخصوص، في مجال التسلّط على كل ما يُراد نشره عبر مختلف وسائل النشر المتاحة، التقليديّة منها، كالإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، أو العصرية، كوسائل التواصل الإجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكيّة؛ وأيضاً قوّة حضورها المستمد من القانون الذي يُفرض معه الانصياع الكامل لوسائل الإعلام، والتي بدورها أصبحت تُمارِس رقابة ذاتيّة بما ينسجم مع سياسات وتعاليم الرقابة العسكريّة لجهة ضوابط وقيود النشر، الأمر الذي يُلمس بوضوح خلال بعض الأحداث والسلوك الإعلامي المرافق، رغم أن هناك من لا يزال يعتقد أنّ واقع السيطرة الرقابيّة على المعلومات في «إسرائيل» أشبه بالأسطورة البريطانيّة القديمة عن الملك (كوانت)، الذي حمل عصاه السحريّة ولبس تاجه وتوجّه إلى البحر جالساً أمامه وطالباً منه التوقف عن الهدير ومن الأمواج التوقّف عن التلاطم (ألطشولر و لوريا، 2016، صفحة 11).

إنّ القوانين والإجراءات المعمول بها في «إسرائيل» في مجال الرقابة تُعدّ ذات طابع إشكالي؛ فهي تستند إلى قوانين الطوارئ الانتدابيّة، والتي تُعدّ قوانين قديمة وغير ديمقراطيّة.

إلى جانب هذه القوانين، هناك عدّة اتفاقيّات وتفاهمات بين الجهات الرقابيّة ووسائل الإعلام الإسرائيليّة، بالإضافة إلى قوانين منع نشر وقوانين تشكّل عائقاً أساسياً أمام حرّيّة التعبير، توجد أيضاً بنود في القوانين المدنيّة متعلّقة بالكشف عن الأسرار ذات الطابع الأمني والتي تختصّ بالتجسّس.

هذه البنود تفرض عقوبة على كلّ من يكشف عن المعلومات الأمنيّة. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذه البنود لم تُقدّم أي تفاصيل حول المعلومات التي يُعدّ نشرها مخالفة تستوجب العقاب، وأبقت تقدير ذلك للسلطات المعنيّة.

في السنوات الأخيرة، وفي أعقاب المتغيّرات الجوهريّة في مجال الإعلام، هناك من يُشكّك في جدوى الرقابة في ظلّ التطوّر الهائل في وسائل الإعلام ويطالب بإلغائها. ولكن لا يزال هناك شبه إجماع على أهمّيّة وجودها للحفاظ على عدم نشر أسرار تخدم «العدو» وتضرّ بأمن «الدولة» حتّى لو لم يكن لها السلطة على التحكم بكل ما يُنشر عبر شبكة الإنترنت. لذلك أتت

الدراسة الحاليّة لتسليط الضوء على أجهزة الرقابة على المعلومات في إسرائيل، وذلك من خلال التعرّف على أهدافها وتركيبتها وتبعيّاتها، فضلاً عن آليّات عملها وأثرها على واقع الإعلام الإسرائيلي ومُخرجاته إلى الجمهور، الأمر الذي قد يُسهم بفهم أكثر عمقاً لسبب نشر أو عدم نشر معطيات وتقارير ومواد متعلّقة بموضوع معيّن.

12. توصيات الدراسة:

في ضوء ما خَلُصَت إليه الدراسة الحاليّة ، ثمة مجموعة ملاحظات، يمكن تقديمها في إطار توصيات على الشكل الآتي:

1 – أهمّيّة الاستمرار بتحقيق الاحاطة المعرفيّة حول عمل أجهزة الرقابة على المعلومات في «إسرائيل»، لجهة الآليّات والتوجّهات وحدود المسموح والممنوع بشأن ما يُنشر، ما يُسهم بفهم خلفيّات وأهداف الأخبار والتقارير والمقالات التي تُنشر في وسائل الإعلام الإسرائيليّة، وفي تجنّب الوقوع في فخّ تلك المنشورات لجهة الرسائل المُراد إيصالها في إطار المعركة على الوعي.

2 – أهمّيّة توجيه ولفت عناية الباحثين، الإعلاميّين والمحلّلين المتخصّصين في الشؤون الإسرائيليّة والصراع العربي – الإسرائيلي، إلى ضرورة أن يكون حاضراً لديهم وبقوّة واقع التسلّط الرقابي على المعلومات في «إسرائيل» خلال كلّ مراحل عملهم.

3 – ضرورة نشر التوعية المجتمعيّة لجهة التعامل مع كلّ ما يصدر عن وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومن مختلف أدواته ووسائله الحديثة، على أنّه جزء لا يتجزأ من أهداف المعركة الإسرائيليّة على الوعي الهادفة لضرب المعنويّات وتعزيز الروح الإنهزاميّة ومشاعر الخوف والإحباط.

4 – ضرورة مواكبة الأداء الإعلامي الإسرائيلي عبر تقارير دورية وتخصصية، والقيام بالمزيد من الدراسات التي تكشف عن الوجه الحقيقي القمعي لواقع الكيان الإسرائيلي: أجهزة رسميّة، إعلام وجمهور، والذي يتنافى مع ما يُراد ويُعمل على تظهيره وتقديمه للعالم في عصر الحداثة لجهة الادّعاء بالديمقراطيّة وحرّيّة الرأي وتقبّل الآخر؛ وهي ليست إلاّ وسيلة لكيّ وعي المجتمعات العربيّة والعالميّة خدمةً للرواية الصهيونيّة وأهدافها.

13. قائمة المراجع

– أريك بندر. (23، 08، 2018). في أعقاب كشف باراك: لجنة الخارجية والأمن تستدعي مندوبي الرقابة العسكرية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: www.maariv.co.il/news/politics/Article-494684

– إسرائيل اليوم. (2020). بعد 70 عاماً من الرقابة العسكرية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة «إسرائيل» اليوم: https://www.israelhayom.co.il/magazine/shishabat/article/7231372

–إسرائيل ديفنس. (15، 07، 2015). «إسرائيل» تشغّل منظومة سلاح خاصة ظلت سريّة لحوالي 30 عاماً: دبّابة الـ «فرا». تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع «إسرائيل» ديفنس: http://www.israeldefense.co.il/he/content/%D7%A4%D7%AA-%95%D7%A8%D7%98%D7%A4%D7%9C%D7%99%D7%98%D7%95%D7%A8-%D7%92%D7%99%D7%9D%D7%A9%D7%93%D7%95%D7%97%D7%99%D7%99%D7%96-%D7%95%D7%9E%D7%AA%D7%93%80%94-%E2%98%D7%A2%D7%9E%D7%95%D7%99%D7%AA-%D7%

– أفرايم لبيد. (17، 09، 2019). الناطق الرسمي باسم الجيش يُعلن: من حرب الإستقلال وحتى مجال التويتر. تاريخ الاسترداد 23، 06، 2022، من موقع israeldefense: www.israeldefense.co.il/node/40250

– أفني. (16، 06، 2014). هكذا فشل الجيش الإسرائيلي في حرب مقابل الشبكة. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع كيكار هشابات: http://www.kikarhashabat.co.il/%D7%9B%D7%9A-%D7%94%D7%9C-%D7%A6%D7%9B%D7%A9%D7%%D7%A0%D7%91%9C-%D7%94%D7%9C-%D7%9E%D7%97%D7%9C%D7%9E%D7%%D7%95%D7%9E%D7%94-%D7%9E%D7%97%D7%9C%D7%9E%D7%%D7%94%D7%A8%D7%A9%D7%AA.html%%D7

– إلياهو فينوغراد. (2007). تقرير لجنة فينوغراد. تل أبيب: لجنة فينوغراد.

– أمير أورن. (04، 02، 2013). كلام باراك حول الهجوم على سوريا الرقابة ماتت في ميونيخ. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع هآرتس: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1922107

– أمير بوحبوط. (11، 06، 2012). حرب استخبارية؟ الجيش الاسرائيلي بدأ حملة لأمن المعلومات. تاريخ الاسترداد 22 06، 2022، من موقع والاّ: http://www.walla.co.il/2009/@/js/walla.js

– أمير نوعام. (04، 02، 2016). الرقابة العسكرية ستعمل ضد المدوّنات والفيسبوك– المعارضون لا ينوون الإستجابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: http://www.maariv.co.il/news/military/Article-524845

–أودي سيغيل. (19، 04، 2015). الرقابة العسكرية الإسرائيلية تطالب بالتحقيق بتسريب معلومات

حساسة متعلقة بإيران. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع القناة الثانية: http://www.mako.co.il/news-military/security-q2_2015/Article-8ab24a76f72dc41004.htm

-أور هيلر. (04، 09، 2017). أنا لست متأخراً: هل نجح جنود الجيش الإسرائيلي في اختبار أمن المعلومات؟ تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع نعناع الإخباري: http://net.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1262360

-أورن. (21، 03، 2018). قصف المفاعل السوري: يوجد للأسرار العملياتية الكبيرة تاريخ انتهاء أيضاً. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.5904684

-أوري طل. (05، 03، 2009). الرقابة العسكرية تراقب حتى الـblog الشخصي على الإنترنت. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: http://dover.idf.il/IDF/13/News_Channels/bamahana/09/

-إيتمار باز. (20، 07، 2022). أوامر منع النشر: الوصمة العمياء لوسائل الإعلام الإسرائيلية. تم الاسترداد من شاقوف: https://shakuf.co.il/36136

-إيتمار باز. (28، 05، 2019). اللجنة توصي بتغيير نمط العلاقة بين الجيش والمراسلين العسكريين. تاريخ الاسترداد 27، 06، 2022، من موقع العين السابعة: https://www.the7eye.org.il/331616

-إيتمار. (27، 07، 2016). لجنة الثلاثة تخرج من الثلاّجة. تاريخ الاسترداد 21، 06، 2022، من موقع العين السابعة: http://www.the7eye.org.il/212737

-بروتوكول جلسة كنيست. (02، 08، 2004). جلسة لجنة القانون حول أوامر منع النشر والرقابة العسكرية وحرية الصحف. تم الاسترداد من موقع الكنيست.

-بريت بيريتس. (05، 05، 2013). «وفق مصادر أجنبية»- حين يكون الجميع على علم. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L-4375984،00.html

-بمحنه. (2010). 5 أمور عن الرقابة العسكرية. مجلة بمحنه العسكرية.

-بن مناحم. (14، 08، 2018). من يسرّب من الكابينت؟ (المجلس الوزاري المُصغّر). تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع NFC: http://www.news1.co.il/

-تسافع أدوم. (14، 05، 2017). تعيين لجنة لشؤون الرقابة بقيادة وزارة الدفاع. تاريخ الاسترداد 15، 06، 2022، من موقع أخبار تسافع أدوم: http://www.mivzaklive.co.il/archives/115419/feed

-التعاليم الأركانية. (11، 2016). الأمر الأركاني 21.0106: نقل معلومات عسكرية. تاريخ الاسترداد 25، 07، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم

الجيش: https://www.idf.il/media/2txjhjuf/%D7%A4%D7%9E-210106-%D7%A2%D7%93%D7%99%D7%99%D7%A8%D7%AA-%D7%9E%D7%A1%D7%95%D7%AA.pdf

-التعاليم الأركانية. (2000). حرية المعلومات في الجيش. تل أبيب: الجيش الإسرائيلي.

-تهيلا ألطشولر، و غاي لوريا. (2016). الرقابة والأسرار الأمنية في المجال الديجيتالي. تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

-تهيلا شوارتس. (15، 06، 2014). أوامر منع النشر. تم الاسترداد من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/articles/4670

- جدعون ألون. (04، 11، 2018). الرقابة غير جاهزة لميدان شبكات التواصل الاجتماعي. تاريخ الاسترداد 23، 06، 2022، من موقع صحيفة «إسرائيل» اليوم: https://www.israelhayom.co.il/opinion/607747

-حغي مطر. (15، 03، 2019). انخفاض في الرقابة: في العام 2018 تم منع نشر خبر كامل كل يوم. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع مكوميت: https://www.mekomit.co.il/זינוק-בצנזורה-ב--2018-ידיעה-חדשותית-שלמה-נפ/

-حغي. (24، 02، 2021). قمّة الانخفاض منذ عقد: منعت الرقابة العسكرية خلال **العام** 2020 **نشر خبر كل** 3 **أيام. تاريخ الاسترداد** 24. 06, 2022. **من موقع مكوميت:** https://www.mekomit.co.il/שפל-של-עשור-ב--2020הצנזורה-מנעה-פרסום-של-ידי/

-الحكومة الإسرائيلية. (2020). لائحة المواضيع التي تتطلب تقديم مسبق للرقابة. 14، 05، تل أبيب. تاريخ الاسترداد 30، 06، 2022، من https://www.gov.il/BlobFolder/generalpage/id_gpo/he/file_rules.doc

-حييم أفني. (16، 06، 2014). هكذا فشل الجيش الإسرائيلي في حرب مقابل الشبكة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع كيكار هشبات: http://www.kikarhashabat.co.il/%D7%9A-%9B%D7%91%D7%9C-%D7%94%D7%9C-%D7%A6%D7%9B%D7%A9%D7%%D7%A0%D7%9C-%95%D7%9E%D7%94-%D7%9E%D7%97%D7%9C%D7%9E%D7%%D7%94%D7%A8%D7%A9%D7%AA.html%%D7

-دان أركين. (30، 06، 2015). المراقبة الأولى: لمواءمة اوامر الرقابة مع العهد الجديد. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع «إسرائيل» ديفنس: http://www.israeldefense.co.il/he/content/%D7%9A%94%D7%A8%%99%D7%AA-%D7%95%D7%A8%D7%96%D7%4%D7%A6%D7%A0%D7%99%D7%90%D7%94%D7%AA%D7%9C%D7%99%D7%AA-%D7%90%D7%A9%D7%D7

95%D7%AA–%D7%90%D7%95%D7%A8%D7%94%D7%90%D7%AA–%D7%9D–%D7%
95%D7%A8%D7%%96%D7%94%D7%A6%D7%A0%D7%

–داني زكن. (26، 08، 2019). ليبرمان عبر تويتر: كل الاحترام للجيش – والمنشور تم حذفه بتعليمات الرقابة. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع غلوبس: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001298399

–دبلوماسية. (1999). تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من מונחי האקדמיה ללשון העברית: https://terms.hebrew–academy.org.il/Millonim/ShowMillon?KodMillon=156

–دورون بن باراك، و مئير ملكا. (19، 01، 2022). تعزيز حماية الأسرار في المجال الإعلامي المتغير – تحديات الرقابة في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين – عملية حارس الأسوار نموذجاً. تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/אתרי-יחידות/מרכז-דדו/מאמרים-ותוכן-מקוון/מימוש-ההגנה-על-הסוד-במרחב-תקשורתי-משתנה-אתגרי-הצנזורה-בעשור-השלישי-למאה-ה--21-שומר-החומות-כמקרה-בוחן-דורון-בן-ברק-ומאיר-מלכה

–روت ساميا. (13، 01، 2010). إنشاء فرع جديد في قسم أمن المعلومات لتحديد مسرّبي معلومات مصنّفة. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: IDF/News_htm.1402/01/Channels/today/10

–روتم بسو. (16، 11، 2012). في أعقاب عملية «عامود السحاب» : يشحذون في الجيش توجيهات أمن المعلومات. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: http://17596–he/Dover.aspx–www.idf.il/1133

–روتم. (22، 12، 2011). الرقابة العسكرية الأولى: «الأسرار الجوهرية لإسرائيل غير مكشوفة». تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي: 14257–he–http://www.idf.il/1133

–رونن برغمان. (12، 06، 2017). دحض نبوءات الغضب. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L–4974490،00.html

–رويترز. (30، 05، 2017). الكشف عن صاروخ ستانر لمظومة العصا السحرية على طائرة سوفا. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع رويتر الإخباري: 405318/http://rotter.net/forum/scoops1.shtml

–سارة ليفكين. (1996). قراءة صحيفة...كيف ذلك!: دليل المعلّم. تل أبيب: المركز التكنولوجي الثقافي.

–سمدار بيري. (10، 01، 2011). كيف تولد القصّة: الكويت بالذات؟ تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة يديعوت أحرونوت.

–سيما فاكنين غيل. (02، 08، 2015). الرقابة في إسرائيل. تاريخ الاسترداد 23، 06، 2022، من موقع

العين السابعة: https://www.the7eye.org.il/168988#_ftn5

–شاي. (15، 11، 2018). على الناطق الرسمي باسم الجيش والرقابة العسكرية أن تفحص نفسها مجددا. تم الاسترداد من صحيفة معاريف: https://www.maariv.co.il/journalists/opinions/Article–670766

–شراغا هرجل. (04، 09، 1976). المدير الجديد. تاريخ الاسترداد 23، 06، 2022، من صحيفة معاريف: article/114/01/04/09/www.nli.org.il/he/newspapers/mars/1967

–شمشون هوبمان. (1998). قاموس مصطلحات الجيش الإسرائيلي. إسرائيل: الجيش الإسرائيلي.

–شوقي طاوسيغ. (10، 05، 2016). الرجل الثالث – تجميد عمل لجنة الثلاثة يعيق توضيح صحيفة هآرتس حول قضية رقابية. تاريخ الاسترداد 25، 07، 2022، من موقع العين السابعة: https://www.the7eye.org.il/203114.

–طل ألوفيتش. (2015). متحدث أو مراقب؟ فحص دور الناطق الرسمي باسم الجيش خلال حرب لبنان الثانية وعملية الرصاص المصبوب. مجلة بمعرخوت، الصفحات 38–43. تم الاسترداد من مجلة بمعرخوت.

–عاموس هرئيل. (22، 03، 2018). جدال حاد حول اعتبارات الرقابة العسكرية في مسألة الكشف عن مهاجمة المفاعل النووي في دير الزور. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/syria/.premium–1.5933976

–عبادي يوسي. (16، 03، 2008). الرقابة العسكرية في الإنترنت: عبر الحرب. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع نيوز 1: https://m.news1.co.il/BringHtmlDoc.aspx?docid=27545&subjectId=3

–عموس هيرئل. (21، 03، 2018). جدال حاد حول اعتبارات الرقابة العسكرية في مسألة الكشف عن مهاجمة المفاعل النووي في دير الزور. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/syria/.premium–1.5933976

–عوفر أدرت. (22 12، 2017). أرشيف الـ«دولة» منع نشر وثيقة تحت تصنيف سريّ للغاية تعود للعام 67 وتراجع اليوم عن ذلك. تاريخ الاسترداد 28، 06، 2022، من موقع هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/education/2017–12–22/0000017f–f5f7–ddde–abff–fdf7f60b0000/.

–عوفر أديرت. (25، 12، 2018). وضع مندوب عن الرقابة العسكرية في مكاتب أرشيف الـ«دولة» في القدس. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2018–12–25/0000017f–f03e–d8a1–a5ff–f0beff1a0000/.

–عيدو قينن. (02، 02، 2012). الرقابة تلاحق يوميات الإنترنت. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L–4182310،00.html

–عيدو كينان. (02، 02، 2012). الرقابة تلاحق بعض المدونات عبر الإنترنت. تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من موقع يديعوت أحرنوت: http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L–4182310،00.html

–عيدو كينن. (06، 04، 2016). خبر أمني تم محوه من موقع هآرتس. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع العين السابعة: http://www.the7eye.org.il/199501

–العين السابعة. (10، 03، 2019). أعضاء خلية المراسلين العسكريين (مارس 2019). تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع العين السابعة: https://cdn.the7eye.org.il/uploads/2015/06/354345–2.jpg.

–غلبوع. (2010). Israel of Case The: Diplomacy Public. تاريخ الاسترداد 27، 06، 2022، من مدرسة الإعلام لجامعة بار إيلان: http://cic.biu.ac.il/cic.biu.ac.il/originals/

–غلعاد نفا. (2013). أوامر منع النشر – نظرة عامة مقارنة. المكتب القانوني للتشريع والبحث القانوني في الكنيست. تاريخ الاسترداد 21، 06، 2022، من http://main.knesset.gov.il/Activity/Info/LegalDepartmentSurveys/Survey131013.pdf

–غيلات. (25، 02، 2018). الجيش الأميركي ينشر بطاريات صواريخ قرب رخوفوت في إطار مناورة مشتركة ضخمة مع الجيش الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع http://www.be106: be106.net/rss/city/233/posts.xml

–غيلي كوهين. (14، 06، 2017). اتهامات بين أجهزة الأمن والنيابة حول الجهة التي أمرت بمداهمة دار النشر التي ستتولّى إصدار مذكرات أولمرت. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.4179610

–غيلي. (27، 09، 2016). الرقابة العسكرية منعت حوالي 2000 تقرير في ست سنوات. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3081392

–فاكنين غيل. (2014). لائحة المواضيع التي تتطلب تقديم مسبق إلى الرقابة. 02، 01. تم الاسترداد من https://groups.google.com/g/israrchivist–/c/LWRto7e_25Q

–قانون الدفاع. (2022). قانون الدفاع (حالة الطوارئ) 1945. تاريخ الاسترداد 29، 06، 2022، من موقع الموسوعة القانونية: htm.194_999/www.nevo.co.il/law_html/law01

–القناة السابعة. (11، 01، 2018). جندي وثق نفسه وهو يطلق النار على موقع لحماس. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع القناة السابعة: https://www.inn.co.il/News/News.aspx/363591

–كاريش هوديا. (20، 05، 2021). مقابلة مع العقيد رونين منليس حول استهداف برج AP خلال عملية حارس الأسوار. تم الاسترداد من موقع غلوبوس.

–كبير عومر. (04، 02، 2016). الرقابة العسكرية تسعى للسيطرة على المدونات وتدوينات الفيسبوك. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع كالكاليست: www.calcalist.co.il/internet/articles/0،7340،l–3680238،00.html

–الكنيست. (23، 11، 1992). سياسات الرقابة العسكرية وموقع لجنة المحرّرين على خلفية خروج صحيفة هآرتس من اتفاق الرقابة. تاريخ الاسترداد 29، 06، 2022، من موقع الكنيست: www.oknesset.html.2054542/0/org/meetings/2

–كوهين. (04، 02، 2016). الرقابة تطلب من عشرات صفحات الفايسبوك المصادقة المسبقة على الأخبار المتعلقة بالجيش والأمن. تاريخ الاسترداد 25، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2016-02-04/ty-article/0000017f-e1c7-d38f-a57f-e7d7775b0000?amp=true

–كينان. (02، 02، 2012). الرقابة تلاحق يوميات الإنترنت. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4183318,00.html

–لي يارون. (13، 01، 2013). في تشكيل أمن المعلومات يقدّرون: «التحديات ستتزايد في السنة المقبلة». تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: http://www.idf.il/1133-18056-he/Dover.aspx

–مجلس البث عبر الكوابل والقنوات الفضائية. (2020). تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من وزارة الإتصالات: https://www.gov.il/ar/departments/Units/moatsa

–مجلس مراقبة الأفلام. (2022). تاريخ الاسترداد 06، 20، 2022، من وزارة الثقافة والرياضة: https://www.gov.il/he/departments/units/film_review_council

–المصدر. (01، 08، 2016). تكلفة طائرة نتنياهو الجديدة 70 مليون دولار. تاريخ الاسترداد 15، 06، 2022، من موقع المصدر الإسرائيلي: http://www.al-masdar.net/%d8%aa%d9%83%d9%84%d9%88%d9%84%d8%aa%d9%81%d8%a9-%d8%b7%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d8%a9-%d9%86%d8%aa%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%87%d9%8a%d8%a7%d9%8a%d8%af%d8%a9%84%d8%ac%d8%af%d9%88-%d8%a7%d9%87%d9%8a%d8%a7%d9%85%d9%70-%d8%af%d9%88%d9%8a%d9%84%d9%85%d9%88%d8%af%d9%88%d9%8a%d9%84%d9%88%d9%86/

–مطر حاغي. (09، 03، 2020). الرقابة العسكرية تدخلت في ما يزيد عن آلاف الأخبار عام 2019. تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من موقع مكوميت: https://www.mekomit.co.il/הצנזורה-הצבאית-התערבה-ביותר-מאלפיים-י/

–مطر حغي. (15، 06، 2022). الانخفاض مستمر: تقلّص نشاط الرقابة العسكرية خلال العام 2021. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع مكوميت: https://www.mekomit.co.il/הירידה-נמשכת-הצנזורה-הצבאית-צימצמה-עו/

–مطر. (04، 07، 2018). معطيات الرقابة العسكرية: منع نشر خبر كامل كل يوم ونصف خلال العام 2017. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع مكوميت: https://www.mekomit.co.il/נתוני-

הצנזורה-הצבאית-2017/

–معاريف. (15، 06، 1990). تقرير لجنة الرقابة. تاريخ الاسترداد 29، 06، 2022، من صحيفة معاريف: article/321/01/15/06/ww.nli.org.il/he/mar/1990

–معريف. (22، 03، 2018). نتنياهو: سياسة «إسرائيل» كانت وستظل تتمثل في منع أعدائها من امتلاك أسلحة نووية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: www.maariv.co.il

–مكتب الصحافة الحكومي. (24 03، 2020). تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من مكتب رئاسة الحكومة: https://www.gov.il/he/departments/about/about_gpo

–ملمان. (21، 01، 2020). فائض من الأيادي التي تحاول استخدام مقصّ الرقابة. تاريخ الاسترداد 25، 07، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/1.8421217

–ملمان. (21، 03، 2018). الكشف عن مهاجمة المفاعل في سوريا: وراء الكواليس خلف العملية السرية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: http://www.maariv.co.il/news/military/Article–628606

–منير فخرالدين. (2021). دليل «إسرائيل» العام 2020. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تم الاسترداد من صحيفة هآرتس.

–موشي نغفي. (2005). سقوط ونهوض الرقابة العسكرية بموضوعات الأمن في إسرائيل. تل أبيب: معهد بن غوريون للأبحاث الإسرائيلية.

–موقع be106 ,15,05,2018 نشر منظومة القبة الحديدية في منطقة غلاف غزة. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع be106: www.be106.net

–موقع الجيش الإسرائيلي. (28، 01، 2021). بعد 73 سنة قسم أمن المعلومات يصعد درجة. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/אתרים/מערך-ביטחון-המידע/מחלקת-ביטחון-מידע-הופכת-למערך-ביטחון-המידע/

–موقع الناطق الرسمي باسم الجيش. (05 ، 19، 2022). العقيد ج تولّى منصبه– القائد الجديد لتشكيل أمن المعلومات في الجيش الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/אתרי-יחידות/אגף-המודיעין/כל-הכתבות/2022/נכנס-לתפקידו-אל-ם-ג-המפקד-החדש-של-מערך-בטחון-המידע-של-צה-ל/

–موقع الناطق الرسمي باسم الجيش. (15، 05، 2022). هكذا يتم منع تسريب معلومات للعدو. توصيات تشكيل أمن المعلومات لعربات النار. تاريخ الاسترداد 15، 05، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/אתרי-יחידות/מערך-ביטחון-המידע/כל-הכתבות/2022/טיפים-מערך-ב-ם-ביטחון-מידע-חודש-מלחמה-מרכבות-האש-דליפת-מידע/

–موقع الناطق الرسمي باسم الجيش. (18، 07، 2019). قائدة جديدة لتشكيل أمن المعلومات الذي ينتشر قادته وجنوده في كل وحدات الجيش الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/אתרים/אגף-המודיעין/2019/טקס-חילופי-פיקוד-מחלקת-בם/

–موقع الناطق الرسمي. (27، 11، 2010). خمس حقائق حول قسم أمن المعلومات. تاريخ الاسترداد 22 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: www.IDF/News_Channels/htm.0102/11/today/10

–ميرف قريسطل. (08، 05، 2007). مجلس الصحافة ضد أوامر منع النشر. تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L–3397219،00.html

–ميري ريغيف. (02، 02، 2005). لائحة المواضيع – نموذج محدّث كوسيلة مساعدة. تم الاسترداد من موقع العين السابعة: jpg.2–34563456/06/www.cdn.the7eye.org.il/uploads/2015

–ميلمان. (07، 02، 2013). مجدّداً المسؤول عن الرقابة لم يقم بالرقابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع walla: http://news.walla.co.il/

–الناطق الرسمي باسم الجيش. (20، 02، 2022). تحديث حول موضوع خليّة المراسلين الذين يغطّون الأمور العسكرية. تاريخ الاسترداد 28، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش: www.idf.il/כתבות ועדכונים/2022/פברואר/עדכון בנושא תא הכתבים המסקרים ענייני צבא

–الناطق الرسمي باسم الجيش. (2019). لجنة فحص موضوع نظم العلاقة بين الناطق الرسمي وبين المراسلين للشؤون العسكرية. تل أبيب: الجيش الإسرائيلي.

–الناطق الرسمي باسم الجيش. (22، 11، 2021). طلب الانضمام إلى مجموعة المراسلين العسكريين. تاريخ الاسترداد 28، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش: www.idf.il/כתבים צבאים תנאים מי יכול להיות כתב צבאי בקשה להיכלל/2021/כתבות ועדכונים

–الناطق الرسمي باسم الجيش. (23، 01، 2022). التجنيد لمسار ضبّاط صف ناطقين ومنسقي شبكات إجتماعية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: www.idf.il/מיונים-מש-ק-דוברות-ורכז-רשתות-חברתיות/מיונים/מערכך-דובר-צה-ל/אתרי-יחידות/

–الناطق الرسمي. (23، 06، 2022). تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي. تم الاسترداد من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: www.idf.il/

–نحمن شاي. (2013). حرب الميديا: إسرائيل، العالم والحرب على الوعي. تل أبيب: يديعوت أحرنوت.

–نفا غلعاد. (13، 10، 2013). أوامر منع النشر. تم الاسترداد من المكتب القضائي: https://main.knesset.gov.il/Activity/Info/LegalDepartmentSurveys/Survey131013.pdf

–نوعم أمير. (06، 02، 2017). كشف: هل بن حسين اوجد قصة كغطاء لتجنيد الأموال؟ تاريخ الاسترداد

24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: www.maariv.co.il/news/military/Article-573784

-هآرتس. (25، 10، 2010). معلومات لتعزيز الديمقراطية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع هآرتس.

-هرئيل. (22، 03، 2018). جدال حاد حول اعتبارات الرقابة العسكرية في مسألة الكشف عن مهاجمة المفاعل النووي في دير الزور. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www. haaretz.co.il/news/syria/.premium-1.5933976

-هيرش غودمان. (01، 06، 2008). أمن المعلومات والدبلوماسية العامة. عدكون أستراتيجي، 23-26.

-وزارة الدفاع الإسرائيلية. (16، 05، 2016). لجنة الرقابة. تاريخ الاسترداد 29، 06، 2022، من موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية: www.mod.gov.il/Citizen_Service/claim/Censor/Pages/default.aspx

-وزارة العدل. (24، 04، 2014). أوامر منع النشر في الأمور المتعلقة بأمن الـ«دولة». تم الاسترداد من موقع وزارة العدل: censure-state-/05/https://cdn.the7eye.org.il/uploads/2017 pdf.182002-14-attorney14

-يتسحاق طسلر. (01، 02، 2010). مجلس الصحافة ضد أوامر منع النشر. تم الاسترداد من مكور ريشون: html.084/048/https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2

-يردن فينتر. (23، 06، 2010). ضبّاط أمن المعلومات سيراقبون: من اطّلع على الوثائق؟ تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: http://dover.idf.il/IDF/News_ htm.09/24/Channels/bamahana/2010

-يغئال سرنا. (22، 08، 1986). مجموعة السر. تاريخ الاسترداد 25، 07، 2022، من موقع خداشوت: /01/22/08/https://www.nli.org.il/he/newspapers/hadashot/1986 article/144?&dliv=none&e=-------he-20--1--img-txIN%7ctxTI---------- 95%D%1&utm_source=he.wikipedia.org&utm_medium=referral&utm_campaign=%22%D7 9B%D7%95%D7%A8%D7%94%D7%A2%D7%93%D7%AA+%D7%7%A2%D7

-ينيف مغل. (09، 05، 2017). مشروع أولمرت الخاص في السجن: كتاب عن نتنياهو، باراك وشارون. تم الاسترداد من موقع غلوبوس: www.globoes.co.il/news/article.aspx?did=1001187898

-يوآف زيتون. (10، 11، 2015). الجيش الإسرائيلي صدّق على الخطة المتعددة السنوات: تخفيض عدد عناصر الخدمة الدائمة لـ40 ألف. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L-4723664،00.html

-يوتم قنيسبل. (16، 09، 2009). وظيفة ودور أمن المعلومات في الجيش. تاريخ الاسترداد 22 06، 2022، من موقع ذراع البر: http://mazi.idf.il/Templates/NEWSLIST/NEWSLIST.In.aspx›

–يوسي ملمان. (07، 02، 2013). مجدّدًا المسؤول عن الرقابة لم يقم بالرقابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع 2614617/walla: http://news.walla.co.il/?w=/9

–يوسي ميلمان. (02، 06، 2013). الرقابة والضربة الجوية. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع جيروزاليم بوست: http://www.jpost.com/Magazine/Opinion/Article.aspx?id=302303

–يوسي ميلمان. (07، 02، 2013). مجدّداً المسؤول عن الرقابة لم يقم بالرقابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع 2614617/walla: http://news.walla.co.il/?w=/9

–يوسي. (07، 02، 2013). مجدّداً المسؤول عن الرقابة لم يقم بالرقابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع 2614617/walla: http://news.walla.co.il/?w=/9

–يوفال درور. (15، 09، 2009). أي جدوى للرقابة العسكرية في عصر الصفحات الإلكترونية، الفيس بوك والتويتر. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع معاريف.

–يوفل أزولاي. (30، 01، 2018). لواء الناطق الرمسي سينتقل إلى شمال تل أبيب بتكلفة 62 مليون شيكل. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع غلوبوس: www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001221756

–يونتان أوريخ. (28، 10، 2010). بعد عنات كام، في قسم أمن المعلومات يستعدّون لعصر «ويكيليكس». تاريخ الاسترداد 22 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: IDF/News_Channels/htm.2801/10/Personal/10

–يوني بن مناحم. (12، 04، 2016). نتنياهو المتبجح. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع /NFC: http://www.news1.co.il

–يئير كراوس. (20، 01، 2015). أمن معلومات؟ جنود ينشرون تغريدات أنهم على الحدود الشمالية. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع معاريف الإلكتروني: http://www.nrg.co.il/online/1/html.940/670/ART2

التقارب التركي-السوري ... مصالح وعوائق!

د. رولا حطيط*

المقدّمة

شهدت الساحة الإقليمية في الآونة الأخيرة تحوّلاً مهماً في مسار العلاقة بين سورية وتركيا. وهذا التحوّل عكسته عدّة تصريحات صدرت من مسؤولين أتراك، كشفت عن موقف تركي جديد يخلو من نبرة العداء المعهودة تجاه النظام السوري ورئيسه «بشار الأسد».

وكان أبرز تلك التصريحات تصريح رئيس تركيا «رجب طيّب أردوغان»، الذي ألقاه في أعقاب قمّة طهران، التي حضرها الرئيسان، الروسي فلاديمير بوتين، والإيراني إبراهيم رئيسي، في التاسع عشر من يوليو/ تموز من العام 2022.

ويطرح هذا التحوّل السؤال الآتي: هل سيكون هذا العام فاتحة سلام في سورية نتيجة التقارب والتطبيع مع تركيا؟

إنّ السعي التركي للتقارب مع سوريا قد يواجه عوائق تمنع حدوثه أو تؤخّره، وذلك لأنّ العلاقة بين البلدين غير ثابتة، وتحكمها المستجدّات التي تنجم عن المتغيّرات الدولية، ولأنّ السجالات بينهما ما زالت قائمة، ولأنّ دولاً كبرى، وعلى رأسها أميركا، ستسعى إلى عرقلة هذا التقارب حفاظًا على مصالحها في الإقليم؛ وزد على ذلك تريّث سورية أمام اندفاع «أردوغان». ولذلك، هي ستطيل مدّة التفاوض من دون أن تعبأ بإلحاح

* باحثة لبنانية.

«أردوغان»، وبالضّغط الروسي، وبعمل اللّجان المعنيّة الدّؤوب، لتيقّنها بأنّ هذا التقارب حاصلٌ لا محالة.

فبعد أن كان لتركيا دور أساسي في الحرب السورية، والذي تجلّى في دعمها للجماعات المسلّحة، وسيطرتها على الشمال السوري، أضحت اليوم تسعى إلى المهادنة مع سورية، وتسوية العلاقة معها. وهذا الأمر يحتاج إلى قراءة معمّقة لإعادة ترتيب الأوراق في ما يخصّ المستجدّات على الساحة الدولية.

وإنْ حدَثَ التقارب الذي تسعى إليه تركيا مع سوريا، فسيعني هذا فشل تركيا في تحقيق أهدافها، وإقرارها بتورّطها في دعم الجماعات الإرهابية على الأراضي السورية؛ وسيسمح لها بالتفرّغ لإنهاء تداعيات الحرب السورية داخل البلاد، وتطبيع علاقاتها مع سورية، وستتخلّى عن أطماعها التاريخية في سوريا، وعن ميْلها إلى التدخل في شؤونها الداخلية.

إشكاليّة الموضوع:

تطرح العلاقة القائمة اليوم بين تركيا وسورية إشكالية تتمثّل في السؤال الآتي: هل الخلافات بين تركيا وسورية تبلغ من الحدّة مبلغًا يتعذر معه إيجاد حلول لإقامة علاقات حسن جوار وصداقة، وتُبقي على العداء والشكوك بين الطرفين؟ وتتمحور حول هذه الإشكاليّة عدّة أسئلة:

–هل تتوافق تقديرات النظام التركي مع تقديرات النظام السوري في إعادة تطبيع العلاقة بينهما؟

–كيف نقارب عمليّة إعادة العلاقات الطبيعية بين سورية وتركيا بعد سلسلة من "ملفّات العداء" التي تحكم العلاقة بينهما؟

–ما هي القضايا الإشكاليّة التي تعترض المصالحة بين البلدين؟

–هل يسعى«أردوغان» من خلال هذا التقارب إلى تحقيق مكاسب إنتخابيّة، وإلى الفوز ببعض المزايا التي تخدم المصلحة التركية في شمال سورية؟

–من هي الأطراف المعنيّة بالمصالحة التركية–السورية؟ وكيف تتعامل مع هذا الموضوع؟

–كيف تنظر المعارضة السورية إلى التقارب الجديد؟ وما هي تأثيراته في الميدان، كما في ملايين اللاجئين السوريين داخل تركيا؟

في هذا البحث عرض للسياق التاريخي الإشكالي الذي شهدته العلاقات التركية –السورية منذ العام 1939«أزمة لواء إسكندرون»، مرورًا بحقبة ما سمّي بثورات الربيع العربي التي انطلقت في أواخر العام 2010، وصولًا إلى التطورات الأخيرة التي دلّت على تقارب جديّ بين تركيا وسورية.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، قُسّم البحث إلى فصلين تسبقهما مقدّمة وتعقبهما خاتمة؛ وفيهما عرض لأهمّ العقبات التي شكّلت معالم العلاقات التركية – السورية، منذ أزمة «لواء إسكندرون»، وحتى التوتّر السياسي والعسكري بسبب قضيتي المياه و«حزب العمّال الكردستاني»، والذي ضعفت حدّته مع توقيع اتفاقية «أضنة» في العام 1998؛ ومن ثمّ عرضٌ للتجاذبات التي شهدتها العلاقات التركية – السورية منذ توقيع عقد «الشراكة الاستراتيجية» في العام 2009، مروراً بعودة التشنّج بين البلدين مع بداية أحداث «الربيع العربي» في سورية في آذار / مارس من العام 2011، والتي أدّت إلى انقطاع كامل في العلاقات، بسبب دعم تركيا لمجموعات مسلّحة تسعى إلى إسقاط النظام السوري، وصولًا إلى محاولات تطبيع العلاقات أخيراً بين أنقرة ودمشق.

الفصل الأوّل: المسار التاريخي للعلاقات التركية – السورية

أوّلًا: التاريخ الإشكالي للعلاقة:

ظلّ العالم العربي، ومن بينه سورية، خاضعًا لسيطرة ونفوذ السلطنة العثمانيّة مدّة أربعة قرون متتالية، إلى أن انهارت السلطنة بعد الحرب العالمية الثانية، بإطاحة السلطان محمد السادس وحيد الدين من قِبل البرلمان الجمهوري الجديد، في العام 1922. وقد نشأت على أنقاضها الجمهورية التركية؛ وكان ذلك بعد دخول قوّات الانتداب الفرنسي في العام 1920، وفقاً لاتفاقية «سايكس– بيكو» المنعقدة في العام 1916.

ومع نشوء الجمهوريّة التركيّة، برزت ثلاث قضايا رئيسة في مسار العلاقات الثنائية بين تركيا وسورية:

1– قضيّة «هاتاي»: وهي إلحاق «لواء إسكندرون» بالأراضي التركية، بموجب الاتفاقيّة التي أبرمتها تركيا مع فرنسا، في العام 1939.

2 – قضيّة المياه العابرة للحدود، وهي مياه نهري دجلة والفرات.

3 – قضيّة حزب العمّال الكردستاني.

1 - قضية لواء إسكندرون :

يقع «لواء إسكندرون» على خليج إسكندرون وخليج السويدية، في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر الأبيض المتوسّط، وكان قبل ذلك في أقصى شمال غربي سورية؛ ويتّصل من الشرق والجنوب الشرقي بمحافظتي إدلب وحلب، ومن الجنوب بمدينة اللاذقيّة، ومن الشمال بمحافظة «غازي عنتاب» التركية، وهو الآن في جنوبي تركيا.

شغلت الحدود الشمالية من سورية و«إقليم إسكندرون»، والمعروف حاليًا باسم هاتاي «Hatay» «حيّزًا هامًّا في سياسة «أتاتورك» الخارجيّة. فما هي المؤامرة التي حيكت لسلخ «لواء إسكندرون»؟

تنازلت الدولة التركية التي تأسّست بعد «معاهدة الصلح» في العام 1923 عن إسكندرون وأنطاكية، بموجب نصّ معاهدة «سيفر» التي أعقبت انتهاء الحرب الكونيّة الأولى؛ إلّا أنّ «مصطفى كمال أتاتورك» رفض في العام 1920 تلك المعاهدة، وأعلن ميثاق المجلس الوطني الكبير، الذي طلب بموجبه إعادة تكوين تركيا من جميع أجزاء الإمبراطورية العثمانية التي تقطن فيها غالبيّة تركيّة؛ فعقدت معاهدة «لوزان» في تمّوز من العام 1922، التي كرّست انتصار تركيا في حربها مع اليونان، وإلغاء معاهدة «سيفر» التي اعتبرتها تركيا مُجحفة بحقّها. وكان قد سبقها في العام 1921 توقيع معاهدة «أنقرة» التي وقّعتها فرنسا وتركيا؛ وقد نتج عنها تفاهم تضمّن اعتراف كلّ من الحكومتين الفرنسية والتركية بحقّ أهالي «لواء إسكندرون» في اختيار الحكومة التي تقوم بإدارة شؤون اللّواء. و لم يرِد في هذه المعاهدة أيّ اعتراض على هويّة اللواء السورية، أو أيّ إشارة إلى ضمّه في المستقبل إلى تركيا.

من هنا كانت بداية الخديعة الفرنسية – التركية بفصل «إسكندرون «عن الوطن السوري الأم، وذلك بأن أعطت معاهدة «أنقرة» الإقليم حقّ الإدارة الذاتية، وأُنشئت إدارة خاصّة لإقليم «إسكندرون» تتبع ولاية حلب. إلّا أنّ التنازلات الفرنسية سبقت تسليم اللواء، وسبقت وقوع الحرب العالميّة الثانية. و كان السبب في ذلك سعي فرنسا إلى كسب صداقة تركيا، وتوفير موقع متقدّم لها في جمهوريّة «أتاتورك الفتية العلمانيّة الحديثة»، الممتدّة بين قارّتي آسيا وأوروبا، والمشرِفة على البحار الثلاثة: الأبيض المتوسّط، والأسود، وإيجة.

لقد ضمّت تركيا «لواء إسكندرون» لها في العام 1939، بعد أن «تنازلت» عنه فرنسا إبّان احتلالها سورية، واعتبرته محافظة تركيّة، وأطلقت عليه اسم «محافظة هتاي»؛ وهو يتكوّن من ست مدن رئيسة، هي: أنطاكيا «عاصمة المحافظة»، وإسكندرون، وأوردو، والرّيحانيّة، والسّويديّة، وأرسوز.

جرى ذلك وفق سياسة تمهيديّة. ففي العام 1925 أُدرِجت اللغة التركية كلغة رسميّة في الإقليم إلى جانب العربيّة والفرنسيّة. وفي العام 1926، وقّعت فرنسا مع تركيا «اتفاقية حسن الصداقة والجوار» نيابة عن سورية، وتأكّدت بنود اتفاقية «أنقرة» مرّة أخرى. وبفضل هذه الاتفاقيّة، تطوّرت العلاقات، فتوصّل الطّرفان إلى تسوية بشأن وضع «هاتاي» لمدّة وجيزة. وقد تزامن ذلك مع رفض الحكومة السورية الاتفاقيّة، بحجّة أنّ «لواء إسكندرون» جزء من التّراب السوري. وبسبب الضّغط السوري، غيّرت فرنسا اسم «حكومة إسكندرون الذاتية»، التي شُكّلت في ظلّ الانتداب الفرنسي في العام 1926، إلى «حكومة شمال سورية». لكنّ الضغوط التي مارسها الأتراك على الفرنسيين والسوريين أدّت إلى قبول الحكومة السورية منح وضع خاص «لإقليم إسكندرون» في العام 1928.

وفي العام 1930، أخذت القضية بُعدًا دوليًا، بعد أن نُقلت إلى عصبة الأمم، التي قرّرت منح الإقليم حكمًا ذاتيًا[1]، وذلك خلال اجتماع مجلس عصبة الأمم، الذي عقِد

1 - Esin .S.Uncle, "The State of Hatay and the Participation of Hatay to the Motherland", Journal of Turkic Studies Institute, Issue 19, Erzurum, 2002, p: 332.

في 27 من كانون الثاني/يناير من العام 1937. وقد جرى بموجبه الاتفاق على أن يكون «إسكندرون» كيانًا منفصلًا، ومستقلًا في الشؤون الداخلية، وتُدار شؤونه الخارجية من قِبل الدولة السورية؛ ولكن لا يمكن لسورية أن تتّخذ قرارات تضرّ بمكانة الإقليم من دون إذن من مجلس عصبة الأمم [2]. إلّا أنّ نتائج الحرب العالمية الثانية كانت لصالح تركيا، وذلك بعد تدهور الوضع الأمني في أوروبا، ما ألزم فرنسا التخفيف من سيطرتها على المنطقة، وموافقتها على إجراء انتخابات لمجلس «هاتاي» تحت إشرافها. حصل الأتراك على الأغلبية في التصويت، وانتُخب «طيفور سوكمان «رئيسًا للإقليم الذي حصل رسميًا على استقلاله؛ ونقلت تركيا قضيّة «هاتاي» إلى عصبة الأمم، مطالبة بمناقشة النزاع التركي – الفرنسي حول «لواء إسكندرون».

وقد تسبّبت العلاقة الوثيقة بين تركيا و«هاتاي» في إثارة مخاوف الجانبين الفرنسي والسوري، اللّذين أغلقا الحدود السورية في وجه «هاتاي «للتّضييق عليها، ما دفعها لمحاولة الانضمام إلى تركيا في العام 1939؛ فقبِلت فرنسا–التي كانت في حاجة إلى تركيا في أجواء الحرب العالميّة الثّانية المتوتّرة– مطالب الجانب التركي، ووقّعت على «اتفاق الحلّ النهائي للمشكلة الإقليميّة بين تركيا وسورية» في 23 من حزيران / يونيو من العام 1939 [3]؛ وأعلنت عدم ممانعتها تقرير «هاتاي «لمصيره. ووافق مجلس هاتاي بالإجماع على الانضمام إلى تركيا، وأقرّت الجمعية الوطنية التركية الكبرى «البرلمان» قانون ضمّ «هاتاي» لتكون مقاطعة داخل حدود تركيا. في حين استمرّت سورية على عدم الاعتراف بضمّ «لواء إسكندرون» لتركيا، واصفة الاتفاق بغير القانوني بين فرنسا وتركيا؛ وقد ظهر ذلك من خلال إظهار «هاتاي» داخل حدودها الوطنيّة في خرائطها الرسمية، فظلّت قضيّة «هاتاي» مسألة خلافيّة بين البلدين الجارين حتّى هذه اللحظة.

2 - قضية نهري دجلة والفرات

تسبّبت المياه العابرة للحدود «نهرا دجلة والفرات«، النّابعان من جبال شرق وجنوب

2 - Omer Osman, "Atatürk's Middle East Politics in the Republican Period", 2010, p.p:37
3 - Ferdun Cemal, "34 Years of Foreign Affairs Memoirs-Comments", Vol.1, Ankara, 1980, p.105.

شرق الأناضول في تركيا، في مشكلات حادّة بين دول الشرق الأوسط، بسبب تزايد الحاجة لموارد المياه الناتج عن ارتفاع عدد السكان في القرن العشرين، وخطر ندرة المياه، ما أدّى إلى اتخاذ الدول إجراءات احتياطيّة للحفاظ على أمنها المائي، ومنها تركيا وسورية والعراق، وذلك بإطلاق مشاريع وطنيّة تعتمد على مياه هذين النّهرين [4].

مع استمرار المفاوضات بين تركيا والعراق في إطار «اتفاقية الصداقة وحسن الجوار» في العام 1946 ، تصاعد التوتر بين هذه الدول من جهة، وبين تركيا وسورية من جهة أخرى،. وقد برز التوتّر بعد بناء تركيا سد «كيبان» على نهر الفرات في الستينات، ثمّ بناء سدّ آخر على نهر دجلة في الثمانينات، وإطلاق مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) في العام 1977، وذلك لتحسين البنى الاقتصاديّة، والظروف الاجتماعيّة للمنطقة، ولزيادة الاستثمار فيها [5]. وقد أثار ذلك ردّات فعل من سورية والعراق، بسبب تقليص حصّة سورية من نهر الفرات بنسبة 40٪، وحصّة العراق بنسبة 80 ٪، وذلك بعد تنفيذ خطّة المشروع بالكامل، وبناء واحد وعشرين سدّاً، وعدد من أنظمة الرّي[6].

وفي العام 1990، تزايد القلق العراقي – السوري، بعد أن بدأت المياه التي تتدفّق في هذين البلدين بالانحسار، بعد بناء «سدّ أتاتورك» الذي يُعدّ أكبر سدّ في مشروع «GAP»، ما دفع البلدين للّجوء إلى المجتمع الدّولي؛ غير أنّ النتائج لم تكن كما يجب، وذلك بسبب اعتبار تركيا أنّ مياه نهري «دجلة والفرات» مياهاً وطنيّة، وأنّهما ضمن حقوقها السّياديّة المطلقة، في حين أنّ العراق وسورية تريان أنّ مياه النهرين هي مياه دوليّة، وأنّ لهما حقٌ مكتسبٌ في الاستفادة منها.[7]

وعليه، لجأت القيادة السورية إلى استخدام بطاقة «حزب العمّال الكردستاني» ورقة ضغط على سورية، للحصول على المياه التي تطلبها، فأعطت تنظيم حزب العمّال

4 - Remziye Eskioglu, "Turkey-Syria Relations Until the Arab Spring", Cag University Journal of Social Sciences Vol 16, Issue 1,pp. 70\80 \ 73, 201

5 – المرجع نقسه

6 – المرجع نفسه

7 - Levent Aytemiz and Timucin Kodaman, "THE USE OF TRANSMISSION WATER AND TURKEY-SYRIA RELATIONS", TMMOB Water Policies Congress, p. 528.

الكردستاني الحقّ في إنشاء قواعد له في سورية. وقد ساهم هذا في تزايد قوّة التنظيم، وضاعف الحوادث الإرهابية في تركيا بشكل ملحوظ في الثمانينات [8].

وللتخفيف من التوتّر بين البلدين، وقّعت تركيا مع الجانب السوري اتفاقيتين، تتعلقان بتعاون اقتصادي وأمني شامل بين البلدين. ومن أهم بنود الاتفاق الأمني:

– تعهّد الطرفان بعدم السماح لمنظمات إرهابيّة بممارسة أنشطة داخل أراضيها ضدّ الطرف الآخر، وتسليم الأشخاص المرتبطين بالإرهاب.

–ينصّ الاتفاق الاقتصادي على إعطاء سورية خمسمئة متر مكعّب من المياه في الثّانية[9].

لكن لم يؤت بروتوكول الأمن مع سورية أُكله في تركيا، إذ استمرّت القيادة السورية بالسماح لأعضاء حزب العمّال الكردستاني بالتّنقل بين تركيا وسورية، واستمرّت سورية والعراق في اللّجوء إلى المحافل الدولية للحصول على حقوقهما الكاملة من تركيا في المياه[10].

وقد ظهرت عدة مبادرات لحلّ القضيّة، وأبرزها عقد مؤتمر الشرق الأوسط للمياه في العام 1991. إلاّ أنّ بعض الدول العربية لم ترحّب بهذه الفكرة، ورفضت المشاركة؛ وما زال الخلاف قائمًا بين البلدان الثلاثة «تركيا، سورية، العراق «بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود.

3 - قضيّة حزب العمّال الكردستاني:

سمحت سوريا بتأسيس قاعدة لتنظيم «حزب العمّال الكردستاني»، الذي تصفه أنقرة بـ«الإرهابي»، واستضافت زعيم التنظيم ومؤسّسه «عبد الله أوجلان»، ما وضع

8 – مرجع سابق Eskioglu، p.74

9 – مرجع سابق Aytemiz and Kodaman، p. 5

10 - Ozkan Gokcan, "A Breaking Point in Turkey-Syria Relations: The October 1998 Crisis Or In Other Terms "Undeclared War", Journal of Academic Studies, Vol 13, No 1, Mars 20, 2018, p:191

تركيا في موقف صعب، وسبّب لها المتاعب والمصاعب، والتي استمرّت عدّة سنوات، ما وضع البلدين على شفا الحرب في أكتوبر/ تشرين الأوّل من العام 1998؛ فاضّطر بعض الأطراف إلى التّدخل، ومنهم: الجامعة العربيّة، ومصر، وإيران، لحلّ الأزمة بين البلدين. وقد نجحت الأطراف في إقناع سورية بإخراج «عبد الله أوجلان» من أراضيها، وبتوقيع اتفاقية «أضنة» في العام 1998 [11]، والتي نصّت على التعاون بين الدولتين في محاربة منظّمة «حزب العمّال الكردستاني»، التي تراها أنقرة «أخطر منظّمة إرهابيّة تهدّد أمنها القومي».

والجدير ذكره أنّ المسألة الكرديّة المعقّدة كانت بدايتها منذ تأسيس الجمهورية التركية، التي وافقت على إعطاء الإنجليز والفرنسيين للأكراد حقّ إنشاء دولة وفق معاهدة «سيفر» في العام 1920؛ ثمّ تراجعت لاحقًا عن هذه الخطوة في اتفاقية لوزان في العام 1923، ما ساهم في تعقيد المسألة الكرديّة في منطقة الشرق الأوسط.

من هنا، فإنّ المسألة الكرديّة سابقة لظهور «حزب العمّال الكردستاني»، الذي أسّسه «عبد الله أوجلان» في العام 1978 [12]؛ وقد بدأ التمرّد على الدولة التركية بهدف إقامة دولة مستقّلة للأكراد، متّبعًا استراتيجية حرب العصابات، وشنّ الهجمات المسلّحة في منطقة جنوب شرق الأناضول في العام 1984 [13].

أسهم تنظيم «حزب العمّال الكردستاني «في إرباك السياسة التركية الداخلية والخارجية. وقد تلقّى الدّعم من سورية، التي كان لها دوافعها، ولعلّ أبرزها:

– محاولة سوريا استخدام التنظيم ورقة ضغط ضدّ تركيا في قضية المياه المتنازع عليها.

– عدّ مساعدة التّنظيم ردّة فعل رافضة لإلحاق هاتاي «لواء إسكندريون «بتركيا في العام 1993.

– مواجهة التقارب التركي – الإسرائيلي.

11 – مرجع سابق ، Gokcan،
12 –عبد الباسط سيدا، موضوعات كردية سورية ،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة 2020
13 – المرجع نفسه

في العام 1985، وقّعت تركيا على بروتوكول أمن الحدود مع سورية في عهد «حافظ الأسد»، وهو عبارة عن اتفاقية تعاون لمكافحة الإرهاب[14]؛ لكنّ سورية لم تلتزم به، واستمرّت بتقديم الدعم المالي واللّوجستي والإسكاني لتنظيم «العمّال الكردستاني».

وفي الوقت نفسه، كان قلق العراق وسورية يتزايد بسبب استكمال تركيا بناء سدّ كركايا في العام 1987، الذي سيسبّب خفض حصّتهما من المياه بنسبة 27%. وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في أنشطة التنظيمات الإرهابية في تركيا، ما استدعى رئيس الوزراء في ذلك الوقت «تورغوت أوزال» إلى زيارة دمشق، والتوقيع على بروتوكول أمني لمنع الأنشطة الإرهابية في كلا الدولتين، وبروتوكول للتعاون الاقتصادي، تمنح بموجبه تركيا خمسمئة متر مكعّب من المياه لسورية في الثّانية.

إلاّ أنّ هذه البروتوكولات كانت شكليّة، لأنّ سورية استمرّت في السماح لانتقال مسلّحي «الكردستاني» إلى تركيا، و لم تُعِد الأشخاص المعنيين إلى تركيا.

وبعد حرب الخليج بين العامين 1990 و1991، استغلّ «حزب العمّال الكردستاني» الفراغ الذي حدث في السلطة العراقية، وعمل على تحويل مركز قوّته من سورية إلى العراق، ما دفع سورية إلى توقيع اتفاقية أمنية مع تركيا، تُنهي بموجبها تنظيم «حزب العمّال الكردستاني»، لتحمي أمنها من أي تهديد قد يُحدثه تشكيل دولة كرديّة محتملة خارج سيطرتها.

وعلى الرّغم من قبول سورية تصنيف «حزب العمّال الكردستاني» منظّمة إرهابيّة في العام 1992، إلّا أنّها استمرّت في تقديم الدعم له، وفي حماية زعيمه «أوجلان» على أراضيها، ما استدعى تحذيرها من قِبل تركيا. [15]

بالمقابل، تسارعت الأحداث وتقاربت العلاقات بين سورية واليونان، في محاولة لبناء

14 – حامد محمد طه السويداني، "العلاقات التركية السورية 1998– 2011، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، 2012

15- Gocan, "A Breaking Point in Turkey-Syria Relations: The October 1998 Crisis Or In Other Expression, "Undeclared War" , p. 178, 179.

تحالف ثنائي ضدّ تركيا، التي بدورها تقرّبت من «إسرائيل» المعادية تاريخيًا لسورية. وقد تزامن ذلك مع زيادة نشاط تنظيم حزب العمّال الكردستاني في إقليم «هاتاي» «لواء إسكندرون»، ممّا ساهم في ارتفاع حالة التوتّر بين تركيا وسورية، حتّى وصلت إلى حدّ الأزمة، وعرِفت بـ «أزمة أكتوبر»، سيما بعد حشد تركيا لقوّاتها العسكريّة على الحدود السورية[16].

وقد تبنّت بعض الدول، وأبرزها مصر وإيران، دور الوساطة، للبحث عن حلول دبلوماسية لهذه الأزمة، فتوصّل الطّرفان التركي والسوري إلى تفاهم بوساطة القنوات الدبلوماسيّة، نتيجة للمفاوضات التي عقدت في العشرين من تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام 1998؛ وقد سمّي هذا التفاهم لاحقًا بـ «اتفاقية أضنة»، والذي أعلنت خلاله سورية أنّ «أوجلان» لم يعد داخل حدود سورية، وأنّها تتعهّد بمنعه من الدخول في الوقت نفسه؛ وأعلنت عن إغلاق جميع مراكز «حزب العمّال الكردستاني»، ومنعه من إقامة معسكرات في سورية مرّة أخرى[17].

لقد شكّلت اتّفاقيّة «أضنة» نقطة تحوّل في العلاقات، إذ فتحت أفقًا لحلّ الأزمة، وساد التعاون والمصالحة بين البلدين قبل أن تتحوّل إلى حرب لاحقاً.

ثانيًا: خلال حقبة الرّبيع العربي

شهدت حقبة الرّبيع العربي توترًا بين تركيا وباقي دول المنطقة، وتحديدًا سورية والعراق وإيران. وقد بدأ التوتر يأخذ مسارات خطرة، ولعلّ مردّها جملة من الأسباب المتعلّقة بالسّياسة التّركيّة نفسها، ومنها : [18]

– نشر الدّرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي.

– إظهار تركيا البعد الطّائفي في سياستها تجاه المنطقة العربيّة.

16 –ا لمرجع السابق، طه السويداني.

17 – المرجع السابق، طه السويداني.

18 – دراسة: الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي ، 19 سبتمبر 2014، https://www. turkpress.co/node/1917

–التورّط التركي في الأزمة السورية.

و لم تقتصر تداعيات الانقلاب التركي على الملف السوري فقط، بل طال مجمل ملفّات المنطقة، ولاسيّما الملف النووي الإيراني، إذ انتقلت تركيا من دور الوساطة إلى دور الضّاغط، وناقل الرسائل الأمريكيّة فقط.[19] امتدّت الانتفاضات الشعبية التي بدأت في تونس في نهاية العام 2010 تدريجيًا إلى دول عربيّة أخرى. وفي أوائل العام 2011، و لم يكن «الربيع العربي» قد وصل بعد إلى سورية، توصّلت الحكومتان السورية والتركية لاتفاقات تنمويّة كثيرة، وأبرزها[20]:

– إنشاء بوّابة جمركيّة جديدة بين البلدين «نصيبين – القامشلي».
– إنشاء بنك مشترك سوري – تركي.
– ربط مدينة حلب السورية و «غازي عنتاب» التركية بقطار سريع.
– مدّ خطوط شبكات غاز طبيعي بين البلدين.
– بناء سدّ الصّداقة على نهر العاصي.

لكن الاحتجاجات الشعبية التي أُطلِقت عليها تسمية «الرّبيع العربي» نسفت كلّ التقدّم الذي حصل في العلاقات بين البلدين، واندلعت تظاهرات في سورية مطالبة بالإصلاح، وإطلاق الحريّات في مارس من العام 2011؛ وقد علّق «أحمد داود أوغلو» على الحدث بقوله: «إنّ حقبة جديدة في الشرق الأوسط قد بدأت، وإنّ هذه الحقبة يجب أن تُدار بسلام »[21]

وفي نهاية أيار/ مايو من العام 2011، اقترح الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» على نظيره بشار الأسد إجراء إصلاحات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة، مبديًا استعداده للمساعدة في هذه التغييرات، إلى أن انفجر الوضع تمامًا في البلاد؛ فعقِد حينها آخر اجتماع بين تركيا والنظام السوري على مستوى وزراء الخارجيّة في العام 2011. وحين اندلعت

19 – المرجع نفسه.
20 – "الموقف التركي من سورية: دقت ساعة الحقيقة"، مركز الجزيرة للدراسات.
21 – الموقف التركي من سورية: دقت ساعة الحقيقة"، المرجع السابق.

«الثورة السورية»، خلال زيارة وزير الخارجية آنذاك «أحمد داود أوغلو» إلى دمشق في أغسطس، ولقائه الرئيس السوري «بشار الأسد» ووزير الخارجيّة «وليد المعلّم»، انقطع عقب الاجتماع التواصل السياسي بين الطرفين[22].

وخلال ذلك الوقت الذي أعقب العام 2011، قدّمت تركيا للمعارضة السورية دعمًا سياسيًا وعسكريًا كبيرين، من أجل إسقاط النظام في سورية، فتدهورت العلاقات بين تركيا وسورية، وانتقلت من علاقات الشّراكة الاستراتيجية بين البلدين إلى عداء شرس، فدعت تركيا المجتمع الدولي للتدخل العسكري في سورية؛ لكنّ استعمال «حقّ النقض» من روسيا والصين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، منع صدور أيّ قرار يستهدف إسقاط النظام السوري. وقد دفع منع صدور القرار الولايات المتحدة الأميركية وتركيا إلى دعم الجيش السوري الحر، الذي تشكّل بعد انشقاقات عن الجيش النظامي السوري، وإلى دخول تركيا الأراضي السورية في العام 2015 عنوة، وإلى فرض عقوبات على سورية، بحجّة ردع النظام السوري عن استخدام العنف المفرط وسياسة القتل الممنهج، بحسب رأيها. وقد أصدرت لذلك عدّة قرارات، هي:

–تجميد التعاون رفيع المستوى بين البلدين.

–حظر أعضاء القيادة في سورية من دخول البلاد.

–تجميد الأصول الرسمية السورية في تركيا.

–وقف بيع جميع أنواع الأسلحة والمعدّات العسكريّة للجيش السوري.

–قطع العلاقات مع البنك المركزي السوري، ووقف التعاملات مع البنك التجاري السوري، وتعليق اتّفاقية القرض الموقّعة لتمويل مشاريع البنى التحتية في سورية.

إلّا أنّ بروز تنظيم داعش وتنظيمات كرديّة مسلّحة بالقرب من الحدود التركية في العام ألفين وخمسة عشر، شكّل مشكلات أمنيّة خطرة لتركيا، وقلقًا من نشوء دولة «كرديّة»، قد تهدّد الأمن القومي التركي ووحدة أراضي البلاد؛ فتحوّل الموقف إلى مرحلة

22– https://www.alhurra.com/syria ضياء عودة، تركيا والنظام السوري.. "سوء فهم" أم مؤشرات تطبيع – 12 أغسطس/آب 2022.

جديدة ، سيّما مع انطلاق مسار «أستانة» في بداية العام 2017 [23]، حيث ظهرت تركيا كإحدى الدول الفاعلة سياسياً في الملف السوري، من خلال هذا المسار الذي بلغ عدد جولاته ثماني عشرة جولة، ومن خلال مسار آخر يتعلق بـ «سوتشي»؛ وأيضاً من خلال استضافتها لأكثر من أربعة ملايين لاجئ سوري.» [24]

وعقب هذه الحقبة، بدا واضحاً أنّ تنحّي «الأسد» أو إسقاطه لم يعد في حسبان تركيا، لا سيّما مع التغيّر التّدريجي في المواقف الدولية منذ السنوات الأولى للثّورة.

أمّا على المستوى العسكري، واستنادًا إلى الواقع الميداني، فقد أدّت تركيا دورًا فاعلًا في سورية، إذ دعمت قوّاتها فصائل المعارضة السورية على طول الحدود، والمتمثّلة بتحالف «الجيش الوطني السوري». وبدت منذ وقت قريب ملامح الرؤية التركية في الملف السّوري محصورة بعدّة أهداف، من بينها إبعاد أيّ تهديد لأمنها القومي على طول الحدود الشمالية من سوريا، مع تصاعد الحديث وكثرته عن «ملف اللّاجئين» وعن المنطقة الآمنة الخاصة بهم، وعن إعلان أنقرة مرارًا أنّها تدعم «العملية السياسيّة الخاصّة بسورية«، وأنّها تؤيّد أيضاً مخرجات مسار «أستانة»، الذي كان له الدور الأكبر في تثبيت حدود السيطرة العسكريّة، بشكلها الحالي.

23– محادثات أستانة للسلام في سوريا، هي محادثات جرت بين ممثلي الدولة السورية وعدد من قادة فصائل المعارضة السورية برعاية» روسية وتركيا ايران «وذلك في العاصمة الكازاخستانية أستانة في 23 و24 يناير 2017 تسبب المؤتمر بانقسام حاد في صفوف المعارضة السورية المسلحة العاملة في الشمال السوري تحديداً، حيث رفضت جبهة فتح الشام وعدد من الفصائل المتحالفة معها نتائج المؤتمر، وحدث شرخ في صفوف حركة أحرار الشام الإسلامية نتج عنه انشقاق عدد من الشخصيات القيادية عنها والتي كانت على رأس عملها والسابقة منها، إضافة إلى عدد من الفصائل المنضوية تحت رايتها أو المتحالفة معها، وبالتالي زوال التحالف المسمى جيش الفتح، وظهور تشكيل جديد ضم المعارضين للحل السياسي في سوريا ولاستهداف جبهة النصرة تحت مسمى هيئة تحرير الشام. انظر : تقدير موقف ، اتفاق أستانا الثالثي: خلفياته وفرص نجاحه، وحدة تحليل السياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2017،

24– مؤتمر سوتشي أو مؤتمر الحوار الوطني السوري هو مؤتمر رعته روسيا عقد يوم 30 يناير/كانون الثاني 2018 في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود بهدف المساهمة بإيجاد حل سياسي للحرب الأهلية السورية، من أبرز مخرجاته الاتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري، ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية.

الفصل الثاني: التقارب التركي-السوري: «دلالات – دوافع – تأثيرات»

أوّلاً: دلالات التقارب

تمحورت في الآونة الأخيرة تصريحات الرئيس التركي «أردوغان» حول تأكيده على ضرورة اتّخاذ مزيد من الخطوات الدبلوماسية مع دمشق، وإشارته إلى عدم اهتمامه بتحقيق انتصار على الرئيس السوري، وأنّ الأمور تفرض أن يكون هناك تعاون وتنسيق مشترك في مواجهة الإرهاب الّذي يهدّد البلدين، وبأنّ بلاده ليس لديها شروط مُسبقة لفتح الحوار، وأنّ المحادثات مع سوريا لابدّ أن تكون لها أهداف.

فبعد أن كان هدف الحزب الحاكم في تركيا إسقاط الحكومة في دمشق، وصل اليوم إلى ضرورة وحدة الأراضي السورية، لأنّ تركيا خلصت إلى أنّ الانفصاليين صاروا خطرًا على وحدة الأراضي التركية؛ فضلاً عن ذلك، رغبة الرئيس الروسي الواضحة في هذا التقارب، والتي أعرب عنها عدّة مرّات، وكان آخرها في قمّة «سوتشي»، في اجتماعه الثنائي مع نظيره التركي[25].

وقد صرّح «أردوغان» حينها بقوله إنّ الرئيس الروسي اقترح عليه تعاوناً بين تركيا وسورية في مواجهة أعمال الإرهاب على حدودهما المشتركة، مع أنّ المراسلات الوحيدة بين تركيا والنظام السّوري منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية كانت على مستوى استخباراتي[26].

ثانيًا: دوافع التقارب

نجد ممّا تقدّم تغيّراً في موقف أنقرة من دمشق، حيث تبنّت تركيا موقفًا جديدًا يسير باتجاه تحسين العلاقات مع سورية، وهو ما يدفع للتساؤل عن أسباب هذا التغيّر وتوقيته.

إن التقارب السوري –التركي تحكمه دوافع داخليّة وخارجيّة. الدوافع الداخلية تعود

25 –أردوغان وبوتين في سوتشي: "التقارب المر" مجدداً؟https://www.alaraby.co.uk/politics
26 – التقارب التركي – السوري.. مصالح مُتغيرة وشروط مُتبادلة https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

إلى أسلوب عمل الرئيس «أردوغان»، وتعاطيه مع التطورات التي تشهدها السياسة الخارجية التركية والتحوّلات الإقليميّة والدولية، اللّتين تجعلان من موقفه المُتغيّر إزاء دمشق أمراً طبيعياً، بالنّظر إلى سياسته منذ العام 2003 وحتّى الآن.

كما لا يمكن تجاهل مسألة أن توجّهه الجديد إزاء سوريا يأتي في سياق تعديل أنقرة لمسارها الإقليمي، وإلى سعي «أردوغان» للفوز في الانتخابات البرلمانيّة والرّئاسيّة في بداية الصّيف. وهو يحتاج من أجل ذلك إلى تحقيق نجاحات ملموسة، ويأمل في تمكنه من حلّ وجود اللّاجئين السوريين في تركيا، والذين يقترب عددهم من أربعة ملايين نازح، والعمل على عودتهم، لتخفيف العبء الاقتصادي عن تركيا، وجعل يد المعارضة فارغة من أيّ ورقة تستغلّها في الانتخابات، كون المعارضة التركية لم يتبقَ لها إلّا ورقة التقارب مع النظام السوري. فالمعارضة التركية تركّز على أنّ اللاجئين هم من أسباب الأزمة الاقتصاديّة في البلاد، وأنّ ثمّة فشلاً للرئيس «أردوغان» في مواجهة هذه الأزمة، وأنّ موقفه غير السليم في الصراع السوري هو الذي سمح باستضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين. وبتقرّب الحكومة التركية من سورية، يكون قد ساهم في استبعاد ورقة المعارضة، وورقة التهديد الوجودي المفترض بسبب الحكم الذاتي الكردي في شمال شرق سورية.[27]

أما الدوافع الخارجية، فتتمثّل بالضغط الروسي على الجانب التركي، وحثّه على هذا التقارب. ومن الملاحظ أن أردوغان يحاول الاستفادة من الحرب الأوكرانيّة والظروف التي تواجه موسكو، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، سواء على مستوى الطّاقة والمسائل الاقتصاديّة الأخرى، أو حتّى على المستوى السياسي والعسكري.

ولأن روسيا تُدرك ذلك، هي عمدت إلى دعم الحكومة السورية، ومواجهة الإرهاب، ووقف التقدّم العسكري التركي في الشمال السوري، ومواجهة النّفوذ الأمريكي المتزايد

27 – كما أن موجات اللجوء السوري إلى تركيا خلفت تداعيات في غاية السلبية على الواقع الداخلي التركي، حيث جاء التردي الاقتصادي وبقاء اللاجئين في مقدمة العوامل التي أدت إلى تراجع شعبية الرئيس التركي رجب طيب إردوغان؛ وبالتالي كان موضوع إعادة اللاجئين السوريين أحد الأسباب الرئيسة التي دفعته إلى التقارب مع سوريا، أملاً في تعزيز فرص فوزه في الانتخابات الرئاسية.

في شرق الفرات، والدّاعم للقوّات الكرديّة هناك.

وترى روسيا أنّ وقف العمليات العسكرية التركية في شمال سورية ربّما يخفّف من الضغوط على القوّات الروسية الموجودة هناك، ومن ثمّ يسمح بنقل مزيد منها إلى أوكرانيا. وكلّ هذه التغيّرات ستتجسّد واقعًا في سورية، وأهمّها التغيّرات الاقتصاديّة من خلال فتح طريق M4 الدولي[28].

ثالثًا: الشروط المتداولة:

جرت حوارات بين أجهزة الأمن السورية والتركية، وفي لقاءات القمّة التركية – الروسية – الإيرانية، سواء في «طهران أو «سوتشي»، تناولت بصورة تفصيليّة مطالب أنقرة، وهي[29]:

– إنهاء وجود «قسد» على مسافة ثلاثين كيلومترًا جنوب الشريط الحدودي؛ وذلك بتمركز الجيش السوري على الحدود التركية – السورية في المناطق التي هي تحت سيطرة «قسد» وأخواتها وحليفها الأميركي، وإبعادها، دون عمل عسكري وخسائر مادية أو عسكرية.

– إبعاد العناصر العسكريّة التابعة ل «حزب العمّال الكردستاني» كافة من الشمال.

– رفض إقامة دولة مستقلّة «للأكراد» في منطقة الحكم الذاتي.

– وقف التعاون بين الحكومة السورية وسلطة الحكم الذاتي.

– إعطاء غطاء شرعي للتواجد العسكري التركي في الشمال والشمال الشرقي.

28 –«طريق حلب – اللاذقية – دمشق الدولي»

29 – أعربت الدول الثلاث في البيان الختامي عن تصميمها "على مواصلة تعاونها القائم للقضاء في نهاية المطاف على الأفراد والمجموعات الإرهابية"، ورفض "كل المحاولات لخلق وقائع جديدة على الأرض تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بما يشمل مبادرات الحكم الذاتي غير القانونية، والتصميم على الوقوف في وجه الأجندات الانفصالية الهادفة لتقويض سيادة ووحدة أراضي سوريا، إضافة الى تهديد الأمن القومي للدول المجاورة". https://www.bbc.com/arabic/middleeast

– فتح الطريق السورية الدولية أمام وسائل النقل التركية باتجاه إفريقيا M5[30] و M4[31]

– حلّ قضيّة عودة اللّاجئين وإعادة اللّاجئين إلى سورية، بعدما استثمرت فيهم أنقرة على مدى سنوات، وبعد أن تحوّل اللّاجئون السوريّون إلى مادّة استقطاب سياسي حاد، وعامل انتخابي فاعل في الانتخابات الرئاسية التركية المقبلة.

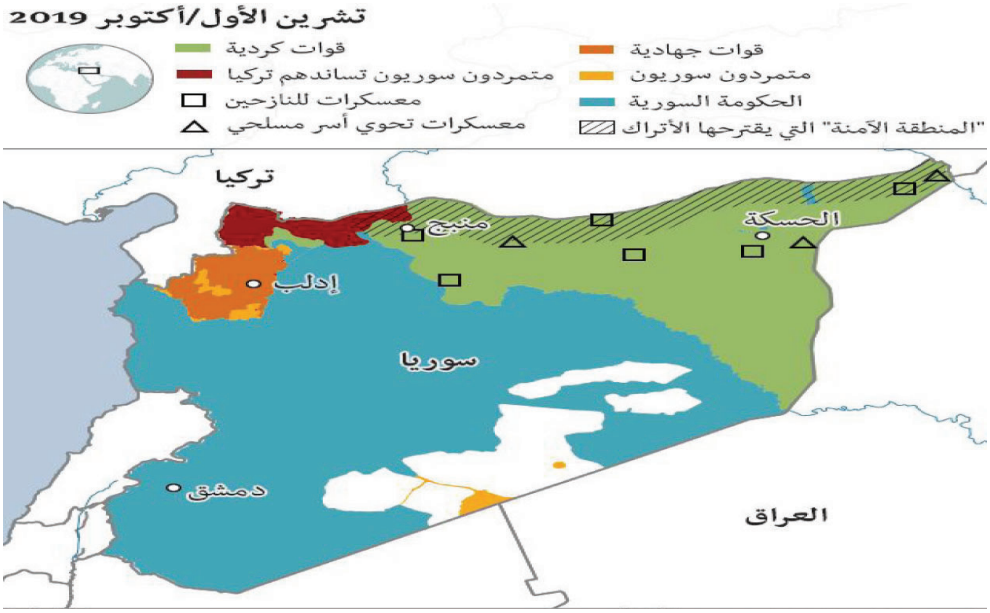

أمّا دمشق، فتمحورت شروطها، بحسب التصريحات، حول:

– انسحاب الأتراك الكامل من الأراضي السورية.

– إبعاد القوّات العسكريّة التابعة للفصائل، والتي تستخدمها تركيا في مواجهة الأكراد.

30 –طريق M5 هو طريق دولي ممتد من حلب حماة حمص دمشق درعا الأردن يمر طريق دمشق–حلب السريع أو الطريق "M5» بكافة مدن سوريا الرئيسية ويعد المفتاح الرئيس للسيطرة على البلاد ويمكن القول إن هذه الطريق واحدة من أثمن الجوائز التي استعادها النظام السوري بعد ثمانية أعوام من اندلا ع الحرب الأهلية في البلاد.

31 –طريق m4 ممتد من اللاذقية إدلب حلب الرقة الحسكة العراق

– كفّ يد تركيا عن دعم هيئة تحرير الشام، التي تستولي على إدلب[32]، وإبعادها إلى مسافة تقارب عشرين كيلو مترًا.

– فتح طريق حلب – اللّاذقية – دمشق الدولي، الذي يُسمّى M4، و M5، والذي لا تسمح القوات التركية بفتحه، سيّما وأنّ أنقرة تتطلّع إلى اختبار التعاون الثلاثي مع دمشق وموسكو في ما يتّصل بالطريق المذكور قبل البدء بتسليمه تدريجيًّا، تلافياً لأيّ تداعيات غير مرغوبة، في وقتٍ تواصل فيه التنسيق مع «هيئة تحرير الشام» من أجل منْع أيّ مساس بالقواعد التركية، أو محاولة لإفشال خطّة تشغيل الـ«M4»

ومن الواضح أنه توجد عدة عقبات تحول دون تحقيق هذه المطالب، وهي:

–هل يمكن أن يوافق النظام السوري على احتلال تركيا لإدلب ومنطقة عفرين بصورة كاملة؛ وأن يجري الحديث حول الوجود التركي في باقي المناطق بالشمال، وتجاهل تلك

32 – تُعدّ إدلب، أكبر المعاقل التي تتجمّع فيها الفصائل المتشدّدة في سوريا في ظلّ سيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، https://al–akhbar.com/Syria

المناطق التي احتُلّت؟

–هل توافق الحكومة السورية، بالرّغم من الضغوط الروسية والإيرانية، على أن تتجاهل وجود قوّات عسكريّة للفصائل الإرهابيّة التي تهدّد مناطق التّماس؟

–هل بإمكان تركيا فتح الطريق الدولي بين اللاذقية ودمشق، وإبعاد القوّات الإرهابيّة وهيئة تحرير الشام إلى مسافة عشرين كيلو مترًا وفقاً لما اتّفق عليه[33]؟ والمقصود هو تشكيل تحالف مع روسيا وسورية لتقويض «قسد»، لاسيّما أنّ السلطة السورية تملك شرعيّة دوليّة –نظريًّا على الأقل– لاستعادة هذه المناطق؛ وهل من الممكن أن يجري العمل على تأسيس مقاومة شعبيّة، مع المراهنة على الانسحاب الأمريكي على المدى الطّويل؟

–هل سيتوافق مسار التقارب التركي – السوري مع السياسة الأمريكية، التي من المستبعد أن تفرّط بمشروعها الكبير في المنطقة؟ إذ يُشكّل الاستقرار في الشمال السوري، وعودة نشاط الحركة السياسية والاقتصادية على جانبي الحدود، ضربةً لمخطّطات واشنطن ومصالحها في المنطقة، وانتصاراً للجهود الروسية والإيرانية، وخسارة كبيرة لأميركا أمام دمشق، وتفرّغها للصراع في الشرق.

رابعًا: التأثيرات وردود الأفعال حول التقارب التركي–السوري

1 - التأثيرات

- **تركيا**

تُعدّ الانتخابات الرئاسية محرّك الحياة السياسية في تركيا في الوقت الراهن؛ فهي تتحكّم بإيقاع كافّة الأطياف السياسية، الموالية أو المعارضة. ولوجود فجوة بين النظام الحاكم وبين الناخب التركي، فإنّ أركان النظام هم أكثر المتحرّكين، ولاسيّما على المستوى الخارجي. ومن المعروف أنّ هذه الفجوة هي وليدة سياسات «أردوغان» الخاطئة، ورهانه الخاسر على الساحة السورية، وما رتّبته تلك المراهنة من أعباء أرهقت الاقتصاد التركي.

33 – تركيا مشغولة بالطُرق الدولية: فَلْنختبر التعاون في «حلب – اللاذقية» /https://al-akhbar.com/Syria

وعليه، فقد أثّرت سلبًا على الحالة المعيشية للمواطن في تركيا.

وقد يكون «أردوغان» أحسّ بهول الخطر على نظامه السياسي، فطلب المصالحة مع سورية؛ وربما يكون طلبه مماحكة سياسيّة، ليتذرّع لاحقاً بضيق الوقت في ما خصّ تنفيذ شروط دمشق للمصالحة، فيوظّف ورقة المصالحة انتخابيًّا، وينقلب بعدها على ما اتّفق عليه، أو يُماطل في التنفيذ.

كما استشعرت تركيا خطر اللّغم الكردي الموجود قرابة أراضيها، وهو مشروع دولة قوميّة ممولّة من الولايات المتحدة الأمريكية تدفع الأكراد في تركيا إلى التحرّر، وتكون هذه الدولة مركزًا لتدريب الأكراد من أجل رفع السلاح في وجه «المحتل التركي»، ومركزًا لقيادة هجمات إرهابيّة داخل العمق التركي. لذا، ستكون العهدة التي سيفوز بها «أردوغان» هي تخليص تركيا من شوائب فشل الثورة السورية ومخلّفاتها على الأمن القومي التركي.

• سورية

تتميّز سورية بقدراتها الهائلة في الدبلوماسية؛ وهذا ما شهدناه أخيراً من خلال مدّها جسور التواصل مع العالم من جديد. فهذه الدبلوماسية تتصرّف مع كافّة الملفّات ببراعة ودراية وصبر؛ ومن هنا أتى رفضها أو عدم ردّها على طلب المعارضة التركية زيارة دمشق في هذه المرحلة؛ وكذلك تعاملها مع اندفاعة «أردوغان» بمنتهى التروّي وعدم الاستعجال، سيّما على الصعيد الاقتصادي، كونها تدرك أن التقارب التركي– السوري سيحصل عاجلًا أو آجلاً؛ وما تحليلها القائم على أنّ المصالحات التركية مع الدول الأخرى، مثل السعودية ومصر والإمارات، إلّا جوائز ترضية. أمّا الجائزة الكبرى لمن سيحكم تركيا في السنوات القادمة، فهي المصالحة مع سورية؛ ومن هنا يكون لدمشق الحقّ في منح هذه الجائزة لمن يلبّي طلباتها كافّة. كما يُستنتج أنّ المفاوضات قد تأخذ مسارًا زمنيًّا طويلًا، على الرغم من العوامل التي تضغط لعقد هذا التطبيع بين البلدين.

وما يعزّز موقف دمشق بتمسّكها بهذه الورقة، هو ثقتها بتأثيرها على الناخب التركي؛

ويدلّ على ذلك التصريح الصحفي الذي أدلى به آخر سفير تركي في سورية « لعمر أونهون»: المصالحة مع مصر تجعل الدبلوماسيين سعداء؛ لكن لا نستطيع إنكار أولوية دمشق في هذه المرحلة في معالجة تداعيات التدخل العسكري والسياسي التركيين في مجريات الأزمة السورية. وحالما يتوصل الطّرفان إلى اتفاق حيال ذلك، يصبح الحديث متاحًا عن سيناريوهات التعاون الاقتصادي والتحضير للقاء يجمع الرئيسين التركي والسوري.

• المعارضة السورية

شكّل التغيّر الذي طرأ على سياسة «أردوغان» الخارجيّة إزاء سورية، ضربة موجعة للمعارضة السورية؛ كما وجّه ضربة قوية هزّت صورته في العالم العربي، بعد أن كانت مواقفه متوافقة مع شخصيته؛ وذلك لأنّ الأحداث على السّاحة الدوليّة قد فرضت واقعًا جديداً. فالرئيس السوري «بشّار الأسد» الذي راهن على سقوطه الجميع لم يسقط، بل بات من الضرورة بقاؤه حتى لا ينجح مخطّط تقسيم سورية إلى دويلات، تكون إحداها خطرًا محدقًا بالأمن القومي التّركي. ومسألة اللّاجئين فصلت عن ملف الثورة السورية، بما يضمن إخراج صورة للمجتمع الدولي تُظهر أنّ الأوضاع قد عادت إلى وضعها الطبيعي، وأنّ سورية تقود حربًا ضدّ الإرهاب وليست حربًا ضدّ المعارضة.

من هنا باتت المعارضة السورية في المنفى ورقة مساومة في يد «أردوغان»، واتّضح أنّ تركيا لا تقوم فقط بتمويل المسلّحين الإسلاميّين التّابعين للجيش الوطني السوري، الذين يحاربون الأكراد بالنيابة عن أنقرة؛ بل هي تستضيف أيضًا الائتلاف الوطني السوري، الذي يعدّ أكبر تحالف لمعارضي الأسد؛ وقد رسّخ وجوده على مرّ السّنين كونه الصوت الرئيسي للمعارضة السورية؛ وقادته يرفضون التقرّب من النظام السوري. فكثيرًا ما تخرج احتجاجات ضدَّ التقارب مع دمشق في المناطق الخاضعة للحماية التركية، والتي تشارك المعارضة السورية في إدارتها. ولذلك، فإنَّ المسؤولين في الحكومة التركية يؤكّدون على أنَّهم لن يتخلّوا عن حلفائهم السوريين، علمًا أنّ كثيرًا من أعضاء الائتلاف الوطني فقدوا مصداقيَّتهم كونهم تابعين «لأردوغان».

وفي حال التوصل إلى اتفاق بين أنقرة ودمشق، ستكون أيّام الائتلاف الوطني السوري معدودة، لأنّ تركيا ستعمل على إيقاف دعمها للائتلاف؛ فلن يكون هناك ممثّل رسمي عن المعارضة في المبادرات الدبلوماسيّة المستقبلية؛ ويمكن اعتبار ذلك ورقة رابحة للرئيس «الأسد»، نتيجة غياب وجود معارضة تعرقل التفاوض. وربَّما يتيح أيضًا الفرصة لملايين من السوريين المقيمين في الخارج من أجل التفكير في أشكال جديدة لتنظيم أنفسهم والتغلب على الانقسامات الإيديولوجيّة والاجتماعيّة.

ويبقى السؤال الأكثر تداولًا: إلى أين سيعود «اللاجئون» عندما يسيطر الرئيس السوري «بشّار الأسد» على شمال سوريّه كلّه؛ خاصّة وأنَّ معظم هؤلاء اللّاجئين هم ضدّ النظام ، ولن يعودوا بمحض إرادتهم؟

لقد لجأت تركيا إلى ترحيل مئات من اللاجئين السوريين رغمًا عنهم إلى سورية، وكان الترحيل إلى محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة ميليشيات هيئة تحرير الشّام المتطرّفة، أو إلى المناطق المحتلّة من قِبل تركيا؛ وقد جنّبهم هذا المواجهة مع الاستخبارات السورية، أو اللّجوء من شمال شرق سورية باتّجاه شمال العراق، لأنَّ مَنْ كان ناشطًا سياسيًّا في الماضي فسيكون في مواجهة النظام السوري.

ثمّة سيناريوهات مطروحة، ومنها أنَّ يكون بوتين قد أفهم «الأسد» بوضوح أنَّ عليه ألّا يستعدي إدلب في الوقت الحالي، لأنّ روسيا منشغلة بأوكرانيا، وأنّ الهجوم العسكري قد يؤدّي إلى لجوء ملايين من السوريين إلى تركيا، ويجعل الرئيس التركي مضّطرًا إلى التعامل مع مزيد من اللّاجئين. وعليه، تصبح إدلب حوضًا لتجمّع السوريين العائدين إلى وطنهم، والذي يخضع لسيطرة متطرّفي «هيئة تحرير الشّام»، ويزوّد بمساعدات إنسانية مؤقَّتة من قِبل الأمم المتحدة، والمموَّلة في الغالب من الغرب، بعد أن يحصل الرئيس السوري على الضّوء الأخضر من موسكو من أجل السيطرة التدريجيّة على الحكم الذاتي الكردي، وعلى حقول النفط والغاز الموجودة في شمال شرق سورية.

ومن الممكن، مع استمرار القصف التركي، أن توافق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية على صفقة مع دمشق، ويتعيَّن على واشنطن قبولها، حيث ينسحب الأمريكيون،

ويصبح الآلاف من أتباع «داعش» الأجانب رهائن لدى الرئيس السوري.

2 - مواقف الدول حول التقارب التركي-السوري

الولايات المتحدة الأميركيّة

لطالما اعتدنا على مواقف الولايات المتحدة الأميركية في مقاربة العلاقات الدولية. لذا نجدها تقارب موضوع العلاقات التركية – السورية وفقًا لمصالحها. ولكن هل تمتلك أميركا رؤية واضحة للحلّ في سورية سوى تثبيت الوضع القائم، والاحتفاظ بالوجود العسكري المحدود لها في شمال سورية؟ وهل يمكن لإدارة الرئيس الأميركي، «جو بايدنس، أن تنظر في الاتّجاه الآخر، بينما تقوم بعض الدول بتطبيع العلاقات مع دمشق؟

لم تُخفِ واشنطن امتعاضها واعتراضها على محاولات بعض العواصم للتقرّب من دمشق، وخاصّة أنقرة. وأوصلت هذا الامتعاض بطرق دبلوماسيّة حيناً، وبطرق عمليّة أحياناً أخرى[34]؛ ولكن حتّى الآن اكتفت واشنطن بدعوة دول العالم قاطبة إلى عدم تطبيع علاقاتها مع دمشق. وعلى هذا الأساس، فإنّ واشنطن باقية على موقف ضبابي ممّا يجري بين تركيا وسورية في حال وصول محاولة التطبيع بين الجارتين إلى خواتيمها المبتغاة، وعودة العلاقات بينهما ليس إلى سابق عهدها، بل إلى حالة المهادنة واللّاعداء؛ وهذا أحد مؤشّرات فشل المشاريع الأميركيّة في شمال شرق سورية، سيّما وأنّ الرّئيسين التركي «رجب طيب أردوغان» والسوري بشّار الأسد، متّفقان على هدف منع إقامة منطقة حكم ذاتي في الأجزاء التي يسيطر عليها الأكراد المدعومون من واشنطن[35].

وثمّة ما يُقلق واشنطن في مسألة تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، لأنّ ذلك من

34 – مثل توجيه أوكرانيا لمنع عودة الطائرة التي تُقلّ وزير الدفاع التركي وفريقه من موسكو عبر الأجواء الأوكرانية، وذلك بعد لقائه مع وزير الدفاع السوري، وغير ذلك من خطوات. انظر: روسيا: وزير الدفاع يزور القوات في أوكرانيا ومقاتلة تحلق قرب طائرة استطلاع ألمانية، https://www. ،17/01/2023 france24.com/ar

35 – بشار الأسد: التقارب مع أنقرة يجب أن ينهي الاحتلال التركي لأجزاء من سوريا، 12 يناير/ كانون الثاني 2023،

شأنه أن يكثّف الضّغط على قوّات «قسد»[36] لفكّ ارتباطها بالولايات المتّحدة، وعلى الأخيرة لسحب موطئ قدمها المتبقّي في سورية؛ وسيكون ذلك مكاسب إضافيّة لروسيا. فالتقارب التركي – السوري لو اكتمل سيكون عاملًا مهمًّا وسريعًا في إنهاء المسعى الأميركي لإقامة كيان كردي مستقلّ في سورية، وسيكون عاملاً في تسريع خروج الأميركي منها. فواشنطن غير قادرة على التخلّي عن تركيا، وخاصّة بعد العملية الروسية في أوكرانيا، نظرًا لدور تركيا الفاعل في هذه العملية، وتعديل الميزان لصالح أحد طرفي النزاع (موسكو أو واشنطن)؛ ولا هي قادرة على تلبية المطالب التركية، خاصّة فيما يتعلّق بمشروع الكيان الكردي المستقل في سورية.

لذا، تحاول واشنطن تدوير الزوايا لطمأنة تركيا، وذلك باللّجوء إلى عملية خلق مُكوّن جديد في المنطقة، من خلال توسيع دور العشائر العربيّة على حساب دور الفصائل الكرديّة؛ ومن ثمّ إيجاد أرضيّة للتفاوض بين تركيا وبين هذا المُكوّن الجديد، والعمل على فكرة توحيد «قسد» المدعومة أميركيًّا مع ما يُسمّى «الجيش الوطني السوري» المدعوم تركيًّا، وذلك بالتزامن مع خطوات أخرى قد تلجأ إليها أميركا؛ علمًا أنّها لا تستطيع في الوقت الراهن الضّغط على الدولة السورية، وإجبارها على الرّضوخ للمطالب التركية، لأنّ واشنطن استنفذت كلّ وسائل الضّغط.

- **إيران**

لطالما كان الحديث عن المصالح المتضاربة بين كلٍّ من إيران وروسيا في سورية رائجًا إعلامياً، وفي ساحة التحليلات السياسية. وقد جاء موضوع التقارب السوري – – التركي ليزيد من تضارب هذه الأحاديث، سيّما أنّ إيران وروسيا تنسّقان مع بعضهما ومع سورية في كلّ خطوة بشأن التقارب، انطلاقاً من الدور البارز الذي لعبته إيران في سورية خلال تعرّض الأخيرة للحرب الكونيّة؛ إضافة إلى تقديم ضماناتها لمسار «الأستانة»، إذ كانت

36 –قوات سوريا الديمقراطية يشار إليها باختصار قسد، هو تحالف متعدد الأعراق والأديان للميليشيات التي يغلب عليها الطابع الكردي، وكذلك للميليشيات العربية والآشورية/السريانية، وكذلك لبعض الجماعات التركمانية والأرمنية والشركسية والشيشانية في الحرب الأهلية السورية.

دوماً ضامنة لكلّ جولات الحوار بين الحكومة السورية وبين المعارضة، وبمعنى أدقّ بين سورية وتركيا .

فمن البديهي أن ترعى إيران الاتصالات التي تخصّص لتطبيع العلاقات التركية – السورية بوساطة من روسيا. ونجد أنّ إيران دخلت منذ وقت قريب على الخط لقطع كل التّأويلات الّتي اتّهمتها بعرقلة التطبيع بين دمشق وأنقرة، ولممارسة ضغط على «الأسد» يحول دون قبوله اليد الممدودة «لأردوغان»؛ وهذا ما جرى تداوله إعلاميًا على لسان وزير خارجيتها «حسين أمير عبد اللهيان»، والذي يؤكّد فيه الترحيب الإيراني بعمليّة تطبيع العلاقات بين سورية وتركيا.

وإذا ما تعمّقنا في هذه التصريحات، نجد أنّ إيران استطاعت أن تُبدي حيادها لجهة العلاقات التركية – الصهيونية، وذلك من خلال فصل الملف السوري عن الصراع مع «تل أبيب»، وذلك حرصًا منها على إبقاء العلاقة متينة مع أنقرة، تبعًا لأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي تتّبعه إيران.

صحيح أنّ الدور الإيراني في سوريا له تأثير في القرار السياسي السوري، لكنّه لا يرفض أن تعيد سوريا علاقاتها الطبيعية في المنطقة، بما فيها علاقتها مع الرياض، التي تقدّم فيها أبو ظبي جهودًا لتقريب وجهات النظر بين النظامين.

كما أن إيران تتفهّم ما تعانيه سورية جرّاء الحصار الجائر عليها «قانون قيصر»، وأنّ لها الحقّ في البحث عن الخلاص من العزلة والإفلات من عقاب المجتمع الدولي؛ فلا تحفّظات من إيران على سياسة سورية الخارجية، ما دامت ملتزمة بالخطوط الحمر، وهي: رفض التفاوض مع «إسرائيل» في عمليّة سلام، وقبول المصالحة مع «حماس»، والمحافظة على علاقتها المتينة مع حزب الله.

ولو نظرنا بواقعية، لرأينا أنّ مصلحة إيران أيضاً تكمن في المصالحة التركيّة –السوريّة، وذلك من منطلقين أساسيين:

–**أوّلهما**: صداقة إيران مع تركيا ومصلحتها معها، خاصّة في ظلّ ما تتعرّض له طهران

من عقوبات. كما وتتوافق إيران مع تركيا في معاداتها «لحزب العمّال الكردستاني «الذي يمثّل تهديداً لأمن البلدين، خاصةً أن هناك حزبين إيرانيين مرتبطين «بحزب العمّال الكردستاني» قد أعلنا أخيراً توحيد قدراتهما ومؤسساتهما لدعم العمل المُناهض لإيران؛ وهو ما يدفع الأخيرة إلى مزيد من العداء مع حزب العمّال، بأفرعه المختلفة، ويُهيّئ أرضية تفاهم بين طهران وأنقرة.

– **والثاني**: تحالف إيران مع سورية؛ وهنا تكمن مصلحة إيران بعلاقات مستقرّة وجيّدة بين دمشق وأنقرة؛ ومن ناحية أخرى، فقد شهد التعاون الروسي مع إيران تقدماً كبيراً في الفترة الأخيرة، ليس فقط في الميدان السوري، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين. ولعلّ العقوبات الغربية المفروضة على كلٍ من موسكو وطهران قد هيّأت مجالات للتعاون بين البلدين، وهو ما يجعل من سوريا مُرتكزاً مُهماً لكل منهما، وبما يفرض عليهما العمل على مواجهة التهديدات التي تتعرض لها دمشق، مع بذل جهد كبير للتوفيق بينها وبين أنقرة.

• روسيا

اتّبعت روسيا مع تركيا، منذ أن اتّخذت قرار الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط، سياسة الثواب والعقاب. ولكن بعد تدهور العلاقات بين موسكو وأوكرانيا، ومباشرة موسكو بالعملية العسكرية في أوكرانيا، لجأت إلى أسلوب التودّد بشكلٍ واضح، إذ لروسيا حاجة ماسّة عند تركيا، وخاصّة بعد العقوبات الغربيّة عليها، وبسبب موقع تركيا الجيوسياسي المهم لروسيا. من هنا نجد الجهود الحثيثة لروسيا لتوطيد الاستقرار في تركيا، مع استمرار «أردوغان «على رأس السلطة، كونه يستطيع الإمساك بزمام الأمور. لذلك نجد روسيا تؤيّده وتمدّه بالعطايا، والتي مع الوقت ستجعل من تركيا حلقة النفط والغاز والتجارة الأولى في العالم.

وهذا الاستقرار التركي–بطبيعة الحال– لا يكتمل بغير عودة العلاقات التركية–السورية إلى ما كانت عليه في السابق، نظراً لتأثير القضية السورية الكبير في الداخل التركي. وانتهاء الحرب في سورية يصبّ بشكل مباشر في مصلحة روسيا، من باب المصلحة أوّلاً، ومن باب الصداقة ثانياً.

الخاتمة:

في عودة إلى العنوان الأساس للبحث، فقد نصّ المقترح التركي على اجتماع بين أجهزة مخابرات الدول الثلاث أولاً، ويتبعه لقاء على مستوى وزراء الدفاع، ثمّ وزراء الخارجية، ثمّ قمّة على مستوى القادة.

تُعدّ مسألة العلاقات في سوريا متشابكة، سواء بين القوى الداخلية أو الأطراف الإقليمية والدولية المُتصارعة؛ وعليه، لا يمكن التصوّر بأن تسفر التطورات الأخيرة عن تغيير كبير في العلاقات التركية – السورية؛ فالأمر غير محسوم، ولقاء «الأسد» مع «أردوغان» غير مؤكّد؛ وإن كان هناك من يعدّ أنّ المقترح التركي تطوّر مهمّ على طاولة الرئيس السّوري، خاصة وأنّ سورية لا تضيّع الفرص، ولا يحكمها العناد، ولا خلفيّة الثّأر والعقاب، بل تحكمها المصلحة العليا للدولة السورية. وإذا حصل لقاء بين الرّئيسين «أردوغان» و«الأسد»، ربّما تهدأ حدّة المواجهة بينهما؛ لكنّ الوعي السوري لحقيقة «أردوغان يجعل دمشق تتحفّظ في القيام بخطوات غير محسوبة، قد تعطي خصمها أوراقًا يصرفها في الانتخابات دون مقابل يدفعه في الأرض السورية. وهذا التّحفظ ينعكس إيجاباً على الوضع الميداني والسياسي، ويحقّق أهداف الدولة السورية وشعبها بإنهاء الاحتلال والقضاء على الإرهاب.

ويبقى السؤال الرئيسي: متى سينطق «أردوغان» العبارة الذهبية: «إنّ القوّات التركية سوف تنسحب من الأراضي السورية، وإنّ حفظ الأمن عبر الحدود وتحقيق السيادة داخل الأراضي السورية لا يستقيم مع بقاء أي قوات أجنبيّة في سورية، وإنّ وحدة الأراضي السورية تعني سيطرة الجيش السوري وحده على هذه الأراضي».

يعلم «أردوغان» أنّ المطلوب منه ليس مستحيلاً، وأنّه قادر على اتّخاذ الخطوات التي تجعل الطريق ممهّدًا للوصول إلى القمّة المرتقبة. والمعلوم عنه أنّه يستطيع الانقلاب بمواقفه السياسية بنسبة مئة وثمانين درجة، لتحقيق مصالحه والفوز في الانتخابات الرئاسية. فهل يفعلها؟ سيّما أنّ الوقت الضيّق المُتبقّي للانتخابات التركية لن يسمح بمفاوضات شائكة ومتفرّعة؛ وإن سمح، فلن يسمح بتطبيق توصيات هذه المفاوضات على الأرض.

والمشكلة تكمن إن تأجّلت هذه التوصيات إلى ما بعد الانتخابات التركية؛ والعقبة حينها من عدم التزام الرئيس التركي بوعوده، ولو كانت بضمانة دول كبرى، لأنّ أردوغان، ببساطة وسهولة، قد ينقلب على كلّ وعوده، ويتراجع عن تنفيذها، أو عن إكمال ما بدأ بتنفيذه، إذ إنّ مصلحته الشخصية هي المؤشّر الأوّل والمعيار الأهم.

ببليوغرافيا

المراجع باللغة العربية

– حامد محمد طه السويداني، «العلاقات التركية – السورية 1998 – 2011»، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، 2012.

– عبد الباسط سيدا، موضوعات كردية سورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2020.

– الموقف التركي من سورية: «دقّت ساعة الحقيقة»، مركز الجزيرة للدراسات، 14 أغسطس 2011.

– إيثان أنكل ، دولة هاتاي، مجلة معهد الدراسات التركية، العدد 19، أرضروم، 2002، ص: 332.

– تقدير موقف، اتفاق أستانا الثلاثي: خلفياته وفرص نجاحه، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2017.

المراجع باللغة الإنجليزية

– Omer Osman، "Atatürk's Middle East Politics in the Republican Period"، 2010، p.p:37

– Ferdun Cemal، "34 Years of Foreign Affairs Memoirs–Comments"، Vol.1، Ankara، 1980، p.105.

– Ramzy Eskioglu، "Turkey–Syria Relations Until the Arab Spring"، Cag University Journal of Social Sciences Vol 16، Issue 1،pp. 70\80 \ 73، 201

– Levent Aytemiz and Timucin Kodaman، "THE USE OF TRANSMISSION WATER AND TURKEY–SYRIA RELATIONS"، TMMOB Water Policies Congress، p. 528.

– Ozkan Gokcan، "A Breaking Point in Turkey–Syria Relations: The October 1998 Crisis Or In Other Terms "Undeclared War"، Journal of Academic Studies، Vol 13، No 1، Mars 20، 2018، p:191

– Gocan، "A Breaking Point in Turkey–Syria Relations: The October 1998 Crisis Or In Other Expression، "Undeclared War"، p. 178، 179.

المواقع الإلكترونية

– الاضطرابات السورية: تركيا تضغط على الأسد لإنهاء القمع.
https://www.bbc.com/news/world–middle–east
– ضياء عودة، تركيا والنظام السوري.. «سوء فهم» أم مؤشرات تطبيع؟ – إسطنبول.
https://www.alhurra.com/syria
– أردوغان وبوتين في سوتشي: «التقارب المر» مجدّداً؟
https://www.alaraby.co.uk/politics
– التقارب التركي – السوري.. مصالح متغيّرة وشروط متبادلة.
https://futureuae.com/ar
– تركيا مشغولة بالطرق الدولية: فَلْنختبر التعاون في «حلب – اللاذقية».
https://al–akhbar.com/Syria/
– روسيا: وزير الدفاع يزور القوات في أوكرانيا، ومقاتلة تحلّق قرب طائرة استطلاع ألمانية.
https://www.france24.com/ar

الصراع الهويّاتي لدى اليهود العرب

حسام أبو النصر*

لا أحد يُنكر الصراع الدائر منذ نشأة كيان الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، بين هويّتي الأشكناز والسفارديم، وتحديداً بين الغربيين واليهود العرب، فيما سمّيت إسرائيل الأولى نسبة لمؤسّسيها الأشكناز الذين قادوا الصهيونية نحو دولة على حساب العرب في فلسطين؛ وبالتالي كان اليهود العرب الشرقيون يمثّلون «إسرائيل» الثانية؛ أي لم يتقلّدوا في بدايات التأسيس مناصب عليا في الدولة التي كانت حكراً على الأشكناز، من رئاسة الدولة إلى الحكومة والجيش وغيرها، فيما استجلبت الصهيونية اليهود العرب كقوّة بشرية، ليعملوا في الخدمات العامة والفلاحة والصناعة وغيرها، واستحدثت لهم مستوطنات خاصة، قبل الاندماج في المجتمع الإسرائيلي.

وهنا يجب أن نقول إن دور اليهود العرب في الصهيونية لم يكن فعلاً أو مؤثّراً؛ بل إنّ جزءاً كبيراً منهم اندمجوا فيها مُكرهين، بعد أن زاد العداء مع العرب، بسبب تصرفات الصهيونية ونفوذ بريطانيا في الدول العربية، ومحاولات تغذية روح الكراهية بينهم، وإغرائهم من خلال الصندوق القومي اليهودي بالإمتيازات، وتحسين ظروفهم المعيشية في «دولة إسرائيل» الناشئة. وحتى نكبة عام 1948 لم يكن اليهود العرب قد اندمجوا بشكل كامل في هذا التحرّك الصهيوني، بل كان أوج الهجرة اليهودية العربية إلى «إسرائيل» في خمسينيات القرن الماضي.

* باحث ومؤرخ فلسطيني.

من هنا بدأ الصراع أو الإشكالية الهوياتية، بشكل أوضح، باعتبار أن اليهود العرب بالذات، عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم، مرتبطة قبلاً بالبلاد العربية؛ وينسحب ذلك على أدبهم وقصصهم، وحكاياتهم وأكلهم ولبسهم، وكل تفاصيل حياتهم التي ليس لها علاقة بالمجتمع اليهودي الغربي الأشكنازي، و لم تكن هناك عوامل مشتركة تجمع بينهم سوى الديانة اليهودية؛ وخلاف ذلك لا نقاط التقاء. وبالتالي نحن أمام هويات يهودية فسيفسائية غير متجانسة، لا شكلاً ولا مضموناً، وعليها أن تعيش في مكان واحد.

ولن تجد رواية مؤكدة عن أسباب هجرة اليهود العرب من بلدانهم إلى «إسرائيل». فهناك خطاب تصحيحي لمؤرّخين يهود، يرى أن إسرائيل كانت المستفيد الأكبر من تلك الهجرة؛ بل هي حرصت على نزوح اليهود العرب كإحتياطي سكاني؛ وهناك من يرى أنهم أُجبروا على الهجرة إثر التضييق عليهم مع تصاعد الصراع العربي – الصهيوني. لكن الثابت فعلاً أن الفقراء من اليهود العرب جاءوا إلى «إسرائيل» بتمويل من الوكالة اليهودية، وكان عليهم أن يقطنوا مناطق الأطراف، أو مناطق المواجهة مع الدول العربية، أو في منازل فرّ منها سكانها العرب، فيما نزحت الطبقة الوسطى والأغنياء منهم إلى مَهاجر أخرى في أوروبا وأميركا وأستراليا وغرب أفريقيا.

وقبل ذلك، كان رئيس شعبة الهجرة في الوكالة اليهودية، إلياهو دوبكين، قدّم شرحاً عن أهمية الجاليات اليهودية في الدول الإسلامية، والتي قدّر تعدادها بنحو ثلاثة أرباع مليون نسمة. فبحلول الأربعينات، وبعدما أخذت تتكشف حقيقة حجم «الإبادة الجماعية» التي تعرّض إليها اليهود في أوروبا، بدأت الأنظار تتّجه إلى اليهود في البلدان الإسلامية، ما شكّل بعدها في «إسرائيل» الصلة والعلاقة بين اليهود المصريين واليمنيين العراقيين المغاربة؛ وتحوّلت أجهزة الجيش، والتعليم ومسارات التعليم المهني،والتوزيع السكاني، وبلديات التطوير، التي كان سبعون في المائة من سكانها يهوداً من الدول الإسلامية، إلى مراكز صناعية غنيّة بالعمل والأيدي العاملة، تعويضاً عن الطاقة البشرية التي فقِدت في الإبادة.

وقد فرضت كلّ هذه الأمور على الشرقيين تجربة حياتية مشتركة، وبلورتهم كطائفة

متماثلة، طائفة متخيّلة، في صورة الشرقية الإسرائيلية.

ولو نظرنا إلى خطة المليون التي طُرحت من قِبل بن غوريون أمام الخبراء اليهود، في العام 1942، باعتبارها نقطة الصفر في عملية تهجير العرب اليهود، من موجات الهجرة الكبيرة في خمسينيات القرن الماضي؛ ولكن يعتبر عام 1942 سنة حاسمة. ومن أجل التأكد، فإن الأساس المنطقي لجلب اليهود من الأقطار العربية كان ديموغرافياً؛ كان إلياهو دوبكين قد عرض خريطة هجرتهم من البلاد العربية سالفة الذكر، وكانت تتلخص في إحضار هؤلاء العرب اليهود إلى فلسطين بالكلاب والعصا.

وفي هذه اللحظة التاريخية، سلّطت الأضواء للمرّة الأولى بصورة جادّة نحو اليهود في الدول الإسلامية. لقد كانت هذه المرّة التي تخرج فيها العلاقات بين الشرقيين والغربيين عن نطاق العلاقات التناظرية المتنافرة، وتوضع في معادلة القوّة السياسية الكولونيالية، رغم أن غالبية أعضاء إدارة الوكالة اليهودية عارضوا خطة المليون التي اقترحها بن غوريون، نظراً لأن هذا الحل لا يستجيب للمشكلة المطروحة، وهي إنقاذ مشرّدي الإبادة النازية في أوروبا؛ و لم توضع خطة جلب اليهود الشرقيين موضع تنفيذ سوى بعد قيام «الدولة»، حيث جاء المهاجرون إلى «إسرائيل» من الدول الإسلامية، بما فيها العربية؛ بيْد أن شرقيّتهم لا تكمن في هذه الحقيقة، فقد نشأت شرقيّتهم كإفراز ثقافي،سياسي،اقتصادي، إسرائيلي، وفق ما كتبه يهودا شنهاف.

بداية الاندماج:

ظهرت مراراً عدة محاولات للمزاوجة بين اليهودية والقومية، على ما احتوت من تناقضات صارخة. فقد حاولت الصهيونية إنتاج تطابق بين الدين والقومية، والادّعاء أن لليهود أصلاً واحداً، وأن يهود العالم يشكّلون قومية واحدة. ومن أجل خلق القومية اليهودية، ابتدعت «إسرائيل» ما عُرف ببوتقة الصهر، من أجل صهر المجموعات اليهودية المهاجرة التي تفتقد التجانس، من خلال مؤسّسات عامة، كالهستدروت والكيبوتس والجيش؛ إلاّ أن هذا الخلط العشوائي لتلك المجموعات نجم عنه مزيد من التنافر والصراع والتوترات، وخاصة بين اليهود الشرقيين والأشكيناز الغربيين. ومع توالي الهجرات،

فشلت بوتقة الصهر في بناء هوية قومية واحدة لليهود.

وفي البدايات، لم يكن لليهود الشرقيين فرصة كبيرة في نطاق المنهج أو النمط الصهيوني؛ فالحركة الصهيونية كانت، على اختلاف تياراتها الرئيسية، حركة أوروبية؛ وهي شكّلت بهذه الصفة موضوعاً لأبحاث وغايات النخب اليهودية الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وأي محاولات للادّعاء بأن اليهود الشرقيين ساهموا في خدمة أهداف الحركة الصهيونية بصورة مماثلة لمساهمة يهود أوروبا، إنما هي محاولة محكومة بالفشل؛ فهي تُخضع منذ البداية اليهود الشرقيين لإطار خطاب هرمي يقزّم مكانتهم أو مكانهم.

وحسب ما طالب به بعض الكتّاب الإسرائيليون من نزاهة سياسية، بأن لا تقتصر فقط على وصف الأحداث حول الشرقيين، بل أن تشمل أيضاً إعطاء فرصة لأصوات شرقيين من الماضي – الأصوات التي شهدت انقساماً وقمعاً بإسماع صوتهم– إلى جانب أحداث الحاضر. وعلى سبيل المثال، أصوات: إلياهو أليسار، شمعون بلاص، أو يوسيف دحوح هليفي، ألبرت ميمي، وسمير نقاش، وإيلي شوحط، وسامي شالوم شتريت، وشيكو بيهار، وتسفي بن دور، وكثيرين غيرهم، كتبوا عن اليهود العرب،كأصوات تاريخية شرقية مشروعة؛ وكان لا بدّ من مراجعة كتاباتهم الصحافية واستحضارها في ضوء السياق الذي كُتبت فيه.

وحتى في الكتب الصهيونية، لا تظهر الجاليات اليهودية الشرقية في هذه النصوص إلاّ في التقاطعات التي تتقابل فيها مع الصهيونية، وإن تم تقديمهم في إطار مثل هذا الخطاب كمتساوين نظرياً، لكنهم يبقون دوماً، وبالمطلق، غير متساوين في الممارسة العملية. وعلى نحو مماثل، لا يمكن ليهود الشرق أن ينافسوا يهود أوروبا في درجة المذابح والقتل الذي ارتكبتهما الآلة النازية؛ وبالتالي أي محاولة لإدخال اليهود الشرقيين إلى إطار هذه الرواية التي تحوّلت إلى دين مدني، وإلى إطار متضمن في المجتمع الإسرائيلي، لهي محاولة محكومة سلفاً بإخضاع الشرقيين لهرمية يحتلّون فيها مكانة متدنيّة مقدّماً.

وعند العودة إلى الوراء، مثلما يفعل هارفي غولدبرغ، للبحث عن الجذور التاريخية لليهود الشرقيين، والذي اكتشف الكثير من السمات الجوهرية المتشابهة بين يهود الدول

الإسلامية، نستطيع بعدها التمييز بين الأحكام والمفاهيم الجوهرية، وبين الشرقية كظاهرة سياسية؛ فبهذه الطريقة، يمكن خلق جدل سياسي إيجابي حول الشرقية.

والديانة في الواقع تُعتبر منطقة نفوذ لدى المزراحيم في «إسرائيل». والتعبئة الدينية كانت كلّ الوقت مدخلهم إلى الأوساط الجماهيرية وإلى السياسة؛ والنجاح الساحق لحزب «شاس» منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، دليل واضح على العلاقة الخطرة بين الديانة والإثنية لدى المزراحيم في «إسرائيل». وهناك مجموعة عامة من التفسيرات في الأدبيات، كما في الخطاب الشعبي لهذا النجاح، ومنها أن «شاس» تقدّم برامج تعليمية للمزراحيم وبرامج رفاهية وتشغيلية، وأنها تشكّل نوعاً من الاحتجاج على النخبة الإشكنازية العلمانية، وأنها تُنتج قيادات فاعلة، أو أنها محصّلة إنتاج أصيل للديانة .

ومن العوامل التي أخّرت الاندماج، إشكالات التمايزات الاجتماعية في «إسرائيل»، ومنها، الانقسام إلى يهود غربيين «أشكناز» ويهود شرقيين «مزراحيم» أو «سفارديم»، حيث تبرز بين فترة وأخرى مظاهر هذا الانقسام ومظاهر التمييز ضد المزراحيم، كما جرى في حوادث وادي الصليب في حيفا سنة 1959، أو في التظاهرات العنيفة لحركة «الفهود السود» في مطلع سبعينيات القرن الماضي، أو في التصريحات التي أدلى بها النائب عن حزب العمل أوري أور، والتي اعتُبرت مسيئة لليهود من أصل مغربي.

ويشير الملف إلى أن تلك المظاهر تتجسد في «الفجوة الطائفية» المسمّاة «إثنية» أحياناً، والتي تفصل بين الطرفين، على مستوى الحياة والتعليم والعمالة والثقافة والتمثيل في قمّة الهرم السياسي والعسكري؛ كما تتمثّل في نمط الاقتراع للكنيست ولرئيس الحكومة، حيث تحصد الأحزاب اليمينية معظم أصوات المزراحيم، فيما تصوّت أغلبية الأشكيناز لمرشّحي الأحزاب اليسارية. وتشير التقارير هنا إلى بروز المفارق الآتية: إن المزراحيم «ضحيّة» للصهيونية، لكنهم في الوقت نفسه «جلاّد» للفلسطينيين.

ولكن بقي الانقسام الإثني بين المستوطنين المهاجرين. وتعود أسباب هذه الانقسامات إلى تعدّد الأصول الإثنية والثقافية للمهاجرين، إضافة إلى توافدهم في فترات مختلفة، وهو ما ولّد مجموعات غير متجانسة. وأبرز هذه الصراعات هي بين اليهود الإشكناز الغربيين

واليهود الشرقيين، في ظل الهيمنة الإشكنازية على «الدولة»، وتهميش بقيّة الفئات والجماعات الإثنية. وعلى سبيل المثال، فقد وصلت نسبة الفقر في «إسرائيل» عام 2016 إلى 22%، حيث يتركّز الفقر لدى اليهود الشرقيين والفلسطينيين في الداخل المحتل.

وهذا التهميش أدّى إلى ظهور حركات احتجاج في صفوف اليهود الشرقيين، ضد هيمنة الإشكناز على المفاصل الرئيسية في «الدولة»، والتي أثمرت تبلور أحزاب وحركات سياسية، أبرزها «شاس». و لم تقتصر هذه التصدّعات الإثنية على اليهود الشرقيين والغربيين، بل تعدّتها لتشمل الجماعات اليهودية كافة: الروسية والإثيوبية والآسيوية، وأميركا اللاتينية، وغيرها من الإثنيات، إلى جانب الصراع اليهودي– العربي الفلسطيني.

وهنا نشير إلى أن جهاز المخابرات الإسرائيلية يُعدّ القطاع الذي وظّفت فيه «إسرائيل» عند نشأتها عدداً كبيراً من اليهود العرب، لتستفيد من لغتهم وأشكالهم في اختراق «محيط الأعداء». والمشكلة في رأي شينهاف هي التناقض الذي عاملت به «إسرائيل» اليهود القادمين من البلاد العربية: «كانت تمحو ثقافتهم العربية باضطراد لمصلحة فكرة الاندماج؛ وفي الوقت نفسه، تستخدم عروبتهم مسوّغاً للاعتراف بهم في أجهزة الدولة الأمنية».

الجيل الثاني من اليهود العرب ساهم في الاندماج؛ فلا شك أنه بعد مضي 75 عاماً من الاحتلال وقيام «إسرائيل»، نشأ جيل جديد، هم أبناء اليهود العرب؛ وقد وُلِدوا وعاشوا في «إسرائيل»، وضمن المجتمع الذي أرادته الصهيونية لهم، وليس ما أرادته العادات والتقاليد واللغة، التي عاشها آباؤهم وأجدادهم في بلادهم العربية؛ وبالتالي حدث اندماج طبيعي لهذا الجيل في الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها؛ كما أن حدّة العنصرية بين الإشكناز والسفارديم بدأت تأخذ منحىً أقل بكثير، لأن الجيل الثاني والثالث أيضاً من الإشكناز جزء كبير منه وُلِد في «إسرائيل»، وفي المستوطنات؛ وبالتالي نحن نتحدث عن مجتمع إسرائيلي تجمعه الجغرافيا، والمكان، خاصة أنه حوّل حياة الفلسطينيين، بالمقابل، إلى جيتوهات، ليصبح هو الوجود الطبيعي وليس طارئاً، وفق رؤية الغرب والاحتلال.

وبالطبع، كانت هناك محاولات على مدى العقود الماضية لمحو الثقافة العربية بشكل

كامل لدى يهود العالم العربي. لكن هذه المحاولات لم تنجح بالكامل، حيث كان الأجداد يتحدثون بالعربية، لكنّ أبناءهم كانوا ينهرونهم؛ وكانت المدارس تُرسل المدرّسين إلى البيوت وتطالب اليهود العرب بالتوقف عن التحدّث بالعربية.

اليهود العرب نحو التديّن:

كان من الممكن إدماج العرب اليهود في المشروع الصهيوني إذا أصبحوا ملتزمين بالديانة اليهودية؛ وهم في عيون المبعوثين ظهروا كرُسلٍ متديّنين من فئة الشاداريم؛ والشاداروت لهم جذور دينية أقدم من الصهيونية بكثير.

فإذا كنت تجد في أوروبا تعبئة صهيونية، قومية، مصحوبة بمشروع علماني، فإن العرب اليهود ساروا في اتجاه آخر نحو طريق القومية اليهودية. ومن أجل إعادة العرب اليهود إلى التاريخ، احتاج مبشّرو الحركة العلمانية إلى أن يجدوا فيهم الوازع الديني، أو أن يزيّفوا الحماسة الدينية.

لذا كان لا بدّ من تعزيز دور الديانة في إدماج اليهود العرب في المشروع الصهيوني، من خلال بلورة الهوية المزراحية عبر الدين، ودخولها في الثقافة الإسرائيلية (المهجّنة)، رغم أن اليهود العرب لم يستطيعوا تشكيل حزب موحّد خالص لهم يجمعهم جميعاً؛ أي أنهم شاركوا في أغلب الأحزاب الإسرائيلية، ومنها حتى اليسارية، والتي كان جزء منها يقارع الصهيونية، وغير راضٍ عن التوجهات الاحتلالية الاستيطانية؛ إلاّ أنهم شكّلوا حزباً متديّناً (شاس)، والذي لم يندمج فيه كل اليهود العرب، ولكن كان أساسه التطرف الديني اليهودي، وهو ما ساهم في بلورة موقف واضح اتجاه الاندماج في الصهيونية فيما بعد؛ بل ويصبح اليهود العرب أداة لها، وصولاً إلى التطبيع مع الدول العربية، ورفضهم لقيام دولة فلسطينية؛ أي تحوّل جذري من ضد الصهيونية، إلى الأكثر صهيونية؛ ونجاح «شاس» كان دليلاً واضحاً على العلاقة الخطرة بين الديانة والإثنية لدى المزراحيم. لذلك، لم يكن هناك خيار أمام اليهود العرب سوى التديّن حتى يكون لهم صوت في الخطاب الصهيوني؛ بل وليثبتوا ولاءهم لهذه الدولة المستحدثة بأي شكل من الأشكال، وانتهاء ولائهم لدولهم العربية التي غادروا؛ وهذا أدّى إلى أشكال متدحرجة في السلوك

اليهود العربي، بين الحنين لأرضهم وأصلهم وهويتهم العربية، وبين إثبات تديّنهم لخدمة الصهيونية والولاء لإسرائيل؛ وكان سؤال الهوية الأكثر إلحاحاً لأجيال من اليهود العرب، حيث كان أغلبهم يتحدثون اللغة العربية، فيما الثقافة المهيمنة كانت الثقافة الإشكنازية.

وربما تغيّرت الصورة قليلاً مع تحسّن الوضع السياسي والاجتماعي لليهود العرب، وظهور ثقافتهم الأصلية في الموسيقى والطعام دون خجل. ورغم ذلك، فالإحصاءات الرسمية تشير إلى أنهم يحلّون ثالثاً في قطاعات التعليم بعد الإشكناز والمهاجرين الروس الذين وفدوا لإسرائيل في التسعينيات.

اليهود العرب وتعاملهم مع الاستشراق:

بعد تغوّل الحركة الصهيونية وتمكين الدولة اليهودية العنصرية في فلسطين، بدأت المناداة بالقومية الواحدة، وطرأت متغيرات جعلت من الضرورة تشبيك المجتمع اليهودي العربي ضمن محيطه، وأن لا يكون شاذاً عنه (أي أن لا يصبح جيتو في قلب جيتو)، سواء من خلال التعايش في تجمعات سكنية واحدة، أو من خلال مؤسسات «الدولة» الإسرائيلية.

وما كان اليهود العرب يعانون منه في بلادهم من «عمليات استشراق»، حدث أيضاً داخل «إسرائيل»، من الاستشراق اليهودي الذي لم يكن مهمّته فقط التوغل في البلاد العربية، بل مواجهة الاستغراب العربي؛ وأيضاً اختراق اليهود العرب لدمجهم في الدولة الجديدة. وقد قادت ذلك العديد من المعاهد والجامعات الإسرائيلية، وساهمت في تعزيزه من خلال الدراسات العربية الشرقية.

وسابقاً، تناول كُتّاب كثيرون، ومنهم إدوارد سعيد، آثار الاستشراق على كل الوطن العربي، والتي بقيت لعقود طويلة؛ وبالتأكيد تأثّر بها اليهود العرب قبل استيطانهم في فلسطين؛ أي أنهم كانوا يحملون أفكاراً معادية لهذا الاستشراق الغربي، والذي نعتهم بالرجعية والتخلف؛ وعندما حضروا إلى «إسرائيل» (يهود اليمن مثلاً)، وجدوا أنفسهم يعيشون داخل هذا الاستشراق الغربي. وكان من الطبيعي عدم تقبّلهم له في بادىء الأمر؛ بل أوجد ذلك حالة تناقض خطير بين المجتمعين، السفارديم الشرقيين والإشكناز الغربيين،

أي بين المستشرقين الغربيين والعرب اليهود. وظلّت هذه الحالة سائدة لسنوات طويلة، حيث بقي اليهود العرب مضطهدين ولا يعاملون معاملة الغربيين الذين حكموا «الدولة»، وتقلّدوا أعلى المناصب، فيما كان العرب يعملون في أعمال شاقّة، ولا يصلون لمراكز مهمة في «الدولة»؛ وهذا الواقع تجسّد في الصراع الحقيقي بين الاستشراق واليهود العرب في «إسرائيل»؛ وفي الوقت نفسه، حاول بعض اليهود العرب أن يلعب دور المستغرب؛ أي أنه بدأ يترجم أعمال بلاده للعبرية والغربية، وينقل عاداته وتقاليده إلى داخل المجتمع الإسرائيلي. ولكن المستغرب هنا أن العربي اليهودي كان يقوم بهذا الدور محاولاً الاندماج، عكس المستغرب الفلسطيني مثلاً، والذي كان يقوم بهذا الدور في مواجهة الاستشراق الغربي والإسرائيلي؛ والنتيجة هي اندماج بين الاستغراب والاستشراق في «إسرائيل»، في حالة نادرة، حيث تقاطع الإثنان في مواجهة الفلسطينيين، ولكي يثبّتوا وجودهم على أرض فلسطين المحتلة، فأصبح الاستشراق الغربي يروّج للاستغراب العربي اليهودي ويسوّق له، باعتباره جزءاً من منطقة الشرق الأوسط.

وقد استغلّت الصهيونية ذلك لتكرّس وجودها، وتدّعي قِدمها في المنطقة، وأن هذه الفئة العربية اليهودية جزء من تاريخها، الذي كان بالأمس القريب رجعياً متخلفاً، من قِبل يهود الغرب؛ بل وانتقل اليهود العرب من رافضين للفكر اليهودي الغربي الصهيوني، إلى الأكثر تطرّفاً من الغربيين اليهود.

كذلك، برز صراع الاستشراق داخل «إسرائيل»، حيث نقل اليهود الأشكناز الأفكار الغربية والعادات والتقاليد إلى داخل «إسرائيل»، لتصبح معمل الاستشراق في قلب الشرق، ومصنع التجارب له.

وكما ذكرنا، فإن جزءاً كبيراً من المستشرقين الغربيين اليهود أسهموا في الصهيونية، وانتقلوا للعمل جغرافياً داخل «إسرائيل الجديدة». وبعد تأسيسها، شكّل ذلك اختلافاً لدى المستشرقين في نظرتهم للغرب، وبما يتماشى مع الصهيونية وهذه الدولة الوظيفية؛ وأوّل نقاش جرى هو حول هوية إسرائيل كدولة شرقية، بما أنها في الشرق الأوسط، أو أنها دولة غربية في الشرق. وبالتأكيد، فإن بُناة إسرائيل الأولى هم يهود الغرب الأوروبيون،

والذين جاؤوا بأفكار محمولة من هناك اتجاه الشرق؛ لكن بقي الصراع قائماً بين الأفكار المحمولة، والجغرافيا التي احتلّوها، مما شكّل تناقضاً كبيراً، أوّلاً حول الأوصاف التي حملوها عن الشرق؛ وجزء من هؤلاء اليهود (العرب منهم) كان لديهم فكر مناهض للفكر الاستشراقي الغربي، الذي أصبح ينظر إليهم نظرة أخرى بعد قيام «إسرائيل»؛ وهو أحدث شرخاً، خاصة في تعامل بعض المستشرقين الغربيين معهم، ومع من تبنّوهم، فيما عزّز يهود الغرب هذا الاستعمار؛ بل هم وجدوا أن «إسرائيل» هي نتاج حقيقي للاستشراق، الذي أراد أن يغيّر الشرق بأكمله كما رسمه الغرب في مخيّلته.

لذا، كان من الضروري دعم الإسرائيليين كونهم سيحقّقون حلم الغرب في اختراق الشرق؛ وهذا ما جعل من المهمة تتحوّل إلى عسكرية، إستيطانية، إحلالية، كولونيالية، وأوجب على المستشرقين الغربيين دعمها لا هدمها، وأن أي خلافات شكلية في الاستشراق لا تهزّ العلاقة فيما بينهم، باعتبارهم انبثقوا عن استشراق الغرب في الأصل.

الرؤية التاريخية سبباً في تحوّل نظرة اليهود العرب:

عندما جاء الاحتلال الإسرائيلي كان يحمل أفكاراً سياسية صهيونية بحتة. وكانت هناك محاولات منذ تأسيس صندوق استكشاف لفلسطين 1965م، لربط أي مكتشفات أثرية بالتوراة والرواية اليهودية.

وقد فشل هذا الفعل في إثبات ذلك؛ إلاّ أنه من خلال الماكينة العسكرية، حاول تحويل الأمر إلى حقيقة على الأرض، وتأسست جمعية بحث أرض إسرائيل آثارها، عام 1914م، والتي عملت أيضاً على التنقيب الأثري وربط كل المكتشفات بالكتب القديمة؛ والنتيجة أن رواية التوراة كانت ترتكز على وجود دولة داود وسليمان في منطقة (يهودا والسامرة)، أي الضفة الغربية؛ إلاّ أن الصهيونية احتلّت أوّل ما احتلّت مناطق عام 1948م، وهي الواقعة على طول الساحل الفلسطيني، والنقب والشمال، والتي لا تعدّ جزءاً من كل روايات التوراة؛ وشكّل ذلك تناقضاً كبيراً بين كذبة الصهيونية وتصديقها، وأن هناك فجوة في الرواية التاريخية بين اليهود العرب والإشكناز منذ اللحظة الأولى لدخول الصهيونية أرض فلسطين وإقامة مستعمرات فيها. لذا سعت «إسرائيل» لتصغير

هذه الفجوة على مدار عقود، من خلال التوسع القائم والمتسارع، مستغلّة توجّه اليهود العرب نحو التديّن والتطرف، وبناء المستوطنات في مناطق الضفة الغربية، التي تعدّ وفق رؤيتهم التاريخية مناطق يهودا والسامرة، مع تعزيز الارتباط التوراتي بهذه الأماكن (الخليل، القدس، نابلس) مثلاً، وربطها دينياً بهم؛ والدليل أن أساس وقف المفاوضات هو تغوّل الاستيطان واستمراره منذ توقيع اتفاقية أوسلو؛ بل هو أصبح أضعاف ما كان عليه قبل ذلك؛ وهذا الواقع قوّض «عملية السلام».

لقد اعتبرت «إسرائيل» أن هذه المستوطنات جزء لا يتجزأ من «الدولة»، وعملت على توسيعها وربطها بها من خلال شبكات الطرق، مما يدل على أن هذا المشروع طويل الأمد، وله امتداد استيطاني، عسكري، وسياسي، وتاريخي، توراتي(على سبيل المثال لا الحصر، مستوطنة معالي أدوميم، وهي ضمن مشروع القدس الكبرى)؛ وهذا ما خلق أملاً كبيراً لليهود العرب في إحياء رؤيتهم الدينية التاريخية، وتعزيز ارتباطهم بدولة إسرائيل وفق العوامل التي ذكِرت سابقاً، في ظل فقدانهم لأي ارتباط هوياتي أو سياسي؛ إضافة لعامل مهم، وهو إحياء فكرة العودة (ليهودا والسامرة)؛ كما عزّزت «إسرائيل» التطرف الديني اليهودي العربي ضد الفلسطينيين، وأصبح اليهود العرب في صدام مباشر مع الفلسطينيين، بعد أن كانوا لا علاقة لهم بالصهيونية في بداياتها.

موقف اليهود العرب من التطبيع:

لقد طرأت تغيّرات كثيرة في العالم العربي، أثّرت أيضاً في مواقف اليهود العرب وغيّرتها، ومنها غير المباشرة، مثل التغيرات الإقليمية والدولية، وأهمها سقوط الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الأولى والثانية التي أحدثت شرخاً عربياً، مع ظهور أقطاب جديدة في العالم (الصين، كوريا الشمالية، روسيا) وتحالفات جديدة (تركيا) مثلاً، والمشروع الإيراني الذي اجتمع ضدّه العرب والولايات المتحدة، ومعهم «إسرائيل» طبعاً؛ والأهم من كل ما سبق هو بدايات الجنوح لما سمّي عملية «السلام»، منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية (1979)، وصولاً إلى إتفاق أوسلو (1993) واتفاق وادي عربة (1994)؛ وهذا أيضاً شكّل عاملاً مهماً في تغيير مواقف اليهود العرب، وحتى اليساريين منهم. فإذا

كان العرب أنفسهم قد دخلوا في اتفاقيات «سلام» مع «إسرائيل»، فما المانع أن يغيّر ذلك موقف اليهود العرب أيضاً، والذي وقع على عاتقهم ضرورة تحديد هويتهم السياسية. ولا يوجد مانع في أن يشترك اليهود العرب في مثل هذا التحرك السياسي باتجاه المحيط العربي؛ وليس غريباً القول إن الصهيونية كانت تستغل اليهود العرب منذ نشأتها في اختراق العلاقات مع العرب أنفسهم، وأيضاً التدخل في الشؤون العربية؛ بل إن الوجود اليهودي في البلاد العربية كان كمسمار جحا. لكن من المستغرب أن اليهود العرب الذين كانوا متعطّشين لامتدادهم العربي، أصبحوا بعد حركة التديّن في «إسرائيل»، الأبعد عن ذلك؛ بل إن الإشكناز، بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، كانوا السبّاقين للتطبيع؛ وهم سعوا جاهدين لتطوير العلاقات العربية – الإسرائيلية، وهذا ما يحدث حالياً من خلال توقيع اتفاقيات «سلام» مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وتفعيل العلاقات مع قطر، وغيرها من الدول، وصولاً لتطبيع العلاقات الإسرائيلية مع السعودية الرافضة لذلك حتى الآن؛ وكل ما سبق يهدف لتجاوز المبادرة العربية للسلام، وأساسها قيام دولة فلسطينية كشرط أساسي للتطبيع مع العرب؛ و لم يتقبّل ذلك بعض الكُتّاب اليهود العرب المتمسكين بمواقفهم اليسارية، أو اليهود العرب المتشددين دينياً وعنصرياً، والذين يرفضون الأشكال التطبيعية وفق رؤية دينية لا سياسية، فيما يتساوق السياسيون من اليهود العرب، أو غير المؤطّرين، أو العلمانيين وغيرهم، مع الرؤية الحكومية الإسرائيلية؛ ولما لا، إذا كان اليهودي العربي سيزور بلاده بشكل رسمي بعد انقطاع، وخاصة بعد السماح لليهود العرب بأن يستلموا مناصب عليا في الدولة؛ ووصل الحد لتشكيل حكومة فيها وزراء من اليهود العرب مثلاً؛ وقد يكون لهذا الأمر عدة مغازي، وأهمها أن اليهودي العربي أصبح يتمتع بكافة الحقوق في «إسرائيل» مثله مثل الأشكنازي، وهو صاحب قرار، ليس فقط في الحكومة، بل في الجيش والشرطة؛ والنتيجة هي أن اليهود العرب أصبحوا مثلهم مثل الأشكناز، الأقرب للتطبيع، إذا كان ذلك يخدم مصالحهم رؤيتهم، خاصة اتفاقيات أبراهام، والتي تقوم على أساس ديني بغلاف سياسي؛ وهذا يحقّق رغبات اليهود العرب الدينية، حيث لعب الأشكناز على هذا الوتر.

وبما أن اليهود العرب أخذوا المنحى الأكثر تطرفاً (وهذا لا يقتصر عليهم بالطبع)،

كان لا بدّ من تعزيز تبنّي السياسة الإسرائيلية لهم، وذلك من خلال اتجاهين رئيسين: عنف وأبارتايد أكثر ضد الفلسطينيين، وتطبيع وانفتاح أكبر على العرب، للتغطية على الاعتداءات الإسرائيلية؛ وهنا أصبحت الفرصة مواتية لدى اليهود العرب من خلال الرؤية الحكومية بتعزيز العلاقات العربية الإسرائيلية؛ وهذا ما يسمح لليهود العرب بإحياء حنينهم لبلادهم العربية؛ بل وبرزت توجهات لديهم تدعو للتعويض عن خروجهم وعن ممتلكاتهم في البلاد العربية؛ وتأتي اتفاقيات أبراهام للسلام تجسيداً لهذه العلاقات اليهودية – العربية، وليس فقط بالمفهوم السياسي الإسرائيلي.

وقد رعت الخارجية الإسرائيلية مؤتمراً دولياً في الأمم المتحدة بعنوان: العدالة للاجئين اليهود من الدول العربية، حيث حمّل المؤتمر في بيانه الختامي الجامعة العربية مسؤولية خروج اليهود من الدول العربية، وطالب بتعويضات لهم لا تقل عمّا يطالب به اللاجئون الفلسطينيون.

وجاءت المحصّلة النهائية بنجاح الصهيونية في دمج اليهود العرب ضمن سياستها، وفصلهم عن محيطهم العربي، وجعل نشاطهم الفاعل مع الصهيونية ضد قيام كيان فلسطيني؛ بل وإشراكهم عملياً في هذا المسار، وتعزيز تطرّفهم الديني الذي سيخلق حاجزاً مباشرًا أمام أي إمكانية لتحييد اليهود العرب عمّا يحدث، وإدخالهم في مؤسسات الدولة، ورويداً رويداً في عملية صنع القرار، للوصول في النهاية إلى مرحلة تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية التي خرج منها اليهود العرب.

مراجع البحث:

(1)حسام أبو النصر، رؤية اليهود العرب للدولة الفلسطينية والتطبيع، أوراق فلسطينية، مؤسسة ياسر عرفات، العدد 26، ربيع2021.

(2)خالد عايد، اليهود الشرقيون في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلّد 9، العدد 36، خريف 1998.

(3)عقل صلاح، صراع الهويّات القاتل.. «إسرائيل» من الداخل، 19 شباط 2022.

(4) يهودا شنهاف، اليهود الشرقيون في كتب التاريخ الإسرائيلية، قضايا إسرائيلية، مدار، رام الله، العدد 14، ربيع 2004.

(5)يهودا شنهاف، الصهيونية والكولونيالية وتحويل العربي اليهودي إلى التديّن، قضايا إسرائيلية، مدار، رام الله، العدد 16، خريف 2004.

ندوات المركز الدورية

استخدام العقوبات كسلاح[1]

الدكتور علي فضل الله*

مدخل تاريخي

يمكن التحدّث مطوّلاً عن تاريخ العقوبات. ولعلّ أول سياسة عامة اتخذتها دولة في إطار العقوبات على دولة أخرى هي اليونان القديمة، التي تقدّمها الجامعات باعتبارها أنموذجاً عظيماً في السياسة، مثل أثينا وميغارا واسبارطة. حصلت صراعات بين هذه الدول، لأن كلاً منها كان لديه نظام؛ وما حدث في تلك الدول قدّم نماذج للعالم، مع العلم أنه من الممكن أن تُعاد صياغة هذا التاريخ.

ففي اليونان، والتي تُقدّم على أنها النموذج العظيم للديمقراطية المباشرة، من هو المواطن الأثيني؟ هو حصراً الرجل الأثيني الحر، حيث تم استبعاد ثلاث فئات هي: النساء، والعبيد، واليونانيون من خارج أثينا.

بينما في الإمبراطورية الفارسية، كانت المرأة كالرجل في العمل، ولا يوجد عبيد، لأن كل عمل يقابله أجر؛ ولكن كان هناك قرار.

وفي الحديث عن النزاع بين مدينة ميغارا ومدينة أثينا، فقد قامت أثينا بفرض الحصار والعقوبات على ميغارا، فاضطرت الأخيرة إلى التحالف مع اسبارطة ضدّ أثينا؛ ونتج عن ذلك الحرب الكبرى، وهي الحرب البيلوبونيزية، والتي كتِب حولها أحد أشهر الكتب

1- محاضرة للباحث الدكتور علي فضل الله حول استخدام العقوبات كسلاح، أُلقيت ضمن سلسلة محاضرات دورة إعداد باحث سياسي التي عُقِدت في مركز باحث للدراسات بتاريخ 2022/10/4.

في الحرب؛ وكانت تلك العقوبات أول حالة عقوبات اقتصادية مدوّنة بهذا الشكل.

وهناك مثلاً حالة ميليا، وهي جزيرة متحالفة مع اسبارطة. فقد جرى تهديد الميليين بالخضوع لأثينا؛ لكن النتيجة كانت احتلال ميليا وقتل رجالها وسبْي نسائها. وسنجد في التاريخ الكثير من الحالات التي استُخدمت فيها العقوبات سلاحاً.

كذلك نقرأ في السيرة النبوية؛ في المرحلة المكيّة؛ في شُعب أبي طالب، كيف حوصر المسلمون في مكّة لثلاث سنوات؛ ولكن الحصار لم ينجح، ولم يكن هناك خضوع لقريش. ومن الأسئلة التي لم تُطرح في السيرة الحقيقية للدعوة: كيف استطاع المسلمون الاستمرار حينها؟ ربما هو السوق السوداء.

أيضاً، هناك الصراع التاريخي بين روسيا وغرب أوروبا. والكنيسة الروسية انقطع تواصلها مع الكنيسة الأرثوذكسية؛ وفي كل مرحلة كانت تُفرض عقوبات. لكن تاريخياً، العقوبات لم تستمر طويلاً.

سلاح العقوبات في التاريخ المعاصر

في القرن العشرين، الذي هو أسوأ قرن على مستوى الدم، بلغ عدد ضحايا الحروب وتداعياتها 160 مليون قتيل.

هتلر وصل للحكم من خلال انتخابات ديمقراطية سنة 1933، وكان في الجيش النازي أكثر من 7 ملايين جندي، ولم يكونوا مجبرين على القتال؛ ووصل الأمر إلى حد أن الأطفال كانوا يقاتلون في الحروب.

إذاً، على صعيد المصطلحات، الحرب والصراع والنزاع هي على أنواع؛ والنزاع المسلّح والعنف مصطلحات مختلفان. فالحرب حسب القانون الدولي هي حصراً بين الجيوش النظامية، وإلاّ سمّيت نزاعاً مسلّحاً.

قبل الحرب العالمية الأولى والثانية، وما بينهما، جرى فرض للعقوبات الاقتصادية؛ فروسيا خضعت للعقوبات الأوروبية حتى العام 1939، وكانت عقوبات صعبة وشديدة. انتهت الحرب العالمية الثانية، ليدخل الجميع في الحرب الباردة، وليعودوا إلى العقوبات.

يرى الخبراء في نظريات الجغرافيا السياسية أن موقع روسيا أساسي في الجغرافيا السياسية وفي نظرة الغربيين لروسيا. إن الموقف الأوروبي السلبي من روسيا ليس شيئاً جديداً. لقد دخل الجيش الروسي إلى الأراضي الأوكرانية خلال أسبوعين فقط، ليصدر بعد ذلك ألفا قرار عقابي على روسيا، ولا تزال هذه القرارات مستمرة.

الأمم المتحدة والعقوبات

انتهت الحرب العالمية الثانية، وظنّ العالم بعد تأسيس الأمم المتحدة وبروز مجلس الأمن، حسب الميثاق الأممي، هو حفظ الأمن؛ ولكن هل نجح الأمر؟ طبعاً لا. الآن هناك 31 نزاع مسلّح حول العالم، لكن أشكال النزاعات تغيّرت فقط. في آخر دراسة ورد أنه لو اندلعت حرب نووية بين الروس والغرب، فسيسقط 5 مليارات قتيل؛ لذا يجب اللجوء إلى وسائل أخرى كالعقوبات.

طبعاً، بحسب الميثاق الأممي، وفي الفصل السابع، هناك مواد لها علاقة العقوبات. لكن، وبإرادة أممية، يستطيع مجلس الأمن فرض العقوبات بشكل زجري، والتي تشمل قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض عقوبات اقتصادية، وحتى الحرب.

ولندرس بعض الحالات التي طبّقت فيها هذه الأمور. من أشهر الأمثلة ما حصل في العراق خلال عملية عاصفة الصحراء، حيث قُتل مليون طفل عراقي؛ لأي مدى قُيّمت هذه التجربة بشكل دقيق؟ كتبت لجان التحقيق الدولية التي ذهبت إلى العراق عن تلك المرحلة، وظهرت «كوارث» في هذه الكتابات. إلى أي حد أسهمت الأمم المتحدة في هذه الكوارث؟ ما البديل عنها، وهل ستقبل الدول التي تحوز على الفيتو في مجلس الأمن بالتراجع عن صلاحياتها الحالية؟ إذا كان النظام الدولي قد احتاج إلى الحرب العالمية الأولى ليتغيّر، وإلى حرب عالمية ثانية ليتغيّر مجدداً، فهل سيحتاج النظام الراهن إلى حرب عالمية ثالثة كي يتغير؟

هنا نتذكر أينشتاين الذي قال: أنا لا أعرف أسلحة الحرب العالمية الثالثة، لكنني أعرف أسلحة الحرب العالمية الرابعة.

على كل حال، نحن نتكلم الآن عن سلاح العقوبات؛ ولكن الحروب العسكرية

ظهرت من جديد، والقوّة الصلبة عادت؛ يُقال إن دونالد ترامب أنهى القوّة الناعمة في الولايات الأميركية، ولكن سلاح العقوبات لا يزال موجوداً.

العقوبات الأممية نادرة؛ وتسود اليوم العقوبات الأحاديّة، وعلى رأس من يستخدمها الولايات المتحدة الأميركية، التي تفرض العقوبات على ثلث العالم، حيث تشمل اللوائح العقابية في المطارات 700 ألف شخص. بالنسبة لإيران، هناك 1600 قانون عقوبات بحقّها، بينما توجد 6 قرارات فقط من مجلس الأمن؛ وهناك قانون العقوبات على سوريا، وكذلك على كوبا منذ عام 1960– أطول قانون عقوبات– وهذا دليل على القدرة على الصمود في وجه العقوبات لدى الشعوب.

تأثير العقوبات على اقتصادات الدول

أوّلاً، في الوضع الراهن: حسب تقدير الكونغرس الأميركي (وهذا الرقم قبل سنتين أو أكثر) يشكّل الدولار الأميركي نسبة 88% من المداولات المالية في العالم؛ وقال الروس منذ سنة إنه تراجع إلى نسبة 60%. لكن في الحالتين، فإن الأميركي يستطيع خنق الدول الرافضة لهيمنته. يستطيع الأميركيون أن يعرفوا أين يتحرك كل دولار في العالم، من خلال الاستخبارات المالية؛ لكن مشكلتهم الوحيدة تكمن في ما يسمّى بالاقتصاد النقدي. فالنظام المصرفي يمكن التحكم به؛ لكن لا يمكن ضبط الاقتصاد النقدي، أي الcash. واستمرار النظام المصرفي في لبنان رغم الأزمة الراهنة هو دليل أن للأمر تتمّة؛ وفي بلد صغير مثل لبنان، كان يجب أن تقفل المصارف بسبب الانهيار الذي حصل؛ لكن لمصلحة الأميركيين أن تبقى مفتوحة. لكن على مستوى الاستخبارات المالية، هناك ضبط للأموال لم يحدث في التاريخ؛ ولذلك، التكتلات الاقتصادية الأخرى، مثل منظمة شنغهاي، يجري الحديث عن عملة أخرى غير الدولار. وأشير هنا إلى أنه في سنة 1971 حصلت أكبر عملية نهب في التاريخ البشري، حين تم قطع الارتباط بين العملية الورقية والذهب.

حالياً، يتجاوز الدين العام الأميركي 31 تريليون دولار، وهو أعلى دين في التاريخ البشري لا يمكن سداده، وهو في ازدياد، حيث يتم تحميل كل البشرية وزر حماية نظام الرفاهية الأميركية. إن ما يحقّق استقرار الأنظمة الغربية هو نظام رفاهية خاص بهم. لكن

إلى متى سيستمر هذا النظام؟

واليوم، نحن على أعتاب أزمة اقتصادية كبرى في العالم. والجيش الفرنسي أو البريطاني لم يعد قادراً على إرسال لواء قتالي واحد إلى خارج حدوده؛ والإفراط في طبع العملات سيؤدّي إلى انهيارها. وكل ثروات العالم مرتبطة بالدولار.

عندما تسافر كفرد إلى أي بلد، لا يهمّك الشكل أو المظهر الخارجي له، بل تهمّك المطارات، الرفاهية، السكن، العمل، الضمان، أي الأمور المتصلة بشكل مباشر بالحياة الشخصية للفرد. وبالمناسبة، هل تعرفون أن الفاتورة الصحية في الولايات المتحدة تكلّف مبالغ خيالية؛ فزيارة طبيب اختصاصي وإجراء عملية جراحية أو عملية توليد، كلها تكلّف أموالاً طائلة.

تأثير سلاح العقوبات في الإقليم برز أداء الولايات المتحدة الأميركية السيّء والخطير في حرب روسيا وأوكرانيا. فبوتين جاهز للتفاوض، ولا يريد استمرار الحرب؛ وهو يريد توجيه الرسائل أوّلاً. لكن الغربيين وصلوا إلى الرياضة وإلى مختلف النطاقات في إطار معاقبة روسيا. وهذا يفسّره اعتقاد الغرب أن استثماره في الحرب والفوضى قد يؤمّن له أفضلية في الفرص المتاحة أكثر من السلم إن حصل.

وهذا التفكير يذكّرنا بكلام الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، عندما كانت أميركا «مرتاحة»: الولايات المتحدة الأميركية مرتاحة إلى درجة أنها تستطيع أن تخوض في مشروع معيّن قد تخسر فيه، ومن ثمّ تكمِل حياتها بشكل طبيعي، لأن مواد المشروع هائلة!

وبرأيي، الأوروبيون اتخذوا قراراً في قمّة الغباء بذهابهم إلى النهاية في دعم آلة الحرب الأوكرانية.

وبالعودة إلى العقوبات، فإن تأثير قانون قيصر في سوريا كان كاسحاً، حتى على المستوى النفسي. لكن في إيران بات الإيرانيون متمرّسين في كيفية التغلب على العقوبات؛ وأعتقد أن من أسباب الاحتجاجات الأخيرة في إيران، بالدرجة الأولى، كانت العقوبات التي الأخيرة التي فرِضت عليها.

نعم، هناك ضغط شديد؛ فالدولار لا يدخل إيران منذ زمن، وهذا يؤثّر على رجال الأعمال وعلى التجّار. لكن نظام الخدمات في إيران قوي جداً؛ فالطبابة مجّانية، والمشاريع الإعمارية ضخمة؛ لكن الإعلام العربي والغربي لا ينقل هذه الحقائق. هناك نهضة هائلة؛ 250 ألف مهندس يتخرّجون في كل سنة، وهناك توسيع للعديد من الجامعات الكبرى؛ لكن بالمقابل، يوجد ضغط شديد على الناس؛ فأسعار المواد الغذائية مثلاً في السوق السوداء ترتفع باستمرار.

استنتاجات واقتراحات ذات صلة

النقطة الأولى التي نستنتجها هي أن تجارب العقوبات في العالم لم تنجح في تركيع الشعوب؛ لكنها قد تسبّب آلاماً إنسانية هائلة. ففي فنزويلا مثلاً، استهدف أميركا النظام الكهربائي للبلاد، فمات الناس في المستشفيات. قد تنشّط العقوبات احتجاجات شعبية واضطرابات وفوضى جزئية، لكنها لا تنجح في تعديل سلوك نظام؛ نعم، الشعوب تتعرض للضغط الشديد، وقد تخرج أصوات معترضة من خارج النظام، لكن مع ذلك تبقى نتائج الاستسلام أسوأ.

نحن في لبنان وضعنا مختلف؛ عدد السكان قليل وحجم الاغتراب كبير. وقد تراوحت إيرادات هذا الاغتراب في سنة 2021، بشكل تقديري، بين 8 مليار دولار و12 مليار دولار. وكان يُفترض باقتصاد كالاقتصاد اللبناني أن ينهار بسبب الأزمة؛ لكن الدولة لم تعد هي المموّل الاقتصادي، بل التمويل الأول بات من الأفراد.

والنقطة الأخرى تتمثّل في الحلول المقترحة في مواجهة سلاح العقوبات الغربي؛ يجب تحويل الاقتصادات الوطنية والإقليمية من ريعية إلى إنتاجية، ولو بشكل تراكمي. في سوريا، أدّى تدمير الصناعة والزراعة تجويع الشعب السوري، فيما طالب البنك الدولي بتغيير النموذج الاقتصادي في لبنان. وفي الحالة اليمنية، حسب المعطيات، هناك قاعدة صناعية وراعية متينة. أما في الحالة العراقية، فالعراقيون عانوا بشدّة في التسعينات من العقوبات الغربية، فيما العراق يمكن لم أن يُطعم شعوب العالم، لكنه لا يمتلك زراعة أو صناعة محلية اليوم.

وأخيراً، أقول إنه لا خيار أمام روسيا في المعركة الحالية سوى الصمود. ففي الحالة الصينية، أدّت حرب الأفيون الأولى، في القرن التاسع عشر، مع الفرنسيين والبريطانيين، إلى إخضاع الشعب الصيني لمدّة 150 سنة.

إن كل ما يجري حولنا لا يعفينا من الإبداع، فيما يتملّك الكثير منّا الخوف من الاقتصاد. ونحن نسعى دوماً لنيْل رضى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى نعالج أزماتنا. لذا يجب تعزيز المبادرات الإنتاجية وعدم الخوف من ملامسة الموضوع الاقتصادي. كما يجب تفعيل خطط التكافل الاجتماعي وترشيد الاستهلاك؛ فليس منطقياً بالنسبة لشعب يعاني بشدّة أن يحافظ على نفس المستوى المعيشي والاستهلاكي، في ظل النقص الهائل لديه في المدّخرات.

أيضاً، في الحالة اللبنانية، هناك معلومات عن وجود غاز؛ ومع أن استخراج هذا الغاز يحتاج إلى سنوات، ولكن يكفي أن تكون هناك ورقة رسمية من شركة عالمية موثوقة حول وجود غاز في أرض لبنان، حتى تتدفق عشرات الملايين من الدولارات لإعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني.

بالمقابل، إن حجم الاقتصاد الروسي هو أصغر من حجم الاقتصاد الإيطالي، وحتى من اقتصاد كاليفورنيا وحدها؛ وهي ولاية من أصل 50 في الولايات المتحدة. والمقصود أن فرض العقوبات الروسية على الولايات الأميركية لا يؤثّر كثيراً نسبة لحجم الاقتصاد الأميركي والاقتصادات الأوروبية.

اللقاء السياسي السنوي

في ذكرى استشهاد الحاج قاسم سليماني

لمناسبة الذكرى السنوية الثالثة على عملية الاغتيال الأميركية الآثمة التي أدّت إلى استشهاد قائد فيلق القدس، الفريق الحاج قاسم سليماني، نظّم مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ولجان العمل في المخيّمات الفلسطينية في لبنان، لقاءً سياسياً حاشداً في قاعة الإمام الخميني – بئر حسن – بيروت بتاريخ 2023/01/5. والذي تحدث فيه كلٌ من:

–محمد رعد: رئيس كتلة الوفاء للمقاومة.

–مجتبى أماني: سفير الجمهورية الاسلامية الايرانية في بيروت.

–زياد نخالة: الأمين العام لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين.

–طلال ناجي: الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.

–يوسف نصرالله: رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

–الشيخ ماهر حمّود: رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المقاومة.

–أبو أحمد فؤاد: مسؤول مكتب العلاقات العربية والقومية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

– الدكتور ماهر الطاهر: مسؤول العلاقات الدولية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

–فهد سليمان: نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

–فتحي أبو العردات: أمين سر فصائل منظمة التحرير في لبنان.

وقد شارك في اللقاء عدد من الشخصيات الفكرية والسياسية والبلدية والأكاديمية، ومنها:

-الدكتور عماد رزق: رئيس الاستشارية للدراسات الاستراتيجية.

-السيد عمّار الموسوي: مسؤول العلاقات العربية والدولية في حزب الله.

-الشيخ عطا الله حمود: مساعد مسؤول الملف الفلسطيني في حزب الله.

-الأستاذ معن الخليل: رئيس بلدية الغبيري.

-أبو كفاح غازي: عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية – القيادة العامة .

-شوهدي عطيّة: ممثّل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في لبنان.

-أبو وائل إبراهيم: عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية .

-مازن عبداللطيف: ممثّل منظمة الصاعقة في لبنان .

-أبو النوف: عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

-حربي خليل: مسؤول العلاقات في حركة أنصار الله.

-ناصر أسعد: عضو قيادة بيروت في حركة فتح.

-أبو خليل قاسم: مسؤول حركة حماس في بيروت.

-شكيب العينا: مسؤول العلاقات السياسية في حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.

-أم أشرف محمود: مسؤولة الهيئة النسائية في حركة الجهاد الإسلامي.

في بداية اللقاء، تحدّث الدكتور يوسف نصرالله، قائلاً:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أعزّ الخلق سيّدنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان؛ سعادة رئيس كتلة الوفاء للمقاومة؛

الأخوة والرفاق قادة فصائل المقاومة الفلسطينية؛ صاحب الفضيلة رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المقاومة، أصحاب الفضيلة، الحضور الكريم، الفعاليات السياسية والاجتماعية والتربوية، تحيّة طيّبة وبعد.

أودّ في البداية أن أتوجّه إليكم باسمي، وباسم مركز باحث للدراسات وباسم لجان العمل في المخيمات، بجزيل الشكر والامتنان لحسن تلبيتكم هذه الدعوة التي تُقام احتفاءً وتكريماً للشهيد القائد قاسم سليماني، والتي لا نسعى من خلالها أن نصطنع وأن نفتعل بعداً أممياً للشهيد؛ فهو بعدٌ أو مكوّنٌ أصيل من مكوّنات شخصية الحاج، والتي تجاوزت الحدود، والتي لا ينطفئ ذكرها ولا ينضب زيتها ولا تذهب ريحها ولا تنال العاديات من طهرانيتها ورمزيتها.

لقد قُيّد للحظة الشهيد سليماني الثورية أن تتطور وأن تمتد لتصبح منارة إلهام الثوّار والأحرار في ساحات المواجهة بين الحق والباطل، وضداً لكلّ المحاولات لإخراج هذا الرجل من المعادلة. كما قيّد لشهادة سليماني أن تغدو، كجهاده، حدثاً تأسيسياً في نهضة الأمم وفي رفعتها واقتدارها؛ فقلّما نقع في التاريخ على شخصية تجاوزت في جهادها وفي نضالها وكفاحها المناطق والحدود والمساحات، وحفَر حضورها كما حفَر غيابها عميقاً في ساحات الاشتباك والمواجهة والصراع القائمة مع مشروع الهيمنة الأميركية في المنطقة. وقُيّد أيضاً لحرارة دمائها أن تبقى متّقدة لتشحذ وتستنهض الهمم، كنقيض معياري وأخلاقي لكلّ لازمة الهزائم والنكبات والنكسات التي نمّطت تاريخ الصراع مع العدو طيلة عقود من الزمن، والتي كانت قد ترسّبت في الوعي الجمعي العربي كقَدَرٍ لا يُردّ ولا يُبدّل.

الحضور الكريم، ثلاث سنوات عجاف مضت ولم تغادرنا فكرة الثأر والاقتصاص العادل، وإن كنّا نرى أنه ليس في المعسكر الأميركي، بكلّ متمّماته ومكوّناته ومسمّياته، من شخصيات وازنة بمستوى الشهيد، وبما يعيد ميزان محور المقاومة إلى ما قبل 3 كانون الثاني 2020؛ ففقْدنا كبير ولا يُقاس بشيء، ومُصابنا جللٌ لا يوصف، وخسارتنا عظيمة لا تُعوّض ولا تُقدّر. إلاّ أن الخطوة الأولى في مسار الردّ الاستراتيجي القادم، تحت عنوان تحرير المنطقة من الهيمنة الأميركية، كان لها أن بدأت كما أراد الشهيد القائد قاسم

سليماني، بإعادة المحور ترميم القدرات وتفعيل القوّة وتعظيم المناعة الوطنية والمجتمعية وتوسيع ساحات الاشتباك مع العدو وتكافلها وتضامنها، وتوسيع الممرّات الآمنة التي أقامها في طول الإقليم وعرضه، وتعزيزها عسكرياً وأمنياً وسياسياً، بنحوٍ أفضى إلى تبديد الرهان الأميركي على ما كانت ترى فيه واشنطن فرصة استراتيجية لفرض معادلات جديدة تتصل بمستقبل المنطقة، وتحويل ما حصل إلى تهديد خطير للولايات المتحدة، وسيقود حتماً إلى منطقة، بل إلى عالم خارج التأثير أو التسلّط الأميركي تماماً.

تحيّة إكبار للشهيد القائد؛ تحيّة إلى فلسطين الحبيبة التي كان سليماني يمنّي القلب بالاستشهاد على أسوارها؛ وتحيّة إجلال لكم جميعاً، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس كتلة الوفاء للمقاومة، الحاج محمد رعد:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأعزّ المرسلين سيّدنا وحبيبنا أبي القاسم محمد، وعلى آله الطيّبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

الأخوات الكريمات، الأخوة الأعزّاء، أخوة العقيدة والجهاد، رفاق الدرب والنضال، السادة العلماء، سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشكر ابتداءً لمركز باحث وللجان العمل في المخيمات على هذه الدعوة، من أجل أن نلتقي ونستحضر معاً هذه الشخصية العملاقة في تاريخ أمّتنا، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها؛ شخصية سيّد شهداء محور المقاومة، القائد العرفاني الميداني الجهادي قاسم سليماني وأخيه المهندس أبي مهدي، وإخوانهما الذين استشهدوا معهما.

نحن في صدد الشهادة لرجل ليس كالرجال، وإنما هو رجل مميّز ونعمة إلهية كبرى أنعم بها الله على المجاهدين وعلى الحركات الجهادية، ليستنيروا برؤيته ومنهجيته وخططه الإعدادية والتنفيذية وطريقة تشخيصه للأساليب المؤاتية والمناسبة لمواجهة الأعداء الحقيقيين للأمّة وإفشال مخططاتهم.

إن الشهيد سليماني هو قيمة إضافية إلى كل القيادات الجهادية التي مرّت في أمّتنا ولاحظنا تميّزها، عبر التاريخ وفي زمننا الحاضر، وسنبقى نستفيد من إضاءتها في مستقبلنا المشرق والواعد إن شاء الله.

كان القائد سليماني يمتلك يقيناً لا يزعزعه أو يزلزله شك بأحقيّة قضيته وبولائه، وبحتمية الانتصار إذا ما أدّى واجبه في نصرة ما يؤمن به.

كان الشهيد شخصاً مخلصاً وصادقاً وخالصاً لله سبحانه وتعالى، ما جعله متحرّراً من كل أثقال المتاع أو الميول أو الأهواء التي تشدّه إلى خارج دائرة الاهتمام بقضيته التي نذر نفسه لأجلها. يقين الرؤية وإخلاص الروح هما الجناحان اللذان حلّق بهما قاسم سليماني في كلّ معاركه الجهادية وفي كلّ الحقبة التاريخية التي عاشها. أمرٌ إضافيٌ لا بدّ من التنويه به، وهو ثقة الرجل المطلقة بمرجعيته الدينية والسياسية؛ بحكمتها وبصيرتها ونفاذ رؤيتها، وبسعة آفاقها وبصدق انتمائها وإخلاصها للأمّة التي تنتصر لها. وكانت الثقة المتبادلة بين القائد سليماني والمرجعية من أسباب تسريع الانتصارات.

قاسم سليماني لم يكن قائداً استعراضياً، إنما قائداً ميدانياً يستوحي التخطيط للنجاح في المعركة من تلمّسه المباشر لما يجده في أرض المعركة، ومن استشرافه القريب جداً من العدو الذي أعدّ العدّة لمواجهته.

قاسم سليماني كان قائد غرفة عمليات متنقلة؛ فهو لا يفتر ولا يهدأ. ونتيجة الثقة المتبادلة بينه وبين المرجعية، حاز على ثقة الفريق الجهادي الذي يعمل معه؛ فكان يُلبّى في طلباته، لأنها لم تكن ترفاً أو لتضييع الوقت، وإنما كانت في طريق الإعداد الجديّ للمواجهة. كان سليماني ينظر إلى الانتصار للاستراتيجية ويبتعد عن فولكلور التنافس في هذا الانتصار.

إن الطريقة التي استشهد بها سليماني، والتبنّي الوقح الذي حصل من قِبل رئيس دولة تدّعي أنها عظمى؛ وهي عظمى في تسلّطها وجبروتها وطغيانها، وفي مشروعها للهيمنة على الشعوب وعلى الدول والأمّم؛ إن استشهاده بهذه الطريقة وفي تلك الظروف، كشف أبشع وأسوأ نموذج يقدّمه الغرب للبشرية، والذي مثّله الرئيس الأميركي المجرم دونالد

ترامب في ذلك الوقت؛ وإن استشهاده قد طوى كلّ ما يلزم من تقديم تبريرات لمواجهة هذا النموذج البشع، والذي يتحتّم على البشرية أن تنتفض دوماً من أجل إقصائه وإبعاده عن تنفيذ أهدافه في التسلط والهيمنة على الشعوب والأمم.

نحن، وكلّ حركة جهاد إلى يوم الدين، نمتلك المبرّرات والمشروعية الكافية والمسبقة كي نقاوم المشروع الاستكباري الأميركي ومستخدميه وأدواته، لأنه أسوأ وأبشع مشروع تواجهه البشرية.

في هذا اللقاء تجديد وعد وعهد للشهيد سليماني، وكل إخوانه الشهداء، وكل المجاهدين الشرفاء على امتداد عالمنا العربي والإسلامي، أننا لن نهدأ ولن نفتر حتى نحقّق كامل أهدافنا في تحرير فلسطين، وفي تحرير أمّتنا من براثن الاستعمار والهيمنة والتسلط، وفي تحرير البشرية من المشاريع الإجرامية التي تريد التسلط ومصادرة الحريّات، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، مجتبى أماني:

بسم الله الرحمن الرحيم، أشكر المسؤولين الذين دعوني للمشاركة في هذه المناسبة.

إن الذكرى الثالثة لاستشهاد القائد سليماني وأبي مهدي المهندس ورفاقهما، هي مناسبة عظيمة، ويجب أن تكون محطة أساسية لنا حتى نواصل الخط المبارك الذي كان الشهيد سليماني يسير فيه، على خطى شهدائنا الكبار.

كان الشهيد سليماني قائد فيلق القدس، والذي كان معروفاً هدفه، ولا داعي لأن نشرح مسؤوليات فيلق القدس. و كما هو معروف، فإن الشهيد سليماني هو شهيد القدس. ونحن نعتبر أن أعظم أهدافنا هو هدف تحرير القدس الشريف.

من الناحية السياسية تحديدًا، تعلم الفصائل الفلسطينية حجم جهود وجهاد القائد سليماني في سبيل القضية الفلسطينية. وهنا سأتكلم قليلاً عن دوره فقط في المفاوضات النووية الإيرانية؛ وأنتم تعلمون أن هناك مفاوضات نووية مرتبطة بموضوعات غير نووية.

عندما بدأنا منذ أكثر من 20 عاماً بهذه المفاوضات مع دول 1+5، كانوا يطلبون منّا التفاوض حول موضوعات غير نووية، وكان دعم المقاومة من ضمن هذه الموضوعات، والذي كان يسمّى بالنفوذ الإيراني في المنطقة، وهم يقصدون المقاومة، كما القوّة الصاروخية الإيرانية والقوّة العسكرية الإيرانية في المحور؛ ومن بعدها يأتي موضوع حقوق الإنسان. منذ أكثر من عقدين ونحن نواجه هذه الطلبات التي كانت دائماً ترتبط بالموضوع النووي.

وفي عهد الرؤساء: خاتمي وأحمدي نجاد وروحاني ورئيسي، كان الإلحاح متواصلًا من طرف الدول الأوروبية والولايات المتحدة على إدخال هذه القضية وكنّا نرفض، وكان فريق المفاوضات مرتبطاً بالموضوع النووي فقط، وكنّا نرفض الدخول في الموضوعات الأخرى. وهم حتى الآن يطلبون هذا الموضوع.

وعندما يفرّون اليوم من المفاوضات، فبسبب يأسهم من هذه المسألة. هم يعرفون، ونحن أيضاً نعرف ماذا يريدون منّا، ولا نريد الدخول في هذه المسألة. وكان استشهاد الشهيد سليماني ضمن هذا الإطار، أي للتنازل عن دعم المقاومة من قِبل إيران.

هم يريدون الاطمئنان أن إيران لا تريد امتلاك السلاح النووي، ونحن كنّا جاهزين للتعاون من أجل طمأنتهم؛ لكنهم أرادوا مواجهة خط المقاومة من خلال اغتيال الشهيدين القائدين، وبإقرار من المسؤولين الأميركيين والقبول الشخصي من قِبل الرئيس الأميركي ترامب. لذا، نحن نطلب من المجتمعات الدولية الاهتمام بالناحية الإنسانية في عملية الاغتيال هذه؛ مع علمنا أن هذا الأمر لن يحصل.

وهنا أودّ التأكيد للأطراف الغربية أن إيران لن تركع أمام كل الضغوطات؛ فأنتم تعرفون قيمة القدس عندنا وعندكم؛ لكنهم يريدون إتمام صفقة في هذا الموضوع، الدول الأوروبية الثلاث والأمريكيون يعلمون أن إيران لن تتخلّى أبداً عن قضية القدس، لأنها عنوان كرامة المسلمين والمسيحيين والأحرار في العالم. وهذا الكلام لكلّ من يريدون اللعب في موضوع المفاوضات النووية، ولمن يعتقدون أننا يمكن أن ننصاع لهم.

كلمة الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين- الأخ زياد نخالة:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . بسم الله الرحمن الرحيم.

سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، سماحة الشيخ ماهر حمّود، رئيس اتحاد علماء المقاومة، الأخ العزيز محمد رعد، إخواني قادة فصائل المقاومة، الحضور الكريم؛ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في هذه المناسبة تختلط مشاعرنا من جهة العزّة والمقاومة، وأيضاً من جهة الفقدان للأخ الكبير والقائد المميّز الذي نجتمع اليوم لنُحيي ذكرى استشهاده؛ إنه القائد الكبير والمقاتل وصاحب الميدان على كافة الجبهات، وعلى مستوى العلاقات مع قوى المقاومة في المنطقة؛ إنه الشهيد والقائد الكبير الحاج قاسم سليماني.

نجتمع اليوم التزاماً منّا بمقاومة العدو الصهيوني، مقتفين أثر كلّ الشهداء الذين ارتقوا على هذه الطريق برفقة الشهيد الكبير، والذي جعل المستحيل ممكناً، وتحوّل من حالة الرمزية الوطنية إلى حالة الرمزية الأممية عبر بوّابة فلسطين، والتي تمثّل بقدسها عنواناً للحق والحرية، ولكلّ الذين يريدون أن يسود العدل في كل مكان.

لقد آمن الشهيد قاسم سليماني بوحدة الأمّة الإسلامية، وبأن فلسطين والقدس هما عنوان هذه الوحدة ومدخلها؛ لذلك كانت فلسطين ومقاومتها همّه الأوّل. وعلى مدار أكثر من 20 عاماً، بذل سليماني جهداً عظيماً في دعم المقاومة الفلسطينية، حتى أصبحت على ما أصبحت عليه من قوّة، وحتى استطاعت المقاومة في قمّة تجلّياتها أن تضرب العدو بالصواريخ التي عمل الشهيد على إيصالها إلى المقاومة رغم كل العقبات والتحديات؛ وبعد ذلك عمل بكل ما يملك من إرادة كي تصنع المقاومة سلاحها بخبرات مقاتليها، حتى وصلنا إلى معركة سيف القدس ومعركة وحدة الساحات، والتي استطاع فيها فصيل واحد أن يفتح معركة مع الكيان الصهيوني. هذه لمحة بسيطة عن حضور الحاج قاسم في ملف فلسطين، وأيضاً عن حضوره في المنطقة: في سوريا والعراق واليمن؛ وهذا الحضور الكبير لم يعد خافياً على أحد، و لم تعد تأثيراته خافية على أحد. إن الحاج قاسم حاضرٌ بيننا دائماً، قائداً وأنموذجاً للقائد السياسي والقائد الإنسان في علاقاته وفي كل مراحل جهاده.

اليوم، وفي ذكرى الحاج قاسم، أنتهز الفرصة لتوجيه التحيّة لشعبنا الفلسطيني المجاهد والمقاوم على امتداد فلسطين، وعلى وجه الخصوص في الضفة الغربية الباسلة للشبّان الشجعان الذين يواجهون قوات العدو في جنين ونابلس والقدس ورام الله وكل المدن والقرى الفلسطينية؛ كتائب المقاومة، كتائب المجاهدين في الضفة الغربية؛ لكلّ الأبطال الذين يواجهون العدو الصهيوني، ويفتحون أفقاً كبيراً لنا لإنجاز الوحدة. وأنتهز الفرصة هنا لأرسل تحيّة للقائد العزيز كريم يونس الذي تحرّر اليوم بعد 40عاماً من الأسر؛ تحيّة باسمكم جميعاً لهذا الأسير البطل ولكلّ الأسرى والمجاهدين في فلسطين.

كلمة الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة- الدكتور طلال ناجي:

بسم الله الرحمن الرحيم. الأخوات والأخوة الكرام.

من المستحيل أن نفي الفريق قاسم سليماني حقّه في هذه العجالة، وربما نحتاج إلى أيام ومجلّدات، خاصة ممّن عرفه عن كثب وعرف إنجازاته على مدى 20عاماً، ما بين تسلّمه قيادة قوّة القدس وتاريخ استشهاده في مطلع العام 2020.

القائد الشهيد قاسم سليماني محبوبٌ في فلسطين، كما حال الإمام الخامنئي دام ظلّه الشريف، وقبلهما الإمام الخميني قدّس سرّه؛ وهو حبٌ للأفكار وللنهج، والذي فيه تجديد لصورة الإسلام السياسي الذي يجب أن يكون في مواجهة قوى الاستكبار العالمي.

إنّ للشهيد سليماني فضلٌ عظيم على كلّ المجاهدين في كلّ مكان؛ ونحن نعلم بالدعم الهائل الذي قدّمه للفصائل الفلسطينية، وللمجاهدين في العراق، ولحزب الله والمقاومة في لبنان، وللجيش العربي في سوريا، ولليمن، ولأفغانستان وللبحرين..

كان الشهيد يجسّد أمّة بأكملها؛ وهم توهّموا أنهم اغتالوه فارتاحوا منه؛ لكن الشهيد كان دائماً يطلب الدعاء له بالشهادة، وكان يردّد دائماً أمام رفاقه أنه لا يحبّ الشهادة بطلقة رصاصة من مسدّس، بل كان يردّد: » اللهم ارزقنا شهادة قلّ نظيرها، بحيث تتفتّت أجسادنا لتنير كلّ جارحة من جوارحنا طريق الجهاد والنصر». وهو قال لأحد أقرب

المقرّبين إليه إنه يحلم أن يستشهد كما استشهد الإمام محمد باقر الصدر في العراق؛ فكان له ما تمنّى.

لا يعلم الكثيرون أن الشهيد سليماني هو القائد الحقيقي لمعركة طرد الإرهاب التكفيري من عموم المنطقة؛ ونحن كنّا من الشهود على ذلك، حين كانت «داعش» تحتلّ ثلث العراق وأجزاء من سوريا، وشرح لنا الشهيد على الخريطة كيف ينوي قيادة معركة تحرير العراق إلى جانب أشقّائه في فصائل المقاومة العراقية، وعلى رأسهم الشهيد القائد أبو مهدي المهندس؛ وكان يقصد تحرير ضواحي بغداد وصلاح الدين وتكريت، وصولاً إلى سامرّاء والموصل وكلّ شمال العراق؛ وهو نجح في دحر قوات «داعش» بالفعل، وكان يعمل على عدم عودة الأميركيين إلى العراق مجدّداً؛ ومن ثمّ وضع خطة لطرد الاحتلال الأميركي من عموم المنطقة، وهو الذي قاد، إلى جانب الجيش العربي السوري والقائد بشار الأسد، عملية تحرير الأراضي السورية من «داعش»، وكان يُشرف بنفسه على العمليات في الميدان.

لقد تحدّث السيد حسن نصر الله (حفظه الله) كيف وقف الشهيد سليماني إلى جانبه طيلة أيام حرب تموز 2006، وكيف واجه الأخطار معه في أثناء التصدي البطولي للعدو الإسرائيلي ودحره.

ونحن أبناء فلسطين، نشعر بالمنّة والتقدير العظيم لما قام به القائد سليماني اتجاه فلسطين؛ فلسليماني الفضل الأوّل في تطوير القوّة الصاروخية للمقاومة، وفي تمكين أبنائنا في قطاع غزة من الدفاع بكلّ اقتدار عن القطاع؛ وكان الشهيد يحرّضنا على إطلاق الانتفاضة في الضفة الغربية. إن القائد الكبير هو الذي أشرف على دعم فصائل المقاومة بالسلاح والإمكانات، مع دفعها لتطوير قدراتها؛ وكان دائماً يتمنّى أن يستمع إلى خبر تحرير القدس وكل أراضي فلسطين؛ كما كان لسليماني دور كبير في إفشال مخططات صفقة القرن والشرق الأوسط الجديد؛ فهو شكّل خطراً كبيراً على الأميركيين وحلفائهم، الذين اعتقدوا أنهم سينالون من نهجه وأفكاره؛ لكن ما جرى هو العكس. فبعد ثلاث سنوات على اغتيال سليماني، انظروا إلى ثورة الضفة الغربية؛ هؤلاء أبطال شعبنا: كتيبة جنين،

سرايا القدس الأحبّاء، وعرين الأسود في نابلس، كتائب شهداء الأقصى، وكلّ الأبطال في الخليل، وطولكرم ورام الله؛ نحن نرى أن ما يجري في فلسطين هو تجسيد لأفكار القائد الكبير. إن قاسم سليماني خالدٌ فينا، والذين اغتالوه خائفون منه حتى اليوم.

كذلك، كان الشهيد قاسم سليماني حريصاً على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهو كان يؤمن بعدالة القضية الفلسطينية، كما بأهمية التصدي للغزوة الصهيونية وتحرير بيت المقدس والمقدّسات الإسلامية والمسيحية في القدس؛ وهذا ما سيتحقق إن شاء الله في قادم الأيام، من خلال الثبات على هذا النهج المقاوم. وعليه، نحن نؤكد أن أعداءنا لم يستطيعوا النيل من سليماني، بل هم أسهموا في تخليد أفكاره ونهجه.

واليوم، أعزّاؤنا في إيران يتصدّون لمؤامرة عاتية، لأن الثورة تتمسك بهذه الثوابت التي ذكرناها، ولأنها تدعم المستضعفين في العالم، في فلسطين واليمن وسوريا والعراق والبحرين وأفغانستان واليمن، وفي كلّ العالم، بقيادة الإمام الخامنئي حفظه الله؛ ونحن على ثقة من أن النصر سيكون حليفنا.. والسلام عليكم.

رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المقاومة-فضيلة الشيخ ماهر حمّود:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. بسم الله الرحمن الرحيم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لكلّ من يتساءل: لماذا هذا الاهتمام بهذه الذكرى، أقول هناك أربعة أسئلة تحتاج إلى إجابات: من نحن؟ أين نحن؟ إلى أين نسعى؟ وماذا نريد؟

من نحن؟ نحن أمّة واحدة، وهي أمّة الإسلام، ومن ضمنها العروبة؛ وأعداؤنا يريدون لنا أن نتشتّت ونتفرّق، ولكن الله يريد لنا أن نكون أمّة واحدة. نحن أمّة واحدة، ولا فرق لدينا بين فارسي وعربي طالما أنهما على هذا النهج القويم.

أين نحن؟ نحن في مواجهة الاستكبار العالمي الذي تتغير وسائله، ولكن فحواها يبقى واحداً، وعدوّنا موحّد ضدّنا.

إلى أين نسعى؟ نسعى إلى فلسطين التي ستُحرّر حتماً؛ فالباطل زاهق، والأوضاع ستتغيّر في الأمّة حتى تسير في نهج المقاومة؛ ووعد الله حق.

ماذا علينا أن نفعل؟ علينا أن لا نستسلم، وأن نقاوم.

إذاً، نحن أمّة واحدة، ونعرف إلى أين نتّجه، وماذا علينا أن نفعل. إن كلّ هذه الأسئلة قد جسّد أجوبتها الشهيد القائد سليماني؛ بفكره، وبعمله، وبدمه.

وما كان لهذه القيادة العملية، أي قيادة الحاج سليماني وأبو المهدي المهندس، أن تنجح من دون أن تستند إلى قيادة عظيمة وصاحبة رؤية تخترق الحجب، ولديها انتماء أصيل وإخلاص قلّ نظيره.

لقد التقينا بالقائد الخامنئي في العام 1981 حين كان رئيساً للحزب الجمهوري الإسلامي وخطيب جمعة طهران، حيث حدّثنا عن أولويات الثورة الإسلامية. ونحن نتساءل: أي ثورة عاصرناها منذ الثورة الفرنسية حافظت على مبادئ ها لمدّة 44 عاماً؟ فكلّها تحوّلت إلى تغيير أولوياتها أو تموضعاتها. لكن الثورة الإسلامية ظلّت ثابتة على ما انطلقت منه، ليس فقط منذ عام 1979، عام الانتصار؛ فالإمام الخميني قدّس سرّه الشريف، ومنذ انطلاق تحرّكه الثوري في العام 1963 وهو يواجه شاه إيران؛ وقد ذكر شاه إيران 15 مرّة والعدو الصهيوني 18 مرّة؛ إلى أن تجسد كل ذلك الزخم العظيم في شخصية البطل القائد سليماني الذي سيبقى خالداً. ونحن لمسنا ذلك عند استشهاد السيد عباس الموسوي وعبد العزيز الرنتيسي وفتحي الشقاقي وشهداء صيدا...

وفي الختام، أقول إن هذه الضربات الإرهابية والاغتيالات لن تزيدنا إلاّ قوّة ورسوخاً في الأرض، وانطلاقاً نحو الأمام؛ ونحن إن شاء الله على موعد قريب مع تحقيق الوعد الإلهي في تحرير القدس الشريف.

شكراً للأخ الدكتور يوسف نصرالله وللأخوة في مركز باحث للدراسات، وللجان العمل في المخيمات.

كلمة مسؤول العلاقات الدولية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين -الدكتور ماهر الطاهر:

بسم الله الرحمن الرحيم، الأخوة والأخوات الكرام، بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لاستشهاد الحاج قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، أقول لهما بداية: إن غيابكما ليس إلاّ حضوراً بيننا من نوع جديد.

قبل أن يتّخذ رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب قراره الجبان باغتيال الشهيد قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في مطار بغداد، كان الرئيس الأميركي باراك أوباما، وقبل ذلك بسنوات، قد أضاف اسم شخصية رفيعة المستوى في الجمهورية الاسلامية الإيرانية، وهو الجنرال قاسم سليماني، إلى لائحة العقوبات التي وضعتها أميركا بحق الشخصيات التي تعتبرها خطراً على المصالح الأميركية. وتحدثت مصادر أميركية عن قائد قوة القدس في قوات حرس الثورة الإسلامية، وقالت: إن الجنرال سليماني قائد ناجح رغم أنه لم يخضع للكثير من التدريبات العسكرية الرسمية الكلاسيكية؛ وأكدت هذه التقارير أنه بالرغم من نشاطات سليماني، لكننا لا نعلم الكثير عنه، ولا تزال شخصيته غامضة كاللغز، وأن هدفنا هو الكشف عن هذا اللغز؛ ونحن نريد دراسة أساليب هذا القائد وحياته العسكرية وتصريحاته العقائدية. إذاً، الولايات المتحدة الأميركية، وعلى أعلى مستوى، وبالتنسيق مع الكيان الصهيوني، قد وضعت نصب أعينها، ومنذ زمن بعيد، التخلص من القائد قاسم سليماني.

عندما يتّخذ رئيس أميركا قراراً و يعلنه على الملأ، باغتيال الشهيد قاسم سليماني، فإن هذا يعني أننا أمام شخصية عظيمة وقامة جهادية استثنائية، جسّدت وترجمت نهج ثورة مباركة، وأمام دولة إسلامية حقيقية أقلقت بشكل كبير جداً الدوائر الأميركية والإسرائيلية.

لقد امتلكت شخصية سليماني من المواصفات، ومن الكفاءات والنجاحات، ما جعل الرئيس الأميركي ترامب يُقدم على اتخاذ قراره الإجرامي الجبان، ما يؤكد مدى عمق والقلق والتوتر الذي ولّده قائد قوة القدس في قلوب الأعداء، والذي استطاع إفشال مخططاتهم الخبيثة في المنطقة. وهذا أيضاً يؤكد فعالية الدور الذي أدّاه الشهيد في مواجهة

المخططات المعادية في فلسطين والعراق ولبنان وسوريا واليمن وعموم المنطقة.

اطّلعتُ على بعض كلمات وكتابات وخطابات الشهيد سليماني. فهو كان يميّز بين الجهاد والحرب كعمل عسكري كلاسيكي؛ فللجهاد عند سليماني خصائص وسمات، والجهاد لا يعرف المستحيل، ومن خلاله يجب تحدّي كل الصعاب؛ ففي بعض الأحيان، لا يسمح العقل العسكري بالقيام بعمليات معيّنة حيث لا يوجد تكافؤ بينك وبين العدو؛ ولكن ضمن إطار الجهاد، كان الشهيد سليماني يُبدع ويصنع المستحيل؛ كما كان يؤكد على أن الأخلاق والتواضع في العمل الكفاحي والهادي هي ركن أساسي من أركان الانتصار؛ لذا كان نادراً ما يضع رتبته العسكرية، وللضرورة فقط؛ وكان يتصرف في كل الأوقات كجندي يعيش حياته البسيطة بين الجنود. كانت معنوياته عالية دائماً وواثقاً من النصر؛ كان قائداً ميدانياً وعملياً، وحالماً بالفوز بالشهادة في سبيل الله والوطن؛ وكان له في النهاية ما أراد، ففاز بالشهادة المميّزة بعد مسيرة حافلة بالعطاء والتضحية والفداء.

وبعد، هل يمكن لأي إنسان صادق ومخلص أن ينسى الدور التاريخي للشهيد قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس في التصدي لعصابات «داعش» ومشروعها التدميري في العراق؟ هذا المشروع الذي دعمته أميركا والكيان الصهيوني معاً. هل يمكن لأي إنسان موضوعي أن ينسى دور قاسم سليماني في صعود وتبلور وتنامي قوة محور المقاومة في المنطقة؟

لذا، نحن نحيّي أطراف هذا المحور؛ نحيّي صمود سوريا وجيشها الباسل وشعبها الأمد، ونحيّي الثورة الإسلامية الإيرانية، وكذلك المقاومة الباسلة في لبنان والعراق واليمن.

أما في فلسطين، فنحن أبناء الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة رأينا الشهيد قاسم سليماني في معركة سيف القدس، ورأيناه في معركة وحدة الساحات، ونراه اليوم في المواجهات على أبواب المسجد الأقصى المبارك، كما نراه في عرين الأسود وفي كتيبة جنين، وفي نابلس والدهيشة؛ نراه في حيفا ويافا والناصرة وكل بقعة من أرض فلسطين. وكذلك نرى سليماني في الجيل الجديد الذي يؤسّس لمرحلة جديدة تقوم على إعادة

الاعتبار لمعنى فلسطين وتحرير كل ذرّة من ترابها.

إن غيابك أيها الشهيد سليماني لم يكن بالنسبة إلينا سوى حضوراً من نوع جديد. فها هم أبطال فلسطين وشهدائها: عدي التميمي وإبراهيم النابلسي والكيلاني، والآلاف مثلهم، يسطّرون صفحات العزّ والكرامة؛ فنم قرير العين أيها الشهيد الكبير ولا تقلق، وكن على ثقة بأن التاريخ سيسجّل للثورة الإيرانية المباركة ومفجّرها الإمام الخميني قدّس سرّه، وقائدها ومرشدها آية الله الخامنئي حفظه الله، أن هذه الثورة المباركة أسّست لتحوّلات استراتيجية كبرى في المنطقة وعلى المستوى العالمي.

أيها العاشق لفلسطين، نعاهدك أننا سنواصل طريق الجهاد والمقاومة، ونستمر في هذا الطريق لتحرير كل ذرّة من تراب فلسطين، ولتحقيق كل المبادئ السامية التي قاتلتَ من أجلها وقضيتَ في سبيلها.

في ختام كلمتي، أوجّه التحيّة لأسرانا الصامدين في سجون الاحتلال، وعلى رأسهم المناضل أحمد سعدات ومروان البرغوثي، وأتقدم لعميد الأسرى كريم يونس بالتهنئة لتحرّره؛ وأقدّم أمامكم اقتراح تشكيل لجنة إيرانية فلسطينية عربية إسلامية وأممية، والتي تضم ممثّلين من كوبا وفنزويلا وبعض دول أميركا اللاتينية، لتخليد ذكرى الشهيدين سليماني والمهندس، وتوثيق كل ما قيل وكتِب أو سمِع من الشهيد سليماني وما سيقال عنه، لتدرسه الأجيال الشابة واللاحقة للاستفادة منه.. وشكراً لكم.

كلمة نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – الدكتور فهد سليمان

■ عندما يتحوّل رجل الميدان إلى قامة استراتيجية تلتقي فيها وتتفاعل الجاهزية الذاتية مع الإستراتيجية العليا لبلده، نكون أمام ظاهرة تتجاوز المألوف، كتلك التي جسّدها قاسم سليماني في سني حياته قائداً، تعززت رمزيتها بعد ارتقائه شهيداً.

وعندما نتكلم عن الجاهزية الذاتية بما تحمله من سمات، فما نقصده هو الممارسة التي صقلتها عقود في العمل متعدد الأوجه والمجالات، لم تقتصر على المشاركة بالذود عن حياض الوطن، بل تميّزت أيضاً بالإنخراط النشط والمبادر؛ في الدفاع عن الحقوق

المشروعة للشعوب المظلومة والمنتهكة حقوقها في العيش الحرّ، الكريم والمستقل، ما انتقل بقاسم سليماني إلى مصاف أيقونات حركة التحرر الوطني عالمياً، أسوة بسابقيه ومجايليه من القامات السامقة، الذين يضيق المجال عن تعدادهم في هذه العجالة.

وفي هذا الإطار، إحتل الشعب الفلسطيني، بإرثه الثقيل من المظلومية المتوارثة جيلاً بعد آخر، موقعاً متقدماً من إهتمامات وجهد الراحل الكبير، بذله بفعالية وبصمت الكبار، ما يلقي الضوء على المكانة المتميّزة التي شغلها في صفوف حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وفي القلب منها: مقاومتها المسلحة■

(1) في تداعيات الحالة الإقليمية

■ مقاربة الدور الذي اضطلع به قاسم سليماني، من موقعه كأحد القيّمين الرئيسيين على إدارة سياسة الجمهورية الإسلامية في المحيط الإقليمي، تستدعي الإشارة إلى أهم ما تتسم به الحالة الإقليمية راهناً، بانعكاساتها المباشرة على أوضاعنا العربية بشكل عام، وفي مشرقها بخاصة:

1– بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وتسارع تفكك الإتحاد السوفييتي تزامناً مع حرب الخليج الثانية– 1991، التي أنهت الاحتلال العراقي للكويت على يد تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، إفْتُتِحَت مرحلة العد العكسي «للدولة الوطنية» في عديد الدول العربية، وتعالت وتائرها – خاصة – بعد الاحتلال الأميركي – البريطاني للعراق– 2003، لتبلغ ذروتها – وصولاً إلى انهيار منظومتها في عدد من البلدان – إثر إندلاع حِراكات «الربيع العربي» مع نهاية 2010، و– بالتوازي مع هذه الحِراكات – صعود موجة الحركات التكفيرية، التي ما زالت بعض بؤرها مشتعلة حتى يومنا.

2– إن دينامية إنهيار «الدولة الوطنية» الناجمة عن إنتهاك استقلالها، والنيل من سيادتها على كامل أراضيها ومنعة حدودها، وتقسيم وتقاسم أراضيها، وصولاً إلى فرط كيانها ... يعني أن هذه الدول وشعوبها وقواها الحيّة باتت أمام إستحقاقات برنامج التحرر الوطني، الذي كان قد تهيأ لنا أنها باتت خلف الظهر – بالمعنى التاريخي بالنسبة لهذه الدول– إذا ما استثنينا الحالة الخاصة للشعب الفلسطيني.

3– ومن بين أهم نتائج هذه التداعيات، أن الدول العربية «النافذة» التي كانت تضطلع بدور، وتمارس نفوذ في إدارة الشأن العربي، وفي رسم علاقاته البينية، قد إنحسر فعلها، ما خلق فراغاً لم يكن بوسع الولايات المتحدة وحدها أن تشغله، رغم أنها ما زالت الدولة المهيمنة في الإقليم، حتى بعد تعاظم الدورين الروسي والصيني فيه ...

إن واشنطن يتعذر عليها مواصلة الإضطلاع بدورها المهيمن، ما لم تستند إلى دور قوى رديفة في الإقليم، تندرج في استراتيجيتها، وتحمل لواء سياستها من موقع تمتعها بمقومات الفاعل الجيوستراتيجي، الأمر الذي لا ينطبق حالياً سوى على دولتين: تركيا وإسرائيل■

(2) الدور التركي ... الحدود والقيود

1– أما بالنسبة لتركيا – الحليف الشموص لواشنطن – فإن دور الرديف لا ينطبق تماماً على مقاسها، لأنها لا تملك القدرة على التأثير بالقدر الكافي في الأوضاع العربية، لنفور شعوبها من نزعة «العثمانية الجديدة» الطافحة في سياسة أنقرة، وتدخلاتها الإستعمارية في شؤونها بذريعة حماية «الأمن القومي» ربطاً بالمسألة الكردية حيناً، أو دعاوى صون المصلحة الاقتصادية ربطاً بتأمين مصادر الطاقة، حيناً آخر... وبالتالي، فهي تدخل على الأوضاع العربية من موقع مناهض للتحرر الوطني ولبناء «الدولة الوطنية»، إذن من موقع مناقض بالصميم لمصالح شعوبها. ولذلك فإن تركيا – بالإتجاه العام – تلقى صدوداً لدى معظم الحساسيات السياسية العربية.

2– رغم إمتلاكها لمقومات الفاعل الجيوستراتيجي: الموقع الجيوسياسي + الكتلة السكانية الوازنة بنخبها الكفوءة + الثروة المائية + الاقتصاد الأكبر في الإقليم الذي يحتل المرتبة 17 في العالم + القوة العسكرية المدعمة بصناعاتها المتطورة + ...، فإن تركيا تبدد عناصر القوة التي تملك بتوسيع دائرة سياساتها التدخلية في كل الإتجاهات، وبما يشمل سيلاً من القضايا.

إن هذا النزوع إلى «التمدد الزائد» باستدراجه لعداوات توسع جبهة الخصوم والأعداء، يُفقد تركيا القدرة على تركيز القوة في المدى المجدي، باعتباره الشرط اللازم لإحراز النجاح.

إن تركيا – بكلمات – ليست مرشحة لاستعادة ذلك الموقع والدور المفتاحي الذي كانت تفرده لها إستراتيجية الولايات المتحدة في الإقليم إبّان مرحلة الحرب الباردة (1947–1991)، إنها – في الظرف الراهن – ليست هي القوة الرديفة التي يمكن أن تعتمد عليها واشنطن – في المقام الأول – لإدامة هيمنتها على المنطقة.

3– إن الشعب الفلسطيني يدرك الإنعكاسات السلبية على نضاله الوطني التحرري للسياسة التركية الحالية في المدى العربي، وبخاصة فيما يتعلق بمحاولات أنقرة الدائبة للنيل من سيادة «الدولة الوطنية» في كل من سوريا والعراق، والعبث بجغرافيتهما، والسعي لقضمها في إطار سياسة التوسع الإقليمي المعتمدة.

كما أن شعبنا يدرك أيضاً، حدود إرتفاع سقف المعارضة التركية للسياسة الأميركية في المنطقة، بحكم إرتباط تركيا استراتيجياً بواشنطن من خلال عضويتها المؤسِسَة في حلف شمال الأطلسي.

كما أنه يدرك أخيراً، عمق علاقة تركيا إقتصادياً وعسكرياً بالكيان الصهيوني، التي لا تؤثر على وثوقها التصريحات الإستنكارية لبعض الممارسات الإسرائيلية، أو المواقف المتضامنة مع نضال شعبنا، أو حتى المساعدات التي تقدمها تركيا بين الحين والآخر – إلى قطاع غزة، أو المؤسسات الدينية في القدس■

(3) إسرائيل ... تجدّد وظيفتها الإقليمية

■ في مرحلة الحرب الباردة التي إنحكمت فيها الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة لأولوية إحتواء النفوذ السوفييتي في العالم على طريق وبهدف دحره، حيث أمكن، ظهر دور إسرائيل على شاشة المصالح الأميركية في المنطقة، إثر حرب السويس – 1956، كقوة عسكرية قادرة على مواجهة الدول العربية – وبخاصة مصر وسوريا – المنفتحة على توطيد العلاقة مع الإتحاد السوفييتي. وتأكدت وظيفة إسرائيل في خدمة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، بشكل خاص، بعد حرب 1967، التي أبرزت التفوق العسكري الإسرائيلي على الحالة العربية الرسمية القريبة أو المتحالفة مع السوفييت، ما جعل إسرائيل تستأثر بموقع الحليف الإستراتيجي الوثيق لواشنطن، وأحد مرتكزاتها الأهم في الإقليم،

إلى جانب تركيا ونظام الشاه في إيران.

■ مفصلية أحداث العام 1979، وأهمها: إنتصار الثورة الإسلامية في إيران + التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان، إذ ألحقت خسائر كبرى بالمصالح الأميركية في الإقليم، رسَّخت – بالمقابل – المكانة الوظيفية لإسرائيل، وعززتها مفاعيل معاهدة السلام مع مصر– 1979، التي أخرجتها – بما تمثله من ثقل لا يُعوّض – من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، لتضم القاهرة بالنتيجة، إلى نسق العلاقات الإستراتيجية مع واشنطن.

■ حرب الخليج الثانية– 1991 على خلفية إنهيار المعسكر الإشتراكي، إفتتحت مسار تآكل، ومن ثم إنفراط عقد النظام السياسي الرسمي العربي، وأفضت – بعد زوال الإتحاد السوفييتي – إلى مراجعة الولايات المتحدة لبعض محاور إستراتيجيتها في الإقليم، باستثناء ما يتعلق بضمان التدفق الآمن للطاقة. وإذ أبقت واشنطن على إلتزامها بتعريف «أمن وسلامة إسرائيل» بمقياس إدامة تفوقها العسكري على جيرانها مجتمعين، فقد أضافت إليه إدماج إسرائيل في الإقليم في سياق «عملية السلام» التي إفتتحت أعمالها في مدريد– 1991، والتي أطلقت مسار السلام الاقتصادي والتعاون الأمني مع إسرائيل تحت مظلة الولايات المتحدة، وبما يخدم أهداف سياستها.

■ إثر أحداث 11/9/2001، تم إدخال مصطلح «مكافحة الإرهاب» على قاموس «الأمن القومي» للولايات المتحدة، الذي سرعان ما تحوّل في منطقتنا إلى مرادف للإحتلال، ونشر القواعد العسكرية، وانتهاك إستقلال الدول وسيادتها. وفي الوقت نفسه روّجت واشنطن لمشروع «بناء الأمم» الذي أطلق شياطين القضاء على «الدولة المدنية».

■ بعد مضي ثلاثة عقود على إفتتاحه (2001–1991)، لم يُنتج مسار «عملية السلام» بالمفهوم الأميركي، سلاماً، بل أدام الاحتلال عاصياً، باستثناء ما حُرّر بسواعد المقاومين ... وبالنتيجة تمخض المسار «التطبيعي» المرادف لعملية السلام (!)، عن «إتفاقيات أبراهام» التي وطَّدت أركان مشروع التحالف الأمني – الاقتصادي – الثقافي بين عدد من الدول العربية، وبين إسرائيل، بمرجعية الولايات المتحدة.

■ وبهذا يكون الدور الإقليمي الرديف الذي أُسند لإسرائيل من أجل تأبيد الهيمنة الأميركية على الإقليم قد توسع من حامل للهراوة الأمنية «من النيل إلى الفرات»، إلى قائد لقطار الإستتباع الأمني والإقتصادي والثقافي «من المحيط إلى الخليج» على حساب شعوب المنطقة، وبما يُلحق أفدح الأضرار بالمصالح القومية للعرب ولإيران – المستهدفة أيضاً – مجتمعين■

(4) إيران ... الفاعل الجيوستراتيجي من موقع الحليف

■ إيران بمعطياتها الجيوسياسية والسكانية والعسكرية والعلمية – التكنولوجية ... التي تضاهي في الإطار العام ما تملكه تركيا، مضافاً إليه ثروتها النفطية والغازية، ومكانتها كـ«دولة عتبة نووية»؛ إيران هي الفاعل الجيوستراتيجي الثالث في الإقليم الذي يختلف نوعياً – ومن موقع التضاد – عن الفاعلين الآخرين السابق ذكرهما، بسياسته الثابتة والحازمة والمصداقة – كونها تقرن القول بالعمل– في معاداة إسرائيل ومناهضة الهيمنة الأميركية في الإقليم. وهذا ما يجعلنا من موقعنا العربي الفلسطيني نضع الجمهورية الإسلامية في موقع الحليف والصديق الذي يُركن إليه، عندما نكون بصدد إجتراح استراتيجيتنا الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني.

■ تزداد أهمية الجمهورية الإسلامية – موقعاً ودوراً – في الصراع المستدام مع إسرائيل، الدولة العدوة، ووقوفها بحزم إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني، خاصة إذا ما أخذنا بالإعتبار تضافر أمرين حاسمين: 1– واقع التدهور المتواصل فصولاً في الوضع العربي الرسمي باتجاهه الغالب، ما يُفقد الحالة الفلسطينية أحد أهم مصادر قوتها؛ 2– واقع الضعف الفلسطيني الناجم عن عوامل ومفاعيل عدّة، أهمها: إتفاق أوسلو القائم على التنسيق الأمني مع العدو بوظيفة إدامة الذات، أي الحكم الذاتي تحت سقف الإحتلال + إنفلات المشروع الصهيوني التوسعي من عقاله، إستيطاناً وتهويداً، مستقوياً بالتطبيع المتفشي كبقعة الزيت في العمق العربي + الإنقسام بكل ما يترتب عليه من كوارث.

إن نهوض الحركة الجماهيرية المواجهة للإحتلال والاستيطان، والتحام مختلف

مكوناتها في الوطن بجناحيه (48+67) وتصاعد وتيرة المقاومة المسلحة، تقلص – لا ريب – سلبيات هذه المفاعيل، لكنها لا تلغيها ما يقود – بالنتيجة – إلى إبطاء تقدم القضية الوطنية.

■ إن إيران الساعية لتوطيد أركان الدولة المستقلة، السيدة، الحرّة، التي تضمن الحياة الكريمة لشعبها، وتؤمن شروط مستقبلها الزاهر، تُدرك أهمية إمتلاك كل عناصر القوة اللازمة من أجل صون مصالحها القومية دفعاً لعدوانية متأصلة في الكيان الصهيوني، ودرءاً لمخاطر الهيمنة الأميركية في المنطقة، ما يجعل الجمهورية الإسلامية تشغل موقعها الطبيعي في الإقليم إلى جانب حركة التحرر الوطني الساعية لاستقلال بلدانها، وسيادة دولها على ترابها الوطني، والتحرر من السيطرة الأجنبية بكل تجلياتها، وبناء «الدولة الوطنية»■

(5) القائد الحاج قاسم سليماني ... القامة الاستراتيجية

■ كان لا بُدَّ لتوجهات إيران في الإقليم بمضمون التحرر الوطني، والتي تعبر في الوقت نفسه عن مصلحتها الصميمة، التي تشحن بدورها هذه التوجهات في الإقليم بعناصر قوة إضافية؛ كان لا بُدَّ لهذه السياسة أن تُترجم إلى استراتيجية ذات حلقات متسقة تنقل الموقف المبدئي إلى دائرة الفعل المباشر، أي إلى الميدان؛ وكان أن تولّى هذه المهمة قائد إستثنائي؛ جمع في شخصه ما بين العقل المتقد، والإرادة الصلبة، والدافع الأخلاقي الرفيع، فضلاً عن التجربة المكتسبة من مواقع العمل والنضال في أصعب الظروف وأقساها، فرست هذه المسؤولية التاريخية على قاسم سليماني.

■ كان قاسم سليماني صانع استراتيجية، وليس مجرد متلقٍ لها، فقد حوّل الخطوط الرئيسية للاستراتيجية العليا للدولة إلى استراتيجية عمل شاملة على مستوى الإقليم ككل، حققت نتائج باهرة، تجاوزت توقعات حتى بعض الداعين لها قبل أن تطبق. وقد إعتمدت هذه الاستراتيجية على عنصرين متلازمين:

1– عدالة القضية التي يجري النضال في سبيلها، ومقياس العدالة في السياق يقوم على

مقاومة ودحر التدخل الخارجي العدواني الذي يهدد إستقلال البلد المعني، بغض النظر عن مصدره.

2– الإعتماد حصراً على الشعب الذي يناضل في سبيل إنتصار قضيته العادلة، وتقديم الدعم له بكافة الوسائل المتاحة، كي يعتمد على نفسه في إدارة معركة الأهداف العادلة، والحقوق المشروعة التي يخوض.

■ هذه الاستراتيجية، بما هي ترجمة حقيقية ومبدعة لعقيدة «حرب الشعب»، نقيض ما حاولته الولايات المتحدة وفشلت فيه في تجربتي جنوب ڤيتنام– 1975، وأفغانستان – 2021، عندما اعتمدت «عقيدة الجيش النظامي» الفرط مُسَلَّح، إنما البعيد عن نبض الشعب، إن لم يكن معادياً له، هذه الاستراتيجية حققت في الحالة الفلسطينية نجاحاً ملموساً عبّر عن نفسه بالإعداد العسكري المتقن، كما شهدناه في جولة القتال الأخيرة تحت راية «سيف القدس» – 5/2021.

■ ولعلّ المقاومة الفلسطينية في وضعها الراهن، هي من الأمثلة النادرة من بين تجارب حركات التحرر الوطني التي تغلّبت على تحدي عدم توفر الجغرافيا المؤاتية وخطوط الإمداد المفتوحة التي توفر الملاذات الآمنة، الشرط اللازم – جرياً للمألوف – لانتصار المقاومة المسلحة.

■ وفي كل الأحوال، سيسجّل التاريخ للقائد قاسم سليماني سابقة في حرب الأنصار، سعت ونجحت في تقليص المسافة الفاصلة ما بين حديّ الدفاع والهجوم، من خلال المساهمة في إكساب المقاومة الفلسطينية الخبرة الضرورية للإنتاج الذاتي لأسلحة المدى البعيد، والتصويب الدقيق، براً وبحراً وجواً، ما جعل السلاح الهجومي متاحاً للاستعمال الواسع حتى ضمن محددات الاستراتيجية الدفاعية، وما ترتب عليه من تأثير على توازن القوى، جعل هذا التوازن، وإن لم يستكمل بعد شروط الردع المتبادل، جعله في وضعية تسمح له بالإخلال بمعادلة الردع ، كسراً للقاعدة التي تجعل هذه المعادلة حكراً لاستخدام الطرف الأقوى عسكرياً■

كلمة أمين سر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية-

الأستاذ فتحي أبو العردات:

بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، الأخوة والأخوات.

لن أطيل عليكم، لديّ فقط رسالة تحية لأصحاب هذه المناسبة الذين اجتمعنا من أجلهم بدعوة من إدارة مركز باحث ولجان العمل في المخيمات.

نجتمع اليوم لإحياء الذكرى الثالثة لاستشهاد هذا القائد الفذ والتحدث عن صفاته وعن ميزاته، وهو الشهيد قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس ورفاقهما.

عندما نتحدث عن الشهيد المجاهد، نعرف أن القائد يجب أن يكون في مقدّمة قواته والأقرب إلى الخطر، وليس الأقرب إلى المناصب والامتيازات. والشهيد سليماني كان الأقرب إلى الخطر بين كلّ المناضلين والمجاهدين.

إن الشهيد الذي نلتقي من أجله اليوم هو من حمل همّ جميع الشعوب المقهورة في العالم، وفي طليعتها الشعب الفلسطيني؛ كما وقف في وجه الغطرسة الأميركية والإجرام الصهيوني، من خلال دعمه لفلسطين ومقاومتها؛ إضافة إلى دعمه لمقاومة لبنان، وذلك حتى الرمق الأخير من حياته.

إن القدس هي ركن أساسي من أركان الهوية العربية والإسلامية، ومن دونها لا يمكن للعربي والمسلم ادّعاء الاكتمال. كل المناضلين الذين ناضلوا كانت بوصلتهم القدس؛ لذا، فإن تسمية فيلق أو قوّة القدس كان لها مغزى، وهو ارتباطها بالقضية الفلسطينية.

لقد رحل سليماني شهيداً، لكن القدس لا تزال باقية من خلال المناضلين والمجاهدين على أرض فلسطين، ومن خلال الأسرى والمعتقلين الصامدين. وبالمناسبة، نحن نوجّه التحية للأسير المحرّر كريم يونس الذي قضى 40 عاماً في الأسر الصهيوني.

إن اغتيال الأميركيين للقائد سليماني هو جريمة موصوفة واضحة المعالم؛ وبرزت أهمية الشهيد الكبرى بعد اعتراف مباشر من قِبل الرئيس الأميركي ترامب بتنفيذ العملية. والاغتيال جرى أثناء قيام الشهيد سليماني بمهمة رسمية، وكان يحمل صفة رسمية، وعلى

أرض غير أميركية وغير إيرانية، وهي أرض العراق؛ وهذا تجاوز لسيادة دولة ومخالفة للقوانين الدولي، وبرسم دول تكيل بمكيالين. وهذا الاغتيال تمّ بقرار من الرئيس ترامب، وبتعاون كامل مع حكومة نتنياهو الصهيونية.

رحم الله الشهيد الحاج قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس ورفاقهما الأبطال، ونسأل الله تعالى أن يتغمّدهم برحمته؛ وسيبقى هؤلاء الشهداء ومن سبقوهم في عقول الشرفاء وقلوب المجاهدين إلى يوم الدين..والسلام عليكم ورحمة الله.

حلقة نقاش بعنوان

مسار التحوّل التركي باتجاه دمشق: الخلفيات والدوافع، الأهداف، التوقعات

عقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 1/2/2023، حلقة نقاش بعنوان «مسار التحوّل التركي باتجاه دمشق: الخلفيات والدوافع، الأهداف، التوقعات». وقد شارك فيها، إلى جانب الدكتور يوسف نصرالله، رئيس المركز، كل من:

- **الدكتور محمد نور الدين: باحث متخصص في الشؤون التركية.**
- **الأستاذ محمد خواجه: نائب في البرلمان اللبناني عن كتلة التنمية والتحرير.**
- **الدكتور عماد رزق: رئيس مركز الاستشارية للدراسات الاستراتيجية.**
- **الدكتور جمال واكيم: أستاذ جامعي، متخصص في العلاقات الدولية.**

وتالياً وقائع حلقة النقاش:

الدكتور يوسف نصر الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

أوّلاً، نرحّب بكم ونشكر لكم حسن تلبيتكم دعوتنا لهذه الحلقة النقاشية بعنوان: «مسار التحوّل التركي باتجاه دمشق: الخلفيات والدوافع، الأهداف، التوقعات»، لعرض السيناريوهات المتوقعة في ظل المصالح المتضاربة للأطراف المعنيّة؛ وتحديداً مصالح التركي والسوري والروسي؛ كذلك من المهم الإضاءة على الموقفين الأميركي والإيراني

وغيرهما من الأطراف المؤثّرين في أوضاع المنطقة.

وأقول إنه خلال دراستنا للموقف الإسرائيلي من التحوّل التركي المستجد باتجاه سوريا، لاحظنا غياباً كلياً عن متابعة هذا الملف؛ وحتى في وسائل الإعلام والدراسات والأبحاث لم نجد أي مادة مهمة حوله.

والآن، نبقى مع الدكتور محمد نور الدين والأخوة الآخرين للتحدث حول هذا الملف الحسّاس.

الدكتور محمد نور الدين:

أوّلاً، سأذكر بعض محاولات المصالحة من الطرف التركي. في البداية، وصلت تركيا إلى مرحلة أنه لم يعد لديها صديق غير قطر؛ لا سوريا ولا «إسرائيل» ولا غيرها؛ و لم تكن لدى أردوغان مشكلة باعتبارها «العزلة الثمينة». ولكن أوّل محاولة مصالحة تمّت مع مصر في ربيع 2020؛ وكانت محاولة المصالحة الثانية مع «إسرائيل» في نهاية 2020؛ وفي العام 2022 جرى تبادل زيارات بين الأتراك والإسرائيليين، وصولاً إلى التطبيع وتبادل السفراء؛ ومحاولة المصالحة الثالثة كانت مع الإمارات في صيف 2021، فيما حصل التطبيع مع السعودية وتبادل الزيارات في شتاء وصيف 2022.

أما بالنسبة لسوريا، ففي بداية عام 2022، التقى وزيرا خارجية البلدين، وتحدّثا حول احتمالات المصالحة بينهما؛ ومنذ الكلام الأخير حول احتمال نجاح المصالحة التركية–السورية في آب الماضي وحتى الآن مرّت خمسة شهور، و لم يحدث أي شيء عملي.

وهنا يبرز السؤال: لَمَ لَمْ تحدث محاولات المصالحة مع الإمارات ومصر وسوريا قبل عام 2022؟ عام 2019 أو 2018 أو 2016 مثلاً؟ لَمَ حصلت تلك المصالحات بعد العام 2020، وكانت آخر المحاولات مع سوريا؟

ورداً على هذا السؤال، أقول إنه توجد عدة أسباب: أوّل سبب هو تراجع سعر العملة التركية والغلاء الفاحش وتذمّر المواطنين؛ ففي 2017 كان الدولار يوازي 4 ليرات، وفي 2018 صار 7 ليرات، وفي 2021 أصبح 14 ليرة؛ والآن الدولار ب 18 ونصف أو 19 ليرة.

ثانياً، هناك تراجع في شعبية حزب العدالة والتنمية، حسب استطلاعات الرأي. واليوم، أفضل استطلاع يعطي حزب أردوغان نسبة 34%؛ وحزب الحركة القومية كانت لديه نسبة 12،13 أو 14؛ أما الآن، فأحسن استطلاع يعطيه نسبة 6%. وفي اسطنبول، وخلال دورة الانتخابات الأولى، ربح مرشّح المعارضة بفارق 30 ألف صوت، حيث اعترض أردوغان فأعادوا الفرز، وبقيت المعارضة رابحة بفارق 13 ألف صوت؛ ومن ثمّ أعادوا الانتخابات بعد فترة، فربح مرشّح المعارضة بفارق 800 ألف صوت.

لقد أصبحت المعادلة واضحة أمام أردوغان: هناك تراجع في شعبيته، وأزمة اقتصادية متصاعدة؛ لذا، هو بحاجة للمصالحة مع دول الجوار؛ فبدأ بالمحاولة الأسهل مع مصر، مع أنها لا تفيده كثيراً، لأن المشكلات بين تركيا ومصر معقّدة، ولكنه أراد أن يرسل رسالة بأنه سيبدأ بمصر فيما هو يتطلع إلى مكان آخر. ثم ذهب إلى الإمارات حيث المسألة سهلة أيضاً، ولا وجود لمشاكل مع الإخوان المسلمين؛ لكن الإمارات متّهمة بأنها من المحرّضين على الانقلاب الذي حصل في تركيا في العام 2016 . أما بالنسبة للسعودية، فالملف الأساسي بينهما هو الخصخصة؛ مع الإشارة إلى مجيئ محمد بن سلمان إلى قصر أردوغان.

أما «إسرائيل»، فإن السبب الأساسي للتقرّب التركي منها هو أن باب واشنطن في تل أبيب، وذلك على خلفية أن الإدارة الأميركية تريد الإطاحة بأردوغان فيما يرتبط بالحرب في سوريا والعلاقة بين الأتراك وروسيا؛ فالتطبيع التركي مع «إسرائيل» هو محاولة للتأثير على أميركا لتخفيف الضغط على الأتراك.

بخصوص مصر، وهو البلد الأوّل المعني بالإخوان المسلمين، لم يقدّم أردوغان أي تنازلات، ومصر لا تفيده في مجالات الاقتصاد والمال، ولديها مشاكل بنيوية؛ وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي ليس لديها أموال؛ وأردوغان لا يريد المصالحة معها لأنها حرّكت ملف اللاجئين السوريين، ما يسبّب أذى لصورة وشعبية أردوغان، فيما المشاكل الاجتماعية في بلده في تزايد. إذاً، مسألة اللاجئين هي عامل أساسي للمصالحة بين تركيا وسوريا؛ وهو ليس العامل الوحيد.

إن حرب أوكرانيا طويلة، وروسيا حريصة على أن لا يتم إشغالها في مكان آخر.

وقد ضغط بوتين على أردوغان كي يسير بالمصالحة مع سوريا، فيما أردوغان لا يريد هذه المصالحة، سواء في موضوع اللاجئين أو غيره. إن روسيا، فضلاً عن رغبتها في التخفيف من عبء القضية السورية عليها، لا تريد تفجّراً للأوضاع في سوريا؛ وإذا حدث صراع بين تركيا وسوريا، فستنحصر أميركا في مكان معاد؛ وهذا يشكّل مكسباً روسياً. كما أن أي انفجار قد يصب في مصلحة أميركا وأوروبا وفرنسا.

وتتمثّل خطة أردوغان الحالية بالعمل على مستوى وزراء الخارجية ثم الرؤساء، وهناك بعد 100 يوم انتخابات في تركيا؛ فاجتماع وزراء دفاع سوريا وتركيا وروسيا الأخير لم يُثمر شيئاً، فكيف سيجتمع وزراء الخارجية؟ إذاً، يمكن الاستنتاج بأن الأمور متعثّرة، لأن المصالح التركية في سوريا غير مؤمّنة؛ فسوريا لا تستطيع حالياً تقديم أي شيء؛ بل إن أردوغان هو من يجب أن يعطي. ولذا، هناك عدم جديّة تركية في السير بالمصالحة مع سوريا.

ومن الواضح أن تركيا غير مقدّرة للأمور؛ فهي تريد تحريك ملف المصالحة واللاجئين السوريين من دون أي تعهدات والتزامات جديّة. والأتراك يريدون فتح طريق أم 4 كإنجاز شكلي.

أما الموقف السوري فواضح، لجهة المطالبة بسحب القوات التركية من الأراضي السورية وضرب الجماعات الإرهابية؛ لكن تركيا لا تقدّم شيئاً عملياً؛ لا خطة ولا جدول زمني. لذا أعتقد أنه لا يوجد أي تقارب بين السوريين والأتراك في المدى المنظور على الأقل، أي ليس قبل الانتخابات الرئاسية في تركيا.

إن عدم جديّة أردوغان تعني أنه لا يريد سوى القشور، وربط الأمور بالانتخابات لن يؤدّي إلى أي تقدم في موضوع المصالحة مع سوريا.

أيضاً، من عوامل تعثّر هذا المسار أن إيران هي جزء مما يحصل؛ فالروسي والتركي والسوري اجتمعوا في موسكو، لكن الإيرانيين اعترضوا. وفي آخر تصريح لأردوغان أنه سيُكمل المسار التركي– الروسي – السوري، ويمكن أن تنضم إيران إليه؛ وهذا يعني أن هناك ضغوطاً إيرانية؛ فإيران مع سوريا في السرّاء والضرّاء، وهي لن تقبل بتنحيتها الآن.

إن المصالحة بين تركيا وسوريا مفيدة للطرفين، لكن المدة القصيرة المتبقية للانتخابات الرئاسية التركية لا تعكس جدية تركية، مع أنه يمكن التوافق على بعض العناوين العامة، كإعلان حسن نوايا مثلاً، حتى لو لم ينفّذ قبل الانتخابات، ومن دون أن يلتقي أردوغان والأسد. إن أي اتفاق يوقّع بين الطرفين يجب أن يستفيد من دروس التاريخ؛ والحرب الأخيرة في سوريا أظهرت أن الحذر الشديد من التقارب السوري – التركي يأتي من تركيا؛ وأي اتفاق يجب أن يحمي سوريا من القوات التي تأتي من تركيا. وأعتقد أن اتفاق أضنة ليس من مصلحة سوريا.

لدى تركيا في شمال العراق منطقة أمنية شبه كاملة، وهي بمثابة احتلال، ولكنه ليس فجاً مثلما هي الحال في سوريا؛ وهناك فقط المنطقة الحدودية التي يسيطر عليها حزب العمّال الكردستاني ولا تضع تركيا يدها عليها.

في اتفاقية 1936، كما في اتفاقية لوزان 1923،لا يوجد بند ينص على تاريخ محدد لانتهاء الاتفاقية؛ والأتراك، لأسباب سياسية لا علاقة لها بالنصوص القانونية، يقولون إنها تنتهي بعد 100 سنة.

الدكتور جمال واكيم

أودّ أن أقول في البداية، بخصوص المصالحة مع سوريا، إن أردوغان يحاول أن يقوم بعمل استعراضي قبيل الانتخابات في بلاده، لكن لديه مشاكل كبيرة، وأوّلها مشكلة اللاجئين السوريين؛ وكذلك مشكلة الجماعات الإرهابية في إدلب التي يدعمها الأتراك، والتي يجب حلّها في حال التوصل إلى اتفاق مع السوريين، لأن شرط السوريين المسبق هو القضاء على تلك الجماعات؛ مع العلم بأن جزءاً من هؤلاء تجنّسوا ولا يستطيع أردوغان المس بهذه الورقة لأنها في مصلحته؛ ففي بعض البلديات يمكن له استخدام هذه الورقة، خاصة في اسطنبول.

والمسألة الأخرى أن أردوغان خائف من الأكراد؛ فهو لو اتفق مع السوريين برعاية روسية أو إيرانية، إلاّ أن قرار الأكراد بيد الأميركيين، الذين تدخلوا واتفقوا على مساعدة الأتراك في مناطق حدودية وتسليمها لجماعات مسلّحة غير كردية؛ وهذه نقطة تجعل أردوغان متردداً في عقد أي اتفاق.

أما السوري، فيشعر بأنه طعِن فيما يتعلق بأردوغان، بين عامي 2006 و2010؛ فالعلاقات السورية – التركية كانت جيدة جداً، لكن من طعِن في الظهر هو بشار الأسد، والذي يعتبر أنه لا يمكن الثقة بأردوغان مجدداً. لذا، فإن السوريين يشترطون الانسحاب التركي من الأراضي السورية قبل عقد أي مصالحة؛ وبغير ذلك لا يوجد لقاء قمّة بين الأسد وأردوغان. وبالتالي هناك مرحلة زمنية ضيّقة لتحقيق إنجاز في هذا الإطار، لأنه إذا ما أعيد انتخاب أردوغان، لا توجد ضمانات بأن لا يتراجع عن أي اتفاق محتمل مع الجانب السوري.

من جهتها، الإدارة الأميركية الحالية تسعى للإطاحة بأردوغان؛ وكانت هناك زيارة سريّة من قِبل جماعة المعارضة التركية (داود أوغلو وقيادي من حزب آخر) لأمريكا، والتي تذكّر أردوغان بالزيارة السريّة التي قام بها هو قبل أن يُنتخب عام 2002–2001؛ عدا عن أن أوغلو من أهم رجالات أميركا في تركيا، وأحد زعماء الأحزاب الستة المعارضة؛ فمن الذي من مصلحته أن يستمر أردوغان بالحكم سوى الروسي الذي أنقذه من الانقلاب في تموز 2016؟

بين عامي 2011–2009 استطاع الإيرانيون تجاوز العقوبات المفروضة وتدوير 230 مليون دولار عبر المصارف التي «يمون» عليها نجم الدين بلال أردوغان(نجل الرئيس أردوغان)، حيث حرّك الأمريكي القضاء ضدّه؛ والآن، الأميركي يراهن على الأحزاب الستة للإطاحة بأردوغان.

إنْ ترشّح داود أوغلو ستحصل مشكلة لدى المعارضة، لأن أكرم إمام أوغلو هو المرشّح الأفضل لمنافسة أردوغان بعد تحريك الرأي العام ضدّه. وهذا التطور يصب في مصلحة أردوغان، وسينعكس سلباً على مسار العلاقات التركية مع سوريا؛ عدا أن أردوغان قد يلعب على العصب الطائفي السنيّ في الداخل التركي.

لذا أنا أقدّر وجود معوقات أمام التقدم الجديّ في المصالحة التركية مع سوريا؛ عدا عن أن الإيراني الذي يرى أنه استُبعد من المفاوضات يظل قلقاً من تزايد النفوذ التركي في شمال سوريا.

لكن، وبمعزلٍ عن النوايا والمعوقات، أرى أنه مصلحة سوريا وتركيا أن يتّفقا، خاصة في ظل دعم أميركا الأخير للأتراك كي ينشؤوا «حركة اقتصادية» مع العراق وسوريا. ولكن الشيطان يكمن دائماً في التفاصيل.

الدكتور محمد نور الدين:

أمام الأتراك مشكلة المسلّحين المدعومين من قبلهم، من ضمن المشكلات الأساسية في إدلب، ومشكلة الأكراد من جهة أخرى. عندما نتكلم عن تعاون تركي–سوري ضد الإرهاب، نلاحظ أن لكلٍ من التركي والسوري نيّة مختلفة؛ وهذه أرضية للتصارع بينهما. الوجود الأميركي في شرقٍ الفرات له بعدان، فيما الطرف الآخر المقابل له في سوريا هو روسيا. لذا روسيا لا تقترب من الأكراد ولا تسمح للجيش السوري أو الإيرانيين بذلك؛ وتركيا لا يمكن أن تقوم بأي عمل ضد الأكراد من دون تفاهم مع أميركا؛ وكل مكان لا توجد فيه أميركا هو مسرح لعملية تركية محتملة، ضمن صفقات متبادلة أو ضوء أخضر من الروس.

إن إعادة بناء الثقة تحتاج إلى وقت. لكن الأسد قال إنه إذا كانت المصالحة مع تركيا من مصلحة سوريا فهو لا يعترض، شرط الانسحاب التركي من سوريا وحلّ قضية الجماعات الإرهابية.

أما دعم روسيا وإيران لأردوغان، فناتج من اعتقادهما أنه أفضل بالنسبة إليهما من المعارضة؛ وهذه المسألة حسّاسة.

ضمن الخريطة السياسية الداخلية في تركيا هناك ثلاث كتل مختلفة: 1–تحالف الجمهور (الشعب)، ويضم حزب العدالة والتنمية والحركة القومية، 2– تحالف الأحزاب الستة، ويضم ستة أحزاب لا تعتمد توجهاً فكرياً واحداً؛ فهناك حزب الشعب العلماني، وحزب الجيّد القومي ضد أردوغان، وهو منشق عن الحزب القومي، وشعبيته ضعف الحزب القومي؛ وهناك حزب المستقبل، وشعبيته تقدّر ب 2%، وهي غير قليلة في إطار الصراع القائم؛ وحزب الديموقراطية والتقدم، وهو منشق عن أردوغان ولديه نزعة إسلامية (2–3%)؛ وحزب السعادة (2–3%)؛ إضافة إلى الحزب الديمقراطي، الذي لا يُذكر اسمه

في الاستطلاعات لكنه جزء من الأحزاب الستة.

إن التوافق بين تلك الأحزاب على مرشّح مشترك ليس أمراً سهلاً. فأكرم إمام أوغلو كان الأوفر حظاً، لأنه شاب ورئيس بلدية اسطنبول؛ لكن يؤخذ عليه بأنه غير مقدام، خاصة بعد القرار بحبسه ومنعه من العمل السياسي؛ لكن من الممكن أن يتم ترشيحه قبل الانتخابات أو بعد فترة؛ وإذا رشّحته المعارضة فستقع في الفخ، لكنه الأوفر حظاً. وهناك مرشّح آخر تريده رئيسة الحزب الجيد القومي، وهو رئيس بلدية أنقرة، القيادي في حزب الشعب الجمهوري، لكنه كان في حزب الحركة القومية، ولا يمتلك قوّة شعبية. فلم يبق غير كيلتيشدار أوغلو الذي يقيم المهرجانات، وهو على ما يبدو المرشّح المشترك للأحزاب الستة؛ وسيعلن هذا الأمر في 26 شباط الجاري. وهناك سؤال حول مدى تأييد الأحزاب الستة له، لأن لديه نقطة ضعف بأنه علوي؛ لكنه مقدام على المستوى السياسي، ولديه حجّة؛ ولكن انتماءه العلوي يخيف قاعدة المعارضة؛ فالكثير من السنّة لن يصوّتوا له؛ كما أن عِرقه ليس تركياً 100%؛ وربما يكون كردياً نسبياً. ومع ذلك، لم يعد هناك غيره في الميدان، ويمكن للمعارضة أن تحصل بترشيحه على 44% تقريباً من الأصوات؛ فالرابح سيكون من يؤيّده الأكراد في الدورة الثانية. لذا، هناك ضغوط على الكرد من قِبل أردوغان في قضية إطلاق المعتقلين؛ فهل سيقبل الأكراد، لأن المعارضة لا تعطي الأكراد شيئاً أيضاً.

وبالتالي، إن أيّد الأكراد مرشّح المعارضة فسيفوز من أول دورة؛ وإن أيّدوه في الدورة الثانية قد لا يفوز، لأن الدورة الثانية مختلفة عن الأولى.

وعموماً، أعتقد أن الحكم ذي الطابع الإسلامي في تركيا هو السبب الأساس في كل النزاعات في العالم العربي. فقد كانت العلاقة أفضل بين العالم العربي وتركيا قبل أردوغان، أي في عهد العلمانيين الذين لم يكونوا يتدخلون في الشؤون العربية؛ بل هم أداروا ظهورهم للشعوب العربية، وجاء أردوغان ليقول إن ما يحصل في سوريا شأن تركي داخلي!

إن سياسة أردوغان في سوريا والعراق، وفي القوقاز، بمثابة انتصار له، مقابل الضغط

على إيران؛ كانت الأمور قبل أردوغان تُعالج من دولة لدولة؛ أما في عهد أردوغان، فقد ضعف نفوذ إيران في سوريا وفي القوقاز، ما يعني أن العلاقات بين تركيا وإيران ليست جيّدة؛ فإيران دفعت أثماناً باهظة في سوريا، والتي دفعت أيضاً أثماناً باهظة بسبب التدخل التركي.

وبرأيي، فإن المعارضة التركية هي التي دعت إلى الحوار مع السوريين، وطلبت عودة اللاجئين؛ لذا، يجب على المسؤولين في سوريا وإيران عدم الخوف من وصولها إلى السلطة؛ فمن سبّب كل هذا الأذى لسوريا ولإيران لماذا نكمل معه؟ من مصلحتنا أن يتنحّى أردوغان وتستلم المعارضة الحكم.

الدكتور عماد رزق

بداية أسأل: من قال إن بقاء أردوغان فيه مصلحة لبوتين؟ أعتقد أن أردوغان هو أكبر عقبة في طريق العلاقة الروسية – التركية، والإعلام الغربي والحلف الأطلسي هو من يسوّق لهذا التوصيف في إطار علاقة جدلية.

وفي التفكير الاستراتيجي الروسي، تُعدّ تركيا بمثابة حاجز، وهي ما زالت أطلسية.

وقد جرى الإيحاء في وسائل الإعلام الغربية، مثل رويترز وبي بي سي، بأن لقاء وزراء الدفاع الثلاثي في موسكو تمّ دون علم إيران، وأنه حصل التفاف عليها؛ وتبيّن أن هذا الكلام غير صحيح، فالإيراني كان مطّلعاً على كل شيء؛ وكان الغربيون يحاولون الهرب من قضية العلاقات الإيرانية–التركية المتوترة، في حين ظهر بشكل واضح أن أذربيجان لا تتحرك من دون دعم تركي حتى في الملف الأوكراني؛ فتركيا متورّطة؛ وحتى المعارك في حلب كانت تركيا جزءاً منها؛ لذلك الحرب أصبحت مكشوفة.

هناك جزء من قضية اللقاء الثلاثي فيه مناورة روسية، مع خطأ في التوقيت؛ وهناك جزء فيه حرب إعلامية، لغايات اقتصادية روسية (يوجد خلاف سياسي كبير يشمل دائرة سوريا–أوكرانيا– البحر المتوسط، والذي تعدّ جزء منه الحدود مع قبرص– ومنطقة البلقان).

وبرأيي، روسيا تحاول أن تتخطى موضوع الانتخابات التركية، مع أن لها مصلحة

في فوز المعارضة التركية؛ ويحاول الروس التخفيف من أي تورّط تركي – كجيش– في الجانب السوري. لذا يجب الفصل بين التأييد السياسي الروسي لأردوغان وبين السعي لتقليص انتشار الجيش التركي في سوريا.

وفي المدى المنظور، هناك تشرذم في السياسة الداخلية التركية، وهذا الواقع سينعكس على الأوضاع الأمنية الإقليمية، وبما يمثّل مصلحة لروسيا ولإيران.

كذلك، يمكن لأردوغان أن يعوّم نفسه في الموضوع الأذربيجاني مع إيران، حتى يستعيد تأييد بعض القوى قبيل الانتخابات الرئاسية.

أما المناورة التركية في سوريا، فلا تظهر تقدّماً؛ لكن الجميع اتفقوا بأنه ليس من عملية عسكرية تركية ولا استنزاف للجيش السوري. وأنا أرجّح أن هذه المصالحة مع سوريا، والتي سمّاها الأتراك بمحاولة سلام، ليست موجودة؛ بل يمكن أن نشهد اشتباكاً في مرحلة معيّنة، خاصة فيما يخص أذربيجان، وذلك بالتزامن مع الانتخابات التركية.

الأستاذ محمد خواجه

أعتقد أن المصالحة الحقيقية بين تركيا وسوريا تحتاج إلى ظروف مختلفة؛ والروسي يعمل مثل الأميركي على تبريد الجبهات. إن الجبهة السورية تخص الروس ميدانياً، وأي تدهور في الجبهة السورية يعني أنه يجب على الروس التدخل أكثر في سوريا.

كذلك، هناك مسألة ضعف الثقة بين الأميركي والتركي نتيجة العديد من العوامل، وهي تعيق المصالحة التركية – السورية.

المداخلات:

الدكتور عماد رزق:

كنّا في جلسة، وكان بيننا أحد الأشخاص اللبنانيين الأميركيين، وقد نقل لنا الأجواء في الكونغرس، وأن قطر تدور في الفلك الروسي ولديها مصلحة في المصالحة التركية مع سوريا. ولكن هذا تقدير غير صحيح برأيي، بالنظر إلى تعقيدات العلاقة الأميركية– التركية.

الدكتور محمد نور الدين:

روسيا استفادت من الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية لجهة عدم التزام الأتراك بالعقوبات على روسيا. وتركيا الآن لديها أموال «ملوّثة» بالاستثمارات الروسية؛ وما زال رجال الأعمال الروس يأتون إلى تركيا.

تركيا لم تشارك في العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا. لكن عندما أسقطت تركيا الطائرة العسكرية الروسية (سوخوي 24) في العام 2015، فرضت روسيا عقوبات هائلة على تركيا. وعندما عاد الأوكرانيون إلى التواصل مع روسيا، بدأت العلاقات التركية– الروسية تتحسن وتتوثق، وأصبحت الاستخبارات الروسية نشطة في تركيا؛ فضلاً عن المفاعل النووي الروسي وخط النفط الذاهب إلى اليونان؛ وكلها مكاسب لروسيا. أما تركيا، فأخذت الموافقة على عمليتي نبع السلام ودرع الفرات ضد الأكراد وداعش، وأمور مهمة أخرى من سوريا، وطبعاً بالضوء الأخضر الروسي.

وقد شكّل تدفّق السوّاح الروس مكسباً لتركيا في هذا الإطار، مقابل دعم أو غض نظر روسي فيما يخص الحرب الأرمينية – الآذرية، والدعم التركي لأذربيجان، ما جعل الأخيرة تستعيد الأراضي التي أخذتها أرمينيا قبل سنوات.

وروسيا لم تتدخل حينها لدعم أرمينيا. فيما تركيا لم تكن لتستطيع أن تتدخل في هذا النزاع لولا الموافقة الروسية، حيث رعت الاتفاق الأذربيجاني – الأرميني.

أيضاً، ديون روسيا على تركيا باتت مؤجّلة التسديد، وتمّت جدولتها من جديد إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية التركية؛ وأذكّر هنا بمعلومة أتت لأردوغان قبل ساعات(من محاولة الانقلاب عليه في العام 2016)، حول مؤامرة يتم تدبيرها له من قِبل السلفيين؛ ولولا هذه المعلومة لكان أردوغان في خبر كان.

الدكتور جمال واكيم:

أميركا وألمانيا أرسلتا بطاريات باتريوت إلى بولندا خوفاً من صواريخ روسيا، فأحضر الروس S400 إلى تركيا؛ وهي منظومة خطرة جداً؛ فالطائرة الصديقة يمكن أن تعطّل الذبذبات من هنا.

الدكتور محمد نور الدين:

بالنسبة ل S400 ، الأتراك لا يستعملونها، وهي الآن في وضع التجميد.

الدكتور يوسف نصر الله: هناك مشروعان مختلفان في المنطقة؛ المشروع الذي تمثّله المملكة السعودية، وهو المشروع الوهّابي؛ والمشروع الذي تحمله قطر تركيا، وهو المشروع الإخواني؛ وهناك اشتباك حاصل بين المشروعين. والإيراني يستفيد من هذا التمايز أو الصراع.

وهنا يتمايز أردوغان بالنسبة للمشروع الأميركي في المنطقة؛ فهو ليس أداة طيّعة لتنفيذ هذا المشروع؛ ومحور المقاومة (والإيراني) مستفيد في هذه الحالة؛ فضلاً عن البدائل لدى محور المقاومة، كالتحايل على العقوبات. وهناك أمر أساسي في هذا السياق، وهو درء خطر فتنة سنية – شيعية في المنطقة، والتي يعمل عليها أصحاب المشروع الآخر، لأنها ستطيح بمكاسب محور المقاومة.

على مستوى المنطقة، توجد ثلاثة مشاريع سنيّة «عميقة»: المشروع السني المصري، وهو خارج السياق، لأن المصري أخرج نفسه من التوازنات؛ والمشروع السعودي المغلق إلى الآن، كون السعودي صاحب عقل بدوي، ولا يمكن أن تكون المبادرة سعودية دائماً، وإيران هي من تدق الباب. وهناك أيضاً المشروع التركي.

أحببت عرض هذه الإضافة، لأنها يمكن أن تساعد في ترتيب الموضوعات في الإطار السياسي.

محمد خواجه:

سؤالي للأخوة المحاضرين: الهجوم الروسي في أوكرانيا لم يكن على قدر الآمال الروسية، وبوتين بدّل في الاستراتيجية المقرّرة. وروسيا بعد انتهاء الحرب الباردة اعتبرت أنها لم تعد بحاجة إلى قوّة بريّة جرّارة، وإن كانت هناك معلومات حول معالم الاستراتيجية الجديدة للروس، كتبديل المناطق وتبديل القيادات... فهل هناك إضافات؟

الدكتور عماد رزق:

أولاً، من أسباب الإخفاق الروسي في أوكرانيا: الفساد. فالمخابرات العسكرية تتم محاسبتها بشكل دقيق، والاستخبارات الخارجية المرتبطة بالرئاسة هي الآن من يعمل على الأرض. والعمل يجري على المستوى الأمني وليس على المستوى الخارجي.

وهذا الفساد وقع فيه الروس أيضاً في ليبيا.

والسبب الآخر هو أن الجيش الروسي لم يخض عمليات مركّبة من قبل. فالحرب متغيرة بطبيعتها؛ وحتى في عملية الانسحاب بين الهجوم والدفاع، كان هناك إخفاق في موضوع السلاح الموجود وحجم التكتيك، لأن الروس اعتبروا أن ضرب العصابات المسماة نازية سهل.

والآن، هناك تكتيك غروزني، أي الدمار الشامل. وأعتقد أن المعركة ستطول؛ ولا ندري إذا ما أصبحت حرباً أو أنها لا تزال عملية خاصة.

الدكتور يوسف نصر الله:

حالة الروسي في أوكرانيا هذه تشبه حالة الإسرائيلي في حرب تموز، والذي كسر قبور جنوده وغيّر كلمة عملية إلى حرب، لأن حجم الموارد التي استُخدمت كانت أكبر بما لا يُقاس مع موارد العملية.

الدكتور عماد رزق:

لم يكن الروس جاهزين على مستوى الإعلام الداخلي المخترق إسرائيلياً، وعلى مستوى رجال الأعمال الليبراليين والفاحشي الثراء؛ بل أصبح هؤلاء يشكّلون ضغطاً على القيادة؛ كذلك، على مستوى الحلفاء، لم تكن هناك جهوزية روسية لناحية التنسيق مع محور المقاومة والممانعة، ولا مع الصين.

الدكتور محمد نور الدين:

العلاقة التركية مع الغرب هي خيار تركي استراتيجي، وتركيا جزء بنيوي من التحالف الغربي، سواء في حلف الأطلسي أو ضمن الاتحاد الأوروبي؛ ونصف حجم التجارة

التركية هو مع الغرب، باليورو أو بالدولار؛ فموقع تركيا هو موقع غربي، ومن الطبيعي بأن تحدث خلافات بين الأتراك والأوروبيين. أما التقارب التركي مع روسيا والدائرة المشرقية، فهو تقارب ورقي، ولمواجهة الضغوطات الغربية عند حصولها؛ وإن حصلت هذه الخلافات، فإن أردوغان يبدو جباناً حين يعارض الغرب في بعض الملفات.

في 8 أيار 2018، دونالد ترامب ألغى الاتفاق النووي مع إيران. وفي تشرين الثاني 2015 فرضت أميركا عقوبات على الشركات الأجنبية التي تأخذ نفطاً من إيران. كان استيراد تركيا من إيران بحدود 11 مليون طن من النفط من أصل 45 مليون طن؛ وبعد تهديد ترامب، نزل حجم هذا الاستيراد إلى الصفر؛ أي أن أردوغان التزام بالقرار الأميركي. وإيران لا تزال تصدّر 16% من الغاز إلى تركيا؛ لكن في مجال النفط، حلّ العراق مكان إيران، بتصدير 35 أو 40% من النفط إلى الأتراك. والقصد أن تركيا ترضخ في العادة للإملاءات الغربية والأميركية.

حلقة نقاش حول

الانقسام المجتمعي الإسرائيلي

عقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 2023/3/16، حلقة نقاش بعنوان «الانقسام المجتمعي الإسرائيلي». وقد شارك فيها، إلى جانب الدكتور يوسف نصرالله، رئيس المركز، كلٌّ من:

- **النائب محمد خواجه، عضو كتلة التنمية والتحرير في البرلمان اللبناني.**
- **الدكتور عباس إسماعيل، خبير في الشأن الإسرائيلي.**
- **الدكتور عماد رزق، رئيس الاستشارية للدراسات الاستراتيجية.**
- **الدكتور حسام مطر، أستاذ في العلاقات الدولية.**

الدكتور يوسف نصر الله: رئيس المركز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأعزّ المرسلين سيّدنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد (ص).

أودّ في البداية أن أتوجّه بعظيم الشكر لكلّ الأخوة على تلبيتهم الدعوة إلى هذه الحلقة النقاشية، بعنوان (الانقسام المجتمعي الإسرائيلي)، للوقوف على أسباب هذا الانقسام: تداعياته المحتملة على مستقبل الكيان، الفرص التي يوفّرها، وكيفية استثمارها والتعامل معها؛ وأيضاً المخاوف التي قد يطرحها وطرق التعامل معها. وللاستفادة من الوقت، لن أُدلي بمقدّمة، وسوف ندخل مباشرة في سياق النقاش.

الدكتور عباس إسماعيل: خبير في الشأن الإسرائيلي

من الخطأ مقاربة ما يحصل اليوم في الكيان الإسرائيلي بأنه وليد اللحظة، أو نتيجة أزمة معيّنة؛ بل هو جزء من سياق طويل ناتج عن أزمة بنيوية يعاني منها مجتمع الكيان في ظل التصدعات الموجودة داخله، والتي كان يحتويها التوازن الديموغرافي بين مكوّنات هذا المجتمع. وهذه التصدعات جرت أخيراً قولبتها في أربعة قوالب: القبيلة العربية، والقبيلة العلمانية، والقبيلة الصهيونية الدينية، والقبيلة الحريدية؛ وما تغيّر فقط هو التوازن الديموغرافي. ففي العقود الأولى من عمر الكيان، كانت القبيلة المهيمنة هي القبيلة العلمانية مقابل ثلاث قبائل صغيرة. وبتقديري، فإن استخدام مصطلح القبيلة ليس عبثياً، بل لما يحمله من معاني. فالقبيلة لها التزامها الديني والعقائدي والجغرافي؛ فالحريديم لها مدنها، وكل قبيلة لها مدنها..

هناك العديد من التناقضات بين القبائل الأربعة. فمنذ زمن كانت هناك أصوات تحذّر من بقاء كل قبيلة لوحدها، والذي سيسبّب مشاكل. وهذه المشاكل تزامنت مع الثورات والانتفاضات في الساحة الفلسطينية. بعد اتفاقيات أوسلو، وبعد الانتفاضة الثانية، والزعم الإسرائيلي أنه لا يوجد شريك فلسطيني لتحقيق السلام، حصل تغيّران أساسيّان في الكيان: التغيّر الديموغرافي، والتحوّل الشعبي نحو اليمين.

بعد الانتخابات النيابية الأخيرة، بات من الواضح أن اليمين الديني لن يستطيع أن يشكّل حكومة. وهو انطلق من أن اليمين استلم الحكم، لكنه لم يستطع أن يتحكم بأهم معقل، أي المحكمة العليا، التي لديها صلاحيات بأن ترفض أي قانون، وأن تلجأ لنقضه. من هنا أتت هذه التحركات «القبيلية» التي رفعت عدة أهداف، وأهمها تغيير المحكمة العليا، بحيث يصبح للسياسيين القدرة على تعيين القضاة، وإلغاء إقرار فترة التغلّب، وتعيين المستشارين من قِبل الوزراء والسياسيين. وهذا يعني أن الحكومة تستطيع أن تتحكم بالمحكمة العليا، ما يعني الذهاب إلى الدكتاتورية، وتغيير هويّة «إسرائيل».

إن المظاهرات الحالية كانت مفاجئة للجميع؛ فكلّ متظاهر لديه خلفية، وكل جهة تريد هدفاً مختلفاً عن الجهات الأخرى.وبالطبع، ستكون لهذه التحركات آثار على الاقتصاد

وعلى الجيش الإسرائيلي، وعلى الأمن القومي للكيان؛ وستمس بقوّة الردع، وتعيد تسليط الضوء على «بيت العنكبوت». كما ستؤثّر على المنعة القومية، والتي تتشكل من ثلاثة عناصر: التماسك الاجتماعي، والحوكمة، وثقة الجمهور بالمؤسسات؛ وهذه المنعة هي أصلاً عرضة للخلل والهزّات، سواء على مستوى التماسك الاجتماعي وتراجع الثقة بين الجمهور والمؤسسات، وأيضاً الحوكمة. وتراجع المنعة يعني أن «إسرائيل» تفقد القدرة في مواجهة أي أزمة أو حرب.

ما يحصل اليوم بنظر الإسرائيليين خطير جداً؛ ولا حلّ للأزمة إلاّ بالتسوية. ولكن هذه التسوية لا تعني انتهاء المشكلة، لأن ما جرى هو محطة على مسار التقسيم؛ والتقسيم الديموغرافي قد يتحوّل إلى قوّة سياسية تُجيّر إلى قوّة اجتماعية.

تبلغ نسبة الحريديم اليوم في الكيان 14%؛ وعام 2050 ستصبح 35%؛ فهم يتضاعفون، ونسبة 20% من هؤلاء لا تخدم في الجيش؛ لكن قوّتهم تتزايد في الكنيست؛ وهم يعتقدون بأن واجبهم الأساسي هو أن يدرسوا التوراة. وأحد أهم الأسباب لمواجهة الخطة القضائية، هو أن أي قرار يصدر يمكن أن يزيد في نفوذهم؛ فهم يُنادون بالمساواة، ونسبة البطالة بينهم تتجاوز 50%، وهم يأخذون مساعدات من الدولة. وأعتقد أن الأمور تتّجه نحو مزيد من التأزّم.

وهناك المسألة الديموغرافية التي لديها تأثير على ثلاث دعائم أساسية للكيان: هوية الدولة ، طبيعة الدولة، والأمن؛ وما يحدث الآن يضرب هذه الدعائم. فاليهودية ستتأثر بسبب الفروق السكانية بين اليهود والفلسطينيين، بينما يتزايد عدد المتديّنين الذين يسبّبون مشكلة في الخطة القضائية. إذاً، هناك تحوّلات في المجتمع الإسرائيلي ستنعكس حتماً على الجيش، بالإضافة إلى مشكلته مع الاحتياط؛ والآن يُقال إنه بات هناك جيشان في الكيان: جيش الفقراء والصهيونية الدينية، وجيش العلمانيين والأشكيناز.

وعليه، فإن الأزمة الحالية تعرّض أسس الكيان للخطر، وهي ستؤدّي إلى المزيد من الهجرة، وبما سيضعف الكيان.

الدكتور يوسف نصر الله:

حول مفهوم القبيلة، من الواضح أنه يرتبط بما تحمله تسمية القبيلة في التاريخ العبري، الأسباط الاثنا عشر؛ هل لهذه التسمية جذر تاريخي أم لا؟

الدكتور عباس إسماعيل:

في المصطلح الإسرائيلي، يستخدمون سبط وليس قبائل؛ فالأسباط هم اليهود، أما عرب 48، فلا يمكن أن يُسقطوا عليهم هذا المصطلح.

الأستاذ محمد خواجه عضو كتلة التنمية والتحرير في البرلمان اللبناني.

مهم جداً ما تفضّل به الدكتور عباس. لقد نشأ المجتمع الصهيوني على خلفية أنه موجود في محيط قائم على القوّة. وفي ظلّ الاحتلال الإنكليزي، بدأت الحركة الصهيونية الاجتماعية تتحوّل إلى حركة عسكرية من خلال ثلاثة مخالب: مخلب الهجرة والتكاثر، مخلب التوسع، ومخلب الحرب. وذروة المشروع الصهيوني كانت في العام 1967، حيث تم احتلال أراضٍ واسعة في فلسطين والدول العربية المجاورة خلال أيام قليلة.

وما تغيّر فيما بعد أن حركة اليمين بدأت تتجسد في السلطة، مقابل بداية انحدار اليسار، والذي كان حزب العمل واجهته، حيث ظهر تراجعه في الانتخابات لصالح اليمين، وبات الحزب الذي لديه نائب أو ثلاثة نوّاب يتحكم بمسار الحكومة.

فيما بعد لم يعد الجيش الإسرائيلي قادراً على الانتصار في الحروب. ففي العام 1973، دخل هذا الجيش، ولأول مرّة، في حرب استمرت لما يزيد عن الأسبوعين، وكان دخوله بطريقة ملتبسة؛ وبعدها كانت المقاومة التي سبقت حرب 1982 على لبنان. ولكن، لأن القوات الغازية توزّعت على نصف مساحة لبنان، كان الامتحان للجيش الإسرائيلي صعباً. وفي العام 2000 كان هناك، وللمرّة الأولى، انتصار على هذا الجيش، وتحرير أرض عربية من دون اتفاق سياسي. أيضاً الفلسطيني غيّر في آليات قتاله ومقاومته للمحتل.

إذا، كان تحقيق الانتصارات بالنسبة للجيش الإسرائيلي سهلاً، ولكن بعد العام 2000 بدأ التغيير، لأن المقاومة استطاعت قهر الجيش الذي كان لا يُقهر، ثم جاءت حرب تموز

2006 في لبنان لترسّخ أكثر هذه النتيجة. وقد بدأت الأسئلة الكبيرة بالظهور داخل الكيان عندما عمّت الرفاهية، لأن المجتمع أو الجماعات التي أسّست الكيان كانت ما زالت موجودة، مثل سؤال: دخل الفرد أين يُصرف؟ أصبح الإسرائيليون يقودون السيّارات الفاخرة ويرتادون الكازينوهات، حيث تحوّلوا من مجتمع إسبارطي إلى مجتمع استهلاكي، فبدأوا يخسرون دورهم الوظيفي المعروف. والكيان الإسرائيلي يختلف عن دول العالم، لأن الشعب فيه مطلوب منه أن يموّل الجيش وليس النظام.

أيضاً، هذا المجتمع تأسّس من قِبل الأشكيناز. أما الآن، فلم يعد الأمر كذلك، في ظل التحولات الكبيرة التي ارتكزت على قاعدة عدم القدرة على الانتصار بعد اليوم، حيث بات السؤال المطروح: هل يمكننا الاستمرار أو البقاء في المنطقة؟

من جانب آخر، الشعب الفلسطيني الحالي مختلف عن الشعب الفلسطيني منذ 70 عاماً، وهو يتكاثر بنسب عالية. والإسرائيليون يدخلون إلى المدن الفلسطينية، لكن كم يستطيعون أن يقتلوا من الفلسطينيين؟ لا يستطيع الإسرائيلي أن يخمد المقاومة.

والآن، يواجه الإسرائيليون جزءاً من لبنان وفلسطين؛ والسؤال: إذا عمّت روح المقاومة والتمرد على الواقع في مختلف البلدان العربية، مثل العراق واليمن وغيرها، فماذا يستطيعون أن يفعلوا؟ إذا استخدموا القوة النووية فسيصابون هم بالتأكيد.

وأخيراً، هل سينقل نتنياهو الأزمة الداخلية في كيانه إلى الخارج؟ بتقديري إن هذه الأزمة ستتفاعل مع الوقت.

الدكتور حسام مطر: أستاذ في العلاقات الدولية

هناك مجموعة من النقاط التي سأربطها بالموضوع الخارجي. النقطة الأولى هي أن الانقسام الذي نشهده هو تعبير عن أزمة أو موجة عالمية لتيّارات معولمة في أوروبا وأميركا. والنقاش محتدم بين التيّارين الليبرالي وغير الليبرالي المعولم. والانقسام الرئيسي في كل دولة يأخذ الشكل الديمغرافي؛ ففي «إسرائيل» يأخذ شكل القبائل الأربعة.

في «إسرائيل»، هناك خصوصيات كونه كيان احتلال. نتنياهو تحوّل إلى جزء من الأزمة الداخلية في أميركا، حيث توتّرت علاقته مع الديمقراطيين، الذين باتوا ينظرون إلى العلاقة

مع «إسرائيل» من زاوية تأثيرها على الوضع الداخلي في أميركا، لأن هناك لوبيات في الكونغرس مرتبطة بنتنياهو. ويعتبر الديمقراطيون أنهم باتوا بحاجة لإضعاف المدّ أو التيار القومي المتطرف داخل أميركا، والسيطرة على اختياراته السياسية.

والفائدة الأساسية من هذا التحوّل هي من خلال تقليص مشروعية ودعم الكيان الإسرائيلي. ففي آخر الإحصاءات، هناك تراجع في تأييد «إسرائيل» من قِبل اليهود في أميركا، وعلى وجه التحديد من الليبراليين؛ وهؤلاء يعتبرون أن التيار اليميني المتطرف يمارس الفصل العنصري والتمييز العنصري؛ وبالتالي هم باتوا ضده في الخيارات السياسية ويؤيّدون إقامة الدولتين.

أما بالنسبة لـ«إسرائيل»، فإن النظرة إلى مشروعيتها في العالم أمر أساسي. وهذه أزمة متشابكة مع الواقع الخارجي، ومن الممكن أن نستفيد منها.

هذا التوزّع لموازين القوى يؤثّر على المنحى الاقتصادي وغيره. المشكلة أن النظام في الولايات المتحدة هو نظام رئاسي؛ وبالتالي هناك مركزية. ولو حصلت انقسامات في الآراء، فإن طبيعة النظام تسمح بامتصاصها. أما في النظام القائم على أساس برلماني وعلى التعدّدية الحزبية، فالانقسام الداخلي يسمح بتوليد أزمات، لأن هناك سيولة في الكتل أو في التيارات. وهذا الانقسام يتوازن مع طبيعة نظام سياسي يسمح له بالنمو والبقاء.

إن مركز القوّة في الكيان الإسرائيلي اليوم هو قطاع التكنولوجيا، الذي يشبك مع الجيش، حيث تُدمج التطورات التكنولوجية في هذا الجيش. وهذا القطاع تمثّله الشركات المعولمة الليبرالية؛ فمن خلاله تتم العلاقات مع الخارج. وأركان هذه الكتلة: قطاع التكنولوجيا، والجيش، والنخبة الليبرالية المعولمة، الذين يفتحون على العلاقة مع الخارج، ومع أميركا ومسار التطبيع تحديداً، يتعرّضون لتحد ديمغرافي؛ يعني الديمغرافيا في مكان، والقوّة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية في مكان آخر. وهذا المأزق لا يُحلّ من دون إعادة تكييف النظام السياسي الإسرائيلي.

وهنا لا بدّ من طرح سؤال: كيف سيتعامل هذا النظام مع الأزمة الحالية التي يبدو أنها ستطول؟

الدكتور عماد رزق: رئيس الاستشارية للدراسات الاستراتيجية.

سأضيف نقطتين إلى كل ما تقدّم. وسأدخل من البعدين الروسي والصيني.

إن موضوع الشباب بات هاجساً في «إسرائيل». فهناك تحوّلات في العادات، بموازاة الصراع بين روسيا والغرب، والذي له بعد ثقافي وحضاري، وليس فقط بعد عسكري ميداني. وحتى داخل الكيان الإسرائيلي، الذي تجمّع الأشخاص فيه كشتات من كل دول العالم. وكانت هناك صدامات مع اليهود الفلاشا وغيرهم. هذا الأمر يحتاج لدراسة، بالإضافة إلى التحول الوظيفي لهذه الثكنة المسمّاة إسرائيل.

بعد الحرب العالمية الثانية (1945)، كان يتم إرسال الطعام والشراب لتغذية الجنود المنتشرين في قواعد بعيدة؛ أما اليوم، فيرسلون صاروخاً يصل من أميركا إلى أي بلد في العالم. وحتى روسيا في آخر معركة في إدلب بسوريا، أرسلت صواريخ من لينغراد، والتي وصلت إلى أهدافها.

وعليه، لم يعد هناك بعد جغرافي أساسي للصراع. وبالتالي فوجود «إسرائيل» بات مكلفاً للأميركيين؛ حتى أن المجتمع الإسرائيلي نفسه صار مجتمعاً مبتزاً، حيث تسعى أي حكومة إسرائيلية لابتزاز الحكومة الأميركية، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية.

هناك أيضاً عملية امتصاص الأدمغة. فالبرنامج الصاروخي الأميركي والبرنامج النووي الأميركي استفادا من العلماء الألمان في الولايات المتحدة. وكما استفادت وكالة الاستخبارات الأميركية من الخبرات الألمانية بهذه الطريقة، فإن جهاز الأمن الروسي يقوم بعملية امتصاص مرتبطة بالنانو تكنولوجي والبرونز تحت عناوين تعاون وزيارات متبادلة؛ وأنا أتكلم هنا عن عمل أمني وليس عن هجرة أدمغة.

أيضاً، كاسبيرسكي، الذي هو برنامج مضاد للفيروس، يعمل على جمع البيانات والمعلومات، وله أبعاد أمنية.

في الموضوع الصيني، أقول إنه في آخر 3 مؤتمرات شاركتُ فيها في شنغهاي، كان هناك حضور كبير للإسرائيليين في جامعة شنغهاي، ما يزوّد قيادة الحزب الشيوعي بالكثير من المعلومات. وهناك 6 جامعات إسرائيلية أبرمت عقوداً مع جامعة شنغهاي، من أجل

تبادل ما بين 60 إلى 80 طالباً، مع دبي و»إسرائيل»، والذين ينهون MBA خلال 6 أشهر أو أكثر؛ حتى أن الأدمغة في مراكز الأبحاث في الصين هي تحت السيطرة الإسرائيلية.

ولدى الصينيين 4 نشرات، والتي يشارك فيها عدد من الباحثين الإسرائيليين، وهي تطرح خيارات استراتيجية للتحليل؛ وهي مموّلة من الأميركيين. والقصد أن هناك تحوّلات من الليبراليين وهي تخرج إلى الخارج. ونحن يمكننا الاستفادة من هذه التحولات، ولكننا لا نستفيد منها، فيما غيرنا يقوم بالامتصاص ويعبّئ اللاوعي الجماعي.

ولو أردنا التكلّم عن تبدّل مراكز القوى، فلنتكلّم عمّا يحدث في أوكرانيا، حيث التكنولوجيا هي رأس الصراع.

وفي الموضوع الإسرائيلي، إن تكلّمنا فقط عن تبادل سفراء، كما حصل في سوريا، يجب كذلك ملاحظة أن العالم ذاهب إلى أزمة اقتصادية، وسيتم توظيف هذه الأزمة سياسياً.

لم لا تفكّر المقاومة في كل هذه التحوّلات؟ فالإسرائيلي اليوم يتكلم عن المسيّرات؛ والصراع القادم سيكون تكنولوجياً وسيسيطر عليه الشباب. أين نحن من هذه التحولات؟ وكيف نسعى للاستفادة منها؟

لم يعد هناك دولة مركزية وقرار ونظام سياسي على مستوى العالم، بل بات هناك ما يسمّى التكنولوجيا العابرة للقارّات وللسيادات الوطنية، مثلما هناك إرهاب عابر يُستخدم من قِبل الدول والشركات التي تستخدم التكنولوجيا أيضاً. وكمثال، العلاقة بين المخابرات الإسرائيلية والتكنولوجيا الإسرائيلية. لذا، يجب أن ندرس كيفية استخدام التكنولوجيا من قِبلنا كما يجب أن ندرس كيف تُستخدم ضدّنا.

الدكتور عباس إسماعيل:

إن البعد الداخلي هو الأساس فيما يحصل في «إسرائيل»، أي البعد الاجتماعي. لكن هناك أيضاً بعد شخصي يتعلق بنتنياهو، خاصة أن هناك جهات من اليمين في المعسكر المقابل؛ فإن أُزيح نتنياهو عن الحكم، سيحكم اليمين بسهولة ومعه الوسط. وكل ما نراه الآن داخل الكيان يتغير بسرعة.

الوسط يقول إنه لا يستطيع الدخول في الحكومة مع نتنياهو، لأنه فاسد، ويحاول الضغط من خلال الشارع لإجراء انتخابات جديدة. لكن لا مخارج حتى الآن، لأنه لا أحد يستطيع أن يدفع الأثمان لهذه المخارج.

هناك أسبوعان مهمّان، وعملية التشريع مفتوحة. سيحاول المتطرفون تمرير الإصلاح القضائي، ونتنياهو يريد ذلك بتسوية، لكنه يخاف من دفع الأثمان لأنها كبيرة. وهذه التسوية، إن حصلت، سيكون هناك من هو ضدّها، ولن تنتهي الأزمة.

الأستاذ محمد خواجه:

أعتقد أن التغيّرات البنيوية هي من ترسم المستقبل في الكيان. هناك مجتمع قام على فكرة الاشتراكية الصهيونية؛ وهذا المجتمع لم يعد موجوداً، بل بات المجتمع الذي يحبّ الحياة. العولمة أوجدت مجتمعاً جديداً؛ وحتى داخل مجتمعاتنا الشرقية لمسنا ذلك.

الإسرائيليون ليسوا نسيجاً واحداً. فهناك من جاء من أثيوبيا، ومن المغرب، ومن روسيا، ومن أميركا، ولا توجد قومية يهودية في الحقيقة، لأن اليهودية دين وليست قومية. والتماسك المجتمعي الذي حاول الإسرائيليون خلقه لم يعد موجوداً؛ وعلينا أن ندرس هذا الوضع الإسرائيلي المأزوم كي نستفيد منه.

الدكتور حسام مطر:

يجب تشجيع شبابنا على دراسة المجتمع الإسرائيلي، كنظام تربوي، مدني، صناعي، وبشكل متعمق. لكن يجب أن ندرس إلى أي مدىً يجب أن نفتح هذا المسار حتى نقلّل من تأثير العامل النفسي.

الأستاذ محمد خواجه:

أول محاولة جديّة في العالم العربي للقيام بالأبحاث حول المجتمع الإسرائيلي كانت من خلال مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والتي استهدفها الإسرائيليون أثناء اجتياح لبنان في العام 1982.

الدكتور عباس إسماعيل:

هذه الأبحاث يجب أن تكون مؤطّرة ضمن المجموعات التي تقاتل «إسرائيل»، لأن الهدف منها هو التعمق في فهم المجتمع الإسرائيلي من أجل مقاتلته حصراً.

الدكتور يوسف نصر الله:

لديّ سؤال أخير: هل من المفيد دراسة كل شيء حول «إسرائيل»؟ مؤسسات الكيان، ونظامه، وهيكليته، وغيرها؟

حلقة نقاش حول

الاتفاق الإيراني-السعودي

نظّم مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 2023/4/3، حلقة نقاش بعنوان: الاتفاق الإيراني– السعودي (قراءة في مستقبل الاتفاق وتأثيراته العالمية والإقليمية). وقد شارك فيها، إلى جانب رئيس المركز، البروفيسور يوسف نصرالله، كلٌ من:

- **النائب محمد خواجة – عضو كتلة التنمية والتحرير في البرلمان اللبناني.**
- **العميد المتقاعد الياس فرحات.**
- **د. حسن جوني – أستاذ القانون الدولي.**
- **أ. علي نصّار – إعلامي وباحث سياسي.**
- **د. نبيل سرور – باحث اقتصادي وسياسي وخبير في الشأن الصيني.**
- **د. هيثم مزاحم – إعلامي وباحث سياسي.**

الدكتور يوسف نصر لله:

في البداية، أتوجّه بالشكر الجزيل لجناب الأساتذة الكرام لحسن تلبيتكم الدعوة لحلقة النقاش هذه، والتي تُعنى بدراسة الاتفاق الإيراني – السعودي، وتحاول أن تقدّم قراءة شاملة لأبعاد هذا الاتفاق واحتمالات نجاحه، وتأثيرات ومفاعيل هذا الاتفاق على الساحتين الدولية والإقليمية. سنبدأ مباشرة بالنقاش.

النائب محمد خواجه:

كانت هناك مقدّمات لهذا الاتفاق على أهميته. ونحن نعرف أن المقدّمات الأساسية هي حركة الصين. في كانون الأول الماضي، جاء الرئيس الصيني إلى السعودية وشارك في ثلاث قمم: سعودية، خليجية، وعربية. وفي الشهر الماضي، زار الرئيس الإيراني رئيسي بيكين. وقبل ذلك، كان هناك توقيع بالأحرف الأولى للشراكة الاستراتيجية لمدّة 25 سنة بين إيران والصين.

بالنسبة لبلدين أساسيين في المنطقة: السعودية وإيران، الصين هي محل ثقة. فالصينيون هم «شركاء عمر» للسعوديين، حيث تبلغ قيمة التبادل التجاري بينهما 87 مليار دولار، وهي مع الإيرانيين أقل، 17 مليار دولار؛ ولكنها بدأت تزداد منذ العام الماضي. وهذه العلاقة المهمة ساعدت أو مهّدت لأداء الصين دور الوسيط؛ فالصين مقبولة من السعودية وإيران، والبلدان بحاجة لهذا الاتفاق.

السعودية لحد الآن لم تنطفئ نيرانها في اليمن، وهي لم تستطع تحقيق أي شيء من الأهداف المرسومة. وفي السنوات الماضية، لاحظنا أن مسيّرات أو صواريخ بعيدة المدى تستطيع أن تُحدث إرباكاً في عمل المنشآت والمؤسسات السعودية؛ ومحمد بن سلمان لديه خطة 2030، وهناك استثمارات عالية فيها كي تعطي المردود المطلوب؛ وبن سلمان يحتاج للاستقرار. هذا الاستقرار لا يُصنع فقط من خلال علاقاته مع الأميركيين والغرب، وهي لا تزال قائمة. ولكنه شعر أنه عند استهداف السعودية بالنيران اليمنية، لم يكن الأميركيون حاضرين؛ عدا عن أن هناك تغييراً حقيقياً يجري داخل السعودية.

هناك اليوم سعودية جديدة. ولدى القادة السعوديين برنامج سياسي كامل ومتكامل. وبالنسبة لهم، هناك فرصة تاريخية؛ فلا يوجد أي طرف باستطاعته حسم الصراع في المنطقة، لا الإيراني ولا السعودي؛ وسيبقى السعوديون تحت الضغط والإملاء الأميركيين، وهذا لا يفيد السعودية. وهذه العوامل سرّعت الاتفاق.

أيضاً، الطرف الإيراني كانت لديه أسباب موجبة للاتفاق. ونحن نرى أن الحركة جديّة من قِبل الطرفين لإنجاح هذا الاتفاق. ومن جهة الإيراني، فهو لا يناسبه أن يبقى معادياً

لشعوب أو دول في المنطقة؛ والأمر الآخر هو موضوع الفتنة السنية – الشيعية، ونحن نهرب منها منذ 20 عاماً.

وأقول: إن كُتِبت الحياة لهذا الاتفاق، فمن الأكيد أن المفاعيل الأوليّة ستتمثل بتبريد الملفات على صعيد المنطقة وإخماد الفتنة السنية–الشيعية؛ ولن تعود فكرة الناتو العربي –الإسرائيلي مطروحة. كما ستتفكّك استراتيجية الضغوطات القصوى التي تعرضت لها إيران في السنوات الماضية، لا سيما من قبل إدارة دونالد ترامب السابقة.

الصيني له كذلك أسبابه لرعاية الاتفاق: أولاً، أهمية هذه المنطقة في قلب العالم، وثانياً، الحجم الأكبر من ثروات العالم موجود في هذه المنطقة، مثل النفط والغاز؛ والصين بحاجة إلى الطاقة بشكل متزايد. وهناك سبب ثالث غير ملحوظ حتى الآن، لكنه سيُلحظ فيما بعد، وهو أن جزءاً كبيراً من تجارة الصين هو مع الاتحاد الأوروبي ومع الأميركيين؛ حوالي 1.300 تريليون دولار. لكن حرب أوكرانيا، والتوتر الحاصل بين الصين والغرب على خلفية قضية تايوان، بدأ يعطي الإشارات بأن الأسوار لن تبقى مفتوحة كما هي الآن. والصيني عنده إشكالية بنيوية. فتطلعاته السياسية في جهة، ومصالحه الاقتصادية في جهة أخرى. ويجب أن ننتبه لهذا الأمر.

وعلى أي حال، أظن أن الاتفاق السعودي – الإيراني هو من الأحداث الكبرى في هذا العقد. وتداعياته لا تقل عن تداعيات حرب أوكرانيا؛ والرسالة الكبيرة هي أن النفوذ الأميركي لم يعد طاغياً، خاصة أن السعوديين لن يستبدلوا علاقة بأخرى، لكنهم سيعدّدونها؛ وقد أتى هذا الاتفاق أثناء تحركات لافتة في المنطقة: حركة الأتراك والمصريين، حركة الأتراك والسوريين، وغيرها. وفي الواقع، إن ما سيحدّد مصير ومستقبل المنطقة هو العلاقة بين السعودي والإيراني.

إن هذا الاتفاق مهم جداً، وهو ليس من مصلحة الأميركي؛ فهو يفك الحصار عن إيران، ويُدخل الصيني إلى المنطقة. ونحن يجب أن نتعاطى بحكمة مع تداعيات هذا الاتفاق.

العميد المتقاعد الياس فرحات:

عند استلام محمد بن سلمان الحكم في السعودية عام 2015، قام بعملية إظهار للقوة في اليمن، لكنه فشل. واتضح لاحقاً أن قوّة حركة أنصار الله قد تسبّب خطراً حقيقياً على الثروة القومية للسعودية. ومن هنا بدأت ملامح التغيير لدى محمد بن سلمان.

لقد شعر السعوديون بخطر حقيقي من الصواريخ؛ والخطر الأكبر هو من الإخوان المسلمين، حيث النسبة الأكبر منهم بيد الإيرانيين. إذاً، للسعودية مصلحة كبيرة في هذا الاتفاق مع إيران.

أما من ناحية إيران، فهناك حصار خانق عليها منذ 40 سنة. عام 2019، حصل «هجوم» على 18 مدينة إيرانية، لكن تمّ إنهاؤه خلال 4–3 أيام. كما حصلت عمليات تخريب خلال الأعوام الأخيرة في عدة مفاعلات نووية إيرانية، في إطار عمل استخباراتي محكم.

وأخيراً، كشفت حادثة وفاة الفتاة الكردية، مهسا أميني، عن مؤامرة جديدة ضد إيران؛ ولولا حكمة الرئيس إبراهيم رئيسي، لكانت الأمور تطورت نحو الأسوأ.

إن إيران ما زالت تتعرض لهجوم سياسي كبير. فقد تم أخيراً طرد دبلوماسيين إيرانيين من ألمانيا، وهناك مشكلة الأقليات داخل إيران، وخوف من الأقلية الأذرية. لذا، فإن إيران بحاجة لهذا الاتفاق. ولدى السعودية وإيران قناعة بأنهما لن يستطيعا تغيير النظام فيهما. والسعودي أدرك أنه في حال حصول أي خرق أو مشكلة مع إيران، فإن 60 إلى 70% من الجمهور الإيراني سيقف مع النظام في بلده.

أيضاً، لأول مرة في التاريخ، تدخل الصين في موضوع سياسي بعيداً عن الاقتصاد. وهي إن نجحت في ترجمة هذا الاتفاق، فسيكون في مصالحها؛ وإن فشلت، سيشكّل ذلك نكسة كبيرة لها.

أما بالنسبة لـ«إسرائيل»، فهي الخاسر الأكبر مما جرى، واتفاقيات أبراهام سوف تتقزّم في ظل العلاقات السعودية والخليجية مع إيران.

على الصعيد العسكري والأمني، كانت إيران هي العدو في المناورات الأخيرة للأميركيين وحلفائهم في المحيط الهندي وبحر عمان والبحر الأحمر. وعليه، فالولايات

المتحدة الأميركية هي خاسر آخر من الاتفاق؛ وهناك تمرد دولي على الدولار، وهو تحوّل خطر أكثر من الموضوع العسكري.

الرئيس الروسي اتفق مع الصين على تفعيل التجارة بين البلدين وهي بقيمة 160 مليار دولار، بالعملة المحلية.كما تعهد محمد بن سلمان بأن يرفع الضغط عن النفط الإيراني، بالإضافة إلى تقديمه طلباً إلى منظمتي شنغهاي وبريكس، ليصبح عضواً فيهما خلال سنتين. وهو يخطّط للمزيد.

أخيراً، نحن في مرحلة غير مكتملة بعد. فهناك التحول في العلاقة السورية– السعودية، ويجب أن نحدّد موقع تركيا من كل ما يجري، قبيل الانتخابات الرئاسية فيها؛ خاصة أن الإيرانيين ينشطون ضد أردوغان، فيما الروس هم مع بقاء أردوغان.

الأستاذ علي نصّار:

لقد خسر الأميركيون على المستوى الاستراتيجي في العراق، وهم حتى الآن ليست لديهم استراتيجية شاملة؛ واحتلال العراق كان دافعاً أساسياً لتراجع الولايات المتحدة الأميركية على الساحة العالمية.

مرّ النظام الدولي الانتقالي بعدد مراحل، من أبرزها خسارة الجيش الإسرائيلي لحربه ضد المقاومة في العام 2006؛ وبالتالي جزء من الدينامية الجديدة عبر من لبنان ومن سوريا أيضاً. فلولا الجدار اللبناني والصمود السوري، لوصل المد الأميركي إلى النيل.

إن النظام الدولي الانتقالي، في قسم منه، قام على ظهرنا، والمحور كله كان عاملاً أساسياً في انطلاق الدينامية الجديدة.

وعلى إيران أن تقرأ بعين مختلفة الدينامية الجديدة في السعودية وفي مصر. ونحن لا نستطيع في ظل النظام الدولي الانتقالي أن نستشرف مستقبل الأوضاع في العالم من دون أن ندرس الديناميات حولنا بشكل صحيح.

كانت أهم المقالات في السعودية قبل الاتفاق مع إيران، ترى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو بالذهاب إلى المواطنين وفك السحر عنهم.. وهكذا. لكن ولي العهد الجديد محمد بن سلمان لديه رؤية مختلفة، وهو «يفلت» الأمور تدريجياً؛ فأصبحنا نقرأ مقالات

تناقش مسائل شرعية بأساليب جريئة، في إطار المسار العام الجديد لنقد المؤسسة الدينية، وهي الركن الأساسي في النظام السعودي السابق.وكنّا نقرأ يومياً المقالات ضد إيران وحزب الله والمحابية لـ«إسرائيل»؛ وفجأة تغيّرت الأمور بعد الاتفاق مع إيران.

الإحصائيات هي شرط من شروط الدولة الحديثة. ولا يمكن تصديق أن السعودية لا تمتلك جهاز إحصاء؛ أي أنه بات هناك نفس انتقادي في المقالات الصحفية. والقصد أن ظروفاً موضوعية جديدة تشكّلت، عن وعي أو غيره؛ فقد ظهرت فرق الرياضة والبنات؛ ومن لديه فكرة عن المجتمع السعودي يعرف أنه كان هناك مجتمعان، وكانت هناك تعبيرات مختلفة خارج السعودية من قِبل غير الملتزمين. إن كلّ هذه الديناميات أو التناقضات الجديدة يجب أن تُدرس وتؤخذ بعين الاعتبار. بعد الحرب العالمية الثانية، احتكرت الولايات المتحدة الأميركية سوق الأسلحة وسوق الأمن، وهي كانت القاعدة الرئيسية في العلاقات الدولية. أما السعودية، فقد كانت إلى وقت قريب جداً مرتبطة بالولايات المتحدة؛ وإذا ما أردنا قراءة الديناميات على المستويين الإقليمي والدولي، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الديناميات الداخلية لكلّ دولة.

في مصر، حصلت متغيرات كثيرة. ومنذ شهرين، عُقد المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية، حيث تكلّم محاضرون كثر عن الوضع المصري الداخلي. وقام جهاز التخطيط القومي بعقد ندوة بمشاركة باحثين ووزراء سابقين ووزراء حاليين وغيرهم؛ وفيها تم رفع شعار جمهورية جديدة في مصر؛ وجرت نقاشات واسعة في عدة اتجاهات، فيما يتعلق بعديد وقوة ونفوذ الجيش المصري.

إن كل هذه الديناميات الجديدة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قِبلنا.

الدكتور حسن جوني:

هذا الموضوع (الاتفاق السعودي –الإيراني) حسّاس، ومن المهم أن نقيم حلقات بحث واسعة حوله.

نحن أمام اتفاق فاجأ العالم؛ وهناك وجهتا نظر حوله. وجهة نظر الأكثرية التي تقول إن هذا الاتفاق حصل، وأن الأميركيين أخذوا «علم وخبر» به فقط، ولكنه حصل؛ وفكرة

رابح–رابح تحتاج لتحليل، ويجب تفصيلها. ووجهة النظر الأخرى تؤكد أن هذا الاتفاق هو عمل أميركي. وكل طرف في الاتفاق له هدف مختلف.

ونحن نرى أن الصمود في سوريا وفلسطين قد غيّر موازين القوى في المنطقة. نعم، الإيراني رابح، وهو استفاد من الفرصة التي سنحت؛ والسعودي رابح أيضاً، خاصة فيما يتعلق باليمن. والاتفاق سيؤثر أيضاً في لبنان وسوريا وأماكن أخرى في العالم.

لكن الثوابت في الصراع باقية على حالها. فالامبريالية، بمفهومها العلمي وليس اللفظي، ما دورها في العالم اليوم؟

قبل أن نبحث في علاقات الرياض ببكين، يجب أن نسأل: هل تستطيع دول أوروبا أن تخرج من القرار الاستراتيجي الأميركي؟! الحرب العالمية الأولى (والثانية) كانت حرباً أميركية وصهيونية – بريطانية. وطبعاً، هناك مصالح مشتركة بين الرأسمالية والامبريالية.

أيضاً، هل تستطيع اليابان أن تخرج من القرار الأميركي؟ترامب قال للخليجيين: أنا أحميكم؛ لذا أنتم لا تزالون موجودين. وفي لبنان، هناك منطق النأي بالنفس، في ظل وجود مقاومة حزب الله والسيد حسن نصر الله؛ ونواب حزب الله وحركة أمل يُقرّون: نحن لا نستطيع فرض شروطنا، لأن أميركا قوية في لبنان. فكيف بمحمد بن سلمان؟!

وهنا تتوارد عدة تساؤلات: لماذا هذا الاتفاق الآن؟ أقول إنه يجب ربط المسألة بسوريا.

أما بالنسبة للسعودي، فهو انصاع بذهابه إلى الاتفاق. لكن لماذا مرّ هذا الاتفاق؟ لماذا ذهب إليه الإيراني؟ لماذا الأميركي أراد هذا الاتفاق؟ أين بدأت المفاوضات؟ في الصين. لماذا الصين؟ لأن بريطانيا غير قادرة، وكذلك فرنسا وأميركا وروسيا؛ و لم يبق من الدول العظمى سوى الصين؛ وهذا يظهر أهمية الدور الاستراتيجي للصين.

الدكتور نبيل سرور:

سأعرض بإيجاز لعدة نقاط:

–النقطة الأولى حول طبيعة الرعاية الصينية لهذا الاتفاق، ودور الصين المتسارع تصاعدياً كقوّة سياسية، وليس فقط كقوّة اقتصادية واستثمارية في العالم.

والسؤال الأساسي الذي يجب أن نتوقف عنده هنا: هل أن محمد بن سلمان قادر على قيادة السعودية في ظل التحولات الفكرية والاقتصادية الداخلية والخارجية؟ هل يستطيع أن يتحدى أميركا؟ هل القرار أو التأثير الأميركي كان غائباً عن هذا الاتفاق مع إيران؟

برأيي، هناك انزعاج أميركي من هذا الاتفاق. ونجاحه يتطلب من محمد بن سلمان حضوراً قوياً، خاصة في ظل واقع سياسي سعودي معروف بعدائه لإيران وحزب الله.

طبعاً، الاتفاق راعى الواقعين السعودي والإيراني؛ لكن هناك مشاكل داخل كل دولة من الدول المتأثرة بإيران أو السعودية؛ أي على المستوى اليمني، البحريني، اللبناني، السوري وغيرها. وأعتقد أن محمد بن سلمان يواجه تحدياً كبيراً في ترجمة اتفاقه مع إيران.وهنا نسأل: هل كانت هناك رعاية أميركية لهذا الاتفاق؟ وهذا قد يوصلنا إلى إمكانية نجاح بن سلمان في تطبيق بنود هذا الاتفاق.

كذلك، هل يستطيع محمد بن سلمان أن يتخلص من العقلية التي تقدّم المملكة السعودية كنموذج؟ وهنا يبرز التحدي حول قفزة محمد بن سلمان المفاجئة نحو التفاهم مع إيران.

إن هذا الاتفاق الذي أرسى دعائم لاعبين كبيرين على المستوى الشيعي والسني، قد أفاد الصيني أيضاً، والذي يدرك أنه في حال أرسى بنية استثمارية سليمة بين إيران والسعودية، فسيؤدّي ذلك إلى نهوض اقتصادي كبير؛ كما أن التلاقي السعودي– الإيراني سيكون بمثابة ضوء أخضر مهم لدخول الصين إلى المنطقة.

من جانب آخر، ظهرت مشاكل جديدة أمام الصين مع الهند واليابان. فالعقيدة اليابانية العسكرية تغيرت، وباتت تعتبر الصين وروسيا أعداء لها؛ وكل الجوار الصيني صار نقيضاً لواقع كان يظهر بأن لا مشاكل بين الصين وأميركا؛ فوزير الدفاع الأميركي أوستن (وغيره) يحرّض أحياناً ضد الصين.

لذا، من المبكر القول إن هناك نجاحاً في محاولات إضعاف أو خرق هيمنة الدولار. نعم، هناك تزايد في تأثير منظمة البريكس وغيرها، لكن الأمور تحتاج إلى جهد تنسيقي كبير، في ظل اتهامات أميركية للصين بأنها تسعى إلى تخليص روسيا من حزمة العقوبات الغربية المفروضة عليها، وحضور صيني في هذا الموضوع. لكن لا أعتقد أن الصين قد انخرطت بشكل كامل في الصراع الروسي –الأوكراني.

الدكتور هيثم مزاحم:

هناك تحوّل كبير يجري في السعودية. عندما بدأ محمد بن سلمان بحملة التغييرات ضد الوهّابيين، كان التقدير أنه إن نجح فسيكون أمراً إيجابياً بالنسبة إلينا، وإن فشل فسيحصل تدمير ذاتي.

أنا لا أرى أن محمد بن سلمان هو شخص تابع للولايات المتحدة، لكنه كان يسعى لحماية نفسه في عهد ترامب؛ وهو الآن يُحدث تغييرات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في بلاده، وهو محبوب شعبياً؛ وهناك إنجازات اقتصادية له، في ظل حركة داخلية نشطة. والتحدي أمام هذا الاتفاق ليس اقتصادياً فقط، إنما أيضاً سياسي. والاتفاق لا يغيّر الاستراتيجية الأميركية، لكنه تحوّل باتجاه المصالحة في الإقليم. وبالنسبة للأميركيين، من مصلحتهم التهدئة في المنطقة حتى يتفرّغوا للصين.

في موضوع الصين، أرى أن الصينيين يناورون لجهة حفاظهم على العلاقات الاقتصادية مع أميركا وأوروبا، وعلى علاقتهم مع روسيا لدفعها قُدماً في معاركها في أوكرانيا. لذا حين تم إحراجهم أطلقوا المبادرة السلمية؛ وإذا وافقت الصين على هذه المبادرة، فهذا أمر جيد، لأنها لا تستطيع بعدها الدخول إلى تايوان، وخشية من المواجهة مع أميركا.

بالنسبة لإيران، أعتقد أن 60–50% من الناس هم ضد النظام، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتشدد الديني، إضافة إلى عمليات التمرد؛ وهناك الجانب الأمني الاستخباراتي، والخروقات من قِبل الموساد ومن الجانب السعودي. لذا، شعر الايرانيون أن المصالحة مع السعودية قد تساعدهم في هذه المرحلة. لكن هل تنجح تلك المصالحة؟

ما هي الضمانات الصينية التي قُدّمت لإنجاح هذا الاتفاق إذا ما أخلّ طرف بالاتفاق؟

هل أميركا وإسرائيل قادرتان على خرق الاتفاق؟ وقد لاحظنا أن الغارات الإسرائيلية زادت في سورية، حيث تلقّت إيران ضربات مؤلمة هناك بعد الاتفاق.

الدكتور يوسف نصر الله:

من الواضح من مداخلتك أنك تقصد أن الإيراني ذهب إلى الاتفاق والتسوية مع السعودية من باب الخشية على النظام بعد الاحتجاجات والمشاكل في بلده. بالمقابل،

أقول إنه من الممكن أن تكون الاشكالية معكوسة؛ كان هناك رهان في الداخل السعودي أن تقود الاحتجاجات في إيران إلى مرحلة مختلفة. وفشل هذا الرهان جعل السعودي يتقدم نحو التعامل إيجابياً مع إيران.

وحتى لا نطلق الإحصائيات نتيجة انفعالات، أعتقد أنه في إيران، هناك ثلث ضد النظام، والثلثان الآخران مع النظام؛ أحدهما يمثّله الإصلاحيون، والآخر يمثّله المحافظون. والخلاف الذي ظهر أخيراً بين المحافظين والإصلاحيين حاول الآخرون توظيفه ضد شعبية النظام؛ وعندما تم المسّ بالنظام، التف الجميع مجدداً حول هذا النظام.وأقصد أن الاتفاق ليس اتفاقاً إقليمياً، ولا بالمعنى الذي يطال كل ساحات المواجهة؛ بل هو حتى الآن محاولة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بينهما.لكن وجود هكذا علاقة إيجابية سوف ينسحب إلى باقي الساحات.

الاتفاق كان صادماً ومفاجئاً من ناحية إعادة تطبيع العلاقة بين الرياض وطهران، وأن الصين هي الجهة الضامنة والراعية للاتفاق؛ والأهم هو ما عكسه هذا الاتفاق، وما عبّر عنه كيسنجر من أنه تغيير جوهري للوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وذلك ربطاً بأمرين: جرأة السعودية المتزايدة على السعي لموازنة أمنها ومصالحها من خلال اللعب على التباينات الصينية – الأميركية، وجرأة الصين المتزايدة على ترجمة قوّتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي، وسعيها إلى تأسيس موقع متقدم لها في الشرق الأوسط.

من هذه الزوايا نقول إن الإسرائيلي والأميركي لا يجد في دخول الصين إلى الشرق الأوسط أي تأثيرات سلبية في المدى الظرفي، إنما المخاوف على المدى الاستراتيجي، أي لما بعد هذه المرحلة. بالنسبة للأميركي، إذا استطاع الصيني تبريد ساحات الإقليم.بما ينسجم مع السعي الأميركي إلى صرف الإمكانات والموارد لمواجهة الخطرين الصيني والروسي على الساحة الدولية، فلا مشكلة.

أما بالنسبة للإسرائيلي، فإن الدخول الصيني إلى المنطقة خلق فرصتين: أولاً، منح فرصة لابتزاز الأميركي ومساومته وقبض أثمان هذا الموقف؛ وبالمقابل، الإسرائيلي يبتز الصيني. والأمر الثاني هو تفعيل مسار التطبيع في الشرق الأوسط.

حول المخاطر الأميركية والاسرائيلية على المدى الاستراتيجي أو البعيد، أقول، على المستوى الإسرائيلي، إن دخول دولة كبيرة كالصين إلى المنطقة، يضع تل أبيب أمام محك الاختيار والتفضيل بين تحالفها الأميركي الغربي وبين البحث عن مصالحها الخاصة.

وهناك مخاوف تتصل بنفوذ إيران. فلا شك أن هذا الاتفاق يمنح إيران القدرة على قول لا لأميركا فيما يتعلق بالموضوع النووي؛ ولا شك أنه منحها أيضاً القدرة على المساومة على ما تمتلكه من نفوذ إقليمي في الشرق الأوسط. كما أن هناك مخاوف إسرائيلية من أن الاتفاق قد يغلق المجال الجوي السعودي أمام أي ضربة عسكرية إسرائيلية، فلا تستطيع تل أبيب أن تشن هجمات عسكرية مباشرة؛ بالإضافة إلى مسار التطبيع الذي يمكن أن يتوقف. وكذلك، الصيني الذي يقدّم نفسه كصانع للسلام في المنطقة سيضرب من خلال الاتفاق المفاهيم المرجعية والدبلوماسية، ويُظهر للولايات المتحدة الأميركية أنها لم تعد الوحيدة القادرة على فرض نفوذها. وبتقديري، هذا الواقع المستجد مكّن الصيني من الدفع باتجاهين: تقدّم على المرجعية والمكانة الدولية التي كانت عليها الولايات المتحدة الأميركية؛ وأيضاً باتجاه أن تكون الصين شريكاً أساسياً في إرساء معالم النظام العالمي الجديد المفترض.

أريد التعقيب على مسألة مهمة؛ ما ظهر في المفاعل النووي الإيراني أن الإيرانيين كانوا قد أحضروا قطعاً تتصل بالمفاعل من دول مثل ألمانيا وغيرها، والإسرائيلي وضع فيها أجهزة لتنفجر عند تركيبها مع بعضها البعض. وهذا الأمر له علاقة بالأمن الاستخباراتي الإيراني.

وهنا يُطرح سؤال جوهري: هل سيسمح الأميركي للسعودي أن يتجاوزه في ظل الكباش بين إيران وأميركا في اليمن وسوريا وغيرها.

أخيراً، الأميركي يوصّف الاتفاق أنه هدنة مؤقتة، لأن مخاوف السعودية حيال النفوذ الإيراني في الإقليم والملف النووي باقية؛ فهل ستتخلّى إيران عن نفوذها الإقليمي وعن الملف النووي؟

العميد الياس فرحات:

إن قوّة الاتفاق تكمن في رعاية الصين له، والعلاقات بين الصين والسعودية في التبادلات التجارية قوية. وإيران أيضاً لديها مشروع؛ والاتفاق ممسوك.

وعن ردّة الفعل الأميركية، إذا ما أرادت أميركا تخريب الاتفاق، فسيتم التصعيد في تايوان. أما بشأن الهجوم على إيران، فـ«إسرائيل» تستطيع استعمال الأجواء الأردنية بدل الأجواء السعودية.

النائب محمد خواجه:

النقاش قيّم، وإن كان ما قدّمته حاول تغطية العنوان؛ لكن حاول بعض الزملاء أن يُظهر وكأن السعودي سيترك الأميركي ويذهب إلى الصيني. إنما هذا الاتفاق تم فرضه، وهو له منافع للطرفين، وستكون له انعكاسات على الساحات الأخرى. ولكن أنا مصرٌ على رأيي بأن محمد بن سلمان يحاول استعمال استراتيجية الأبواب المفتوحة. وهذا لا يمنعه من فتح علاقات مع الروسي ومع الصيني؛ وهذا ليس أمراً سلبياً، لأن الضغط الأميركي سيخف عليه.

نحن الآن في مرحلة انتقالية، هناك مجموعة ملفات يجب أن تُحسم؛ ولكن في كل الحالات، الاتفاق بمفاعيله الأولى برّد الملفات من لبنان إلى صنعاء.

إن تطور العلاقات الثنائية بين إيران والسعودية، والبدء ببناء الثقة بين الطرفين، ستستفيد منه كل شعوب المنطقة. وأعتقد أن الاتفاق إن نجح سوف يُحدث تغييرات استراتيجية في المنطقة، لأنه غير معزول عن مشاريع وسياسات أخرى تعبّر عن هويّتها من خلال الاقتصاد والسوق وغيره.

أيضاً، هذا الاتفاق هو نتاج الإرهاصات الأولى التي تحدث في النظام العالمي الجديد. والإسرائيلي هو المتضرر الأول منه، لأنه إذا انطفأت الساحات الملتهبة في المنطقة ستبرز الساحة الفلسطينية بقوّة.

الدكتور يوسف نصر الله:

هناك ضغوط أميركية منذ عهد أوباما على الخليجيين، وأيضاً مخاوف من قِبل السعودي والإسرائيلي من الملف النووي الإيراني. وجزء من التعقيدات في المحادثات النووية هي مخاوف الشركاء.

إذا هدّأ الصيني التوترات في الخليج، فهذا هدف مرحلي؛ ولكن ما يزعج الأميركي هو ترجمة هذا الاتفاق في البعد الاستراتيجي.أما التحدث عن الغارات التي تحصل في سوريا، فلا علاقة له بهذا بالاتفاق.

النائب محمد خواجه:

الأميركي يرى الخطر الصيني في الاتفاق، والإسرائيلي يرى الخطر الإيراني في هذا الاتفاق.

الأستاذ علي نصّار:

هناك مشكلة رئيسية هي العجز التكنوحربي للولايات المتحدة الأميركية ولإسرائيل. فالرأسمالية منذ 50 سنة هيمنت من خلال التكنولوجيا. وهناك الموضوع الاقتصادي أيضاً.

هذا موضوع مهم لتقييم العملية الانتقالية على المستوى الدولي والإقليمي. والظروف التاريخية يجب أن تؤخذ في الاعتبار لنستطيع تقييم ثقل الاتفاق. وليد شرارة كتب مقالاً عن هذا الموضوع، وفضل الخوري، مدير الجامعة الأميركية، أحضر نسيب طالب، وهو يدرّس في جامعة نيويورك مادة اللايقين. وهو في مذهبه العسكري الذي نشأ خلال فترة طويلة من تشكّله كمجتمع، يواجه الكثير من المشاكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الشديدة.

فيما يخص إيران والسعودية، من أهم ما قاله «فيرون» إن أسوأ الكوابيس للصين أن تُخيّر بين السعودية وإيران.

جغرافياً، الدولة السعودية هي دولة متصلة، فالجغرافيا فيها متحدة. وهذا بمثابة عبء على النظام وعلى سياساته. جنوب الأردن مضطرب الآن، وستكون هناك الكثير من الاضطرابات. فالأردن لا يستفيد من أموال العراق، وممنوع من الاتصال بإيران؛ وبرأيي، أن محمد بن سلمان قد يتم اغتياله. والمشكلة في هذا الحلم: إعمار مدينة على مدى 75

كيلومتر، والعرب في تبوك (الحويطات) موجودون في جنوب الأردن؛ وهناك مشكلة مع الميليشيا الكردية؛ و«داعش» يمكن أن تغتال بن سلمان.

بالعودة للاتفاق، في موضوع البعد العربي، نشعر في بعض الأحيان أن الإيرانيين غير ملمّين بالواقع العربي. ففي موضوع الإخوان المسلمين، هناك ضعف في السياسة الإيرانية العامة اتجاه الإسلاميين. الحركة الإسلامية العمياء فيها عاطفة وإيديولوجيا؛ ويجب أن يكون هناك حل لهذا الموضوع.

العميد الياس فرحات:

في هذا الموضوع، الإيراني يرى أنه لا يستطيع الدخول إلى العالم السنيّ إلاّ عبر الإخوان المسلمين؛ وهم يعرفون هذا.

الأستاذ علي نصّار:

«الإخوان» كانوا في قلب اتفاقية كامب ديفيد، وهم كانوا مع الحكم العثماني الذي افتتح التطبيع مع «إسرائيل»، وأحضرها إلى أعتاب الجزائر. وفي الأردن، منذ شهر، يقولون: سنعود إلى ملف الصراع العربي– الصهيوني.

وأعتقد أنه يجب أن يكون هناك انفتاح في الخطاب، اتجاه مصر وغيرها، من الزاوية الداخلية الإيرانية. في أزمة الفتاة الكردية، صرّح الإمام الخامنئي أن هناك نساء لا يضعن الحجاب لكنهن شريفات وكريمات، وهنّ مع الثورة. لكن البارحة السيد رئيسي قال إنه سيلتزم بالقانون؛ وهذا الوضع، في ظروف المنطقة الحالية، بات أصعب. يجب أن لا تظهر إيران بهذه الطريقة.

الدكتور حسن جوني:

أخيراً، يبقى السؤال الكبير: ما هو الهدف الحقيقي من هذا الاتفاق؟ ولماذا في هذا الوقت؟

ما هو الدور الأميركي في الاتفاق؟ وإلى أي مدى يمكن لأي دولة أن تذهب إلى مكان تقوم فيه بعقد اتفاق خارج الإرادة الأميركية؟

مراجعة كتاب:

قضية فلسطين
السيد علي الخامنئي

بقلم: حسن صعب*

- **تأليف ونشر: مؤسسة الثورة الإسلامية للثقافة والأبحاث.**
- **توزيع: دار المودّة للترجمة والتحقيق والنشر.**
- **الطبعة الأولى: 2020.**
- **عدد صفحات الكتاب: 670 صفحة.**

لطالما شكّلت قضية فلسطين قضية مركزية بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ وهي دفعت أثماناً باهظة على خلفية التزامها بهذه القضية، ولا تزال؛ عقوبات وخطط تآمرية.. ودماء زكيّة قدّمها الشعب الإيراني في ساحات الصراع على امتداد منطقة غرب آسيا(الشرق الأوسط) منذ انتصار الثورة الإسلامية وحتى اليوم.

في هذا الكتاب المرجع، توثيق دقيق وهادف لأبرز مواقف الوليّ الفقيه وقائد الثورة، الإمام السيد علي الخامنئي، ما بين العامين 1989 و2018، حول كلّ ما يرتبط بقضية الشعب الفلسطيني المظلوم والصراع الإسلامي–الصهيوني، ورؤية القيادة الإيرانية لطبيعة هذا الصراع وسُبل مواجهة الكيان الإسرائيلي وإزالته من الوجود.

تمّ التطرّق في الفصل الأوّل من الكتاب إلى المحاور العامّة لقضيّة فلسطين في فكر

* باحث لبناني.

الإمام الخامنئي؛ على سبيل المثال، أهميّة قضيّة فلسطين. وفي الفصل الثاني يتمّ تحليل الهزائم والانتصارات في العالم الإسلاميّ مقابل الكيان الصهيوني.

ويسلّط الفصل الثالث الضّوء على مسؤوليّة الأمّة الإسلاميّة، الشعب الفلسطيني، الحكومات المسلمة، الجمهوريّة الإسلاميّة، الوسائل الإعلاميّة، النّخب وسائر الفئات الأخرى في الدّفاع عن قضيّة فلسطين. وفي الفصل الرابع يرِد الحديث حول جرائم الكيان الصهيوني طوال تاريخ احتلاله للأراضي الفلسطينيّة. ثمّ يستعرض الفصل الخامس سُبل الحلّ الصحيحة والخاطئة فيما يخصّ قضيّة فلسطين.

وفي الفصل السادس يجري التعريف بالشهداء الأبطال والشخصيات اللامعة التي صمدت حتّى الرّمق الأخير من أجل القدس الشريف(الشهيد الشيخ أحمد ياسين والشهيد الدكتور فتحي الشقاقي والشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي؛ مع إضافة مواقف القائد عن الشهيد قاسم سليماني بعد اغتياله في بغداد في بداية العام 2020)؛ وفي الفصل السابع تتمّ معالجة أهمّ الأسئلة والشبهات المتداولة بشأن قضيّة فلسطين ومكافحة الكيان المحتلّ للقدس الشريف. وفي الفصل الثامن يتمّ استعراض الآفاق المشرقة لفلسطين في خضمّ آفاق الأمّة الإسلاميّة الواحدة.

حسب تمهيد الكتاب، فقد صدر هذا العمل أوّل مرّة في خريف عام 2011، وأعيدت طباعته أربع مرّات حتى الآن. وبعد فترة من الزمن، ظهرت ترجمتاه للّغتين العربية والإنجليزية. منذ صيف عام 2015، وتزامناً مع المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة 5+1، ظهرت انعكاسات وأصداء لهذا الكتاب في الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية والأميركية والغربية، وفيه آراء ومواقف سماحة قائد الثورة الإسلامية حول تحرير فلسطين والقضاء على «إسرائيل».

وفي بداية تشرين الأول عام 2015، عرض رئيس وزراء الكيان الصهيوني المحتل هذا الكتاب أمام أعضاء الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وادّعى كذباً أن الإمام الخامنئي أصدره بعد أيام من الاتفاق النووي (14 تموز 2015)؛ وقال إن الكتاب يحتوي على خارطة طريق رسمها المسؤولون الإيرانيون للقضاء على إسرائيل. وللتعبير عن اعتراضه،

التزم الصمت أمام الحاضرين لمدّة 44 ثانية، وهو يحدّق في وجوههم!

ولإتمام الفائدة من هذا السِّفر القيّم، فقد جرى استكمال مواده وكلماته إلى تاريخ تشرين الثاني عام 2018.

وطبقاً لوعد الإمام الخامنئي الصادق، سيكون تحرير فلسطين وانهيار «إسرائيل» من الوقائع الحتمية، وسنشهد قبل عام 2040 إن شاء الله الانهيار التام لهذا الكيان السفّاح الغاصب.

يُستهلّ الكتاب بحديث مهم للإمام علي الخامنئي، بمناسبة يوم القدس العالمي في ذكراه الثانية، في خطبتي صلاة الجمعة، بتاريخ 1980/8/8.

يقول القائد: «إن قضية القدس هي قضية مصيرية لشعبنا وكلّ أبناء الأمّة الإسلامية الكبيرة. وإذا ما حقّقت الثورة الإسلامية الانتصار النهائي في داخل هذه الحدود، فإن هذا لا يعني أن نقتنع ونظن أننا قد حقّقنا الانتصار النهائي. فما دام هذا الجرح، وهذه الغدّة المتقيّحة موجودة في قلب البلدان الإسلامية والعربية باسم دولة «إسرائيل» الغاصبة، فإننا لا نستطيع أن نشعر أننا قد انتصرنا ولا يمكننا أن نلاحظ وجود عدوّنا إلى جوار آذاننا، في أراضينا المغتصبة والمحتلة.

ويقول الخامنئي في موضع آخر من خطبته: إننا لا نعدّ الصهيونية غاية ومذهباً، ولا نزعة يهودية؛ بل هي نزعة فاشية سياسية، معتدية، لا يمكنها أن تواصل حياتها إلاّ بالظلم والجور الاستيلاء على المناطق العائدة إلى المسلمين المستضعفين والمحرومين.

ويختم خطبته بتوجيهه نداءً إلى الشعب الإيراني المسلم، قال فيه:

إن يوم القدس هو يوم شعار ثورتنا الإسلامية الكبير، وعليكم أنتم ونحن أن نعدّ أنفسنا. إنني أعلن لكم اليوم أن علينا أن نزيد كل يوم استعداداتنا العسكرية وتسليحنا وتجهيزاتنا القتالية، ونطوّر نوعيّتها.

وتالياً مقتطفات من تلك المواقف التاريخية للإمام علي الخامنئي التي وردت في الكتاب:

– يقول القائد في خطبتي صلاة الجمعة في طهران، بتاريخ 2000/12/15: إن فلسطين

هي قضية العالم الإسلامي من ناحيتين: من حيث إنها قطعة من التراب الإسلامي، ولا يوجد أي اختلاف بين المذاهب الإسلامية في ذلك؛ ويتّفق الفقهاء كلّهم على واجب الجميع أن يروا في الجهاد والسعي من أجل استعادة الأرض الإسلامية، إذا ما اقتطع أعداء الإسلام قطعة من التراب الإسلامي وفرِضت سيادة أعداء الإسلام عليها، واجباً على عاتقهم..

والناحية الثانية أن إقامة الدولة اليهودية – أو بالأحرى الصهيونية – في هذه المنطقة من العالم الإسلامي، حصلت بهدف استكباري بعيد المدى. بل إن إقامة هذه الدولة في هذه المنطقة الحسّاسة الواقعة في قلب العالم الإسلامي، وهي تربط القسم الغربي منه، وهو أفريقيا، بالقسم الشرقي منه، وهو الشرق الأوسط وآسيا والشرق، فيظهر بذلك مثلّث بين آسيا وأفريقيا وأوروبا؛ كان الهدف منها أن تستمر سيطرة المستعمرين آنذاك، وعلى رأسهم الحكومة البريطانية، في المدى البعيد، على العالم الإسلامي..

وبناءً على ذلك، فإن إنقاذ فلسطين وإزالة الدولة الصهيونية الغاصبة يمثّلان قضية ترتبط بمصالح شعوب هذه المنطقة، ومنها مصالح بلدنا العزيز إيران؛ ومن اتخذ مواجهة نفوذ الصهاينة واقتدارهم منهجية له، فإنه قام بهذا العمل وفق مخطّط مدروس. وقد اختير هذا المنهج بناءً على مصالح البلد والمصالح العامة للجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني.

– يقول القائد حول القدس، خلال افتتاح المؤتمر العالمي لدعم انتفاضة فلسطين، بتاريخ 2001/4/24: تمثّل القدس المحور الرئيس لانتفاضة الأقصى. إن الشرارة التي أدّت إلى تفجّر غضب الشعب الفلسطيني كان سببها إساءة الصهاينة للمسجد الأقصى.

– يقول القائد خلال لقاء القرّاء المشاركين في الدورة الحادية والعشرين للمسابقات الدولية للقرآن الكريم، بتاريخ 2004/9/16: أنتم تلاحظون اليوم بوضوح أنهم شنّوا حرباً شاملة واسعة ضد كلّ الأمّة الإسلامية، وليس قسماً منها. وهذه الحرب لها أبعاد اقتصادية وسياسية، وثقافية، وعسكرية وأمنية. كما أنها تتمتع باستخدام أدوات إعلامية حديثة واسعة. إن ما تشاهدونه اليوم في فلسطين أو العراق أو أفغانستان ليس حرباً على شعب فقط، لأنهم حين يحاربون فلسطين فإنهم في الحقيقة يحاربون كيان الإسلام في

هذه المنطقة؛ وإذا قاموا بتأييد النظام الصهيوني ودعمه بكلّ وجودهم، فلأنهم يريدون أن يضعوا عقبة كبيرة أمام وحدة العالم الإسلامي وقوّته..

– في كلمة له في الروضة الرضوية المطهّرة، بتاريخ 2011/3/21، يقول الإمام الخامنئي: يقولون لماذا تدعم إيران الشعب البحريني؟ نحن دعمنا الجميع. إننا ندعم الشعب الفلسطيني منذ اثنتين وثلاثين سنة. أي بلد أو أي حكومة أو شعب قدّم مثل هذا الدعم طوال هذه الأعوام الاثنتين والثلاثين؟ فهل الشعب الفلسطيني شيعي؟ كم بذل شعبنا من الجهد فيما يتعلق بغزة؟.. لقد أبدى شعبنا مشاعره في كل مكان حيال غزة وفلسطين ومصر وتونس؛ وهؤلاء ليسوا شيعة. إذاً القضية ليست قضية شيعة وسنّة.

– يقول السيد القائد خلال لقائه الأسرى المحرّرين، بتاريخ 2012/8/15: إن إثارة قضية فلسطين ليست عملية تكتيكية بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية، بل هي قضية أساسية وجذرية، وناتجة عن العقيدة الإسلامية. من واجبنا أن نُخرج هذا البلد الإسلامي من سلطة ومخالب القوى الغاصبة وحماتها الدوليين ونعطيه لشعب فلسطين. هذا واجب ديني على كلّ المسلمين. من واجب كلّ الشعوب والحكومات الإسلامية أن تقوم بهذا.

– يقول الإمام الخامنئي في نداء له خلال المؤتمر الرابع للدفاع عن فلسطين، بتاريخ 4/3/2009، إن هذا الكيان الغاصب الذي ظهر طيلة عقود عدّة كوجه رهيب وقوّة لا تُقهر، بالاعتماد على ما لديه من جيش وسلاح، وبفعل الدعم الأميركي السياسي والعسكري، نجده اليوم قد انهزم مرّتين(في لبنان وغزة) أمام قوى المقاومة، التي كانت تقاتل بالاعتماد على الله، والاستناد إلى جماهير الشعب قبل اعتمادها على السلاح والعتاد.

– يقول القائد في نداء له لإدانة انتهاك حُرمة الحرمين العسكريين(في العراق)، بتاريخ 2007/6/14: إن الأعداء يعملون اليوم في العراق وفلسطين ولبنان، وفي كل بقعة من بقاع العالم الإسلامي، إذا استطاعوا، على تأجيج النيران، ويحرّضون المسلمين للاصطفاف بوجه بعضهم بعضاً، ومقاتلة بعضهم بعضاً، بشتّى الذرائع الطائفية والقومية والحزبية وغيرها. يجب على المسلمين ألاّ يُسعفوهم في تحقيق هذا الهدف المخزي والخطير.

– يقول القائد، في خطاب له خلال حفل افتتاح المؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية، بتاريخ 2001/4/24: إنّ نموذج المقاومة والجهاد ماثلٌ أمامنا؛ بمعنى أنه من الممكن عبر المقاومة والجهاد – وبالطبع عبر تحمّل بعض الخسائر – الظفر بالنصر. وفي الوقت ذاته، فإن نموذج الهزيمة والتشبّث بسُبل التسوية واستجداء السلام هو أيضاً أمام أعيننا. فليس من ثمرة هذا الأخير سوى التحقير والإذلال؛ وفي النهاية فرض الإملاءات الإسرائيلية من جانب واحد. وقد شاهدنا ذلك أيضاً بأمّ أعيننا.

– يقول السيد الخامنئي، في خطاب ألقاه في جمع غفير من زائري حرم الإمام الخميني الراحل(قدّس سرّه)، بتاريخ 2002/6/4: السبيل إلى حلّ القضية الفلسطينية لا يمرّ بالحلول المفروضة والزائفة. إن الحلّ الوحيد لهذه القضية يكون في أن يقوم أفراد الشعب الفلسطيني الحقيقيون–لا المهاجرون إلى فلسطين من الغاصبين المحتلّين–سواء منهم من يعيش في داخل فلسطين أو من هجرها، بتحديد وتعيين النظام الذي يحكم بلدهم بأنفسهم.

فإن كان الاعتماد على أصوات الشعب عند دُعاة الديموقراطية في العالم كلاماً لا تشوبه شائبة، فإن الشعب الفلسطيني هو شعب أيضاً، ولا بدّ أن يتخذ قراره بنفسه. فالكيان الغاصب المتسلّط الآن على مقدّرات فلسطين ليس له أدنى حق في هذه البلاد؛ فهو لا يعدو كونه كياناً مصطنعاً زائفاً، وهو صنيعة قوى البغي والظلم.

–يقول القائد الخامنئي في مقطع من خطبة الجمعة في طهران، بتاريخ 2000/12/15: تُثبت الوثائق التاريخية أنه قبل أن يكون تأسيس دولة «إسرائيل» في هذه البقعة أُمنية لليهود، فقد كان مبتغى استعمارياً للحكومة البريطانية. فالشواهد التاريخية تقول إن معظم اليهود في ذلك الزمن كانوا يميلون إلى الاعتقاد بعدم الحاجة إلى هذه الدولة، وإنها لا تصبّ في مصلحتهم؛ ولهذا فقد كانوا يتهرّبون من هذا الأمر. إذاً، فلم تكن القضية أُمنية وفكرة يهودية بقدر ما كانت فكرة استعمارية بريطانية.

بالطبع، لقد تسلّمت أميركا مقاليد السياسة العالمية والاستكبار من بريطانيا فيما بعد، حيث حدث ذلك ضمن نطاق جمع مواريث الاستعمار، لتصبح في يد أميركا. وقد

استغلّ الأميركيون هذا المكسب، ولا يزالون يستغلّونه غاية الاستغلال.

– يقول السيد الخامنئي في كلمته أمام المشاركين في المؤتمر الإسلامي الأول حول فلسطين، بتاريخ 1990/12/4: الحكم الفقهي في هذه القضية (الدفاع عن فلسطين) واضح. فليس من بين المسلمين من يشكّك في الحكم المنطبق على القضية الفلسطينية؛ وهي ذات المسألة الواردة في جميع الكتب الفقهية التي يُطرح فيها بحث الجهاد. فلم يشكّ فقيه واحد من فقهاء المسلمين – متقدّمهم ومتأخّرهم – في وجوب الجهاد العيني إذا ما احتلّ الكفّار بلاد المسلمين أو أحاطوا بها.

– يقول الإمام الخامنئي في كلمته في مختلف شرائح الشعب الإيراني، بتاريخ 2015/9/9: بعد انتهاء هذه المفاوضات النووية، سمعتُ أن الصهاينة في فلسطين المحتلة قالوا إنه بهذه المفاوضات التي حصلت ارتحنا من همّ إيران على مدى 25 عاماً. أما بعد هذه الخمسة وعشرين عاماً، فسنفكّر بها. وأقول في الجواب: أوّلاً إنكم لن تروا ما بعد 25 عاماً. إلى حد 25 عاماً إن شاء الله، وبتوفيق وفضل من الله، لن يبقى شيء اسمه الكيان الصهيوني في المنطقة.

– ويقول القائد في كلمته في المؤتمر السادس لدعم الانتفاضة الفلسطينية، بتاريخ 2017/2/21: إن هذه (اغتصاب فلسطين) تمثّل صفحة ملوّثة من صفحات التاريخ التي ستُطوى كغيرها من الصفحات الملوّثة، بإذن الله تعالى وعونه؛ فقد قال تعالى: «إنّ الباطل كان زهوقاً» (الإسراء،81) وقال: «أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون» (الأنبياء، 105).